

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

BADJI MOKHTAR UNIVERSITY-ANNABA
UNIVERSITE BADJI MOKHTAR-ANNABA



جامعة باجي مختار - عنابة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مخبر المالية والمحاسبة والتأمين والجباية (FICOFIAS)

قسم العلوم المالية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

الإدارة الحديثة للمخاطر المالية وفقا للمعايير الدولية

- دراسة تطبيقية على البنوك الجزائرية -

الشعبة: أسواق مالية

لـ

بن سليم محسن

مدير أطروحة التخرج: أ.د بن رجم محمد خميسي أستاذ تعليم عالي جامعة سوق أهراس

أمام أعضاء اللجنة

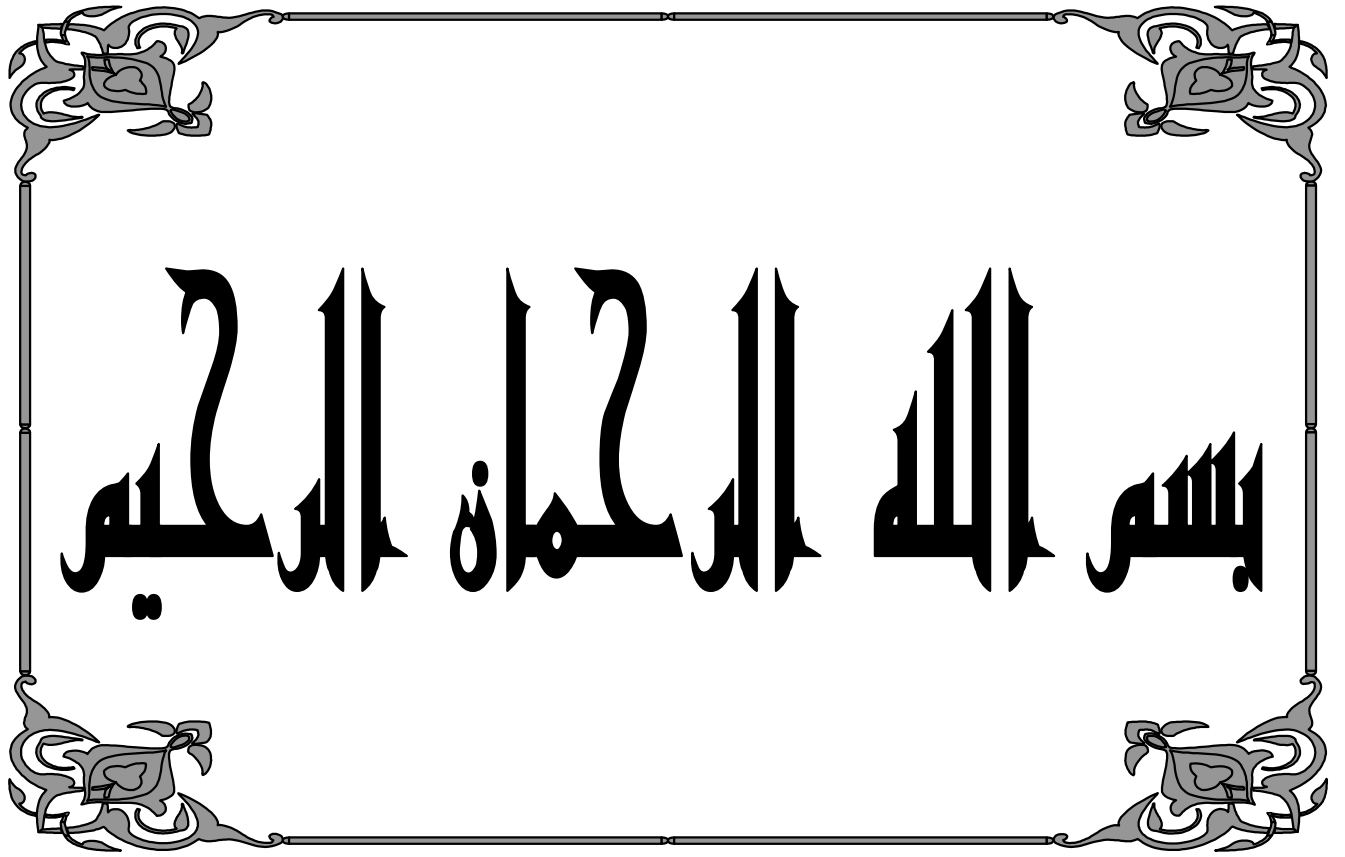
| | | | |
|---------------------------|-------|------------------|-----------------|
| أ.د هوام جمعة | رئيسا | أستاذ تعليم عالي | جامعة عنابة |
| أ.د بن رجم محمد خميسي | مقررا | أستاذ تعليم عالي | جامعة سوق أهراس |
| أ.د بن عمارة منصور | عضوا | أستاذ تعليم عالي | جامعة عنابة |
| د. لرباع الهادي | عضوا | أستاذ محاضر -أ- | جامعة عنابة |
| د. بوعزيز ناصر | عضوا | أستاذ محاضر -أ- | جامعة قالمة |
| د. أولاد زاوي عبد الرحمان | عضوا | أستاذ محاضر -أ- | جامعة سوق أهراس |

السنة الجامعية: 2018/2017

ﺗﺼﺮﯨﺢ

ﻳﺼﺮﺢ ﺑﺎﻟﺒﺎﺤﺚ ﺃﻥ ﻫﺬﺍ ﺍﻟﻌﻤﻞ ﺗﺤﺖ ﻣﺴﺆﻭﻟﯩﺘﻪ ﺍﻟﻜﺎﻣﻠﺔ، ﻭﻫﻮ ﻋﻤﻞ ﻏﯩﺮ ﻣﻘﺪﻡ ﺳﻮﺍﺀ ﺟﺰﺀ ﻣﻨﻪ
ﺃﻭ ﻛﻠﻪ ﻟﻤﻮﺳﺴﺎﺕ ﻋﻠﻤﯩﺔ ﺃﺧﺮﻯ ﻟﻨﯩﻞ ﺷﻬﺎﺩﺓ ﺃﻛﺎﺩﯨﻤﯩﺔ، ﻛﻤﺎ ﻳﺼﺮﺢ ﺑﺎﻟﺒﺎﺤﺚ ﺑﺎﻥ ﺃﻱ ﺧﻄﺂ ﺃﻭ ﺇﻫﻤﺎﻝ
ﻓﻲ ﻫﺬﺍ ﺍﻟﻌﻤﻞ ﻳﺘﺤﻤﻞ ﻧﺘﯩﺠﺘﻪ.

ﺍﻟﻄﺎﻟﺐ: ﺑﻦ ﺳﻠﯩﻢ ﻣﺤﺴﻦ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبَدَأَ

اللهم تقبل مني صالح هذا العمل
واركبه في ميزان حسنات والديّ
واغفر لهما وارحمهما
أمين يا رب العالمين

أهملاء

أهدي هذا العمل
إلى رفيقتي دربي في هذه الحياة
زوجتي الغالية

كلمة شكر و عرفان

بعد شكر من خلق القلم وعلم الانسان ما لم يعلم

لا يسعني في ختام هذا العمل إلا أن أقدم بحزب لشكر الكل من

علمي حرفا من أساتذة ومعلمين طوال مشواري الدراسي

وأخص بالذكر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بجامعة محمد شريف مساعديه سوق أهراس، وكلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير بجامعة باجي مختار عنابه

كما أخص شكري للأستاذ الدكتور "بن دجيم محمد خميسي" الذي تكرم

بالإشراف على هذا العمل المتواضع راجعا من المولى عز وجل أن يكتبه في ميزان

حسناته

والله المستعان

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على قدرة البنوك التجارية الجزائرية على الامتثال إلى المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر المالية المتمثلة في اتفاقيات بازل الثلاثة، وتفترض الدراسة أن المتغيرات المستقلة الخمسة المتمثلة في المتطلبات الهيكلية، متطلبات الائتمانية، المتطلبات المالية، متطلبات السيولة، والمتطلبات الفنية، تحدد هذه القدرة. وتم لهذه الغاية تصميم استبانة تم توزيعها على عينة من البنوك الجزائرية العامة والخاصة، كما تم الاستعانة بالرمز الإحصائية للعلوم الاجتماعية وبمجموعة من الأدوات الإحصائية ومعاملات الارتباط واختبار الفرضيات، ولقد توصلت الدراسة إلى انه ليست هناك فروق جوهرية بين متوسطات عبارات المحاور الخمسة التي تمثل المتغيرات المستقلة للدراسة، ومتوسط قدرة البنوك الجزائرية على تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر، وعليه تم رفض الفرضية العدمية للدراسة وقبول الفرضية البديلة الدالة على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرة البنوك على تطبيق اطار متكامل يستند الى المتطلبات والمعايير الدولية ووجود المتطلبات الهيكلية، متطلبات الائتمانية، المتطلبات المالية، متطلبات السيولة، المتطلبات الفنية عند مستوى معنوية يساوي 5%. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات تتمثل في ان البنوك الجزائرية تخضع بوجه عام لنطاق واسع من المخاطر في مسار عملياتها المصرفية، والتي تتطلب من المسيرين فهم طبيعتها وتحديد مصادرها، كما تتطلب منهم الفهم الجيد للمعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر المالية ومحاولة مواكبتها وتوفير المتطلبات اللازمة لتطبيقها كما يستلزم على العاملين في البنوك الجزائرية رفع معارفهم المتعلقة بإدارة المخاطر المالية وتنمية خبراتهم في هذا المجال من خلال التدريب والاستعانة بالأساليب الكمية المبتكرة في هذا المجال، خاصة وأن المنهجيات المتقدمة في قياس المخاطر في ظل المعايير الدولية تعتمد بشكل كبير على هذه الأساليب.

الكلمات المفتاحية: الخطر، إدارة المخاطر المالية، المعايير الدولية لإدارة المخاطر المالية، بازل III، البنوك التجارية الجزائرية

Abstract :

the purpose of this study investigate the ability of Algerian banks to implement the Recent international Practices of financial risk management. The study assumes that such ability is determined by five independent variables, namely : structural, credit, financial, liquidity and technical requirements, which determine this ability. A statistical questionnaire was designed and distributed to a sample of Algerian public and private banks. The statistical package for social sciences SPSS, statistical tools, correlation coefficients, and hypotheses test were used. The study found that there are no significant differences between the averages of the five axes that represent the independent variables of the study. And the average capacity of Algerian banks to apply international standards related to financial risk management. Therefore, the null hypothesis of the study was rejected and the alternative hypothesis Which indicates a significant statistical relationship between The ability of banks to implement an integrated framework based on international requirements and the presence of structural, credit, financial, liquidity, technical requirements at the Significant level equal to 5%. The study concluded with a set of recommendations that the Algerian banks are generally subject to a wide range of risks in the course of their banking operations, which requires managers to understand their nature and identify their sources. They also require a good understanding of the international Practices related to financial risk management. It is necessary for Algerian bank employees to increase their culture of financial risk management and to develop their expertise in this field through training and using innovative quantitative methods in this field. Especially, International standards rely heavily on these methods.

Keywords: risk, financial risk management, international financial risk management standards, basel III, Algerian commercial banks.

Résumé

L'étude vise à déterminer la capacité des banques commerciales algériennes à mettre en œuvre les pratiques internationales récentes de gestion des risques financiers. L'étude suppose que cette capacité est déterminée par cinq variables indépendantes, à savoir: les exigences structurelles, de crédit, financières, de liquidité et techniques, qui déterminent cette capacité. Un questionnaire statistique a été conçu et distribué à un échantillon de banques publiques et privées algériennes. Le progiciel statistique pour les sciences sociales SPSS, les outils statistiques, les coefficients de corrélation et le test d'hypothèses ont été utilisés. L'étude a trouvé qu'il n'y a pas de différences significatives entre les moyennes des cinq axes qui représentent les variables indépendantes de l'étude. Et la capacité moyenne des banques algériennes à appliquer les normes internationales relatives à la gestion des risques financiers. Par conséquent, l'hypothèse nulle de l'étude a été rejetée et l'hypothèse alternative qui indique une relation statistique significative entre la capacité des banques à mettre en œuvre un cadre intégré basé sur les exigences internationales et la présence d'exigences structurelles, de crédit, financières, Niveau significatif égal à 5%. L'étude a conclu par un ensemble de recommandations que les banques algériennes sont généralement soumises à un large éventail de risques dans le cadre de leurs opérations bancaires, ce qui nécessite que les gestionnaires comprennent leur nature et identifient leurs sources. Ils nécessitent également une bonne compréhension des pratiques internationales en matière de gestion des risques financiers. Il est nécessaire pour les employés des banques algériennes d'accroître leur culture de gestion des risques financiers et de développer leur expertise dans ce domaine par la formation et l'utilisation de méthodes quantitatives innovantes dans ce domaine. Surtout, les normes internationales dépendent fortement de ces méthodes.

Mots-clés: risque, gestion des risques financiers, normes internationales de gestion des risques financiers, basel III, banques commerciales algériennes.

فهرس المحتويات

| | |
|------|-----------------|
| | الإهداء |
| | كلمة شكر وعرفان |
| | ملخص الدراسة |
| أ- س | فهرس المحتويات |
| ش- ص | فهرس الجداول |
| ض | فهرس الأشكال |
| ط | فهرس الملاحق |
| 01 | المقدمة..... |

الفصل الأول: التأسيس النظري لإدارة المخاطر المالية.

| | |
|----|--|
| 18 | تمهيد |
| 19 | المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر المالية..... |
| 19 | المطلب الأول: مفاهيم مختلفة للمخاطر المالية..... |
| 19 | أولاً: التعريف النوعي للخطر..... |
| 22 | ثانياً: العوامل المؤثرة على المخاطر المالية..... |
| 23 | ثالثاً: التعريف الكمي للخطر..... |
| 26 | المطلب الثاني: نمذجة المخاطر المالية..... |
| 26 | أولاً: نمذجة مخاطر محفظة الأسهم..... |
| 27 | ثانياً: نمذجة مخاطر خيار الشراء..... |
| 29 | المطلب الثالث: تصنيفات المخاطر المصرفية..... |
| 29 | أولاً: المخاطر المالية..... |
| 32 | ثانياً: المخاطر التشغيلية..... |
| 34 | ثالثاً: المخاطر الأخرى..... |
| 35 | المبحث الثاني: مفاهيم متعلقة بإدارة المخاطر..... |
| 35 | المطلب الأول: الإطار العام لإدارة المخاطر المالية..... |
| 35 | أولاً: مفهوم إدارة المخاطر..... |
| 36 | ثانياً: الإطار العام لإدارة المخاطر..... |
| 36 | ثالثاً: خصائص إدارة المخاطر..... |

| | |
|----|--|
| 37 |المطلب الثاني: أنواع إدارة المخاطر |
| 37 |أولاً: إدارة المخاطر التقليدية |
| 37 |ثانياً: إدارة المخاطر المالية |
| 38 |ثالثاً: إدارة المخاطر المثالية |
| 38 |المطلب الثالث: استراتيجيات إدارة المخاطر |
| 38 |أولاً: إستراتيجية القبول |
| 39 |ثانياً: إستراتيجية التفادي |
| 40 |المبحث الثالث: التطور التاريخي لإدارة المخاطر المالية |
| 42 |المطلب الأول: أهم المعالم التاريخية لإدارة المخاطر |
| 46 |المطلب الثاني: تنظيم ومراقبة العمل المصرفي (القواعد الاحترازية) |
| 47 |أولاً: المرحلة الأولى سنة 1800 إلى سنة 1945 |
| 48 |ثانياً: المرحلة الثانية ابتداء من سنة 1945 |
| 50 |المطلب الثالث: العلاقة بين المخاطر والأزمة المالية لسنة 2008 |
| 53 |أولاً: على مستوى المؤسسة المالية |
| 54 |ثانياً: على المستوى الكلي |
| 56 |خلاصة الفصل |

الفصل الثاني: المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر المالية

| | |
|----|---|
| 58 |تمهيد |
| 59 |المبحث الأول: لجنة بازل للرقابة المصرفية |
| 59 |المطلب الأول: نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية |
| 60 |المطلب الثاني : أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية |
| 60 |أولاً: المساعدة في تقوية والحفاظ على النظام المصرفي العالمي |
| 61 |ثانياً: إزالة المنافسة الغير عادلة بين المصارف |
| 61 |ثالثاً: التطورات في الصرفة الدولية |
| 61 |المطلب الثالث: مضمون اتفاقية بازل لكفاية رأس المال لعام 1988 |

| | |
|----|---|
| 61 |أولاً: مكونات رأس المال |
| 64 |ثانياً: تصنيف دول العالم |
| 65 |ثالثاً: نظام أوزان المخاطر |
| 67 |رابعاً- معيار كوك |
| 68 |خامساً- تعديلات اتفاقية بازل (1995-1998) |
| 70 |المبحث الثاني: اتفاقية بازل الثانية |
| 70 |المطلب الأول: مفهوم اتفاق بازل II |
| 70 |أولاً: أهداف بازل II |
| 71 |ثانياً- أوجه الاختلاف بين اتفاق بازل I واتفاق بازل II |
| 72 |ثالثاً- الإلزام بتطبيق بازل II |
| 73 |المطلب الثاني : الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل II |
| 74 |أولاً- الدعامة الأولى: الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال |
| 85 |ثانياً- الدعامة الثانية: المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال |
| 87 |ثالثاً- الدعامة الثالثة: انضباط السوق |
| 89 |المبحث الثالث: اتفاقية بازل الثالثة |
| 89 |المطلب الأول: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل الثالثة |
| 89 |أولاً: تحسين جودة ومتانة وشفافية قاعدة رأس المال |
| 89 |ثانياً: تعزيز تغطية المخاطر |
| 89 |ثالثاً: إدخال نسبة الرافعة المالية كوسيلة مكملة لمتطلبات كفاية رأس المال.... |
| 90 |رابعاً: قياس مخاطر السيولة ومعاييرها وطرق مراقبتها |
| 90 |المطلب الثاني: المحاور الأساسية لاتفاقية بازل الثالثة |

| | |
|----|--|
| 90 |أولاً: المحور الأول: قاعدة رأس المال |
| 92 |ثانياً: المحور الثاني: تغطية المخاطر |
| 92 |ثالثاً: المحور الثالث: نسبة الرافعة المالية |
| 93 |خلاصة الفصل |

الفصل الثالث: دوافع الامتثال إلى المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر المالية

| | |
|-----|--|
| 95 |تمهيد |
| 96 |المبحث الأول: دوافع الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر |
| 96 |المطلب الأول: انتهاج ممارسات أفضل وأشمل لإدارة المخاطر |
| 96 |أولاً: الاستجابة للمتطلبات دولية |
| 97 |ثانياً: المخاطر استجابة لمتطلبات رقابية |
| 98 |المطلب الثاني: الاستقرار المالي |
| 99 |أولاً : تقوية واستقرار النظام المصرفي |
| 100 |ثانياً: إزالة المنافسة غير العادلة بين المصارف |
| 100 |ثالثاً: تطبيق المعايير الدولية لإدارة المخاطر لتحسين إدارة المخاطر |
| 101 |المطلب الثالث : الانضباط السوقي |
| 101 |أولاً: مبدأ الإفصاح العام |
| 102 |ثانياً: مدى التطبيق |
| 102 |ثالثاً: متطلبات الإفصاح المتعلقة بالتعرض للمخاطر وقياسها |
| 106 |المبحث الثاني: إدارة المخاطر والدوافع المتعلقة بالأداء والحوكمة |
| 106 |المطلب الأول: إدارة المخاطر وحوكمة البنوك |
| 106 |أولاً: مفهوم حوكمة الشركات |

| | |
|-----|---|
| 109 |ثانيا: الغرض من الحوكمة وعناصرها الأساسية..... |
| 113 |ثالثا: المبادئ الأساسية للحكمة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي..... |
| 116 |المطلب الثاني: إستراتيجية إدارة المخاطر والأداء المالي..... |
| 117 |أولا: طرائق تكامل إدارة المخاطر..... |
| 119 |ثانيا: تغطية المخاطر الكلية..... |
| 119 |ثالثا: العلاقات المترابطة في المخاطر..... |
| 122 |المبحث الثالث: إدارة المخاطر وخلق القيمة..... |
| 122 |المطلب الأول: النظرة المتكاملة لخلق القيمة في البنك..... |
| 125 |المطلب الثاني: أساسيات لتحديد العلاقة بين إدارة المخاطر وخلق القيمة في البنوك والمؤسسات المالية..... |
| 126 |أولا: تعظيم القيمة في السياق البنكي..... |
| 130 |ثانيا- دور و أهمية المخاطر وإدارتها في البنوك..... |
| 131 |المطلب الثالث: العلاقة بين إدارة المخاطر وخلق القيمة..... |
| 131 |أولا- أهداف وظيفة إدارة المخاطر في البنوك..... |
| 135 |ثانيا: التدابير المختلفة لإدارة المخاطر..... |
| 136 |ثالثا: إدارة المخاطر وخلق القيمة في النظرية المالية المؤسساتية الحديثة..... |
| 140 |خلاصة الفصل..... |

الفصل الرابع: إدارة المخاطر المالية الأساسية

| | |
|-----|--|
| 142 |تمهيد..... |
| 143 |المبحث الأول إدارة مخاطر الائتمانية..... |
| 143 |المطلب الأول: نماذج إدارة مخاطر الائتمان..... |

| | |
|-----|--|
| 144 |أولاً: نموذج ميرتون. Merton. |
| 146 |ثانياً: مقارنة KMV approach. |
| 148 |ثالثاً: مدير المحفظة (portfolio manager). |
| 149 |رابعاً: نموذج متابعة مخاطر المحفظة (portfolio risk tracher). |
| 149 |خامساً: نموذج معاينة المحفظة الائتمانية (Credit portfolio view). |
| 150 |سادساً: نموذج القيمة المضافة للمخاطر الائتمانية (credit risk+). |
| 151 |المطلب الثاني: قياس المخاطر الائتمانية. |
| 151 |أولاً الخسارة المتوقعة. |
| 154 |ثانياً الخسائر غير المتوقعة. |
| 156 |المطلب الثالث: المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر لائتمانية. |
| 157 |أولاً: توافر المتطلبات الهيكلية المناسبة لإدارة مخاطر الائتمان. |
| 159 |ثانياً: توافر المتطلبات الائتمانية السليمة لمنح الائتمان. |
| 161 |ثالثاً: توافر إجراءات سليمة لإدارة وقياس ومراقبة ائتمان. |
| 152 |رابعاً: توافر إجراءات رقابية مناسبة على إدارة مخاطر الائتمان. |
| 164 |المبحث الثاني إدارة مخاطر السوق. |
| 164 |المطلب الأول: القيمة المعرضة للخطر كمدخل أساسي لقياس مخاطر السوق. |
| 164 |أولاً: مفهوم القيمة المعرضة للخطر. |
| 171 |ثانياً: حساب القيمة المعرضة للخطر. |
| 177 |المطلب الثاني: الأساليب البديلة لقياس مخاطر السوق. |
| 177 |أولاً: القيمة المعرضة للخطر التزايدية ودلتا القيمة المعرضة للخطر. |
| 179 |ثانياً: اختبار الضغط وتحليل السيناريوهات. |

| | |
|-----|--|
| 185 |Dynamic-Value-At-Risk : ثالثا: القيمة المعرضة للخطر الديناميكية |
| 187 |المطلب الثالث: قياس المتطلبات الرأسمالية لمخاطر السوق |
| 187 |أولا- متطلبات التقييم |
| 188 |ثانيا: منهجية التقييم |
| 188 |ثالثا: تعديلات التقييم |
| 189 |رابعا: الأسلوب المعياري لقياس متطلبات رأس المال |
| 195 |خامسا: أسلوب النماذج الداخلية |
| 198 |المبحث الثالث: إدارة مخاطر السيولة |
| 198 |المطلب الأول: مفهوم مخاطر السيولة وأهميتها |
| 198 |أولا: مفهوم مخاطر السيولة |
| 200 |ثانيا: أهمية إدارة مخاطر السيولة |
| 200 |المطلب الثاني: المتطلبات الكمية لإدارة مخاطر السيولة |
| 201 |أولا: نسبة تغطية السيولة (LCR) |
| 203 |ثانيا: نسبة صافي مصادر التمويل المستقر (NSFR) |
| 204 |المطلب الثالث: المتطلبات النوعية لإدارة مخاطر السيولة |
| 204 |أولا: سياسات وإجراءات اللازمة لإدارة مخاطر السيولة |
| 205 |ثانيا: نظم وضع الحدود لمخاطر السيولة |
| 205 |ثالثا: نظم الإنذار المبكر |
| 206 |رابعا: إعداد خطط الطوارئ |
| 208 |خلاصة الفصل |

الفصل الخامس: تطور الصناعة المصرفية في الجزائر وتحديات عصرنة استراتيجيات إدارة المخاطر.

- 210تمهيد.
- 211المبحث الأول: التطورات الهيكلية والمالية والتشريعية للقطاع المصرفي الجزائري
- 211المطلب الأول: التطورات الهيكلية للقطاع المصرفي الجزائري.
- 211أولاً: الكثافة المصرفية.
- 212ثانياً: الهيكل التنظيمي المؤسسي للقطاع البنكي الجزائري.
- 213المطلب الثاني: التطورات المالية للقطاع المصرفي الجزائري.
- 213أولاً: حجم الودائع.
- 213ثانياً: هيكل القروض.
- 217المطلب الثالث: التطورات التشريعية مصرفي الجزائري.
- 217أولاً: تنظيم هيكل النظام المصرفي الجزائري على ضوء قانون النقد والقرض.
- 220ثانياً- أهم التطورات التشريعية بعد عام 1990.
- 224المبحث الثاني: الإطار القانوني لإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية.
- 224المطلب الأول: الأموال الذاتية.
- 224أولاً: مكونات الأموال الذاتية.
- 226ثانياً: الحد الأدنى لرأس المال.
- 227ثالثاً: معامل الأموال الذاتية والموارد الدائمة.
- 228المطلب الثاني: تصنيف الحقوق والالتزامات حسب درجة الخطر.
- 228أولاً: تصنيف عناصر الميزانية.
- 229ثانياً: تصنيف العناصر خارج الميزانية.

| | |
|-----|---|
| 230 |المطلب الثالث: ترجيح المخاطر |
| 230 |أولاً: تحديد المخاطر |
| 231 |ثانياً: ترجيح المخاطر |
| 233 |المطلب الرابع: قواعد الحذر في البنوك الجزائرية |
| 233 |أولاً: نسبة تقسيم المخاطر |
| 235 |ثانياً: نسبة تغطية المخاطر |
| 235 |ثالثاً: إدارة مخاطر سعر الصرف |
| 237 |رابعاً: القروض الممنوحة للمسيرين والمساهمين |
| 237 |خامساً: المساهمة في رأس مال الشركات |
| 237 |سادساً: متابعة الالتزامات الخارجية |
| 238 |سابعاً: نسبة الاحتياطي الإجباري |
| 239 |ثامناً: نظام التأمين على الودائع |
| 241 |المبحث الثالث: تحديات عصرنة استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية |
| 241 |المطلب الأول: التحديات والمشاكل العامة التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري |
| 241 |أولاً: التحديات والمشاكل الداخلية التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري |
| 246 |ثانياً: التحديات الخارجية التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري |
| 248 |المطلب الثاني: التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في تبني المعايير الدولية |
| 249 |أولاً: البنوك وتطوير النظم المحاسبية |
| 252 |ثانياً: تحدي توافر الكفاءات البشرية في البنوك الجزائرية |
| 253 |ثالثاً: تحدي مكافحة الفساد في البنك وخارجه لمواجهة خطر التشغيل |
| 254 |رابعاً: تحدي تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية |

- 256خامسا: تحدي توافر وكالات التصنيف الائتماني
- 257الخلاصة

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال

للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

- 259تمهيد
- 261المبحث الأول: منهجية الدراسة
- 261المطلب الأول: نموذج الدراسة
- 261أولا: المتغيرات المستقلة
- 261ثانيا: المتغير التابع
- 261ثالثا: مجتمع الدراسة
- 262المطلب الثاني: عينة الدراسة
- 262أولا: خصائص عينة الدراسة
- 263المطلب الثالث: أداة الدراسة
- 263أولا: الاستبانة
- 264ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة
- 264ثالثا: فرضيات الدراسة
- 267المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات
- 267المطلب الأول: صدق وثبات الاستبانة
- 267أولا: صدق فقرات الاستبانة

| | |
|-----|--|
| 279 | ثانيا: ثبات الاستبانة..... |
| 280 |المطلب الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي..... |
| 281 |المطلب الثالث: اختبار قوة نموذج الدراسة..... |
| 282 |المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية..... |
| 282 |المطلب الأول: مناقشة فقرات وفرضيات الدراسة..... |
| 282 |أولا: النتائج الإحصائية للفرضية الأولى: المتعلقة بالمتطلبات الهيكلية..... |
| 285 |ثانيا: النتائج الإحصائية للفرضية الثانية: المتعلقة بالمتطلبات الائتمانية..... |
| 289 |ثالثا: النتائج الإحصائية للفرضية الثالثة: المتعلقة بالمتطلبات المالية..... |
| 291 |رابعا: النتائج الإحصائية للفرضية الرابعة: المتعلقة بمتطلبات السيولة..... |
| 294 |خامسا:النتائج الإحصائية للفرضية الخامسة: المتعلقة بالمتطلبات الفنية..... |
| 297 |سادسا: مناقشة نتائج فرضيات مجموعة المتغيرات الخمسة مجتمعة..... |
| 299 |المطلب الثاني: الفرق بين الإجابات على فقرات محاور الدراسة للعينتين المستقلتين.... |
| 299 |المطلب الثالث: نتائج اختبار الفرضيات..... |
| 300 |أولا: نتائج اختبار الفرضية الأولى..... |
| 300 |ثانيا: نتائج اختبار الفرضية الثانية..... |
| 301 |ثالثا: نتائج اختبار الفرضية الثالثة..... |
| 301 |رابعا: نتائج اختبار الفرضية الرابعة..... |
| 302 |خامسا: نتائج اختبار الفرضية الخامسة..... |
| 303 |خلاصة الفصل..... |

| | |
|-----|---|
| 306 |الخاتمة |
| 307 |أولا: عرض النتائج |
| 310 |ثانيا: اختبار الفرضيات على ضوء النتائج |
| 310 |ثالثا: الاقتراحات |
| 314 |رابعا: آفاق الدراسة |
| 317 |قائمة المراجع |
| 323 |الملاحق |

فهرس الجداول

| | |
|-----|--|
| 43 | الجدول رقم (01): أهم المعالم التاريخية لإدارة المخاطر. |
| 45 | الجدول رقم (02): المعالم التاريخية لتطور المشتقات المالية والمنتجات المهيكلة. |
| 65 | الجدول رقم (03): الأوزان المطبقة حاليا لمخاطر الأصول للعناصر داخل الميزانية حسب لجنة بازل. |
| 75 | الجدول رقم (04): أوزان ترجيح الأصول بالمخاطر وفقا للأسلوب المعياري. |
| 79 | الجدول رقم (05): الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي و أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم |
| 82 | الجدول رقم (06): معاملات beta لخطوط الأعمال. |
| 83 | الجدول رقم (07): مثال توضيحي حول احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية وفق الأسلوب النمطي. |
| 90 | الجدول رقم (08): أهم الإجراءات لاتفاقية بازل الثالثة |
| 146 | الجدول رقم (09): وضعيات خيار المتعلقة بدين المؤسسة. |
| 181 | الجدول رقم (10): مثال على مغلفات الإجهاد. |
| 190 | الجدول رقم (11): متطلبات رأس المال للمخاطر العامة باستخدام طريقة الاستحقاق. |
| 192 | الجدول رقم (12): الأوزان الترجيحية لحساب المخاطر المحددة لأوراق الدين |
| 194 | الجدول رقم (13): أوزان المخاطر الموزعة حسب عدد الأيام بعد التسوية |
| 195 | الجدول رقم (14): النسب المحددة لحساب تكلفة الاستبدال. |
| 211 | الجدول رقم (15): يبين شبكة البنوك وبعض المؤشرات المتعلقة بها. |
| 213 | الجدول رقم (16): هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2010-2015. |
| 215 | الجدول رقم (17): علاقة تطور حجم الودائع المصرفية مع تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2015). |
| 216 | الجدول رقم (18): هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص في البنوك الجزائرية. |
| 233 | الجدول رقم (19): معامل تحويل عناصر خارج الميزانية |
| 262 | الجدول رقم (20): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البنوك. |
| 263 | الجدول رقم (21): يبين توزيع أفراد العينة حسب الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة. |

| | |
|-----|---|
| 267 | الجدول رقم (22) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (المتطلبات الهيكلية) و الدرجة الكلية لفقراته. |
| 270 | الجدول رقم (23) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (المتطلبات الائتمانية) و الدرجة الكلية لفقراته. |
| 273 | الجدول رقم (24) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (المتطلبات المالية) و الدرجة الكلية لفقراته. |
| 275 | الجدول رقم (25) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (متطلبات السيولة) و الدرجة الكلية لفقراته. |
| 277 | الجدول رقم (26) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس (المتطلبات الفنية) و الدرجة الكلية لفقراته. |
| 279 | الجدول رقم (27): معاملات ألفا كرونباخ للمتغيرات الكستقلة للدراسة. |
| 280 | الجدول رقم (28) يبين إختبار التوزيع الطبيعي |
| 281 | الجدول رقم (29): يبين مصفوفة الإرتباط بين متغيرات الدراسة |
| 282 | الجدول رقم (30): يبين نتائج اختبار إجابات أفراد العينة الدراسة على فقرات المحور الأول. |
| 286 | الجدول رقم (31): يبين نتائج اختبار إجابات أفراد العينة الدراسة على فقرات المحور الثاني |
| 290 | الجدول رقم (32): يبين نتائج اختبار إجابات أفراد العينة الدراسة على فقرات المحور الثالث. |
| 292 | الجدول رقم (33): يبين نتائج اختبار إجابات أفراد العينة الدراسة على فقرات المحور الرابع. |
| 295 | الجدول رقم (34): يبين نتائج اختبار إجابات أفراد العينة الدراسة على فقرات المحور الخامس. |
| 297 | الجدول رقم (35): المتوسطات المحاسبية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة الخمسة. |
| 298 | الجدول رقم (36): يبين معاملات الارتباط المتعدد، ومربع معامل الارتباط، والتغير في مربع معاملات الارتباط، وقيم F (قيم تباين الانحدار) ومستويات دلالتها. |
| 299 | الجدول رقم (37): يبين الفرق بين الإجابات على فقرات محاور الدراسة الخمسة للعينتين المستقلتين |

فهرس الأشكال

| | |
|-----|--|
| 51 | الشكل رقم (01): يبين مخطط توضيحي للعلاقة بين المخاطر النظامية والأزمة المالية العالمية. |
| 72 | الشكل رقم (02): يبين أوجه الاختلاف بين اتفاق بازل I و اتفاق بازل II. |
| 73 | الشكل رقم (03): الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل الثانية. |
| 88 | الشكل رقم (04): إطار عام لمعيار كفاية رأس المال من خلال انضباط السوق. |
| 99 | الشكل رقم (05): أركان المعيار الجديد لكفاية رأس المال Basel III. |
| 124 | الشكل رقم (06): النظرة المتكاملة لخلق القيمة في البنك. |
| 136 | الشكل رقم (07): يبين التدابير المختلفة لإجراءات إدارة المخاطر. |
| 139 | الشكل رقم (08): يبين لمحة عامة عن أساسيات إدارة المخاطر وفقا للنظرية المؤسسية. |
| 147 | الشكل رقم (09): يبين علاقة احتمال التعثر بالتوزيع الاحتمالي لعوائد الأصول وهيكل رأس مال المؤسسة. |
| 165 | الشكل رقم (10): يبين حساب القيمة المعرضة للخطر ليوم واحد و بمستوى ثقة $(1 - \alpha)$. |
| 168 | الشكل رقم (11): يبين القيمة المعرضة للخطر بالطريقة التاريخية ليوم واحد لأسهم شركة MicroSoft. |
| 182 | الشكل رقم (12): المكونات الرئيسية السبعة لمقاربة مغلف الإجهاد. |
| 186 | الشكل رقم (13): الإطار العام القيمة المعرضة للخطر الديناميكية. |
| 212 | الشكل رقم (14): شكل النظام المصرفي الجزائري في عام 2011. |
| 214 | الشكل رقم (15): حصة الودائع بالبنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال فترة (2010-2015). |
| 217 | الشكل رقم (16): حصة البنوك العمومية و الخاصة من حجم القروض الممنوحة خلال الفترة (2010-2015). |
| 250 | الشكل رقم (17): آلية النظام المحاسبي البنكي. |

فهرس الملاحق

| | |
|-----|---|
| 324 | الملحق رقم 01: استبيان الدراسة. |
| 337 | الملحق رقم 02: معاملات الارتباط لفقرات الدراسة. |
| 340 | الملحق رقم 03: معاملات ألفا كرونباخ . |
| 347 | الملحق رقم 04 اختبار التوزيع الطبيعي (إختبار كولمجروف -سمرنوف) (Sample K-S). |
| 351 | الملحق رقم 05: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة. |
| 353 | الملحق رقم 06: معاملات اختبار .T-test. |
| 372 | الملحق رقم 07: اختبار الفرق بين متوسطين |

المقطعة
البرقية

تمهيد:

تناولت الكثير من الأدبيات في مجال المالية عموماً موضوع الخطر كعنصر أساسي لدراسة السلوك المالي، حيث بغيابه يكون النظام اللازم لتخصيص وتوزيع الموارد بسيط جداً، بالإضافة إلى ذلك لن تتطلب الممارسات المالية سوى أدوات تحليلية ابتدائية نسبياً. إلا أنه في الواقع العملي وفي غالب الأحيان، تعتبر المخاطر كلية الوجود، حيث أن الجزء الأهم من هيكل النظام المالي يرتبط بعملية التوزيع الفعال للمخاطر. ومختلف القرارات المتخذة سواء من قبل؛ الأفراد أو المنظمات الأعمال أو الحكومات أو المؤسسات المالية؛ تتعلق بعملية قياس وتقييم المخاطر وتحليل أساليب وسبل التحكم فيها. وهذا ما يتطلب مجموعة واسعة من الأدوات الإحصائية والرياضية والنماذج القياسية ومجموعة متطورة من العمليات المالية المعقدة، بالإضافة إلى الالتزام بآخر المعايير التي تعتبر أحسن الممارسات في صناعة الخطر وتقاسم الأفكار والمعارف في جميع أنحاء مجتمع المخاطر وتبني مختلف استراتيجيات الفعالة التي استخدمها المهنيون في مجال إدارة المخاطر في العالم المالي.

وتزداد أهمية هذه المسألة، بالنظر إلى ما يمثله القطاع البنكي، فهو المحرك الرئيس لأي اقتصاد معاصر بفعل الوظائف التي يقوم بها في الاقتصاد الحديث. خاصة قيامه بخدمات الوساطة المالية بين وحدات الفائض والعجز، حيث يشارك هذا القطاع بفعاليته الكبيرة في توفير السيولة التحكم في مسار وإمدادات هذه السيولة للأطراف المختلفة، بالإضافة إلى ذلك فإن المنافسة المتزايدة بين البنوك بالإضافة إلى التهديدات التي تواجهها مثل الاستحواذ، الإفلاس، ضغوط ومتطلبات المساهمين بالحصول على عوائد إضافية... الخ، جعل البنوك مثل أي مؤسسة أخرى تعمل على إدارة قيمتها حيث يعتبر ذلك الهدف النهائي لوظيفة إدارة البنك (تعظيم القيمة) سواء من خلال إعادة الهيكلة من الداخل أو من خلال إعادة الهيكلة من الخارج. أن أي إجراء لإدارة المخاطر على مستوى البنك ليست له أي علاقة على قيمة المؤسسة ذلك لأنه وفقاً للنظرية المالية التقليدية فإن جميع المستثمرين في الأسواق الفعالة والمثالية يتجهون إلى نفس القرار وبالتالي لن يكون لديها أي تأثير على قيمة البنك، ولكن في الواقع فإن عمل البنك يركز على عنصرين أساسيين هما: عرض المنتجات البنكية وتزويد العملاء بمختلف الخدمات. والقيام بعمليات الوساطة وإدارة المخاطر. وعليه فإن كفاءة البنك ومن ثم قيمته تعتمد على مدى جودة الخدمات المقدمة من طرف البنك بالإضافة إلى مدى فعالية عملية إدارة المخاطر إضافة إلى ذلك تعتبر إدارة المخاطر في الممارسة العملية أيضاً ضرورة بالغة الأهمية لضمان البقاء المستدام للبنك، وذلك

فقط ليس باحترام متطلبات رأس المال بل يجب أن تمتد وظيفة إدارة المخاطر إلى العملاء إذ يعتبرون طرف من أصحاب المسؤولية حيث ينبغي أن يكونوا محصنين من خطر التعثر، يتم استخدام نفس الحجة من وجهة النظر الاقتصادية وذلك من أجل تفادي الذعر المصرفي وتداعيات المخاطر النظامية المترتبة عن النظام المالي الهش والمتشابك على الصعيد العالمي، لذلك نجد الكثير من الأدلة من وجهة النظر العملية على أن العديد من الوظائف المتطورة لإدارة المخاطر حيث يمكن اعتبار إدارة المخاطر عاملاً رئيسياً لتحقيق خلق القيمة في البنوك والمؤسسات المالية.

يتعرض قطاع البنوك إلى العديد من أنواع المخاطر التي قد تؤثر على أداء البنوك مما يشكل تهديداً في حال عدم ملاحظتها في وقت مبكر، وقد جاءت لجنة بازل "بزل I" والتي تم تأسيسها عام 1974 لتضع العديد من المعايير والمقاييس للمخاطر وأثرها على الأداء المصرفي وقد هدفت هذه اللجنة منذ تأسيسها إلى وضع التعليمات والتشريعات التي تشكل نظاماً دولياً لعمليات الإشراف والتنظيم البنكي، وقد تم تعديلها لتصبح معروفة باسم "بازل II" والتي تركز على ثلاث دعائم هيكلية مشتركة وهي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، وضع الأسس لعمليات الإشراف والرقابة، ووضع أسس للإشراف المالي مما يعني أن التقييم الكلي لإدارة المخاطر المالية للبنوك يهتم بشكل أكبر من الاهتمام بنسب كفاية رأس الكافي القانوني. وطورت لجنة بازل للرقابة المصرفية اتفاقية "بازل III" التي تطمح من خلالها إلى تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت الأزمة المالية العالمية النقاب عنها، حيث طرحت معايير جديدة لرأس المال والديونوية والسيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي في التعامل مع الضغوط الاقتصادية والمالية وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية.

في ظل التطورات التكنولوجية والمالية لإدارة المخاطر، يتوقف سلامة واستقرار الجهاز المصرفي والمالي على مدى نجاح البنوك في تبني إستراتيجيات وأنظمة سليمة وفاعلة لإدارة المخاطر المصرفية على تنوعها، وسياسات تحسين نوعية الموجودات من أجل تخفيض أوزان مخاطرها، وتطوير النظم المحاسبية وممارسات الشفافية والإفصاح المالي، بما يتوافق مع ما تفرضه القواعد والمعايير الدولية، وتحديث أنظمة المعلومات عن العملاء ومحافظهم الائتمانية لعدة سنوات سابقة، وتوفير الكفاءات البشرية، بما يعزز كفاية رأس المال، فالبنوك المرسمة بقوة والتي تدار بممارسات إدارية جيدة، هي الأكثر قدرة على مواجهة الخسائر، وعلى منح الائتمان.

وحيث أن البنوك الجزائرية تسعى لأن تلحق بمصاف البنوك في الدول المتقدمة. وخاصة انه ليست بمعزل عن المحيط الدولي كان لابد أن تقوم سلطة النقد الجزائرية التي تشكل رأس الهرم لهذا الجهاز بتحديث الأدوات والمتطلبات المتعلقة بإدارة المخاطر وكذا الالتزام بالمعايير الدولية، إذ يمثل الالتزام خطوة هامة في مجال ضمان الاستقرار المصرفي والمالي على الصعيدين المحلي والدولي خاصة وأن الدولة الجزائرية تسعى وراء الاندماج في الاقتصاد العالمي ، وكذلك من باب احترام و تطبيق المعاهدات الدولية وعقود الشراكة مع الدول الأخرى.

وبناء على ذلك لابد أن تستكمل سلطة النقد الجزائرية مجهوداتها من اجل تطبيق أفضل الممارسات والامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر ليضمن ذلك لها الاستقرار المالي ومصرفي ومواجهة التحديات التي تواجه القطاع المصرفي. حيث يكتسي هذا الفهم أهمية خاصة بالنظر إلى الطبيعة المتعلقة بمجال إدارة المخاطر الذي يتميز بالتطور المستمر البروز الدائم للأساليب الحديثة فمجال إدارة المخاطر المدفوعة بالبيئة المتزايدة التعقيد.

أولاً: الإشكالية

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن طرح إشكالية البحث على النحو التالي:

ما مدى امتثال البنوك الجزائرية للمتطلبات والمعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر المالية؟

وبندرج تحت هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية هي :

- 1- هل توجد لدى البنوك الجزائرية إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية موضوعة من قبل إدارتها؟
- 2- هل توجد لدى البنوك الجزائرية المتطلبات الهيكلية لتطبيق الأساليب المعاصرة الواردة في المتطلبات والمعايير الدولية لإدارة المخاطر المالية؟
- 3- هل توجد لدى البنوك الجزائرية المتطلبات الائتمانية لتطبيق الأساليب المعاصرة الواردة في المتطلبات والمعايير الدولية لإدارة المخاطر المالية؟
- 4- هل توجد لدى البنوك الجزائرية المتطلبات المالية لتطبيق الأساليب المعاصرة الواردة في المتطلبات والمعايير الدولية لإدارة المخاطر المالية؟

5- هل توجد لدى البنوك الجزائرية متطلبات السيولة لتطبيق الأساليب المعاصرة الواردة في المتطلبات والمعايير الدولية لإدارة المخاطر المالية؟

6- هل توجد لدى البنوك الجزائرية المتطلبات الفنية لتطبيق الأساليب المعاصرة الواردة في المتطلبات والمعايير الدولية لإدارة المخاطر المالية؟

ثانيا: متغيرات الدراسة

1- المتغير التابع:

القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية "اتفاقية بازل I بازل II، بازل III" لتطوير إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية في البنوك الجزائرية.

2- المتغيرات المستقلة:

وجود المتطلبات اللازمة لمواكبة المستجدات الخاصة بإدارة المخاطر في ضوء المتطلبات والمعايير الدولية وهي:

- وجود المتطلبات الهيكلية لتطبيق الأساليب المعاصرة الواردة في المتطلبات والمعايير الدولية لإدارة المخاطر المالية.

- وجود المتطلبات الائتمانية لتطبيق الأساليب المعاصرة الواردة في المتطلبات والمعايير الدولية لإدارة المخاطر المالية.

- وجود المتطلبات المالية لتطبيق الأساليب المعاصرة الواردة في المتطلبات والمعايير الدولية لإدارة المخاطر المالية.

- وجود متطلبات السيولة لتطبيق الأساليب المعاصرة الواردة في المتطلبات والمعايير الدولية لإدارة المخاطر المالية.

- وجود المتطلبات الفنية لتطبيق الأساليب المعاصرة الواردة في المتطلبات والمعايير الدولية لإدارة المخاطر المالية.

ثالثا: فرضيات الدراسة

تتناول الدراسة اختبار خمسة فرضيات تمثل متطلبات لتقدير قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال إلى المعايير الدولية المتمثلة في مقررات لجنة بازل الثلاثة، وذلك عند مستوى معنوية $\alpha=0.05\%$ وتتمثل هذه المتطلبات في: متطلبات هيكلية، متطلبات ائتمانية، متطلبات مالية، متطلبات السيولة، متطلبات فنية. كما سيتم الإشارة لها ضمن الإطار النظري للدراسة.

1- الفرضية الأولى: متعلقة بالمتطلبات الهيكلية.

الفرضية العدمية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات الهيكلية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. ووجود المتطلبات الهيكلية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

2- الفرضية الثانية: متعلقة بالمتطلبات الائتمانية.

الفرضية العدمية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات الائتمانية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. ووجود المتطلبات الائتمانية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

3- الفرضية الثالثة: متعلقة بالمتطلبات المالية.

الفرضية العدمية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. ووجود المتطلبات المالية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. ووجود المتطلبات المالية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

4- الفرضية الرابعة: متعلقة بمتطلبات السيولة.

الفرضية العدمية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود متطلبات السيولة عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. ووجود متطلبات السيولة عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

5- الفرضية الخامسة: متعلقة بالمتطلبات الفنية.

الفرضية العدمية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات الفنية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. ووجود المتطلبات الفنية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

رابعاً: أهمية الدراسة

إن معرفة المخاطر وكيفية معالجتها وإدارتها يعتبر من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيق أهدافها، إذ قد يؤدي عدم قدرة البنوك على إدارة مخاطرها إلى فقدانها العديد من العوائد والفرص الاستثمارية وفشلها في تحقيق استراتيجياتها وأهدافها الوسيطة والنهائية. تسهم هذه الدراسة في بناء نموذج لتقييم استراتيجيات إدارة المخاطر المالية في البنوك الجزائرية على ضوء المتطلبات والمعايير الدولية وذلك ليسهم في التمسك بالإيجابيات الموجودة وتطويرها، والتصدي للسلبيات ومحاولة الحد منها. الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز كفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في المحيط المحلي والدولي وزيادة ثقة المودعين في البنوك الجزائرية.

كما تظهر أهمية هذا البحث من خلال ما يلي:

- الضرورة على توفر وتطبيق معايير إدارة المخاطر للمساهمة في تطوير الأداء الشامل للجهاز المصرفي الجزائري.

- تشجيع استخدام أساليب معاصرة في تحديد و قياس المخاطر في البنوك الجزائرية.

- تحفيز البنوك الجزائرية على تطوير النظم المحاسبية و نظم المعلومات و تطبيق أنظمة رقابة داخلية تعمل على تحديد و قياس و السيطرة على المخاطر .

- تحفيز البنوك الجزائرية على زيادة درجة الإفصاح و الشفافية للمشاركين في الصناعة المصرفية.

خامسا: أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث إلى تشخيص واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و البيئة التي يعمل فيها وتكيفها مع المتطلبات الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر المالية، ومعرفة موقع البنوك الجزائرية من هذه المتطلبات والمعايير من أجل تحديد نقاط القوة والضعف ليتم تصحيح النقائص وتدعيم الايجابيات في حالة التطبيق، و في هذا الإطار فإن البحث يعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تبين أهم المفاهيم المتعلقة بالمخاطر المالية وأدوات قياسها، تحليلها وإدارتها.
- التركيز على أهمية الالتزام بأحدث الاستراتيجيات في إدارة المخاطر على أهداف البنك.
- عرض أهم الأدوات والأساليب المستحدثة في إدارة المخاطر في ظل المتطلبات والمعايير الدولية.
- تقييم الوضع الحالي لإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية، ووضع تصور عام للإطار المستقبلي للطرق الحديثة في إدارة المخاطر المالية.
- أبرز أهم التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية لتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر.

سادسا: الدراسات السابقة

دراسة **Pyle (1997)**: التي تم عرضها في مدرسة هاس (HAS) للأعمال بجامعة كاليفورنيا، فقد تناولت موضوع "إدارة المخاطر المصرفية" حيث ركزت على أهمية إدارة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق باعتبارهما من المخاطر المعاصرة والمؤثرة على أرباح البنك، وخلصت الدراسة إلى نتيجتين هما:

- لقياس مخاطر السوق نستخدم طريقتين هما: طريقة السيناريوهات وطريقة القيمة عند الخطر (VAR).
- لقياس مخاطر الائتمان وتقدير الجدارة الائتمانية للطرف المقابل، نستخدم طرقا عديدة ومختلفة منها: الترميز (Scoring)، التصنيف (rating).

دراسة **Cebenoyan et Strahan (2002)**: تناولوا دراسة "إدارة المخاطر: هيكل رأس المال والإقراض في البنوك، على عينة من البنوك الأمريكية وخلصوا إلى أن إدارة المخاطر الائتمانية تمكن البنك من تحقيق ربحية أفضل، كما أن التنويع واستخدام المشتقات المالية يمكن من إدارة مخاطر السيولة بشكل أفضل أيضا.

في حين ركزت الدراسة التي قام بها كل من **Bauer et Ryser (2004)**. "إستراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك". والتي تم عرضها في مجلة *Journal of Banking and Finance*، قامت بتوصيف أنواع المخاطر في البنوك وأساليب التحوط منها. وكشفت هذه الدراسة أن التحوط يؤدي إلى تعظيم حقوق الملكية، ويمكن أن يكون في النشاطات المختلفة للبنك والتي تشمل كل من إدارة التسهيلات وإدارة السيولة وتذبذب الأصول ومخاطر الطرف المقابل.

وفي دراسة قام بها "الأطرش، محمود" بعنوان " أثر المخاطر المصرفية على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية الأردنية للفترة (1989) ولغاية (2002)": وهي عبارة عن رسالة لاستكمال متطلبات الدكتوراه هدفت إلى بيان أثر كل من مخاطر رأس المال، مخاطر الائتمان مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة على القيمة السوقية لأسهم لعينة من البنوك التجارية المتداولة داخل سوق عمان المالي شملت البنك العربي، بنك الأردن، بنك القاهرة عمان، والبنك الأردني الكويتي وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي عدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات المخاطر والقيمة السوقية لأسهم البنك العربي، تفاوت في تأثير مخاطر سعر الفائدة على القيمة السوقية للأسهم فهي تؤدي إلى تخفيض القيمة السوقية لأسهم كل من البنك الأهلي الأردني وبنك الأردن والبنك الأردني الكويتي، وثالثا زيادة مخاطر الائتمان تؤدي إلى زيادة قيمة سهم البنك العربي، ورابعا وزيادة مخاطر رأس المال تؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية لأسهم بنك القاهرة والبنك الأردني الكويتي.

كما قامت " عمر، لما" بدراسة تحت عنوان المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية للفترة الممتدة من (1988) ولغاية (2002): وقد استخدمت الدراسة مجموعة من النسب المالية وذلك للتعبير عن المخاطر وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن زيادة مخاطر سعر الفائدة تؤدي الى تخفيض التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

- زيادة مخاطر الائتمان تؤدي الى تخفيض المخاطر الائتمانية الممنوحة.

- انخفاض مخاطر رأس المال سوف تؤدي زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

دراسة حسن، بعنوان " أهمية مقررات وتوجيهات بازل I و بازل II لمستقبل البنوك " (2002): ركز الباحث بصورة خاصة على المعلومات المتصلة بالقروض، حيث بينت الدراسة أن التعليمات كل من بازل I و بازل II تؤكد ضرورة الاتصاف بالحكمة واتخاذ الإجراءات الآمنة في النظام المالي. وأظهرت الدراسة أن التوجيهات بازل II استثمرت مداخل و أبواب جديدة حول ملائمة رأس مال البنك لعملياته، وهي مداخل وأبواب حساسة لأنها تمس موقع البنك ومكانته وأنشطته، وتقصت الدراسة الاتجاهات التي اعتمدها تعليمات بازل II، وخاصة منها تلك المتصلة بمخاطر القروض. واستنتجت الدراسة أن هذا يتطلب معلومات وبيانات تقدمها مؤسسة خارجية، الى جانب المعلومات التي تقدمها البنوك حول وضع المقترضين منها.

دراسة غاتيف وستراهان، Gatev and Strahan (2003): بعنوان " البنوك وحسن التحوط ضد مخاطر السيولة حيث جرى تناول مخاطر السيولة في البنوك المدرجة في أسواق الأوراق المالية، بهدف تحديد موطن قوة البنوك أو ضعفها، استنادا إلى أسس نظرية مدعمة بمعطيات التحليل المالي. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك لها ميزة فريدة في إدارة مخاطر السيولة والأزمات المالية، حيث إن تدفق الودائع إلى البنوك يمثل تحوطا طبيعيا في هذا المجال حتى بوجود طلب متزايد عن السيولة في حالات انخفاض أسعار الأسهم في الأسواق المالية. وأظهرت نتائج الدراسة أيضا أن البنوك تستطيع أن تحمي مؤسسات أخرى من الانهيار أمام الأزمات المالية، وبكلفة أقل مما يتطلبه الأمر لو قامت بذلك مؤسسات ماليو أخرى غير بنكية. وقد دعمت الدراسة ما توصلت إليه بمجموعة من المعطيات والبيانات التجريبية لعدد من الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية.

دراسة فان غرونغ ويراتانوفيتس VanGreuning and Bratanovic 2003: بعنوان "تحليل وإدارة مخاطر البنوك" تناولت تحليل المخاطر وأساليب إدارتها في البنوك. وكان الهدف من الدراسة تقديم إطار عام لتقويم الحوكمة (Governance) من منظور إدارة المخاطر المالية في البنوك، واستعرضت الدراسة متغيرات البيئة التي تعمل فيها البنوك عبر العالم، وتعرضها للمزيد من المخاطر، وقاما بتحليل وضع البنوك من منظور إدارة المخاطر المالية. وقدمت الدراسة السياق الذي يجب أن تتم فيه مراجعة إدارة المخاطر في البنوك من زوايا مالية وإدارية، مبرزة دور الحوكمة المركزية في إدارة المخاطر. فتناولت إدارة القروض والائتمان، وإدارة مخاطر السيولة، وتنظيم استخدام الممتلكات النقدية في عمليات السوق، بالإضافة إلى الاستثمار في المحافظ

الاستثمارية. وقدمت الدراسة أيضا عرضا لمخاطر السوق، ومخاطر تذبذب سعر الفائدة، وعددا من المسائل المتصلة بالشفافية في القوائم المالية وعمليات الإفصاح

وتأتي مساهمة محمد توفيق عمرو سنة (2006): في شكل أطروحة انصبت حول "إدارة المخاطر المصرفية باستخدام التحليل المالي الاستراتيجي"، والتي حاول الباحث من خلالها تحليل الأنواع المختلفة للمخاطر (الائتماني، السوقية، التشغيلية، السيولة، رأس المال) التي تتعرض لها البنوك التجارية الأردنية والربط بين الإدراك والإدارة. وخلص في الأخير إلى أن هناك إدراك لمختلف أنواع المخاطر من طرف البنوك التجارية الأردنية بشكل كلي، وأن هناك إدراك للمخاطر التشغيلية ومخاطر رأس المال بشكل فردي. أما النتائج المتعلقة بإدارة المخاطر فأكدت أن البنوك الأردنية قادرة على إدارة الأنواع المختلفة للمخاطر بشكل جماعي.

دراسة لام Lam (2007): بعنوان "إدارة المخاطر التي يواجهها البنوك الأسيوية" هدفت الدراسة إلى استنباط استراتيجيات تتصدى بفعالية للمخاطر، وذلك من منظور تطوير استراتيجيات قابلة للتنفيذ في البنوك الأسيوية. فقد أخذت الدراسة على عاتقها محاولة تجاوز المنهج الذي يقتصر على الأزمات المالية وغير المالية، التي تواجهها البنوك، وصولا إلى تعيين التحديات والمخاطر بصورة ملموسة، وتحديد استراتيجيات وعمليات يمكن تطبيقها في إدارة مخاطر البنوك الأسيوية.

وتوصلت الدراسة إلى أن أهم التحديات في إدارة المخاطر التي تواجهها البنوك هي المخاطر المالية وما تسببه من أزمات مالية ناشئة عن (مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان). ورأت الدراسة أن من أهم مصادر المخاطر ضعف مهارات وقدرات الموظفين المسؤولين على إدارة الأزمات والمخاطر، ومشكلات إدارة التغيير، والمقدرة على تقديم أدوات تحليلية توضح مستوى استعداد البنوك لإدارة المخاطر والتغاضي عن ضرورة تبني نظام متماسك لوضع تقارير تداولها.

دراسة ويلينك well ink، بازل II ومرونة المؤسسات المالية (2007): تناولت الدراسة ما تشهده البيئة المالية من تغير سريع وتقدما كبيرا في مجال التكنولوجيا وابتكار المنتجات المالية التي أعادت تشكيل الدور الذي تقوم به البنوك في عملية الائتمان. وأصبح هناك تقنيات وأدوات جديدة لإدارة المحافظ الائتمانية، إلا أنها مصحوبة بتعقيدات متزايدة. والإطار المفاهيمي التنظيمي القائم على مخطط الوزن البسيط للمخاطر أصبح غير كافي، وأقل فعالية لتقييم مستوى مناسب من رأس المال التنظيمي لمواجهة التعرضات للمخاطر الجديدة والمعقدة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يدعم اتفاق بازل II المرونة المالية، في عصر يتسم بالتغير والابتكار السريع. ويشجع على تحسين قياس إدارة المخاطر، وعلاج مخاطر الأدوات المالية المعقدة.
- يسعى الاتفاق إلى إحراز تقدم في ممارسة اختبار الضغط.
- تأخذ البنوك الزمام في تطوير النماذج الداخلية.
- تعزيز آليات الإفصاح وانضباط السوق.

دراسة لايفن وليفين **Laeven and Levine (2008)**: بعنوان "حوكمة البنوك، أنظمتها، تعليماتها، من زاوية إدارة المخاطر". هدفت إلى أن تكون أول دراسة تقويمية تجريبية للنظريات الخاصة بالعلاقة بين المخاطرة التي تقدم عليها البنوك، وبين تركيبها من حيث مالكيها، وأنظمة البنك المركزي. وركزت الدراسة على التعارضات والخلافات بين مديري البنوك، وبين مالكيها فيما يتعلق بالمخاطر، وإدارتها. وتوصلت الدراسة إلى أن إقدام البنوك على المخاطرة بدرجة كبيرة، يزداد بزيادة القوة النسبية لحاملي الأسهم بين أعضاء الحوكمة. وأظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين إقدام البنك على المخاطرة، والأنظمة الخاصة برأس مال البنك وسياسات تأمين الودائع، ظوابط مفروضة على البنك وتعتمد كلها و بدرجة عالية على تركيبة ملكية البنوك.

دراسة باندينثاورن، إدارة المخاطرة وتطبيق الدعامة الثانية (2009): تشير الدراسة إلى أن الأزمة المالية الراهنة أثبتت ضرورة تقوية ودعم إدارة المخاطر، لكي يكون من الممكن التعامل بشكل عملي مع تلك التعقيدات المتزايدة الناجمة عن كل إبداع للمنتج المالي، وذلك الترابط المتزايد بين المؤسسات المالية على مستوى العالم كنتيجة حتمية للتقنيات الحديثة ووسائل الاتصال المتقدمة وهو ما يجعل تأثير الأسواق على بعضها البعض سريعا وغير محدود. وتؤكد الأزمة المالية عدم كفاية إطار إدارة المخاطر في الخروج من العسر المالي، خصوصا في ما يتعلق بالمنتجات المالية المعقدة بالإضافة إلى مخاطر السيولة إلى جانب نقص السيطرة على الأسواق.

دراسة صندوق النقد الدولي، دروس الأزمة- صندوق النقد الدولي بحث على إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية الدولية (2009): تؤكد الدراسة أن من عناصر الفشل في فترة الرواج الاقتصادي عدم القدرة على رصد الخطر الذي تمثله فقاعة أسعار الأصول المتنامية في المشهد الكلي. ويشير التحليل الصادر عن صندوق النقد الدولي للإخفاقات ثلاث مستويات مختلفة، هي:

- لم تستطع هيئات التنظيم المالي اكتشاف تركيزات المخاطر والحوافز المعيبة وراء طفرة المبتكرات المالية

- لم يوجه صانعو السياسات الاهتمام الكافي للاختلالات الاقتصادية الكلية المتنامية التي أسهمت في تراكم المخاطر النظامية في النظام المالي.
- لم تتجح المؤسسات المالية الدولية في إرساء روابط تعاونية وثيقة على المستوى الدولي.
- وتحدد خمسة مواطن ضعف أساسية ينبغي معالجتها، وهي كما يلي:
- توسيع نطاق التنظيم ليشمل كل الأنشطة التي تشكل مصدر للخطر على الاقتصاد ككل.
- تعزيز الانضباط السوقي.
- زيادة مقدار رأس المال الإلزامي المطلوب من البنوك أثناء فترات الانتعاش
- زيادة الشفافية في تقييم الأدوات المالية المركبة.

دراسة **David**، درهم وقاية دور إدارة المخاطر العامة بقوة في استقرار النظام المالي (2009): تناولت الدراسة ما تعكسه الأزمة المالية الحالية من فشل اقتصادي، إلى جانب فشل الفلسفة التنظيمية التي زاد نفوذها في الدوائر السياسية على مدى العقود الثلاثة الماضية، فإدارة المخاطر في الوقت الحاضر هي أكبر مشكلة يواجهها القطاع المالي بشكل عام وليس في البنوك التجارية فقط. تفيد الدراسة بأن مسؤولي المجلس الاتحادي الفيدرالي رأوا أنه خلال عام 2008، لن يكون هناك حدود للموارد التي ستخصص لمنع وقف حالة الذعر الناتجة عن الضائقة المالية العامة آنذاك، فقد ضمنت وزارة الخزانة جميع الأسواق، وتم ضخ مبالغ كبيرة لدعم رأس المال. وعليه رأت الدراسة أن النهج الأفضل، هو تحديد المؤسسات المالية الكبيرة جدا مقدما، والتي يسبب فشلها خسائر متتالية مع انتقال العدوى عبر النظام المالي بأكمله، فتوفير الرقابة المناسبة يساعد في منح حدوث أزمة تضرب العالم المالي ككل. وتؤكد الدراسة أن المؤسسات المالية ستتلقى الدعم الاتحادي في حال حدوث أزمة مالية عامة، فإنه ينبغي أن يكون مثل هذا الدعم رسميا، وهناك خيار واحد هو إنشاء نظام واضح لتأمين رأس مال المؤسسات المالية الاتحادية الكبرى، وتستعرض الدراسة دور نظام واضح في تقليل احتمالات فشل المؤسسات المالية الكبرى.

أما دراسة حياة نجار والمقدمة على شكل أطروحة تحت عنوان إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع وآفاق البنوك التجارية العمومية الجزائرية (2014): فقد تطرقت إلى مدى تقارب المعايير لمعمول بها في البنوك الجزائرية لإدارة المخاطر مع معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية. وتقييم الوضع الحالي لإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية، ووضع ، وخلصت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها افتقار البنوك الجزائرية إلى

نصوص تشريعية تحدد تقنية تغطية وقياس مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية. حيث أن إدارة هذه المخاطر تكاد تنحصر في اعتماد مؤشرات تؤخذ كمعايير لتحديد مستوياتها.

دراسة فيلينك **wellink**، مبادرات لجنة بازل لمواجهة الأزمة المالية: أكدت الدراسة على مجموعة الخطوات التي ستتخذها لجنة بازل والتي تهدف إلى وضع عمل رقابي أكثر قوة وتنظيماً للقطاع المالي، وهو ما سيتطلب تطبيق الآتي:

- رأسمال تنظيمي: حيث بوجود قاعدة قوية لرأس المال يصبح القطاع المصرفي قوي وقادر على مواجهة الضغوط الاقتصادية والمالية.

- تحسين تغطية الخطر على نحو أشمل وأكثر دقة.

- تعزيز الجودة والاتساق وأعلى مستويات الشفافية للمستوى الأول لرأس المال.

دراسة **كي بي إم جي وساب تاورز بيرين**، إدارة المخاطر في أوقات الخطر - خطوات عملية لتسريع الانتعاش: تستند هذه الدراسة إلى المقابلات مع المشاركين الرئيسيين من صناعة الخدمات والخبراء المستقلين في مجال المخاطر، تم استخلاص عشرة دروس من الأزمة المالية تساعد على معالجة نقاط الضعف المتصورة في تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها وهي:

- إدارة المخاطر وظيفة مستقلة، مع تحديد دورها وتعطى المسؤولية الكافية.

- تكون إدارة المخاطر تابعة للسلطة التنفيذية. أو أن يكون هناك مجلس للرقابة على المخاطر. وعلى رئيس السلطة التنفيذية تنظيم بناء قوي.

- يكون لدى المؤسسات المالية مستويات رفيعة في إدارة المخاطر، يوضع تحت تصرفها الأدوات والمعلومات لفهم المواقف التي يمكن أن تعرض المؤسسة للمخاطرة، ووجود قنوات اتصال لتمرير التقارير المحررة عن المخاطر إلى المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة.

- فشل النماذج القائمة على الرياضيات المعقدة والتي كانت البنوك تعتمد عليها في تسجيل المستوى الحقيقي للمخاطر المحتملة الوقوع.

- إقرار اختبار الضغط والسيناريوهات منذ زمن طويل، واعتبارهما من الأدوات الهامة في إدارة المخاطر. إلا أنها فقدت قوتها في سنوات الازدهار.

- الحاجة إلى التوسع في إتباع نهج ثابت في إدارة المخاطر.

- ينبغي عدم الاعتماد على البيانات الواردة من جهات خارجية، ففي أعقاب الأزمة المالية تعرضت شركات التصنيف الائتماني إلى انتقادات واسعة من البنوك المركزية.
- يجب تحقيق توازن بين المركزية واللامركزية في المؤسسات.
- الفشل في تحديث أو وضع افتراضات للتساؤل حول المخاطر.

تختلف هذه الدراسة عن سابقتها لتناولها أحدث المتطلبات المتعلقة بإدارة المخاطر المالية والتي انبثقت بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ويشمل محتوى هذه الدراسة أساسا على مقررات بازل 03. ركزت الدراسة على ثلاث أنواع من المخاطر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، ومخاطر السيولة)، وتم بالاستعانة بمجموعة واسعة من الأدوات الكمية والإحصائية، كما حاولت هذه الدراسة تناول واقع إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية من خلال دراسة الدوافع والتحديات التي يواجهها القطاع المصرفي الجزائري سواء التحديات العامة أو المتعلقة بتطوير استراتيجيات إدارة المخاطر المالية وكذا الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بهذا المجال. عملت الدراسة على قياس قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال لهذه المتطلبات والمعايير، ويأتي أهمية هذه الدراسة بتركيزها على الجوانب التطبيقية وعلى الواقع العملي من خلال القيام بزيارات ميدانية للبنوك التجارية الجزائرية وكذا القيام بتوزيع استبانة تتضمن المتطلبات الأساسية لقياس قدرة البنوك التجارية الجزائرية على الامتثال إلى المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر المالية، وتعد هذه دراسة هي الأولى في هذا المجال التي ركزت على الجوانب الكمية والتطبيقية، هذا النوع من الدراسات الذي يتميز بندرته الكبيرة في المجال المال والمصرفي الجزائري.

سابعاً: حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في مايلي:

الحدود المكانية: تم اختيار عينة من البنوك التجارية الجزائرية وذلك لعدة اعتبارات منها تنوع العينة المختارة نظرا لتنوع المجتمع ككل، وبالتالي تم اختيار بنوك تجارية عمومية (البنك الوطني الجزائري، صندوق التوفير والاحتياط، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الجزائري الخارجي). وبنوك تجارية خاصة (بنك سوسيتي جنرال- الجزائر، البنك العربي الجزائر، بنك الخليج العربي).

الحدود المكانية: تمت الدراسة للفترة من 2007-2015.

ثامنا: صعوبات الدراسة:

من بين المشاكل الأساسية التي واجهت إنجاز هذا العمل مايلي:

- قلة المراجع و الدراسات المتخصصة التي تناولت موضوع إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية
- طبيعة الموضوع الذي يتسم بجوانب خفية تتجاوز النصوص القانونية إلى الممارسة الميدانية.
- عدم قدرتنا على التواصل مع الإدارات الكثير من البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي في الجزائر، وذلك بسبب عقلية الموظفين والمدراء، على الرغم من تكرار عملية الزيارة لأكثر من مرة.
- الحصول على المعلومات المتعلقة بنشاط البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية، حيث تعتبر من الصعوبة بمكان، بحجة السر المهني و المصرفي، وهذا ما يتنافى مع متطلبات الشفافية و الإفصاح.

تاسعا: محتويات البحث:

- لقد تم تقسيم البحث إلى ستة فصول، تناولت الفصول الأربعة الأولى الجوانب النظرية للموضوع، أما الفصلين الخامس والسادس فقد تطرقا إلى الجانب التطبيقي للدراسة حيث تم التركيز على ما يلي:
- **الفصل الأول:** الذي اخترنا له عنوان "التأصيل النظري لإدارة المخاطر المالية"، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث. تناول المبحث الأول مفاهيم أساسية حول المخاطر المالية، أما المبحث الثاني فتطرق إلى مفاهيم متعلقة بإدارة المخاطر، وتم التطرق في المبحث الثالث إلى التطور التاريخي لإدارة المخاطر المالية.
 - **الفصل الثاني:** الذي جاء تحت عنوان "المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر المالية" و الذي سنحاول من خلاله التطرق إلى مقررات لجنة بازل الثلاثة للرقابة المصرفية. حيث تضمن المبحث الأول مفاهيم متعلقة بلجنة بازل للرقابة المصرفية، أما المبحث الثاني فتناول اتفاقية بازل الثانية، وتطرق المبحث الثالث إلى اتفاقية بازل الثالثة.
 - **الفصل الثالث:** جاء تحت عنوان "دوافع الامتثال إلى المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر المالية" و تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث. المبحث الأول تضمن إدارة المخاطر والدوافع المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي، المبحث الثاني تطرق إلى إدارة المخاطر والدوافع المتعلقة بالحوكمة والأداء المالي، وتناول المبحث الثالث إدارة المخاطر وخلق القيمة.

- الفصل الرابع: الذي جاء تحت عنوان "إدارة المخاطر المالية الأساسية". وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث يظم المبحث الأول إدارة المخاطر الائتمانية، ويضم المبحث الثاني إدارة مخاطر السوق، و يتناول المبحث الثالث إدارة مخاطر السيولة.

- الفصل الخامس: الذي جاء تحت عنوان "تطور الصناعة المصرفية في الجزائر وتحديات عصرنة إستراتيجيات إدارة المخاطر". وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث يظم المبحث الأول التطورات الهيكلية والمالية والتشريعية للقطاع المصرفي الجزائري، ويضم المبحث الثاني الإطار القانوني لإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية، ويتناول المبحث الثالث تحديات عصرنة إستراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية.

- الفصل السادس: الذي جاء تحت عنوان "دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر" حيث تضمن المبحث الأول منهجية الدراسة، أما المبحث الثاني فتناول التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات، وتطرق المبحث الثالث إلى نتائج الدراسة الميدانية.

الفصل الأول
العلم

تمهيد:

تناولت الكثير من الأدبيات في مجال المالية عموماً موضوع الخطر كعنصر أساسي لدراسة السلوك المالي، حيث بغيايه يكون النظام اللازم لتخصيص الموارد بسيط بالإضافة إلى ذلك لن تتطلب الممارسات سوى أدوات مالية بسيطة نسبياً. إلا أنه في الواقع العملي وفي أغلب الأحيان فإن المخاطر كلية الوجود حيث أن الجزء الأهم من الأهم من الهيكل المالي يرتبط بعملية التوزيع الفعال للمخاطر، ومختلف القرارات المتخذة سواء من قبل الأفراد أو منظمات الأعمال أو الحكومات، تتعلق بعملية قياس وتقييم المخاطر وتحليل أساليب وسبل التحكم فيها وهذا ما يتطلب مجموعة واسعة من الأدوات الإحصائية والرياضية والنماذج القياسية ومجموعة متطورة من العمليات المالية المعقدة، ويوفر هذا الفصل نظرة شاملة لموضوع المخاطر وأساليب إدارتها داخل المؤسسات المالية، ومن جهة أخرى أهم المتطلبات الخارجية لإدارة هذه المخاطر التي جاءت نتيجة العديد من التغيرات والتطورات التي شهدها النصف الثاني من القرن العشرين من خلال اندماجات البنوك، الصيرفة الشاملة، تنامي دور البنوك المتعددة الجنسيات.. الخ، الأمر الذي أدى إلى بروز السلطة التنظيمية كقوة تؤثر بشدة على موقف المؤسسات المالية تجاه تحمل المخاطر وغالباً ما تملي إرادتها حول كيفية تحمل استيعاب هذه المؤسسات للإخطار المرتبطة بنشاطاتها وعملياتها المالية، حيث أصبحت الصناعة المالية والمصرفية في جميع أنحاء العالم تنظم وفق مجموعة من الأطر والطرق المتنوعة ومن خلال العديد من الهيئات والقوانين ومهما كانت طبيعة هذه التنظيمات فهناك اعتراف على نطاق واسع إلى الحاجة لقياس ومراقبة المخاطر سواء الناتجة عن الأنشطة المحلية أو الدولية. مما أوجب ضرورة تقارب وتنظيم هذه الوظيفة لتصبح أكثر تناسق بين دول العالم المختلفة. وعليه تم التطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بهذا الجانب، حيث تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر المالية.
- المبحث الثاني: مفاهيم متعلقة بإدارة المخاطر.
- المبحث الثالث: التطور التاريخي لإدارة المخاطر المالية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر المالية

تعد قضية المخاطرة جزءاً جوهرياً في انشغالات أي مؤسسة، فهي تعتبر معوقاً حقيقياً لاستدامة المزايا التي تمنحها الأنشطة المالية المختلفة من خلال استنفار حالة عدم التأكد، تقليص احتمالات النجاح، تخفيض الفرص وزيادة التهديدات الناجمة عن تلك الأنشطة في ثلاثة أبعاد: الربحية، السيولة، الأمان، أو تقضي إلى دفع احتمالات الضرر في الموارد المادية أو القيم المعنوية نتيجة عوامل غير متوقعة في الآجال الطويلة أو القصيرة لإتمام العمل المصرفي المستهدف¹. نتيجة لذلك ظهرت العديد من الأساليب و المقاربات إلي تعمل على معالجة هذا الانشغال بحيث يكون اثر ما قابل للتقدير من طرف مدير الخطر بصفة موضوعية من خلال احتمالات رقمية محددة ومنهجيات رياضية أخرى.

المطلب الأول: مفاهيم مختلفة للخطر

أولاً: التعريف النوعي للخطر

يشير مصطلح المخاطر بشكل عام إلى الآثار السلبية المحتملة على الموجدات أو على تشخيص القيم نتيجة لإجراءات حالية أو أحداث مستقبلية غير متوقعة، وتستخدم المخاطر في العادة مع إمكانية تسمى "احتمالية الخسارة" والتي تتميز بعدم التأكد واختلافها من شخص لأخر على مستوى الأفراد، وما يجب الإشارة إليه هو التفرقة بين مصطلح المخاطر (Risk) ومصطلح عدم التأكد (uncertain) حيث تعتبر المخاطرة عن الاختلافات في التوزيعات الاحتمالية للحادثة والتي على أساسها يتم تقدير قيمة أو قيم معينة²، أما حالة عدم التأكد فهي درجة عدم الثقة في التقديرات التوزيع الاحتمالي³. كما للمخاطر تعريفات تختلف باختلاف المجال المطبقة به والتي يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

¹ عبد الرزاق جليل، حمزة الطيبي، إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية"، مجلة رابطة إدارة المخاطر، العدد 03، المجلد 07، 2007، ص: 96.

² أحمد محمد فهمي، اقتصاديات المشروع، ط1، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1985، ص: 198.

³ عوري زينب، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر،

يعرف قاموس **Gastineau G.L & kiritzman** لإدارة المخاطر المالية « the dictionary of financial Risk mangement -الخطر المالي- بأنه الخسارة التي يمكن التعرض لها نتيجة للتغيرات غير المؤكدة¹ « risk : Exposure to incertain change » .

ويرى Brnistine أن مصطلح خطر هو كلمة مشتقة من كلمة إيطالية " Bisicore " وتعني الجراءة وبهذا المعنى فإن المخاطرة اختيار وليس قدرا و أفعال التي نجروا على الإتيان بها والتي تتوقف على مدى حريتنا في إجراء الاختيارات هي لب المخاطرة².

ويعرف " John Downes Jerdon Elliott " المخاطرة، بأنها كلمة تمثل احتمالات قابلة للقياس لتحقيق الخسائر أو عدم الحصول على قيمة، مشيرا إلى أن المخاطرة تختلف على عدم التأكد حيث هذه الأخيرة غير قابلة للقياس³.

ويرى Williams, Smith and Yong أن الخطر هو التقلب المحتمل في النواتج، وأن الخطر مفهوم موضوعي، ويمكن قياسه كميا، وأنه يخلق خسائر محتملة، حيث يمكن أن يترتب على ذلك التصرف الذي يصاحبه مكاسب أو خسائر لا يمكن التنبؤ بأيهما سوف يحدث فعلا.

ويرى Voghan أن المخاطرة هي إمكانية حدوث انحراف مستقبلي بحيث تختلف الأهداف المرغوبة على الأهداف المتوقعة⁴.

ويرى يوسف إيشكيروا المخاطرة بأنها نسبة الخسائر المتوقعة التي يمكن أن تظهر نتيجة أحداث معينة، وكلما زادت احتمالية ظهور هذا الحدث كلما دل ذلك على زيادة الخطر⁵.

¹ Gastineau GL, et Kiritzman MP, the dictionry of financial risk management, N.Y, Frank Fablozzi Associates 1996, P241.

² طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، عين الشمس، 2005، ص 205.

³ John Dowes and Jodan Elliott, Dictionry of Finance and Investemnt, Barran's INC, USA, 1995, P491.

⁴ Emmet Vaughan, Risk Management, Inc, USA 1997, p240.

⁵ محمد زكي يوسف اشكيرو، "تقييم المخاطر المالية وآثارها على أداء البنوك التجارية الأردنية" رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2010، ص: 05.

ويرى Watshman أن مفهوم المخاطرة يشير إلى عدم التأكد المحسوب بشكل كمي quantified uncertainty وأن الخطر يرتبط بالتغير الغير مرغوب في المتغير المالي¹.

ويرى "محمد نبيل حشاد" أن الخطر هو مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية المتوقع للحصول عليها مستقبلاً².

ومن خلال ما سبق يمكن استنتاج إن الخطر هو احتمال تعرض الوحدة لخسائر غير متوقعة أو تذبذبات العائد المتوقع على استثمار معين وهو ما يؤثر على تحقيق الأهداف المرجوة ومن خلال هذا التعريف نستنتج ما يلي:

- أن الخطر جزء لا يتجزأ من النشاط المالي.
- إن الخطر هو مصدر ربح متوقع أو خسارة متوقعة.
- فلسفة المخاطر التي يتبناها البنك أو المؤسسة تكمن في فهمه وإدراكه للمخاطر لا في تجنبها.
- يقبل البنك بالمخاطرة عند قدرته على تحملها، وتجنبها عند عدم قدرته على تحملها وإذا كان تجنبها أقل تكلفة من إدارتها.
- إن الخطر المالي يمكن قياسه كمياً، وأنه يرتبط بالحالة التي يتصف بها المتغير الحالي موضع الاهتمام بخاصيتين هما³:

✓ أن قيمته ترتبط بالمستقبل، وهذا المستقبل بالتعريف غير المؤكد.

✓ أن قيمته في المستقبل تنطوي على أحد ثلاثة نتائج محتملة:

¹ Watshman, Futures and Options in risk management, London International Thomson Business, press 1998, pp: 543-544.

² مفتاح صالح & معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية تحليلها. قياسها. إدارتها والحد منها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن، يومي 17/16 افريل 2007، ص: 02.

³ محمد علي، إدارة المخاطر المالية في شركات المساهمة المصرية(مدخل تعظيم القيمة)، رسالة دكتوراة، تخصص فلسفة في ادارة الأعمال، كلية تجارة الأعمال، جامعة القاهرة 2005، ص:36.

- نتيجة موجبة: عندما قيمته التي حققت فعلا أفضل من القيمة المتوقعة أو المرغوبة.

- نتيجة محايدة: إذا كانت القيمة المحققة تساوي القيمة الفعلية.

- نتيجة سالبة: إذا كانت القيمة المحققة أقل من القيمة المتوقعة أو المرغوبة.

✓ يرتبط الخطر بالقرارات المالية للمنشأة.

ثانيا: العوامل المؤثرة على المخاطر المالية

هناك خمسة عوامل تمارس تأثيرها على المخاطر المالية يمكن تلخيصها في ما يلي:¹

- **التغيرات القانونية والإشرافية:** تعتبر هذه التغيرات داعمة لمعايير إدارة الائتمان السليمة كما أن وضع رقابة رسمية على مركز المخاطرة يعكس نوع المعايير التي تلتزم بتطبيقها الإدارة البنكية.

- **تذبذب العوامل الخارجية:** إن التغيرات والتقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف تؤثر بشكل كبير على ميزانية المؤسسات، حيث أنها قد تحول أرباحها إلى خسائر كما أنها تؤثر على ميزانية البنك وذلك لأن البنك حساس للتغيرات في أسعار الفائدة.

- **النشاطات الغير ظاهرة في الميزانية:** إن بعض النشاطات المالية للبنك لا تظهر في الميزانية على شكل أصول والتزامات بالرغم من أن لها أثر واضح على عوائد ومخاطر البنوك وتتمثل هذه النشاطات في²:

✓ تلك النشاطات التي تدر أرباحا أو مصاريف دون امتلاك أصول أو خلق التزامات مثل عمل البنك كسمسار حيث يتلقى أجرا على توفير أموال لطالبيها دون منح قروض أو زيادة الودائع لديه، أو أن يحصل على أجر لقاء قيامه بإدارة النقد دون الحاجة إلى أصول أو ترتيب التزامات.

✓ التعهدات والالتزامات الطارئة والتي يقصد بها تعهد البنك بالقيام بعمل معين مستقبلا مقابل أجر يتقاضاه.

¹ علي سليمان الشيطي، تقييم مخاطر الائتمان في البنوك الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، سنة 1996، ص: 36-37.

² حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة 2014، ص: 63.

- الضغوط التنافسية: إن البيئة التنافسية التي تعمل بها البنوك تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المخاطرة وعليه فإن البنوك تعد نفسها لمواجهة هذه المنافسة.

- التطورات التكنولوجية: إن التطورات التي تحصل في حقل تكنولوجيا المعلومات تؤثر على العملية الكلية التي تشمل تحديد قياس وإدارة المخاطر، حيث تعتبر التكنولوجيا من العوامل الرئيسية التي تساهم في تحديد مزايا المنافسة بين المؤسسات المختلفة، كما أن تحليل وإدارة المخاطر مبنيان على أساس معالجة المعلومات.

وبالتالي فإن فعالية وسلامة قرارات البنك تتوقف على قدرته على معرفة المخاطرة وتحديد طبيعتها والتكيف معها، وهو ما يستوجب من البنك ضرورة معرفة مختلف الأنواع الرئيسية للمخاطر المصرفية وتحديد مصدرها، حتى يتمكن من اتخاذ القرار من الوصول إلى قرارات سليمة وموضوعية.

ثالثاً: التعريف الكمي للمخاطر

تعتبر المخاطرة معوق حقيقي لاستدامة المزايا التي تمنحها الأنشطة المالية المختلفة من خلال استنفار حالة عدم التأكد، تقليص احتمالات النجاح¹، تخفيض الفرص وزيادة التهديدات الناجمة عن تلك الأنشطة في ثلاث أبعاد الربحية والأمان والسيولة². أو تفضي إلى رفع احتمالات الضرر في الموارد المادية أو القيم المعنوية نتيجة عوامل غير متوقعة في الآجال الطويلة أو القصيرة لإتمام العمل المصرفي المستهدف، نتيجة لذلك ظهرت العديد من الأساليب والمقاربات التي تعمل على معالجة هذا الانشغال، بحيث يكون أثرها قابلاً للتقدير من طرف مدير الخطر بصفة موضوعية من خلال احتمالات رقمية محددة ومنهجيات رياضية مختلفة. فعلى سبيل المثال يمكن إيجاد المخاطر من خلال المعادلة التالية³:

$$R = P * L \quad (01)$$

حيث تمثل R حجم المخاطر و P احتمالية ظهور الحدث و L عبارة عن الخسارة المتوقعة لكل حدث، وتستخدم هذه المعادلة في صناعات الطاقة النووية والصناعات الأخرى التي تتميز بخطورتها، ويتم

¹ تجدر الإشارة هنا أنه يفترض في حالة عدم التأكد أن مدير الخطر لا يستطيع أن يقدر أي قيم محتملة في تقييم الموقف.

² عبد الرزاق جليل، حمزة الطيبي، "إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية"، مجلة رابطة إدارة المخاطر، العدد الثالث، المجلد السابع، 2007، ص: 96.

³ محمد زكي يوسف اشكيرو، "تقييم المخاطر وأثارها على أداء البنوك التجارية الأردنية"، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

في الغالب الاعتماد على البعد التاريخي في تقييمها حيث يتم تقديرها من خلال الأحداث التاريخية المتكررة، ويستخدم في هذا المجال منهج شجرة الأحداث (*Event - tree*)¹.

وضمن إطار التعريف الكمي من المنظور المالي للمخاطر، يمكن الإشارة لهذا المفهوم من خلال التقديرات الإحصائية للدالة التوزيعية والتي عادة ما يطلق على هذه الدالة بالقيمة المتوقعة للخسائر².

$$L_{t+1} = -(V_{t+1} - V_t) \quad (02)$$

تشير L_{t+1} إلى قيمة الخسارة في المحفظة المالية بين المجال الزمني $[t, t+1]$. وتشير V_t إلى قيمة المحفظة المالية في اللحظة t . وتشير V_{t+1} إلى قيمة المحفظة المالية في اللحظة $t+1$ والتي عادة تكون غير معلومة.

يعرف التوزيع الاحتمالي $(V_{t+1} - V_t)$ بتوزيع (*profit - and - loss distribution*) أو بتوزيع $P \& L$. ونرمز للتوزيع L_{t+1} بتوزيع الخسائر. وقد هدفت الكثير من الأدبيات المالية والاقتصادية إلى التعرف على مقاييس للمخاطر والعمل على تقديرها في إطار المحفظة المالية لإيجاد معيار محدد للمخاطر وذلك للوصول إلى أفضل المقاييس. من خلال ما سبق يمكن نمذجة وضعيات $P \& L$ للمحفظة v_t من خلال الدالة التابعة للزمن t وعدد عوامل الخطر z (*risk factors*) معبر عنها d .

$$V_t = f(t, z_t) \quad \text{علما أن:} \quad z_t = (z_{t,1}, z_{t,2}, \dots, z_{t,d}) \quad (03)$$

يمثل z_t عوامل تحقق الخطر (مثل: أسعار الفائدة، أسعار الأصول، أسعار الصرف...). وعليه يمكن تعريف التغيرات في عوامل الخطر (*risk factor changes*) من خلال ما يلي:

$$X_t = z_t - z_{t-1} \quad (04)$$

¹ تجدر الإشارة هنا أنه يفترض في حالة عدم التأكد أن مدير الخطر لا يستطيع أن يقدر أي قيم محتملة في تقييم الموقف.

² Darrell Duffie, Stephen Schaefer, 2005, "Quantitative Risk Management Concepts, Techniques and Tool", Princeton Series in Finance, p : 25 .

حيث: X_t يمثل قيمة التغير في عوامل الخطر بين المجال الزمني $[t, t-1]$ ، و z_t قيمة عوامل الخطر في الزمن t ، و z_{t-1} قيمة التغير في عوامل الخطر في الزمن $t-1$. من خلال ما سبق يكون التغير في قيمة المحفظة v_t مرتبط بالتغير في عوامل الخطر X_t حيث تصبح القيمة المتوقعة لدالة الخسائر كالتالي¹:

$$\begin{aligned} L_{t+1} &= -(V_{t+1} - V_t) \\ L_{t+1} &= -(f(t+1, Z_{t+1}) - f(t, Z_t)). \quad (05) \\ L_{t+1} &= -(f(t+1, Z_t + X_{t+1}) - f(t, Z_t)) \end{aligned}$$

أي أن القيمة المتوقعة لدالة الخسائر L_{t+1} هي دالة تابعة للتغير في عوامل الخطر X_{t+1} بين المجال الزمني $[t, t+1]$ ². وفي حالة تعدد عناصر المحفظة وعوامل الخطر والتي يعبر عنها من خلال المصفوفات تكون القيمة المتوقعة لدالة الخسائر كما يلي:

$$L_{t+1} = l_{[t]}(X_{t+1}). \quad (06)$$

حيث: $l_{[t]}(X_{t+1})$ تمثل مصفوفة التغير في عوامل الخطر للزمن $t+1$.

$$l_{[t]}(x) = -(f(t+1, Z_t + x) - f(t, Z_t)) \quad (07)$$

حيث $l_{[t]}(x)$ تعبر عن مصفوفة الخسائر المقدرة لكل أصل i التابع للتغير في عوامل الخطر x خلال الفترة الزمنية t ³.

$$[x] = \begin{pmatrix} x_{11} & \cdots & x_{1d} \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ x_{i1} & \cdots & x_{id} \end{pmatrix} \quad (08)$$

¹ Darrell Duffie, Stephen Schaefer, 2005, "Quantitative Risk Management Concepts, Techniques and Tool",

² Ernst Eberlein, "M Kalkbrener, Ludger Overbeck, 2007. Mathematics in Financial Risk Management", Journal of Risk, p10.

³ Darrell Duffie, Stephen Schaefer, 2005, "Quantitative Risk Management Concepts, Techniques and Tool", p : 26.

حيث: $[x]$ مصفوفة التغير في عوامل الخطر والتي عددها d و $x_{i1} \dots x_{id}$ تمثل التغير عامل الخطر d للأصل i . وبالتالي فإن التغير في قيمة الخسارة للمحفظة والذي يرمز له ب: L_{t+1}^{Δ} هو تابع لتفاضل الدالة f التابعة لمجموع تغيرات X_{t+1} .

$$L_{t+1}^{\Delta} = -(f_t(t, Z_t) + \sum_{i=1}^d f_{z_i}(t, z_t) X_{t+1,i}) \quad (09)$$

المطلب الثاني: نمذجة المخاطر المالية (mapping of risk)

أولاً: نمذجة مخاطر محفظة الأسهم:

لنفترض المثال التالي حول محفظة مكونة من d سهم أي سهم من [نوع 1، نوع 2....نوع i] وعددها λ_i لكل نوع من أنواع الأسهم i خلال الفترة الزمنية t . نرمز لسعر السهم i خلال الزمن t . ب: $(S_{t,i})^1$

$$(S_{t,i}) = \begin{pmatrix} s_{11} & \dots & s_{1i} \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ s_{t1} & \dots & s_{ti} \end{pmatrix} \quad (10)$$

وتبعاً للممارسات المعتادة في مجال إدارة المخاطر فإن سعر السهم يتغير بدالة لوغاريتمية فإن عوامل

الخطر المتعلقة بمحفظة الأسهم بسيطة وتتمثل مباشرة في $Z_{t,i} = \ln S_{t,i}$

$$Z_{t,d} = \begin{pmatrix} \ln s_{11} & \dots & \ln s_{1d} \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ \ln s_{t1} & \dots & \ln s_{td} \end{pmatrix} \quad (11)$$

وبالتالي فإن التغير في عوامل الخطر $X_{t+1,i}$ يساوي التغير في لوغاريتم السهم خلال فترة زمنية $[t+1, t]$

$$X_{t+1,i} = Z_{t+1,i} - Z_{t,i} \quad (12)$$

$$X_{t+1,i} = \ln S_{t+1,i} - \ln S_{t,i} \quad (13)$$

قيمة المحفظة V_t تساوي: $V_t = \lambda S_{t,i}$ وبالتالي:

¹ Darrell Duffie, Stephen Schaefer. Op cit p27

$$V_t = \lambda_i \sum_{i=1}^d e^{Z_{di}} \quad (14)$$

حيث كما رأينا سابقا فإن λ_i عدد الأوراق لكل سهم، الدالة العكسية للوغاريتم الأسهم. d عدد عوامل الخطر والتي يشار لها في هذا المثال بلوغاريتم سعر السهم.

وعليه تكون قيمة المحفظة V_{t+1} تساوي $V_{t+1} = \lambda_i S_{t+1,i}$ وبالتالي:

$$V_{t+1} = \lambda_i \sum_{i=1}^d e^{Z_{t+1,i}} \quad (15)$$

ومنه نستنتج أن الخسائر المقدرة L_{t+1} في المحفظة كما يلي⁽¹⁰⁾:

$$\begin{aligned} L_{t+1} &= -(V_{t+1} - V_t) \\ L_{t+1} &= -(\lambda_i \sum_{i=1}^d e^{Z_{t+1,i}} - \lambda_i \sum_{i=1}^d e^{Z_{t,i}}) \\ L_{t+1} &= -(\lambda_i \sum_{i=1}^d e^{Z_{t,i}} e^{X_{t+1,i}} - \lambda_i \sum_{i=1}^d e^{Z_{t,i}}) \quad (16) \\ L_{t+1} &= -(V_{t+1} - V_t) = -\sum_{i=1}^d \lambda_i S_{t,i} (e^{X_{t+1,i}} - 1) \end{aligned}$$

حيث λ_i عدد الأسهم لكل نوع i ، الدالة العكسية للتغير في عوامل الخطر.

ثانيا: نمذجة مخاطر خيار الشراء:

نمذجة مخاطر خيار شراء نعتبر المثال التالي المتمثل في محفظة خيارات على أسهم S بتاريخ استحقاق T وسعر تنفيذ K لاستعمال نموذج التسعير بلاك وتشولز Black Sholes يمكن التعبير على سعر الخيار من خلال الدالة التالية:

$$C^{BS}(s, S; r, \sigma, K, T) := S\Phi(d_1) - Ke^{-r(T-s)}\Phi(d_2), \quad (17)$$

حيث Φ يدل على دالة التوزيع الطبيعي، r يمثل العائد الخالي من الخطر σ يمثل تقلبات السهم محل الخيار.

$$d_1 = \frac{\ln(S/K) + (r + \frac{1}{2}\sigma^2)(T-s)}{\sigma\sqrt{T-s}} \quad \text{and} \quad d_2 = d_1 - \sigma\sqrt{T-s}. \quad (18)$$

وبالتالي يمكن اعتبار $Z_t = (\ln S_t, r_t, \sigma_t)'$ كشعاع لعوامل الخطر، ووفقا لنموذج بلاك وتشولز فإن تغير سعر الخيار في اليوم T يساوي: $V_t = C^{BS}(t\Delta, S_t; r_t, \sigma_t, K, T)$.

والتغير في عوامل الخطر $X_{t+1,i} = Z_{t+1,i} - Z_{t,i}$.

$$X_{t+1} = (\ln S_{t+1} - \ln S_t, r_{t+1} - r_t, \sigma_{t+1} - \sigma_t), \quad (19)$$

وعليه فإن تفاضل دالة الخسائر يعطى كما يلي¹:

$$L_{t+1}^\Delta = -(C_s^{BS} \Delta + C_S^{BS} S_t X_{t+1,1} + C_r^{BS} X_{t+1,2} + C_\sigma^{BS} X_{t+1,3}), \quad (20)$$

تدل الحروف السفلية (σ, r, s, Δ) على المشتقات الجزئية partial derivatives وأن دالة تسعير الخيارات لبلاك وتشولز عادة ما يعبر عنها بـ (Greeks) الأحرف اليونانية المتمثلة في دالتا (Delta)، طيپا (Theta)، ريو (Rho)، فيجا (Vega).

- تمثل دالتا (Delta) على المشتقة الجزئية C_S^{BS} لدالة تسعير الخيار لبلاك وتشولز بالنسبة لتغير سعر السهم محل الخيار S

- تدل طيپا (Theta) على المشتقة الجزئية C_s^{BS} لدالة تسعير الخيار لبلاك وتشولز بالنسبة للتغير في الزمن calendar time s

- تدل ريو (Rho) على المشتقة الجزئية C_r^{BS} لدالة تسعير الخيار لبلاك وتشولز بالنسبة لتغير سعر الفائدة الخالي من الخطر r

- تدل فيجا (Vega) على المشتقة الجزئية C_σ^{BS} لدالة تسعير الخيار لبلاك وتشولز بالنسبة لتغير تذبذب سعر السهم σ .

حيث تلعب الأحرف اليونانية (the Greeks) دورا هاما في إدارة مخاطر المحفظة المالية، وعليه فإن سعر الخيار مرتبط بالتغير في عوامل الخطر المعبر عنها بالأحرف اليونانية (the Greeks).

¹ Darrell Duffie, Stephen Schaefer. Op cit. 34

المطلب الثالث: تصنيفات المخاطر المصرفية

تتخذ المخاطر عدة أشكال وتتنوع بحسب تنوع علاقات البنك الداخلية والخارجية ويمكن تقسيم هذه المخاطر إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- المخاطر المالية.

- المخاطر التشغيلية.

- المخاطر أخرى.

أولاً: المخاطر المالية

تشمل مختلف المخاطر المتعلقة بالأصول و الخصوم، ويتطلب هذا النوع من المخاطر الإشراف و الرقابة من قبل مسيري و مديرين البنك وذلك بمتابعة حركات أسعار الفائدة و أسعار صرف العملات و أسعار القيم و الأوضاع الاقتصادية و التحقق من أساليب التنظيم و سير العمل، و من بين أنواع هذه المخاطر مايلي:¹

1- المخاطر الائتمانية:

تعتبر أهم خطر يمكن أن يتعرض له البنك، وتنشأ هذه المخاطر بسبب لجوء البنك إلى تقديم قروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية، مع تقصير الطرف المقابل في الأداء وفق أحكام العقد، مما يؤدي إلى عدم مقدرة البنك على استرجاع أصل القرض وفوائده عند ميعاد الاستحقاق جزئياً أو كلياً، ومن هنا تظهر مسؤولية البنك في ضرورة مراعاة توفر الضمانات الكافية لتغطية هذا النوع من الخطر، ومنه الخسائر المحتملة. تشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات، والبنود خارج الميزانية مثل الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان، عمليات العقود المستقبلية، عقود المبادلة والخيارات.... الخ. وتتحقق هذه المخاطر نتيجة لعوامل خارجية وعوامل داخلية ومنها:

- العوامل الخارجية مثل :

✓ التغيرات في الأوضاع الاقتصادية (الركود الاقتصادي، انهيارات أسواق المال).

✓ تغيرات في حركة السوق مما يترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل.

- العوامل الداخلية مثل :

¹سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر الإسكندرية، 2005 ص بالبنوك، منشأة المعارف 210.

- ✓ ضعف إدارة الائتمان عدم توافر سياسات ائتمانية رشيدة .
- ✓ ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

2- مخاطر السيولة:

تعرف السيولة لدى بنك ما، بمدى قدرته على مواجهة الانخفاض في جانب المطلوبات، وتمويل الزيادة في جانب الأصول، ويعتبر مستوى السيولة لدى بنك مناسب إذا ما توافرت القدرة التمويلية لديه بتكلفة سوقية مناسبة لتمويل أصوله ونموها بالإضافة إلى مواجهة الانخفاض المتوقع أو غير المتوقع في الخصوم¹. وبشكل عام فإن السيولة تركز بصورة أساسية على قاعدة التوقع فيما بين آجال استحقاق المطلوبات وبين آجال استحقاق الموجودات بما يكفل عدم حدوث ضغوط تمويلية آنية أو مستقبلية.

وعليه فإن مخاطر السيولة، هي تلك المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج بسبب تغيير مفاجئ في سلوك المودعين. ومثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على البنك نشاطا غير اعتيادي في التمويل القصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة². وتحقق هذه المخاطر نتيجة لعوامل داخلية وعوامل خارجية منها:

- العوامل الخارجية مثل:

- ✓ التغييرات في الأوضاع الاقتصادية (الركود، الكساد).

- ✓ الأزمات الحادة في أسواق المال.

- العوامل داخلية مثل:

- ✓ ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم تناسق الأصول والالتزامات.

- ✓ سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة.

- ✓ تحول بعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

¹ مرجع سبق ذكره، ص: 215.

² نفس المرجع السابق، ص: 215.

3- مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق بأنها الخسارة التي يمكن أن تتجم جراء التغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية. ومن أهم مخاطر السوق هي مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف و مخاطر التسعير .

3-1 مخاطر أسعار الفائدة:

يتعرض البنك لخطر سعر الفائدة عند حدوث تقلبات في هذا السعر، إذ يعرف هذا الخطر بالخسارة المحتملة للبنك والناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة، وتتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية سلبيا للتغيرات التي تطرأ على مستوى أسعار الفائدة¹. وتحصل هذه المخاطر عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عوائد الاستحقاقات، وتزداد بازدياد ابتعاد تكاليف الموارد عن مردودية الاستخدامات. لذلك فإن إدارة هذا النوع من المخاطر له أهمية بالغة خاصة في ظل تعقد أسواق المال والاتجاه إلى تحرير أسعار الفائدة في هذه الأسواق.

3-2 مخاطر أسعار الصرف:

تنشأ مخاطر أسعار الصرف نتيجة التغيرات في أسعار العملات الأجنبية، وتؤدي هذه التغيرات و التقلبات بالبنوك إلى نتائج يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، في حالة زيادة سعر الصرف العملة فان البنك يحقق أرباحا على الإقراض بتلك العملة و العكس يمكن تحمل خسارة في حالة انخفاض تلك العملة².

3-3 مخاطر التسعير:

تنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول، وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية وهناك عوامل خارجية وعوامل داخلية تؤثر على مخاطر التسعير منها³ :

- عوامل خارجية:

✓ مثل في الظروف الاقتصادية المحلية وظروف الصناعة

¹ J. Bessis, *Gestion des risque et gestion actif-passif des banques*, Dalloz, Paris, 1996, p : 17.

² Mark., R.M., " Innovative strategies and techniques for pricing contingent credit risk", In The Book : (Kelin, P.A., & Lederman , J., Op. Cit.), PP.235 – 246 .

³ سمير الخطيب، نفس المرجع السابق، ص: 239.

- عوامل داخلية تتمثل في:

✓ الهيكل التمويلي للوحدة الاقتصادية.

✓ نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية.

✓ خصائص الوحدة الاقتصادية.

4- مخاطر السمعة:

وتنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته البنكية وفق معايير الأمان والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات الزبائن أو نتيجة لتصرفات موظفي البنك، مما يؤدي إلى زعزعة ثقة العملاء بالبنك و تحولهم إلى البنوك المنافسة، والذي قد يؤدي إلى تحمل البنك العديد من الخسائر.

5- خطر الملاءة المالية:

تعرف الملاءة المالية بالرصيد الصافي للبنك بمعنى الفرق بين قيمة استعمالاته والتزاماته، فنقول أن البنك له ملاءة مالية، في حالة تفوق موارده على التزاماته، ويعتبر خطر الملاءة كنتيجة لمختلف المخاطر التي يتعرض إليها البنك.

ثانيا: المخاطر التشغيلية

ويقصد بها المخاطر الناجمة عن ممارسة البنك لأنشطة المختلفة التي ينتج عنها أنواعا مختلفة من الأخطاء منها البشرية التي تكون بسبب عدم الكفاءة والتدريب على أساليب العمل، ومنها الفنية التي تحدث نتيجة أعطاب أجهزة الحاسوب أو أجهزة الاتصالات المختلفة، ومنها الأخطاء المتعلقة بالعمليات التي تحدث في المواصفات وعدم الدقة عند التنفيذ¹. ويشمل هذا النوع من المخاطر ما يلي:

¹ نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في المصارف، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية،

الجزائر، أيام 20 21 أكتوبر 2009، ص: 07.

1- الاحتيال المالي (الاختلاس):

تعتبر أهم المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها البنوك، وقد تتعرض للعديد من الخسائر نتيجة هذا النوع من المخاطر، وتمثل عملية استعادة تلك الخسائر الناتجة عن عمليات الاختلاس من الأمور الصعبة والمعقدة، ويستدعي ذلك ضرورة تصميم برامج كشف حالات الاختلاس ووضع إجراءات تكون أكثر فاعلية لتقليل احتمال حدوثها.

2- الجرائم الالكترونية:

نظرا لتزايد استخدام التقنية في العمليات البنكية، ازدادت الأعمال الإجرامية التي تطورت أساليبها وصعب اكتشافها وحيث لا يتم ذلك إلا من خلال الوسائل العالية التقنية وأصبح هذا النوع من الجرائم أكثر شيوعا وخاصة في المجالات التالية. أجهزة الصرف الآلي، بطاقات الائتمان، نقاط البيع.. الخ.

3- عمليات الاختلاس الداخلي:

حيث في دراسة شملت ست دول فإن حوالي 60% من متوسط حالات الاختلاس في أي بنك قام بها موظفون و20% قام بها مديرون. وتشير الدراسة إلى أن حوالي 85% تقريبا من خسائر العمليات في البنوك خلال السنوات الخمسة كانت لخلل في أمانة الموظفين.

4- التزوير:

مثل تزوير الشيكات، الأوراق المالية، الوكالات الشرعية، خطابات الضمان... الخ

5- تزيف العملات:

إن تطور الوسائل التكنولوجية في معظم الدول ساعد على زيادة حالات تزيف العملات، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقدير حجم عملة الدولار المزورة بنحو بليون دولار أمريكي من فئات: 20، 50، 100 ويتم تداولها خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يمكن لأي خبير في هذا المجال اكتشاف ذلك.

6- المخاطر المهنية :

وتندرج تحتها الأخطاء المهنية، الإهمال، المخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية كتنفيذ عمليات تجارية ومالية غير معتمدة والخطأ في التحويل و الخطأ في تسجيل البيانات الأوراق المالية... الخ. وهناك العديد من نماذج أخرى للمخاطر التشغيلية ويمكن تلخيصها في ما يلي: الرشوة، الكوارث الطبيعية، فشل أنظمة التكنولوجيا، خسارة قضايا، فقدان وثائق مهمة، السرقة... الخ.

ثالثاً: مخاطر أخرى

ويمكن تلخيصها في مايلي:

1- المخاطر القانونية :

ويقصد بها حدوث التزام غير متوقع أو فقد جانب من قيمة أصل، نتيجة عدم توافر رأي قانوني سليم أو عدم كفاية المستندات¹.

2- مخاطر البلد:

ينتج هذا الخطر نتيجة الطبيعة السياسية أو الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها منطقة من المناطق النشاط التي يعمل بها العملاء وحتى البنوك، ولا يرجع الخطر هنا للصعوبات التي يواجهها العملاء أو أنشطتهم ولكن للوضعية الاقتصادية والسياسية للبلد ككل².

3- مخاطر الالتزام:

تنشأ هذه الأنواع من المخاطر نتيجة لتعرض البنك إلى عقوبات وجزاءات مثل: الغرامات مالية، أو الحرمان من ممارسة نشاط معين... الخ.

4- المخاطر الإستراتيجية:

تنشأ هذه الأنواع من المخاطر نتيجة لغياب إستراتيجية معينة لعمل البنك، ويقصد بالإستراتيجية المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لنفسه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل، في ضوء ظروف البيئة العامة وظروف المنافسين واعتمادا على تحليل نقاط القوة و الضعف³.

¹ سمير الخطيب، نفس المرجع السابق، ص: 244.

² تومي إبراهيم، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2007، ص: 84.

³ سمير الخطيب، نفس المرجع السابق، ص: 245.

المبحث الثاني: مفاهيم متعلقة بإدارة المخاطر

نتيجة التطور المتنامي والسريع للنشاطات الاقتصادية والمالية وتعمق مفهوم المخاطر، أصبح لزاماً على أي منشأة اقتصادية عموماً والمؤسسات المالية خصوصاً الأخذ بعين الاعتبار عنصر الخطر والتعامل معه في إطار النظريات المالية الحديثة لذا أصبحت عملية إدارة المخاطر تدخل ضمن الاستراتيجيات العامة للمنشأة وظهرت العديد من المداخل في هذا المجال.

المطلب الأول: الإطار العام لإدارة المخاطر.

أولاً: تعريف إدارة المخاطر

تعرف إدارة المخاطر بأنها: "عبارة عن مدخل علمي أو منهج يتيح إمكانية التعامل مع المخاطر البحتة وذلك من خلال التنبؤ بالخسائر العارضة المحتملة، ثم تطوير إجراءات تعمل على تقليل إمكانية حدوث الخسائر وتنفيذها أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى"¹، ويمكن تعريفها كما عرفها معهد إدارة المخاطر بأنها المكون الرئيسي والجوهرى في الإدارة الإستراتيجية لأي منشأة، فهي تتضمن الإجراءات والآليات التي تنتهجها المنشأة بشكل منظم لمجابهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط تقوم به المنشأة، ومن وجهة نظر أخرى فهي تعرف بأنها جزء من ثقافة المؤسسة، فهي بمثابة هيكل من الآليات و العمليات والإجراءات التي يتم إدارتها بهدف مواجهة الفرص والتهديدات، ودراسة الآثار المترتبة عنها، أو قد تعرف بأنها عملية تقليص الآثار السلبية للمخاطرة إلى أدنى بأقل التكاليف عن طريق التعرف عليها، وقياسها، والسيطرة عليها، وبناءً عليه فإن إدارة المخاطر هي عملية التحديد، والتحليل، والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد عمل المنشأة (تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية لأي مشروع أو نشاط) للتقليل من الآثار السلبية الناجمة عنها.

¹ الجوهري كريمة، العقدة صالح، إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها على إدارة المخاطر، المجلة العربية للإدارة، مجلد 30،

ثانياً: الإطار العام لإدارة المخاطر

يشمل الإطار العام لإدارة المخاطر الخطوات التالية:¹

- 1- **تحديد المخاطر:** وتعني أن المخاطر يجب أن يتم تحديدها بوضوح.
- 2- **تقييم المخاطر:** وتعني أنه يجب تقييم المخاطر وترتيبها حسب الأولويات بالاعتماد على معايير معينة مثل النطاق.
- 3- **الاستجابة:** تعني أن جميع المخاطر تتم الاستجابة لها من خلال وضع إجراءات مناسبة .
- 4- **التوثيق:** وتعني أن كافة الخطوات السابقة تم توثيقها دعماً للقرارات المتخذة.

ثالثاً: خصائص إدارة المخاطر

تمتاز إدارة المخاطر في المؤسسات بشكل عام بمجموعة من الخصائص هي:²

- معظم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات هي المخاطر المالية بالدرجة الأولى خصوصاً المخاطر التشغيلية مثل مخاطر الإفلاس.
- تتنوع هذه المخاطر حسب تخصص كل مؤسسة وتشارك المؤسسات المالية عموماً في ثلاثة مخاطر هامة هي: مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة.
- تمتاز إدارة المخاطر بقدرة تنبؤية خصوصاً في مجال تحديد الخسائر، مما يقود المؤسسات إلى البحث الدائم عن البديل الأمثل للتخلص أو التخفيض من الخسائر وأثرها إلى أدنى حد ممكن.
- تمتاز إدارة المخاطر بأنها تعمل على إيجاد الحلول فيما يتعلق بكيفية مواجهة المخاطر، والتعامل معها، أو تحويلها باستخدام الأساليب المتاحة، أو ابتكار الأدوات والأساليب الجديدة مثل: المشتقات المالية.

¹ أماني عادل، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على إستراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الزرقاء الأردن، 2013، ص: 24.

² خان طارق، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، جده، الطبعة الأولى، 2003، ص: 85.

- المخاطر التي تواجه مختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات تنعكس بالضرورة على حقوقها والتزاماتها بصورة سلبية أو ايجابية، وتتميز إدارة المخاطر في هذا الجانب بوجود ارتباط قوي بينها، وبين باقي الوظائف، والأنظمة الأخرى الموجودة داخل المؤسسة مثل: مراقبة التسيير وإدارة الأصول والخصوم.

المطلب الثاني: أنواع إدارة المخاطر.

إن الأنواع إدارة المخاطر ارتباطا وثيقا بأنواع المخاطر حيث نجد أن أغلب المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات تتمثل في المخاطر المالية، التشغيلية، والقانونية ومخاطر السوق، ومن الجدير بالذكر أن كل نوع من أنواع هذه المخاطر له خصوصيته وظروفه خاصة التي ينبغي دراستها بدقة وأخذها بالحسبان، مما استدعى وجود الأنواع والمداخل المختلفة لإدارة المخاطر في المؤسسات وهي غالبا تتمثل في الأنواع الآتية:

أولاً: إدارة المخاطر التقليدية:

إن إدارة المخاطر التقليدية تركز على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية مثل المخاطر المتعلقة بخسارة ناتجة إما عن عمليات داخلية غير ناجحة، أو غير ملائمة من طرف الأفراد، والأنظمة و القوانين واللوائح، أو من أحداث خارجية كالكوارث الطبيعية مثل الزلازل، والبراكين و الفيضانات والحرائق والحوادث والخسائر المادية التي تعطل العمل أو المخاطر الناتجة عن مشاكل داخلية مثل تجاوزات الموظفين، وأخطاء الأداء و عيوبه، كما تركز إدارة المخاطر التقليدية على المخاطر الناتجة عن أسباب قانونية مثل: الدعاوي القضائية، أو المخاطر الناتجة أنشطة يقوم بها العاملين في المؤسسة أو إدارتها مثل: انتهاك القوانين، والاحتيال، والرشوة، والاختلاس التي تؤدي في المحصلة إلى خسائر كارثية حيث تختص باحتساب جميع الأخطار بدقة، وما نتج عنها وكل ما يتعلق بها، وتتولى مهمة إعطاء معلومات دقيقة لأصحاب القرار في اتخاذ التدابير اللازمة للحد منها، وتجنبها وتعويض أثارها¹.

ثانياً: إدارة المخاطر المالية

هي أحد أشكال إدارة المخاطر التي تركز على تلك المخاطر ويمكن إدارتها باستخدام أدوات المقايضة المالية، وبيئتها الرئيسية، وتعرف بأنها السيطرة الاقتصادية والتحليل، والتحديد للمخاطر التي تهدد الأصول

¹ أمانى عادل، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

المالية للمؤسسة أو المستثمر بالإضافة إلى تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر، والعمل على قياسها ومتابعتها وإدارتها وذلك بتوقع الخسائر وتطويرها أو الأثر المالي السلبي إلى الحد الأدنى، وهي تعمل كنظام متكامل، وشامل لتهيئة البيئة الملائمة وإيجاد الأدوات اللازمة لتوقع المخاطر المحتملة الحدوث ودراستها، وقياسها وتحديد أثارها المحتملة على أعمال المؤسسة وأصولها وإيراداتها، ووضع صياغة الخطط لما يلزم ويمكن القيام بالسيطرة على هذه المخاطر وضبطها والتخفيف من أثرها إن لم يكن بالإمكان القضاء على مصادرها¹.

ثالثاً: إدارة المخاطر المثالية

ترتكز إدارة المخاطر المثالية على إعطاء الأولويات بحيث يقوم بالتركيز على المخاطر ذات الخسائر الكبيرة، ومعالجتها أولاً ومن ثم معالجة الخسائر الأقل احتمالية في الحدوث فيما بعد، فعلى سبيل المثال تقوم إدارة المخاطر بإعطاء الأولوية للمخاطر الناتجة عن تذبذب النظام المالي بأكمله وعدم استقراره مما يؤدي التفاقم الأحداث والظروف الخاصة وينتج عنه كوارث مالية، أو المخاطر الناتج عن عدم نجاح كيان أو فشله وبسبب فشلاً متتالياً ثم إفلاساً أو إسقاط النظام أو السوق بأكمله.

المطلب الثالث: استراتيجيات إدارة المخاطر

الاستراتيجيات عبارة عن إجراءات للرد على المخاطر من خلال تحديد الخطوات التي ستتبعها المخاطرة عند حدوثها وتتضمن مسؤولية الوحدات عن تنفيذ خطة الرد على المخاطرة عند حدوثها وهناك عدد من الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها للتخفيف من المخاطرة أو السيطرة عليها.

أولاً: إستراتيجية القبول

وتشمل هذه الطريقة قبول الخسائر عند حدوثها، وتعد مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة وتكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر على مدى الزمن أكبر من إجمالي الخسائر، وفي حالة المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو نقلها،² وسميت أيضاً بإستراتيجية الاحتجاز وضمن هذه الإستراتيجية لا يتم إعداد أي خطط للاستعداد لنتائج

¹ نفس المرجع السابق، ص: 29.

² حماد، طارق عبد العال، إدارة المخاطر، (لأفراد، إدارات، شركات، مصارف)، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007، ص: 143.

الخطر في حال حدوثه وإنما يترك الأمر للظروف لتلعب دورها مثل الحروب حيث لا يمكن التأمين على الممتلكات ضد الحرب.

ثانياً: إستراتيجية تفادي الخطر

وتتضمن هذه الإستراتيجية تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما مثل عدم شراء ملكية ما لتجنب تحمل المسؤولية القانونية، ويؤدي التجنب إلى الحرمان من الفوائد و الأرباح التي يمكن الحصول عليها من النشاط الذي تم تجنبه، حيث أنه يتضمن الإجراءات لتجنب وقوع المخاطر،¹ أو إزالة مسبباتها نهائياً، وتعد هذه الإستراتيجية مختلفة عن إستراتيجية القبول، لأنها تشتمل على خطط متطورة لتجنب الخطر بينما لا تتخذ إستراتيجية القبول أي إجراء حيال وقوع الخطر.

¹ مرجع سبق ذكره، ص: 182.

المبحث الثالث: تاريخ إدارة المخاطر المالية

تؤكد معظم المصادر المتعلقة بمجال إدارة المخاطر على عدم وجود أي كتاب أو مؤلف أو تخصص أو محاضرات في الجامعات تخص هذا المجال (Crockford, 1982; Harrington and Niehaus, 2003; Williams and Heins, 1995)¹. حيث بدأت دراسة إدارة المخاطر بعد الحرب العالمية الثانية، وأول مؤلف أكاديمي في هذا المجال يرجع إلى (Mehr and Hedges (1963) and Williams and Hems (1964)². حيث ركزت هذه المؤلفات على إدارة المخاطر البحتة. بالتزامن مع ذلك طور المهندسين الماليين نماذج لإدارة المخاطر المالية، المخاطر التشغيلية، المخاطر السياسية، مخاطر الأعمال المرتبطة بالمشاريع، حيث اعتمد مجال إدارة المخاطر لفترة طويلة على قطاع التأمين لمواجهة الخسائر المترتبة على الحوادث (Harrington and Niehaus, 2003)، وفي سنة 1982 كتب (Crockford wrote) " أن الأنشطة التعاقدية المستمرة للمؤسسة تملئ عليها التفرقة بين وظيفتي إدارة المخاطر المضاربية أو المخاطر البحتة وإحالة هذه الأخيرة إلى هيئة مختلفة في المؤسسة، حيث أن كل مؤسسة معرضة إلى خطر المضاربية منذ بدء نشاطاتها التي تبدو لها مربحة ولكنه يمكن أن تتعرض لخسائر، وبالتالي فإن خطر المضاربية هو مبرر وجود أي مؤسسة وهو خطر مقبول إذا كانت حظوظ الحصول على ربح تبدو معقولة مقابل إمكانية تحقق الخسائر، وعلى العكس فإن المخاطر البحتة لا يمكن أن ينتظر من ورائها إلا خسائر ومن هنا يمكن اعتبار المخاطر البحتة كتكلفة عشوائية. ومن خلال ما سبق هذا يتحدد سلوك المؤسسة في مواجهة الخطر، في ما إذا كان الخطر يتعلق بالمضاربية أو المخاطر البحتة، باعتبار أن خطر المضاربية هي مصدر للربح وأن المخاطر البحتة هي تكلفة عشوائية يتعين تفاديها أو على الأقل تخفيضها."³

إن الاستعمال الواسع للمشتقات المالية الذي كان ابتداء من سنة 1970 وتطور بطريقة مكثفة في سنة 1980، جعل المؤسسات تركز على عملية إدارة المخاطر المالية أو ما يعرف بإدارة مخاطر المحفظة، حيث أصبحت عملية إدارة المخاطر المالية كمكمل لإدارة المخاطر البحتة في العديد من المؤسسات المالية وأصبحت

¹ Harrington, S., Niehaus, G.R., 2003. Risk Management and Insurance. Irwin/McGraw-Hill, USA.

² Mehr, R.I., Hedges B.A., 1963. Risk Management in the Business Enterprise. Irwin, Homewood, Illinois

³ Crockford, G.N., 1982. The bibliography and history of risk management: Some preliminary observations. The Geneva Papers on Risk and Insurance 7, 169-179.

تمثل أحد أكبر الوظائف المركزية المستقلة بالمؤسسة، ويتبع رئيس إدارة المخاطر إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة التي تتولى مسؤولية تعيين واستبعاد وتحديد المكافآت، وتقييم الأداء وتتولى وظيفة إدارة المخاطر في المقام الأول تحديد وقياس ومراقبة والإشراف على منظومة المخاطر التي تتعرض لها الوحدة وإعداد التقارير بشأنها، كما تقوم بدور المستشار الداخلي المستقل للإدارة التنفيذية لتقييم، مراقبة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة. إن التقلبات الاقتصادية ومتطلبات المساهمين والأسواق التي تشهد منافسة متزايدة ترغم المؤسسات على إعادة التفكير في المنهجيات المتبعة في الحوكمة وإدارة المخاطر، ويتزايد إدراك المؤسسات بان القدرة على إدارة المخاطر لديها تأثير قوي على صافي الأرباح المحققة، وقد خلصت دراسة عالمية أجرتها مؤسسة رائدة إلى وجود صلة مباشرة بين الممارسات الفعالة لإدارة المخاطر وتحسن الأداء المالي، ولكن لكي تقوم الشركة بتنفيذ هذه الممارسات الفعالة لإدارة المخاطر وجني الفوائد المالية ستحتاج إلى عملية متكاملة مستدامة للحوكمة وإدارة المخاطر، وبالتالي لم تعد إدارة المخاطر مجرد نشاط مخصص لمجال معين بل تمثل أحد الأركان الجوهرية لعمليات المؤسسات اليومية.

تزداد في الوقت الحالي المتطلبات الداخلية والخارجية لإدارة المخاطر وأصبحت أكثر تعقيدا وتداخلا إلى حد كبير في جميع مجالات الأعمال، في حين تزداد الحاجة أكثر شمولية وكذلك وجود عملية في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، إن المنهجية القديمة لإدارة المخاطر بشكل منعزل لمختلف الوظائف، العمليات، الأساليب والبنى التحتية لا يمكنها مواكبة هذه المتطلبات، وفي العديد من الحالات أصبحت إدارة المخاطر عبئا تشغيليا وماليا متزايدا مما يحد من قدرة المؤسسات على مواكبة النمو ولمواجهة هذه التحديات تميل المؤسسات إلى اختيار التقنيات الخاصة بإدارة المخاطر التي توفر ما يلي:¹

- وضع رؤية أفضل لإدارة المخاطر التي تهدد المؤسسات وكيفية الحد منها.
- تخفيض تكلفة إدارة المخاطر.
- زيادة مستويات الكفاءة من خلال توحيد المعايير وتبسيط الاجراءات.

¹ Jorion P., 2000. Risk management lessons from the long-term capital management. European Financial Management, 277

المطلب الأول: أهم معالم إدارة المخاطر

يبين الجدول أدناه أهم التواريخ التي ساهمت في تطور إدارة المخاطر (الجدول 01) وهيكل المشتقات المالية (الجدول 02) حيث ترتبط ولادة النظرية المالية الحديثة عموماً بالعمل البارز لـ Louis Bachelier في 1900 حيث كان أول من أستعمل العمليات العشوائية المتمثلة في الحركة البراونية العشوائية Brownian motion لتحليل تقلبات قيم الأصول المالية،¹ ومع ذلك لم يكن هناك حتى سنة 1930 إلا الدراسات التي تهتم بأسعار الأصول المالية. لقد تم إنشاء أول مجلة مالية أمريكية سنة 1939 من طرف الرابطة الأمريكية للتمويل The American Finance Association (AFA) والتي أصبحت تعرف بـ Journal of Finance سنة 1946 ولقد تناولت البحوث في هذه المرحلة عمليات التسعير price setting، كفاءة الأسواق المالية وإستراتيجيات تحقيق الأرباح، من جهة أخرى شهدت سنة 1932 ولادة الجمعية الأمريكية للمخاطر والتأمين American Risk and Insurance Association ولقد نشر أول عمل أكاديمي في مجال التأمين في مجلة Journal of Insurance. والتي أصبحت تعرف في ما بعد بـ Journal of Risk and Insurance سنة 1964، وجاءت فيما بعد مجموعة من المجالات المتخصصة في إدارة المخاطر، كما ظهرت العديد من المنظمات والجمعيات المتخصصة في هذا المجال مثل: جمعية إدارة المخاطر والتأمين Risk and Insurance Management Society (RIMS) والجمعية المهنية لمديري المخاطر التي تأسست سنة 1950 professional association of risk managers وكذلك جمعية جينيف للخطر والتأمين 1976 Geneva Association of Risk and Insurance، وقد شهدت المرحلة التاريخية من سنة 1950 إلى غاية 1960 نشر العديد من الدراسات (ماركويتز، ترينور، لينتر، شارب) ولقد كان اهتمام هذه الدراسات يتعلق بالقرارات المالية التي مهدت الطريق لظهور النظرية الحديثة للمحفظة، والتي كان أساسها نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM)، حيث اعتبرت هذه المرحلة كثورة في النظرية المالية الشيء الذي أدى تحديداً إلى ظهور المنتجات المالية الحديثة وظهرت النماذج الأولية لتغطية المخاطر الحديثة، ومع ظهور نموذج بلاك وتشولز Black and Scholes's model الذي اقترح صيغة أساسية لتسعير الخيارات حيث من خلاله تم اشتقاق العديد من النماذج مثل النموذج الشهير لميرتون merton model والذي يستعمل في قياس المخاطر وخاصة المخاطر الائتمانية، هذه النماذج ساهمت بشكل كبير في تطوير المنتجات المالية وسارعت بشكل كبير في

¹ Georges dionne, Risk management : History, definition critique, p: 10.

نموها واستعمالها، وكانت هذه الفترة نقطة انطلاق لتطوير البحث في مجال المشتقات المالية وفي نفس الوقت قامت البنوك والمؤسسات المالية بتطوير نماذج وأدوات إحصائية جديدة لإعطاء تصنيفات ائتمانية للزبائن (مثل القرض التقيطي Cridet Scoring) هذه الأدوات والأساليب سهلت عملية تقدير قيمة التعثر وتسعير المخاطر. كما طرحت لجنة بازل سنة 1988 رؤية تطبيقية جديدة للخطر من خلال مؤشر COCK (كفاية رأس المال). في أوائل سنة 1980. كما حفزت تقلبات السوق العالية واليومية البنوك الاستثمارية على تطوير أقسام لإدارة المخاطر فوضعت مؤسسة جي بي مورغان JP Morgan نماذج داخلية لإدارة المخاطر تعرف بمصفوفة المخاطر risk metrics لإدارة المخاطر السوقية ومقاييس الائتمان CreditMetrics لإدارة مخاطر الائتمان في سنة 1994-1997 على التوالي. حيث يعتمد هذين النموذجين على مقارنة القيمة المعرضة للخطر لتحديد المحفظة الكلية للخطر وبظهور هذه الأداة الإحصائية (مقارنة القيمة المعرضة للخطر) تم استعمالها بشكل واسع من قبل البنوك والمؤسسات المالية والمستثمرين المالىين لإدارة مخاطر المحفظة المالية وأصبحت هذه الأداة عنصر أساسي في حساب الرأس المال التنظيمي وفقا لاتفاقيات بازل الأولى والثانية.

الجدول رقم (01): أهم المعالم التاريخية لإدارة المخاطر.

| | |
|-----------|--|
| 1730 | أول عقد مستقبلي على سعر الأرز في اليابان |
| 1864 | أول عقد مستقبلي على المنتجات الفلاحية في بورصة شيكاغو |
| 1900 | أطروحة Louis Bachelier بعنوان نظرية المضاربة: الحركة البراونية العشوائية Brownian motion |
| 1932 | الإصدار الأول لمجلة Journal of Risk and Insurance |
| 1946 | الإصدار الأول لمجلة Journal of Finance |
| 1952 | نظرية ماركويتز لاختيار المحفظة المثلى |
| 1966-1961 | نماذج ترينور، شارب ولينتر وتطوير نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPM. |
| 1972 | العقود المستقبلية على العملات في بورصة شيكاغو Chicago Mercantile Exchange |

| | |
|-------------|---|
| 1973 | معادلة تسعير الخيارات لبلاك وتشولز Black and Scholes. |
| 1974 | نموذج ميرتون لقياس مخاطر التعثر. |
| 1977 | نموذج سعر الفائدة Vasicek and Cox |
| 1990 - 1980 | تطور سوق الخيارات |
| 1987 | أول دائرة لإدارة المخاطر في البنك (Merrill Lynch) |
| 1988 | اتفاقية بازل الأولى |
| 1990 | ظهور مقارنة القيمة المعرضة للخطر |
| 1992 | نشر مقالة لميرتون، جارو وهيث Heath, Jarrow and Morton حول منحنى العائد المستقبلي the forward rate curve |
| 1992 | مصفوفة الخطر Risk Metrics |
| 1995-1994 | ظهور المشتقات الائتمانية |
| 1997 | نموذج مقاييس الائتمان Credit Metrics. |
| 1998 - 1997 | الأزمة المالية الآسيوية |
| 2001 | فضيحة إينرون Enron bankruptcy |
| 2002 | ظهور المعايير الجديدة للحوكمة |
| 2004 | اتفاقية بازل الثانية |
| 2007 | بداية الأزمة المالية العالمية |
| 2010 | اتفاقية بازل الثالثة |

Source : Georges dionne, Risk management : History, definition critique, p: 10

لقد تم تطوير المنتجات المشتقة كأدوات للتحوط وتغطية مختلف أنواع المخاطر التي يعاني منها البنك والتي يمكن إجمالها في أربعة أنواع أساسية: مخاطر السوق (05%) (مخاطر الائتمان (80%) المخاطر

التشغيلية (15%) وخطرات السيولة التي لم يجد لها معيار كمي لقياسها بشكل دقيق. تمثل مخاطر السوق تقلبات أسعار أو عوائد الأصول، وترتبط مخاطر الائتمان بمخاطر التعثر، وجاءت اتفاقية بازل لسنة 2004 لمعالجة هذه المخاطر حيث اهتمت اتفاقية بازل الأولى لسنة 1988 بمعالجة مخاطر الائتمان فقط، في ما بعد تناولت هذه الاتفاقية مخاطر السوق سنة 1996، وسرعان ما بينت هذه الأخيرة عجزها في قدرتها على تغطية هذه المخاطر الأمر الذي أدى إلى الإذن للبنوك والمؤسسات المالية باستخدام النماذج الداخلية لإدارة محفظة البنوك من هذا النوع من المخاطر.

يعرض الجدول رقم (02) المعالم التاريخية الرئيسية لظهور المشتقات المالية، وفي العادة فإن معظم أنواع المشتقات هي منتجات مهيكلة وتعتبر أسلوب لحماية أصل معين يملكه مستثمر إلى أن يتم تصفيته ومن أهم أنواع المشتقات: عقود الخيار، العقود الآجلة، عقود المبادلة، العقود المستقبلية وهناك مجموعة من الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان عند التعامل بهذه المنتجات المالية وهي: حجم التغطية، وتكلفة التغطية، فعالية التغطية.

الجدول رقم (02): المعالم التاريخية لتطور المشتقات المالية والمنتجات المهيكلة.

| | |
|------|--|
| 1970 | عقود المبادلة للعملات |
| 1972 | العقود المستقبلية للعملات الأجنبية |
| 1973 | عقود الخيار على الأسهم |
| 1979 | عقود الخيار على العملات |
| 1981 | عقود المقايضة لأسعار الفائدة بين العملات |
| 1983 | عقود الخيار على مؤشرات الأسهم |
| 1983 | عقود الخيار للأوراق المالية ذات معدل الفائدة المتغير و الغير المقيد Caps |
| 1983 | عقود الخيار للأوراق المالية ذات معدل الفائدة المتغير والمقيد floors |
| 1983 | حق الخيار على عقود المبادلة Swaption |

| | |
|------|---|
| 1985 | الأوراق المالية بضمان (ABS) |
| 1987 | عقود الخيار تعتمد على المسار Path-dependent options |
| 1987 | التزام الدين المضمون (CDO) Collateralized debt obligations |
| 1992 | عقود الخيار على العقود المستقبلية للتأمين CAT and futures insurance options |
| 1993 | عقود الخيار على عقود المبادلة ذات معدل الفائدة المتغير والغير مقيد Captions |
| 1993 | عقود الخيار على عقود المبادلة ذات معدل الفائدة المتغير والمقيد Floortions |
| 1994 | عقود المبادلة لتغطية خطر عدم الدفع (مبادلات الائتمان المعيبة) (CDS) |
| 1994 | سندات مصدرة من شركات التأمين ذات عائد عالي وبشروط خاصة تسمح لشركات التأمين بتحويل جزء من المخاطر المتعلقة بنشاطها تعرف بـ CAT bonds |
| 1997 | المشتقات التي تسمح بتغطية مخاطر الطقس Weather derivatives |
| 2002 | التزام الصندوق المضمون (CFO) Collateralized fund obligations وهي ورقة مالية مضمونة بمحفظة الصندوق |

Source : Georges dionne, Risk management : History, definition critique, p: 15

المطلب الثاني: تنظيم ومراقبة العمل المصرفي (القواعد الاحترازية).

تعد مراقبة المخاطر ضرورة طبيعية ومهمة بالنسبة للبنك لما لها من تأثيرات على نشاطه واستمرارية وأدائه، وهو ما أضطر العديد من البنوك والمؤسسات المالية لوضع التنظيم الذي يسمح لها بالتنبؤ بالخطر ومراقبته في نفس الوقت ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل تعداه لتبني سلطات المراقبة في الدول والسهر على وضع التنظيمات ومراقبة تنفيذها قصد ضمان سلامة النظام المالي والمصرفي، وهو ما يطرح عدة صعوبات وتحديات أهمها التوافق وتحقيق درجة التمييز اللازمة بين أهمية وضع الحدود والقيود المنظمة للنشاط المصرفي، وبين

ترك الحرية الضرورية للبنوك والمؤسسات المالية للتوسع في نشاطها، كما يجب عند وضع القواعد والتنظيمات البنكية أو ما يسمى بالقواعد الاحترازية، مراعاة العديد من النقاط من بينها:¹

- حجم المؤسسات المصرفية والمالية.

- درجة تنوع وتخصص ومركزية هذه المؤسسات.

- مراعاة نشاط بعض المؤسسات على المستوى الدولي.

- مراعاة المؤسسات الأجنبية بالقطاع المحلي.

ولقد تطورت هذه القواعد والتنظيمات البنكية أو ما يسمى بالقواعد الاحترازية عبر مرحلتين أساسيتين:

أولاً: المرحلة الأولى سنة 1800 إلى سنة 1945

مع ظهور الأزمات البنكية والمالية بداية القرن التاسع عشر في الدول الصناعية الكبرى، ونتيجة لما خلفته هذه الأزمات من آثار سلبية أدى إلى إضعاف القطاع البنكي فرضت على الدول إيجاد قواعد وضمانات تسمح بممارسة النشاط البنكي بشكل يساهم في النمو الاقتصادي. وتوقفت القواعد الاحترازية في الولايات المتحدة قبل سنة 1837 على اتفاقية إنشاء البنوك، والتي كانت مختلفة من ولاية إلى أخرى، فأخذت بذلك طابع محلي لم يسمح بتوحيد هذه القواعد على المستوى الوطني، رغم ذلك فإن غالبية هذه الاتفاقيات الخاصة بإنشاء البنوك حددت رأس مال أدنى 100.000 دولار، لكن ورغم هذه المحاولات قصد حماية مساهمي البنوك و المودعين بفرض حد أدنى لرأس المال وتخصيص الاحتياطات، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها وبشكل المطلوب، وفي سنة 1836 ومع انهيار ثاني بنك أمريكي تم تغيير شروط إنشاء البنوك بالاستغناء على نظام الاتفاقيات المحددة لرأس المال فقط، بضرورة مرور كل مشروع إنشاء بنك على وكالة الدولة للمراقبة ليتم تسجيل اسم البنك وعنوانه وأسماء مسؤولة، وهو الأمر الذي أعطى معنى آخر للمراقبة البنكية وفسح المجال لقواعد تمس مباشرة القطاع البنكي وتهدف في ذلك لحمايته، وقد كان لهذا التغيير أثر في ارتفاع عدد البنوك من 330 بنك سنة 1830 إلى 1601 بنك سنة 1861، ولقد تواصلت القواعد الاحترازية في التطور وصولاً إلى نظام

¹ Philippe Bernard, mesure et control des risques de marché, economica, 1996, p161.

الاحتياطي الفدرالي سنة 1913 المنظم لعملية إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة، وقد سجل قبل هذا التاريخ إنشاء نظام تأمين الودائع سنة 1909.

ولقد ساهمت القواعد الاحترازية منذ نشأتها خلال هذه الفترة في تحقيق نتائج إيجابية على صعيد تعزيز سلامة القطاع المالي والبنكي بوجه خاص، حيث كان نصيب معتبر من ذلك يعود إلى وجود هيئات المراقبة وانضباط السوق، واحترام جيد لقواعد التنظيم والرقابة من طرف البنوك الأمريكية، إلا أن هذه القواعد تبقى غير كافية لتحقيق أهداف الاستقرار البنكي المنشود، فهذه الأخيرة لا يمكن أن تكون ذات فعالية على المستوى بنك يعاني من إختلالات هيكلية، وهو ما أثبتته التجربة خلال القرن التاسع عشر حيث شهد النظام المصرفي الأمريكي أزمات بنكية (أوت 1873، ماي 1884، جويلية 1893، أكتوبر 1909)¹.

ثانيا: المرحلة الثانية ابتداء من سنة 1945

خلال سنوات الستينات انصب اهتمام البنوك الأمريكية بتسيير جانب خصومها في ظل قواعد تنظيمية تقييدية (على مستواها المحلي)، تبعا لتأثيرات انهيار بورصة وول ستريت سنة 1929، التي لم تسمح لها بالتوسع داخل الولايات المتحدة الأمريكية والتنوع من نشاطها، هذا ما دفع البنوك الأمريكية بالانحراف عن القواعد المسيرة لها، وتطوير نشاطها الدولي، بالضبط في لندن المتميزة آنذاك بتنظيم حر وسلس دون قيود²، وهو ما نتج عنه إنشاء سوق الأوفشور (سوق الأورو - دولار) بلندن ودخول بنوك أجنبية أخرى تبعا للبنوك الأمريكية، وقد شهدت هذه الفترة نوعا من الاستقرار بدون أزمات بنكية، بالإضافة إلى تنوع النشاط البنكي على المستوى الجغرافي زيادة على تفاعل دور سوق الأورو، حيث ساهمت هذه العوامل في تعدد العمليات البنكية دون التأكد على المراقبة وإهمال دورها، الأمر الذي أدى إلى ظهور الأزمات البنكية بداية من سنوات السبعينات خصوصا في الدول الصناعية والتي تصادفت مع التغيرات الكبيرة في الصرف ومعدلات الفائدة.

ونظرا لانتقال النظام النقدي الدولي في سنة 1973 من النظام صرف ثابت إلى النظام الحر، وهو ما دفع البنوك إلى القيام بعمليات المضاربة في سوق الصرف نتج عنها خسائر كبيرة لفروع البنوك العاملة بسوق لندن، فأعلنت عدة بنوك إفلاسها بتسجيلها لخسائر كبيرة، كما تعاضمت نتيجة لذلك مخاطر القرض وعدم

¹ عبد الرزاق حبار، نفس مرجع سابق، ص: 40.

² حتى سنة 1979 لا توجد أي قاعدة قانونية تعيق إنشاء البنوك في بريطانيا أين مراقبة البنك المركزي تتميز بالسهولة الكبيرة و الميسرة لجميع الأطراف.

استقرار في أسعار الأصول المالية، وفي ظل هذه الأوضاع دفعت البنوك البريطانية السلطات النقدية للتدخل على المستوى الدولي بواسطة محافظ بنك إنجلترا " Lord richardso " الذي اقترح في الدورة الشهرية لمحافظي البنوك المركزية إنشاء لجنة تكلف بمراقبة البنوك التي لها نشاط دولي ، وتسمى بـ"لجنة بازل" تحت إشراف بنك التسويات الدولي (BIS) المكلف بتشجيع التعاون بين البنوك للدول الأعضاء فيه فيما يخص التنظيم البنكي، وقد تم التركيز على ثلاثة نقاط أساسية:¹

- تحديد القواعد القصوى للتوسع الصناعي أين انهيار مؤسسة قد يكون له تأثير خارجية المحيط، ومنح هذه القواعد الطابع العالمي (ملزمة للجميع).

- توحيد الجهود في مجال تأمين الودائع والحد الأدنى لنسبة رأس المال و الأصول المرجحة بمخاطرها.

- تأسيس مراقبة فعالة من طرف السلطات المحلية لكل بلد، وتوفير لانسجام والحوار الضروري مع المقرضين المحليين من أجل تأمين النظام المصرفي في وقت الأزمات المالية الدولية.

وقد بذلت ثلاثة دول جهود في هذا المجال لتحقيق التقارب و التناظر فيما يتعلق بعلاقات السياسة النقدية مع السياسة الائتمانية، ولم يتم ذلك إلا بداية سنوات التسعينات من القرن العشرين، ويتعلق الأمر بكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، وهو ما بين صعوبة تحقيق التنسيق بين سياسة قوية للبنك المركزي مع مراقبة فعالة.

وبعد إنشاء لجنة بازل سنة 1975، اهتمت اللجنة بداية من سنوات الثمانينات بدراسة التدهور الكبير في معدلات رأس المال للبنوك الدولية، والذي تزامن مع الارتفاع في درجة المخاطر خصوصا بالنسبة للدول الناشئة المثقلة بالديون، كما هدفت اللجنة إلى توحيد طرق الحساب لإلغاء مصادر المنافسة غير العادية التي تعود إلى الاختلافات في القواعد الاحترازية المتعلقة برؤوس الأموال بين الدول، ونشرت اللجنة تقريرها الأول في ديسمبر 1987 المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال الذي أخذ صبغة عالمية.²

¹ - Marie Claude Esposito & Martine Azuelos, Mondialisation et économique, Economica, paris, 1997, p:90.

² عبد الرزاق حبار، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

المطلب الثالث: العلاقة بين المخاطر والأزمة المالية لسنة 2008:

تعرف الأزمة المالية بأنها الوضعية التي يكون فيها العرض على النقود أقل من الطلب عليها وهذا يعني أن السيولة تتبخر بسرعة وهذا راجع لعدم توفر الأموال لدى البنوك، الأمر الذي يدفع لبيع أصولها بغرض تجنب العجز والانهيار، ويعرف هذا بأزمة السيولة. لقد عرف العالم عدة أزمات لكن الشيء الذي يميز الأزمة المالية العالمية الأخيرة هو الارتباط وسرعة العدوى وشمولية هذه الأزمة على نطاق واسع بين أسواق المال العالمية والبلدان. وهذا راجع إلى الارتباط الكبير بين أسواق المال العالمية والعلاقات التجارية والعولمة، إلا أن العلاقة بين إدارة المخاطر والأزمة المالية العالمية كانت لها رؤية غير صحيحة؛ ذلك لأنه لم يسمح لإدارة المخاطر أن تحدد فرض الأخذ بالمخاطر (التحمل)، وما ينبغي للشركة من تحقيق نمو مريح على نحو معقول، وهذا الفهم و استيعاب المخاطر وتحديد أعلى مستوى مناسب لتحمل المخاطر، أي عدم تحقيق أهم أهداف إدارة المخاطر وهما عنصري الفهم والرقابة، وبالتالي فإن إدارة المخاطر هي استثمار المستقبل ومن الأحسن تقدير المشاكل المحتملة عوضا عن تضييع الوقت في حلها. فإدارة المخاطر تطور قابلية التنبؤ ومراقبة المشاريع وتجنب حدوث مثل الأزمة المالية العالمية والتي يمكن توضيح علاقتها بالمخاطر النظامية المحققة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): يبين مخطط توضيحي للعلاقة بين المخاطر النظامية والأزمة المالية العالمية وتحويل المخاطر للمؤسسات المالية والاقتصادية الأخرى.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي لسنة 2013.

الإقراض الغير مسؤول أدى إلى نمو إقراض قوي، وتحمل مخاطر أكثر مما يجب بدافع تحقيق عائد أكبر وذلك ما أدى إلى ظهور الفقاعة المالية بين سنة 2003 إلى سنة 2006، تلتها انفجار هذه الفقاعة وتعرض الاقتصاد إلى الصدمة سنة 2007، الأمر الذي ترتبت عليه خسائر مالية معتبرة والدفع نحو انخفاض الشديد من 40% من قيم المحافظ الاستثمارية. امتداد آثار الأزمة إلى الاقتصاديات النامية وحدوث أكبر انكماش للنشاط الاقتصادي العالمي في الربع الأول من 2009 منذ الحرب العالمية الثانية، وتحقيق بعض الإنعاش المتذبذب في الربع الأخير من سنة 2009، من خلال المخطط أعلاه تتضح رؤية البعض إلى أن إدارة المخاطر الرئيسية التي تسببت في الأزمة المالية العالمية منشؤها اتخاذ القرارات الخاطئة، بتحديد سعر فائدة في مستوى منخفض

عما هو مطلوب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مما أدى في البداية لتنشيط سوق الإقراض على المدى المتوسط ونمو الإقراض بشكل قوي، ما فتح مجال لاستخدام الكبير غير المسبوق للمشتقات المالية والاعتماد الكبير على التوريد وانتعاش سوق الأوراق المالية على مستوى المعاملات ما بين البنوك والأوراق التجارية والسندات وهذا هو الظاهر، إلا أن غياب الرقابة المناسبة والإفراط وسوء استخدام تلك الأدوات والتقنيات أدت إلى ظهور ما يسمى بالفقاعة المالية، وازداد حجم تلك الفقاعات بالتوسيع والتمادي في اللجوء لهذه الأدوات دون رقابة كافية إلى أن انفجرت الفقاعات، وأول ضحايا هذا الانفجار هو ما حدث لسوق الرهن العقاري بفشل الملايين المقرضين عن سداد الديون شراء المساكن والعقارات للبنوك المتمثلة بمعظمها في قروض الرهن العقاري ذات التصنيف المتدني وبرز اضطرابات في الأسواق المالية ما بين جوان 2007 ونوفمبر 2008 نجم عنها مخاطر أخرى، وهي في الواقع نتيجة لما حدث كمخاطر السيولة التي تبخرت بسرعة وهذا راجع لعدم توفر الأموال لدى البنوك للإيفاء بالتزاماتها رغم قيامها ببيع بعض أموالها بغرض تجنب العجز والانهيار، بالإضافة لمخاطر اقتصادية كارتفاع نسبة التضخم تباطؤ النمو الاقتصادي ومخاطر أخرى اجتماعية كالبطالة التي وصلت نسبتها في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 9.4% في جويلية 2009. وهذه المخاطر كلها تحققت وأحدثت خسائر كبيرة خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة إفلاس العديد من الشركات كالمؤسسات المالية وقطاعات اقتصادية أخرى أهمها البنوك التي وصل عددها إلى 84 بنك مفلسا، وبدأ بما حدث لبنك ليمان براذرز الذي يفوق رأس ماله 640 مليار دولار، وخسارة بنك ميريل لينتس لـ 23 مليار دولار وسيتي قروب لـ 5 مليار دولار، وشركات التأمين أي أي جي بديون متعثرة بمبلغ 85 مليار دولار، وشركة جنرال موتورز لصناعة السيارات بخسائر قدرت بـ 38.6 مليار دولار والمهددة بخطر الإفلاس، ولقد بلغت خسائر الولايات الأمريكية حوالي 8.3 ترليون دولار وهو ما يمثل ربع ثروتها الصافية، أدى ذلك إلى زعزعت أهم عنصرين أساسيين في أي استثمار هما الثقة والمصداقية وهناك من يرى أن جانبا كبيرا من هذه الأزمة هي أزمة ثقة هزت النظام المالي العالمي ومكوناته¹.

وكما رأينا سابقا قد تكون المخاطرة ما سبب في اندلاع أزمة معينة كما هو الحال للأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إلا أن هناك علاقة غير مباشرة بين المخاطر والأزمات تكمن في أن الأزمات التي تظهر في قطاع ما قد تؤدي إلى ظهور مخاطر أخرى كانت غير واضحة أو ظاهرة. وقد يرجع هذا الوضع لعدم وجود

¹ عبد الرزاق حبار، نفس مرجع سابق، ص: 44 .

ربط بين إدارة المخاطر وإدارة الأزمات فالأولى تنتشط بشكل دوري وعلى نحو يومي في بعض الحالات لكن نشاط إدارة الأزمات قد تبدأ منذ ظهور هذه الأزمات وبالتالي فإن إدارة المخاطر تكون بشكل مسبق لإدارة الأزمات. والشيء المهم هو أن تفاقم الأزمة نشأ من سوء تقدير لمخاطر القرض لان المنتجات المركبة في أسواق المال لا تحتوي فقط على المخاطر القرض وإنما كانت تحتوي أيضا على مخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية المرتبطة بعملية إدارة مثل هذه الأصول.

والدرس الأساسي هو أن إدارة المخاطر في البنوك على نحو محايد وفردى ينبغي أن لا تركز بصورة ضيقة على حماية المؤسسة فقط ويتجاهل المخاطر النظامية لحد كبير. وعدم مناقشة الخطوات التي يجري اتخاذها لدعم النظم المصرفية، لذا فإن الارتباط الكبير بين النظم المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى يدفع لإيجاد نظام متكامل لإدارة المخاطر يكون مقدمة لإدارة الأزمات على ارتباط جميع الأنظمة لتفادي ما يمكن تفاديه قبل وقوعه.

أولاً: على مستوى المؤسسة المالية

يرى خبراء صندوق النقد الدولي أن غياب الرقابة الحذرة لرؤوس الأموال والسيولة في المؤسسات المالية، بالإضافة إلى المخاطر المالية الشيء الذي أدى إلى تفجير الأزمة، وذلك أن سببها يرجع لعدم فهم المخاطر الأساسية التي تواجه المؤسسات المالية وعدم كفاية رأس المال اللازم لدعمها، أدى ذلك إلى ضعف في الرقابة و كفييتها وتنظيمها، وتشترط اتفاقية بازل حالياً جذب المزيد من رؤوس الأموال لمواجهة حالات المخاطر التي تواجهها هذه المؤسسات واشترطت أكبر لرؤوس الأموال بالنسبة للمنتجات المركبة والمهيكله والأدوات الخارجة عن نطاق الميزانية العامة.

هناك العديد من الحالات تدعو إلى استخدام أدوات ونماذج مناسبة لإدارة المخاطر في هذه المؤسسات، لكن ما يعتقد أنها أدوات وتقنيات لتتويع المخاطر كالتوريق أصبحت هي مصادر للمخاطر التي أدت إلى تفجير الأزمة، وهذا يرجع إلى الاستخدام الغير المناسب لها وعدم احترام معايير وشروط وحدود استخدامها، زيادة على ذلك هناك من يرى عدم احترام معايير وشروط وحدود استخدامها، زيادة على ذلك هناك من يرى عدم وضوح نتائج تطبيق اتفاقية بازل II.

إن عدم الاهتمام بالمكانة الحقيقية لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية ودورها في تحديد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات وتقييمها ومحاولة معالجتها، كان من بين أهم الأسباب للوقوع في الأزمة المالية، فعلى سبيل المثال كان الاهتمام كبير من قبل مركزا على الاعتماد على السماسرة والمضاربيين في معظم الأوقات، وهذا على أساس مقدار المخاطرة، والتركيز على الأرباح الكبيرة مع إهمال المخاطر الكبيرة جدا التي قد تترتب عنها، وهذا ما تحقق فيما بعد ما بين سنة 2003-2006، أما إدارة المخاطر فينظر لها على أساس إجراء للتحليل والتقييم الجيد. وإيجاد الطرق والآليات التي تساعد في مشاركة مختلف الفاعلين في الشركة خاصة الإدارة والأعوان لتحديد الحقوق والمسؤوليات في هذا الميدان، لذا وجب تغيير هيكل الحوكمة في المؤسسات المالية وإعطاء فرصة لنشاط إدارة المخاطر للعب دور أساسي في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات المالية على أعلى المستويات الإدارية للهيكل التنظيمي، ذلك لأن هذا النشاط هو أصلا استثمار في المستقبل لعدم الوقوع في الأخطاء والمخاطر السابقة، وتفادي التعرض لدرجات مخاطرة عالية قد تؤدي إلى حدوث أزمات كما هو الحال. كما أن استخدام مؤشرات إدارة المخاطر تساعد على اكتساب القدرة على التنبؤ بأي اختلال أو تحديد أوضاع المخاطرة واحتمال اندلاع الأزمات أو احتمال التعثر، وتقدير حدة الخسائر الناجمة ومجمل الخسائر الكلية المرتقبة، هي بمثابة أداة للإنذار المبكر وتدخل في صلب عملية إدارة المخاطر وإيجاد المتغيرات والظروف المفاجئة المسببة والمحددة لأي انحراف أو خسائر أو أزمات غير مرغوب فيها وهذا ما يدفع دائما للبحث عن مؤشرات وكيفية قياس الأزمات التي تساعد على كشف الثغرات ونقاط الضعف والأسباب التي أدت إلى حالة عدم الاستقرار المالي، وهذا كله يتم في حالة توفر البيانات اللازمة في الوقت الكافي لمواجهة أي أمر طارئ قبل فوات الأوان

ثانيا: على المستوى الكلي

أما على المستوى الكلي فالرأي الغالب هو أن أسباب الأزمة راجعة إلى السياسات الخاطئة التي ارتكبت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في التخفيض الشديد في سعر الفائدة والإفراط في استخدام القروض الرهونات ذات التصنيف المتدني وعمليات التوزيع المصاحبة لذلك. بالإضافة إلى عدم استيعاب الدروس بشكل كلي من الأزمات السابقة خصوصا التي حدثت في اليابان سنة 1990 والأزمة في جنوب شرق آسيا ماي 1998 والتي كان معظمها يدور حول نشاط الإقراض والنشاط في أسواق المال، وما يميز الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 هو تسارع انتشارها وذلك للارتباط الكبير بين أسواق المال العالمية، وما زاد الأمر تعقيدا هو إهمال

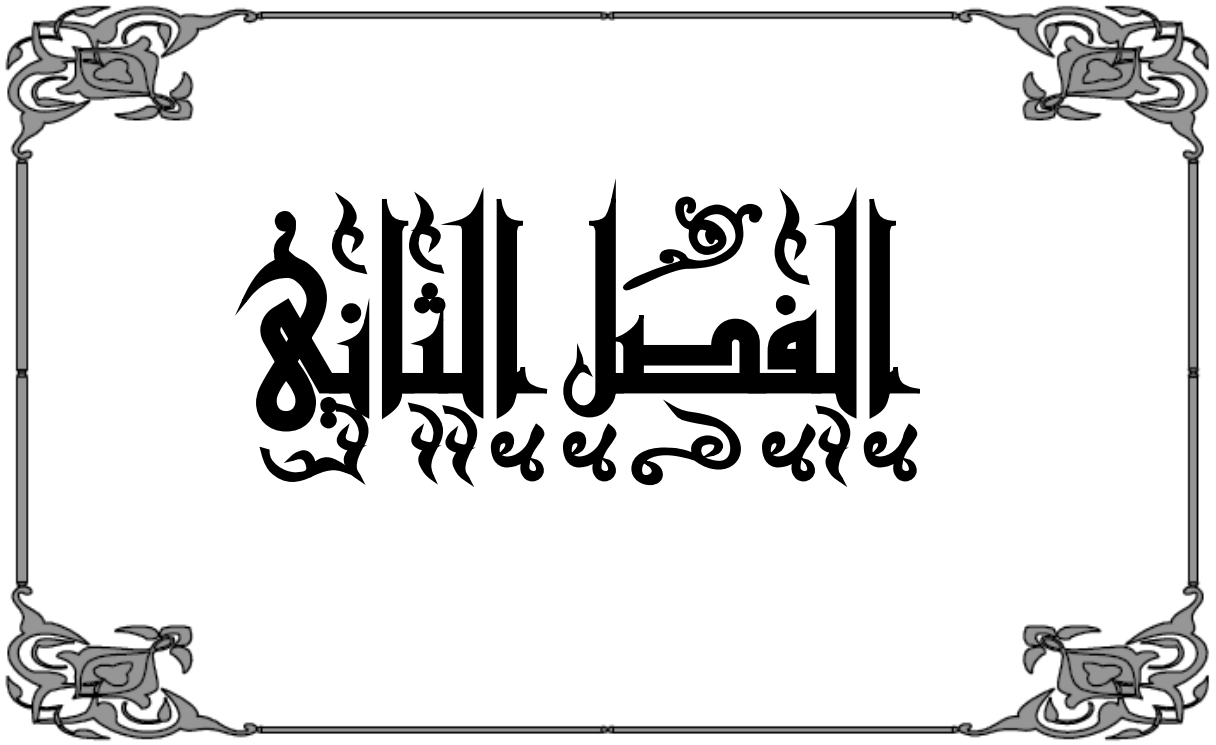
السياسات الاقتصادية الكلية للمخاطر النظامية التي كانت تتراكم لمدة طويلة من الزمن وغياب الإفصاح الكافي وتنظيم الرقابة وعدم استخدام النماذج والمعلومات المتوفرة لإدارة المخاطر، وإهمال القواعد المحاسبية ومسايرتها لضمان أداء امن لهذه المؤسسات وتتمثل النقاط الأساسية لضمان إدارة جيدة للمخاطر النظامية العالمية في:

- تفادي تراكم المخاطر النظامية؛
- تدعيم ومراقبة السياسات النقدية والمالية العامة ومراقبة التضخم على المستوى العالمي وتعزيز دور الهيئات المالية العالمية.
- مراقبة تدفقات رؤوس الأموال العالمية والسيولة إذا كان للمؤسسات المالية علاقات ضيقة مع عارضي الأموال لهم وضعية مالية ضعيفة، فإمكانية التأخير في توفير ما تحتاجه المؤسسة أكبر من حالة عارضي الأموال ذو الوضعية المالية المستقرة وهذا بتفعيل دور البنوك المركزية¹.
- تفعيل دور الأجهزة الرقابية ومراقبة مدى كفاءة المؤسسات المالية في إدارة رؤوس الأموال بشكل انفرادي.
- اعتماد خطط وأنظمة لإدارة المخاطر ومدى كفاءة الجهاز الإداري بالنظر للتعويضات والرواتب والمزايا.
- تشجيع المؤسسات المالية وتحفيزها على رفع مستوى أدائها، ما يؤثر إيجاباً على أداء باقي القطاعات الأخرى.
- وضع خطط مستقبلية لحدوث أي طارئ يمكن التعامل معه والخروج من الجانب النظري لإدارة المخاطر إلى ممارستها بشكل يضمن تجنب التأثير الكبير بالأزمات أو تفاديها إن أمكن ذلك في المستقبل.
- خلق التصنيف والتعاون بين المؤسسات المالية على المستوى المحلي والدولي لاجتتاب الآثار السلبية للقرارات والسياسات المالية الانفرادية والمتباينة بين الدول في حل ما قد يتعرض له من مخاطر خصوصاً النظامية منها.
- احترام القواعد المحاسبية وتقوية الرقابة الداخلية في المؤسسات المالية بما ينعكس على انضباط السوق.

¹ فريد كورتل، الأزمة المالية: آثارها، أسبابها، إنعكاساتها، على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20،

خلاصة:

بعد تطرقنا إلى المفهوم النظري للمخاطر المالية وتصنيفاتها حيث تم تقسيمها إلى مخاطر مالية تضم المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر السوق والى المخاطر التشغيلية، وكذا تم التطرق إلى المفهوم النظري لإدارة المخاطر وأهميتها على مستوى البنوك و المؤسسات المالية، والى أهم المعالم التاريخية لإدارة المخاطر، والملاحظ من خلال ذلك أن هناك ارتباط واضح بين ما تشهده الساحة المالية والمصرفية و تطور هذا المجال والذي أصبح يمثل إحدى علوم المالية، مقابل ذلك برزت الأدوات المالية الحديثة لتلعب دور أدوات لإدارة المخاطر، وفي الوقت نفسه كانت هذه الأدوات إحدى مظاهر ومسببات الأزمات المالية. في ضوء ما سبق ظهرت مساعي حثيثة على المستوى الدولي لتبني معايير حديثة وموحدة لإدارة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية، خاصة بعد تفجر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وانهيار العديد من المؤسسات المالية، و بروز العديد من الدعوات إلى تبني هذه المعايير الجديدة التي تمثل تحولا كاملا في مفهوم إدارة المخاطر وتتطوي على نظرة أوسع تهدف إلى جعل رأس مال البنوك أكثر حساسية للمخاطر بتغطيته لكافة المخاطر التي تتعرض لها، وفصل المخاطر التشغيلية عن مخاطر الائتمان واحتسابهما وفق أساليب كمية، وكذا استحداث مؤشرات كمية ونوعية لإدارة مخاطر السيولة، وتقليص الفجوة بين رأس المال الاقتصادي والتنظيمي، وتفعيل دور الأجهزة الرقابية ومراقبة مدى كفاءة المؤسسات المالية في إدارة رؤوس الأموال بشكل انفرادي، وخلق التصنيف والتعاون بين المؤسسات المالية على المستوى المحلي والدولي لاجتناب الآثار السلبية للقرارات والسياسات المالية الانفرادية والمتباينة بين الدول في حل ما قد يتعرض له من مخاطر خصوصا النظامية منها.



الفصل الثاني
في معرفة

تمهيد:

تعتبر سلامة القطاع المالي وازدهاره، وكفاءة عمله شرط أساسي للتقدم الاقتصادي لكل دولة وتتركز مشاكل هذا القطاع بشكل خاص حول المخاطر التي يتعرض لها وكيفية إدارتها، سواء بالتقليل منها أو تجنبها، ولقد أصبحت إدارة هذه المخاطر من المتطلبات الأساسية لتقوية قطاعاتها المالية، وفي ظل ذلك خطت الكثير من الدول خطوات مهمة في هذا السبيل، في السنوات الأخيرة و اختلفت الإصلاحات في مدى عمقها ومجال تركيزها، لكنها كانت لها الأهداف ذاتها بزيادة الاعتماد على قوى السوق و إدارة المخاطر والتأكيد على سلامة القطاع المالي، وتحسين مقدرة البنوك والمؤسسات المالية على تعبئة المدخرات.

وباعتبار أن قطاع البنوك يحتل مكانا متميزا داخل القطاع المالي، سواء كان من حيث أقدميته، أو انتشاره، كان الاهتمام العالمي بتنظيم وترشيد و إدارة البنوك للمخاطر واحد من أهم اهتمامات المجتمع الدولي الذي حرص على توفير أكبر قدر من شروط السلامة لهذا القطاع، ومن هنا بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر و إيجاد فكر مشترك يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك. ومن خلال هذا، جاء هذا الفصل تحت عنوان " المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر المالية" ويتناول هذا الموضوع المباحث التالية:

- المبحث الأول: لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- المبحث الثاني: اتفاقية بازل الثانية.
- المبحث الثالث: اتفاقية بازل الثالثة.

المبحث الأول: لجنة بازل للرقابة المصرفية.

باعتبار أن قطاع البنوك يحتل مكانا مميزا داخل القطاع المالي، كان الاهتمام العالمي بتنظيم وترشيد إدارة البنوك للمخاطر واحدا من أهم اهتمامات المجتمع الدولي، وفي ظل تصاعد أزمة المخاطر العالمية بدأ البحث عن آليات و أسس اللازمة لمواجهتها وإيجاد قواعد مشتركة بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة من أجل التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وفي أول خطوة في هذه الاتجاهات شكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول العشر G10، سنة 1974، تحت إشراف بنك التسويات الدولية (BIS) بسويسرا.

المطلب الأول: نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية.

يعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي حيث يعتبره السبب الحقيقي والوحيد لصدور مقررات بازل المعروفة باسم بازل 1، والواقع تعتبر الفترة من 1974 إلى 1980 فترة مخاض حقيقي للتفكير العلمي في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال، كما حدث من انهيار لبعض البنوك من هذه السنوات أظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق مثل: مخاطر التسوية ومخاطر الإحلال. بل وعمق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق وهو ما أثبت بأن البنوك الأمريكية، الكبيرة ليست بمنأى عن خطر الإفلاس والانهيار، وفي جويلية 1974 أعلنت السلطات الألمانية إغلاق " هيرث ستان بنك" والذي كانت له معاملات ضخمة في سوق الصرف الأجنبية وسوق ما بين البنوك مما تسبب في خسائر بالغة للبنوك الأمريكية والأوروبية المتعاملة معه، وفي نفس السنة أفلس " فرانكلين ناسيونال" بنك وهو من البنوك الأمريكية الكبيرة ثم تبعه بعد عدة سنوات " فرست بنسلفانيا " بنك بأصوله التي بلغت حوالي 08 ملايين دولار، مما دفع السلطات للتدخل لإنقاذه بعد أن بلغت مشكلة عدم توافق آجال الاستحقاق بين أصوله وثبات أسعار الفائدة على قروضه مداها خاصة مع الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة على الدولار عام 1980 والتي بلغت 20%¹.

وفي ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، و إيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، ونتيجة لذلك تشكلت لجنة بازل أو بال للرقابة المصرفية من محافظي البنوك المركزية

¹ خليل عبد الرزاق، بو عدي جلال، الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقية بازل II. ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة المالية، حالة الاقتصاد الجزائري، جامعة باجي مختار عنابة، أيام 23 و24 نوفمبر 2004، ص: 03.

للدول الصناعية العشر G10 في نهاية عام 1974 وقد ضمت اللجنة أعضاء من "بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى سويسرا ولكسمبورغ"، ويكون مقرها في مدينة بال (بازل) في سويسرا، حيث مقر بنك التسويات الدولية وذلك برئاسة كوك " COOKE " من بنك إنجلترا¹.

وقد أقرت لجنة بازل معيار موحد لقياس كفاية رأس المال عام 1988 ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك، وتلتزم كافة البنوك بأن تصل نسبة رأسمالها على مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8%، وعلى الجميع أن يوفقوا أوضاعهم مع هذه النسبة نهاية عام 1992².

وتجدر الإشارة أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية تستند إلى اتفاقية دولية ولا تمتلك أي سلطة قانونية ومن ثم تكون مقرراتها غير ملزمة بطريقة مباشرة، وإنما تضطلع اللجنة بمهمة وضع قواعد ومعايير إشرافية عامة وتوصي بأفضل سبل لتطبيق هذه القواعد³.

وتلجأ بعض المنظمات الدولية، بالإضافة إلى بعض الدول إلى ربط مساعدتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد والمعايير الدولية، وتتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق والبنك الدوليين في الكثير من الأحوال شرط إلزام الدول باتباع القواعد والمعايير الدولية، في مجال الرقابة على البنوك وغيرها من قواعد الإدارة السليمة.

المطلب الثاني : أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية:

تهدف لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى ما يلي:

أولاً: المساعدة في تقوية والحفاظ على النظام المصرفي العالمي

وذلك على إثر توسع أنشطة البنوك الدولية، فبعد تفاقم المديونية لدول العام الثالث، ونظرا للتدني قدرة هذه الدول على السداد، تفجرت أزمة الديون العالمية، التي طالت معظم الدول النامية، مثل المكسيك سنة 1982 حيث أعلنت عجزها عن خدمة ديونها التي بلغت آنذاك حوالي 80 مليار دولار، ومن هنا اضطرت البنوك

¹ - مرجع سبق ذكره، ص 03.

² - عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر ، 2001، ص:79.

³ - ميساء محيي الدين كلاب، دوافع تطبيق دعائم بازل II وتحدياتها، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2007، ص: 27.

الدائنة على شطب الديون، أو تسنيدها، أو اعتبارها عديمة الأداء، أو استبدال جزء منها بمساهمات في المشروعات المقترضة.

ثانياً - إزالة المنافسة الغير عادلة بين البنوك:

حيث استطاعت بعض البنوك أن تنفذ بقوة على السوق المصرفية العالمية وهذا بسبب اعتمادها في تقديم خدماتها على هوامش ربح متدنية، وهذا بسبب ضآلة رؤوس أموالها، حيث أنها تستطيع تحقيق نسبة الربح الصافي نفسها للمساهمين، ولذلك أكدت لجنة بازل على ضرورة العدالة و التناسق في تطبيق نسب كفاية رأس المال في الدول المختلفة، وهذا للتقليل من آثار المنافسة الغير متكافئة بين البنوك الدولية.

ثالثاً - التطورات في الصيرفة الدولية:

مع ما تستمده الساحة المصرفية الدولية من تطورات متسارعة، والتي في مقدمتها الاتجاه العالمي نحو تحرير الأسواق المالية وظهور أساليب وتقنيات تكنولوجية حديثة، سعت إلى البنوك إلى الابتكار مجموعة من الأدوات المالية التي تقيها من المخاطر والتي من بينها عمليات التسديد، المشتقات المالية، المبادلات، الخيارات، المستقبلات، والتي مكنتها من تحقيق عمليات ربح عالية، ومن هنا وضعت لجنة بازل لهذه الغاية في أواخر سنة 1996، مجموعة من المعايير التي تتيح للسلطات الرقابية من التعرف على الحجم الحقيقي لإضطلاع البنوك في لعبة المشتقات ومدى المخاطر التي تتعرض لها وطرق إدارتها¹.

المطلب الثالث: مضمون اتفاقية بازل لكفاية رأس المال لعام 1988

أولاً: مكونات رأس المال

يتكون رأس المال من شريحتين: وتشمل

- الشريحة الأولى: الرأس المال الأساسي والذي يتكون من رأس المال المدفوع، الاحتياطات، والأرباح

الغير موزعة.

- الشريحة الثانية: فهي تتعلق برأس المال التكميلي أو المساند ويشمل على الاحتياطات الغير معلنة،

احتياطات إعادة التقييم الأصول، المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة، القروض المساندة

¹ مرجع سبق ذكره، ص: 29.

وفيما يلي عرض لمكونات شرائح رأس المال.

1- الرأس المال الأساسي (الشريحة 1):

يتكون من الفئات التالية:

1-1 رأس المال المدفوع:

وهي حقوق المساهمين الدائمة وتضم الأسهم العادية والمدفوعة بالكامل، و الأسهم الممتازة غير تراكمية للأرباح.

1-2 الاحتياطات المعلنة:

والتي تنشأ من الأرباح بعد خصم الضريبة أو الأرباح المحتجزة كعلاوات إصدار الأسهم والاحتياطات العامة والاحتياطات القانونية والاختياري، ويستثنى من رأس المال الأساسي كل من احتياطات إعادة التقييم والأسهم الممتازة غير الدائمة أو المتراكمة أو ما يطلق عليها القابلة للاستعادة أو القابلة للتحويل إلى مديونية، ويتبين مما سبق أن رأس المال الأساسي هو العنصر الوحيد المتفق عليه بين الأنظمة المصرفية المختلفة، ويتم نشره في الحسابات الختامية، وتحسب على أساسه عادة هوامش الربح وملاءة البنك وقدرته على المناقشة ويتصف بما يلي:¹

- ليس لها موعد الاستحقاق وغير قابلة للتحويل أو الإلغاء إلا بموافقة المصدر.

- لها درجة متأخرة من الأولوية في توزيع الأرباح وفي حالات التصفية.

- تفرض التزام إجباري لتسديد عائد أو فائدة.

2- رأس المال المساند أو التكميلي (الشريحة 2):

ويتكون من العناصر التالية:

1-2 الاحتياطات الغير معلنة:

وهي الاحتياطات التي تعبر من خلال حساب الأرباح والخسائر دون أن تظهر ضمن عناصره عند الإفصاح عن بياناته، وذلك بشرط أن تكون مقبولة من السلطات الرقابية.

¹ تهاني محمود محمد الزعابي، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

2-2 احتياطات إعادة تقييم الأصول:

تنشأ هذه الاحتياطات نتيجة تقييم أصول البنك مثل: المباني، الأوراق المالية، الاستثمارات، بقيمتها الجارية بدلا من قيمتها الدفترية، ويتم حساب هذه الاحتياطات ضمن رأس المال المساند، شرطا أن يكون التقييم معقولا، يعكس احتمال القدرة على بيع هذه الأصول بالأسعار التي تمت عملية التقييم بها إذا ما دعت الضرورة لذلك ويتم تقييم فروق التقييم بنسبة 55% للتحوط من مخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول في السوق وخضوعها للضريبة عند الإعلان عنها. أما احتياطات إعادة تقييم العقارات فقد رفضت لجنة بازل أدرجها ضمن رأس المال المساند.

2-3 المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة:

تعتبر المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة، في حكم الاحتياطات، حيث لا تواجه هذه المخصصات هبوط محدود في قيمة أصول بذاتها ويكون الحد الأقصى لهذا النوع من المخصصات الذي يدرج ضمن القاعدة الرأسمالية 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان المخاطر.

2-4 القروض المساندة:

وهي القروض تطرح في صورة سندات ذات أجل محدد، من خصائصها أن ترتيب سدادها في حالة إفلاس البنك يرد بعد سداد حقوق المودعين بالبنك وقبل سداد ما قد يستحق للمساهمين، مقابل هذه المخاطر المحتملة تتمتع هذه السندات بسعر فائدة مميزة، كما يمكن أن تأخذ هذه القروض صورة قروض تدعيميه من قبل المساهمين بالبنك في حالة تعثره شريطة أن يرد ترتيب سدادها بعد سداد حقوق المودعين، والقروض المساندة التي أتاحت اتفاقية بازل اعتبارها ضمن عناصر رأس المال المساند هي القروض التي تزيد أجالها عن خمس سنوات، على أن يخصص 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الخمسة الأخيرة من أجلها، والحكمة في ذلك هي تخفيض الاعتماد على هذه القروض كأحد مكونات رأس المال المساند كلما اقتربت اجل استحقاقها على أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي بغية عدم التركيز على الاعتماد على هذه القروض.

2-5 أدوات رأس مالية أخرى:

يندرج تحت هذه الفئة مجموعة من الأدوات الرأسمالية التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض، ويخضع إدخالها ضمن رأس المال المساند على شروط عديدة أهمها أن تكون مدفوعة بالكامل، وقابلة للمشاركة في الخسائر وغير قابلة للإطفاء، ويمكن تأجيل دفع العوائد المستحقة عليها.

وقبل حساب مجموع رأس المال يتم خصم ما يلي:

- الشهرة **good will**: حيث تخصص قيمتها من رأس المال الأساسي، ولا تتمتع بقيمة يستفاد منها عند تعرض البنك إلى خسارة تستوجب الاستعانة برأس المال.

- الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة

- الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك الأخرى: وذلك لمنع تبادل الاستثمارات الرأسمالية بين البنوك التي تؤدي إلى تضخيم رؤوس الموال.

والجدير بالذكر أن اتفاق بازل أورد قيود على عناصر رأس المال المساند بحيث لا يتعدى إجمالي عناصر رأس المال المساند على 100% من عناصر رأس المال الأساسي، وذلك من أوجب العمل على تدعيم عناصر رأس المال الأساسي بصفة مستمرة.

ثانياً: تصنيف دول العالم

لقد صنفت اتفاقية بازل الأولى دول العالم إلى مجموعتين:

1- المجموعة الأولى:

مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي ويطلق عليها دول الـ OECD. إذ ترى اللجنة أن مجموعة محددة من دول العالم يمكن أن تحدد التزامات حكومتها المركزية أو البنوك المسجلة بها إذا زادت الإيداعات لديها أكثر من سنة، و وزن المخاطر يقل عن الوزن المخصص لباقي الدول¹.

وتتكون حالياً من بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أيسلندا، إيرلندا، إسبانيا، استراليا، البرتغال، اليونان، فنلندا، النرويج، المملكة العربية السعودية.

2- مجموعة باقي الدول:

وهي تضم باقي دول العالم وينظر إلى تلك الدول على أنها ذات مخاطر أعلى من المجموعة الأخرى، وبالتالي لا تتمتع هذه الدول والبنوك العاملة فيها تخفيضات في أوزان لمخاطر المقررة لمجموعة OECD

¹ سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 35

ثالثاً: نظام أوزان المخاطر

تستند طريقة قياس كفاية رأس المال إلى نظام من أوزان المخاطر يطبق على جميع الفقرات داخل وخارج الميزانية العمومية، وقد أسندت طريقة القياس إلى المخاطر الائتمانية للمقترض وتحددت الأوزان الأساسية للمخاطر بـ (0%، 10%، 20%، 50%، 100%) حسب أنواع الموجودات. والجدول التالي يبين الأوزان المطبقة حالياً لمخاطر الأصول للعناصر داخل الميزانية:

الجدول رقم (03): الأوزان المطبقة حالياً لمخاطر الأصول للعناصر داخل الميزانية حسب لجنة بازل.

| البنود | درجة المخاطر |
|---|--|
| <ul style="list-style-type: none"> - النقدية - المطلوبات من الحكومة المركزية والبنوك المركزية بالعملة المحلية والممولة بها - المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول منظمة التعاون الاقتصادي (OCDE) وبنوكها المركزية. - المطلوبات بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات المركزية في دول الـ (OCDE) أو مضمونة من قبل الحكومة المركزية لدول الـ (OCDE). | 0% |
| <ul style="list-style-type: none"> - المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمون أو المغطاة بواسطة إصدارات أوراق مالية من تلك المؤسسات. | 0% أو 10% أو 20% أو 50% حسب ما تقرر السلطات المحلية. |
| <ul style="list-style-type: none"> - المطلوبات المضمونة من بنوك التنمية متعددة الأطراف مثل: البنك الدولي وكذلك المطلوبات المضمونة أو المغطاة بأوراق مالية صادرة عن تلك البنوك. - المطلوبات من البنوك المسجلة في دول الـ (OCDE) وكذا القروض المضمونة منها. - المطلوبات من شركات الأوراق المالية المسجلة في دول الـ (OECD) والخاضعة لاتفاقيات رقابية، وكذا مطلوبات بضمانات تلك الشركات. - المطلوبات من البنوك المحلية خارج دول الـ (OECD) والمتبقي على استحقاقها أقل من عام وكذا القروض المتبقي عليها أقل من عام والمضمونة من بنوك مسجلة خارج دول الـ (OECD). - المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المحلية في دول الـ (OECD) والتي تتضمن مطلوبات الحكومة المركزية والقروض المضمونة بواسطة إصدارات أوراق مالية من هذه المؤسسات. - النقدية تحت التحصيل. | 20% |

| | |
|---|-------------|
| | |
| <ul style="list-style-type: none"> - القروض المضمونة بالكامل بمرهونات على العقارات السكنية التي يشغلها المقترضون والتي سيؤخرونها للغير. | 50% |
| <ul style="list-style-type: none"> - المطلوبات من القطاع الخاص. - المطلوبات من البنوك المسجلة خارج دول الـ(OCDE) والتي يتبقى على ميعاد استحقاقها فترة تزيد من عام. - المطلوبات من الحكومة المركزية خارج الدول الـ(OCDE) والتي يتبقى على ميعاد استحقاقها فترة تزيد عن عام. - المطلوبات من الحكومات المركزية خارج دول الـ(OCDE)، (ما لم تكن ممنوحة بالعملية المحلية وممولة بها). - المطلوبات من الشركات التجارية المملوكة للقطاع العام. - المباني والعملات والأصول الأخرى الثابتة. - العقارات والاستثمارات الأخرى (بما في ذلك الاستثمارات في شكل مساهمات في شركات أخرى لم تدخل في الميزانية الموحد للبنك). - الأدوات الرأسمالية التي أصدرتها بنوك أخرى (ما لم تكن قد استعدت من رأس المال). - باقي الأصول الأخرى. | 100% |

Source: Bis, "Nouvel accord de bale sur les fonds propre", Avril 2003,

أما في ما يتعلق بالمخاطر خارج الميزانية، فيتم حساب المخاطر المرجحة لهذا الصنف على مرحلتين.

1- المرحلة الأولى:

يتم تطبيق معامل التحويل الخاص بكل التزام هذا يؤدي إلى الحصول على معدل أو نظير لمخاطر الإقراض وتتمثل هذه المعادلات في:

- 10% على نفقات إعادة التمويل (المدة أقل من سنة)، فتح قروض (المدة أقل من سنة)، الالتزامات القابلة للإلغاء بشروط يضعها البنك في أي وقت وبدون إعلام مسبق.
- 20% السندات المكفولة، و الاعتمادات المستندية.

- 50% لفتح القروض المعتمدة للزبائن (المدة أكثر من سنة) الضمانات الاحتياطية والكفالات وباقى الضمانات الممنوحة للزبائن أو البنوك الأخرى (المدة أكثر من سنة).
- 100% أوراق القبض والضمانات المحجوزة لدى البنوك التجارية على المخاطر المتعلقة بفنون أخرى ولضمانات تسديد القروض الموزعة من طرف بنوك أخرى¹.

نظير مخاطرة الإقراض = الالتزامات خارج الميزانية × معامل التحويل (21)

(21)

2- المرحلة الثانية: يتم حساب قيمة المخاطر المرجحة كما يلي:

المخاطر المرجحة = نظير مخاطر الأقراس × معامل الترجيح المخاطرة. (22)

والقيمة الناتجة تدرج بمقام معيار كفاية رأس المال.

رابعاً: معيار كوك

لقد وصلت لجنة بازل إلى انه يجب تحديد معيار يمثل الحد الأدنى الذي يتوقع من البنوك أن تبلغه في نهاية المدة الانتقالية و أن يوضع هذا المعيار بمستوى يتوافق مع هدف تحقيق نسب رأس المال المستندة إلى قاعدة سليمة وذلك تدريجياً ولكل البنوك الدولية، وعليه فقد أكد أن النسبة المستهدفة التي سبق اقتراحها بتقريرها سنة 1988 وهي نسبة رأس المال على الموجودات (موزونة المخاطر) بمقدار 8% (منها لا يقل عن 4% من رأس المال الأساسي) وهي النسبة التي تمثل الحد الأدنى الذي يتوقع من البنوك الدولية الالتزام به في نهاية عام 1992. وتتمثل هذه النسبة معيار كوك أو معيار كفاية رأس المال².

¹- Michel Bouah. **Control des activités bancaires et financiers**. Edition banque. Paris 1998 P:285

² عبد الرزاق حبار، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

$$\text{معيار كوك} = \frac{\text{رأس المال الصافي} \times 100}{\text{الأخطار المرجحة}} \leq 8\% \quad (24)$$

ويتميز معيار كوك بسهولة تطبيقية وبساطة منهجيته، تخفيضه للفوارق بين البنوك الدولية، تركيز البنوك على أهمية الأموال الذاتية وزيادة الاهتمام بالسوق إلا أنه يعاني من العديد من العيوب من بينها:

- تصنيف اعتباطي للأخطار.

- عدم إمكانية تفسير الترجيح.

- لا يأخذ المعيار بالاعتبار المدة الأصلية والمتبقية للقروض.

- اهتمام جزئي باستعمال الضمانات النقدية.

- المعيار لا يأخذ بعين الاعتبار التنوع القطاعي.

- هذا المعيار لا يأخذ بعين الاعتبار الأنواع الأخرى للمخاطر (مخاطر العمليات. سعر الفائدة).

من جانب آخر فقد سمحت اللجنة بمدة انتقائية أمدها حوالي 4 سنوات ونصف اعتبار من بداية جويلية 1988، للبناء التدريجي وصولاً إلى تلك المستويات أي أنها تعترف بأن التحول من التعريفات القائمة لرأس المال وطرق قياسه إلى المستويات المتفق عليها يستغرق الوقت وقد لا يتم بسهولة.

خامساً: تعديلات اتفاقية بازل (1995-1998)

في أبريل 1995 أصدرت لجنة بازل الإشراف المصرفي مجموعة من الاقتراحات الإشرافية لتطبيق معايير رأس المال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك ويمكن تعريف مخاطر السوق بأنها مخاطر التعرف لخسائر لبنود متعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة لتحركات في أسعار السوق، وقد تم عرض هذه المقترحات على البنوك للحصول على ملاحظات البنوك والأطراف المشاركة في السوق المالية عليها.

وقد وضعت اللجنة خطة للسماح للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق والتي قد تختلف من بنك لآخر، كما تم إصدار ورقة مصاحبة تبين الطريقة التي تخطط لها الجهات الإشرافية لاستخدام المقارنة بين النتائج النموذجية والأداء الفعلي فيما يتصل بأنظمة قياس المخاطر الداخلية لدى البنوك كأساس لتطبيق كفاية رأس المال، ويتمثل الهدف من استحداث هذا التعديل في اتفاق رأس المال في توفير ضمانات رأس المال صريحة ومحددة، ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها البنوك خاصة تلك الناشئة عن أنشطتها التجارية. وبالتالي فإن هذه الشريحة تتكون من القروض المساندة بعد موافقة السلطات الرقابية ضمن الشروط التالية:

- غير مضمونة وغير مدفوعة بالكامل.

- تاريخ الاستحقاق عند إصدارها لا يقل عن سنتين.

- لا يتم تسديدها إلا عند موافقة السلطات الرقابية.

- أن يغطي رأس المال مخاطر السوق التالية:

✓ مخاطر تقلبات أسعار العائد المرتبطة بأصول والتزامات البنك والعمليات خارج الميزانية من التزامات عرضية، وارتباطات أسعار الصرف لكافة مراكز العملات المفتوحة (حاضرة أو آجله)، ومراكز المعادن الثمينة.

✓ مخاطر تقلبات أسعار عقود السلع والأسهم

وعليه فإن إجمالي رأس المال، يتكون من الشريحة الأولى " رأس المال الأساسي" والشريحة الثانية " رأس المال المساند" و الشريحة الثالثة الهدف منها تغطية مخاطر السوق.

المبحث الثاني: اتفاقية بازل الثانية

لقد كان الغرض الأساسي من اتفاق بازل I هو ضبط المنافسة بين بنوك الدول الصناعية المتقدمة، ولم تلبث هذه المعايير أن امتدت على العديد من الدول خارج الدول الصناعية الكبرى بحيث أصبح ينظر إليها باعتبارها أحد معايير السلامة البنكية، وقد اعتمد هذا المعيار على كفاية رأس المال على مقياس واحد للمخاطر بتحديد أوزان هذه المخاطر، وبالتالي نسبة رأس المال المطلوب على أساس التفرقة بين أنواع المقترضين، فالإقراض لحكومات وبنوك دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) بالإضافة إلى السعودية تتمتع بمعاملة خاصة من المخاطر، في حين أن الإقراض للدول الأخرى ومؤسساتها ينبغي التخوف منه، ولم يقتصر الأمر على التمييز بين الأعضاء فقط، بل أن فكرة المخاطر كما المستخدمة هنا قد حددت بمقتضى الاتفاق الدول دون النظر إلى طبيعة المخاطر كما تظهر أوضاع السوق، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة إعادة النظر في معايير كفاية رأس المال بإزالة التمييز بين مختلف الدول من ناحية، وبالاستناد بدرجة أكبر إلى طبيعة المخاطر وقياسها وفقاً لظروف السوق، وفي نفس الوقت أدى التقدم التكنولوجي في الاتصالات من ناحية وتقدم الفن المصرفي وإدارة المخاطر من ناحية أخرى إلى إتباع العديد من البنوك أساليب أكثر تقدماً وفعالية في إدارة المخاطر، أصبح من الضروري أن تلاحق معايير كفاية رأس المال هذا التطور في التكنولوجيات وفي الإدارة المالية للبنوك.

وعندما بدأ التفكير في تعديل اتفاق كفاية رأس المال (بازل I) في نهاية التسعينات، استقر الرأي وخاصة تحت تأثير رئيس لجنة بازل آنذاك MC Donough بأن لا يقتصر الأمر على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، بل أن تنتهز اللجنة فرصة التعديل للنظر في الموضوع باعتباره معالجة للقضية الرئيسية للبنوك وهي إدارة المخاطر، وبحيث يتضمن التعديل تقديم الحوافز للبنوك نفسها للارتقاء بأساليب إدارة المخاطر و أن تتوسع أهداف الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعه وليس فقط ضمان استمرار إدارة البنوك بكفاءة.

المطلب الأول: مفهوم اتفاق بازل II:

أولاً: أهداف بازل II

ترى اللجنة، أن أهداف الإطار المعدل هي كما يأتي:

- تشجيع البنوك على انتهاج ممارسات أفضل و أشمل لإدارة المخاطرة ، و إدخال أساليب متقدمة لقياس المخاطر، وخاصة تطبيق أنظمة التصنيف الداخلي للمخاطر، و أن هذا يعتبر من أهم منافع الإطار المعدل. ويمكن تحقيق ذلك، من خلال مقترحاتها بمفهوم ومنطق الأركان الثلاثة (أي: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، والمراجعة الرقابية، وانضباط السوق) كمدخل يستند إليه الإطار المعدل.
- تطبيق إطار جديد يساهم في المحافظة على مستويات كفاية رأس المال، تتواءم مع المخاطر المحتملة وتغير الأعمال المصرفية .
- تحسين الشفافية و الإفصاح عن المخاطر.
- تعزيز الأمان والسلامة للنظام المالي، بوجود نظام مصرفي قائم على البنوك ذات رؤوس أموال متينة، وقادر على إدارة المخاطر المصرفية وفق مبادئ سليمة.
- تحسين المنافسة في الصناعة المصرفية.

ثانيا: أوجه الاختلاف بين اتفاق بازل I واتفاق بازل II

يمكن حصر الاختلافات بين بازل I و بازل II في النقاط الثلاث الرئيسية التالية:

1- الاختلاف الخاص باحتساب متطلبات كفاية رأس المال:

وهي كما يأتي:¹

- تغيير منهجية ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان تغييرا جذريا.
- إضافة نوع جديد من المخاطر، هي المخاطر التشغيلية، ومطالبة البنوك بالاحتفاظ برأس مال لمواجهةها.
- إضافة طرق جديدة لقياس المخاطر الائتمانية، وتحديد متطلبات رأس المال وهذه الطرق: المدخل المعياري، والمدخل الأساسي والمتقدم المستند للتصنيف الداخلي للمخاطر.
- يدعم تطبيق اتفاق بازل II تحقيق رأس المال الاقتصادي، والذي يأخذ في الاعتبار تحقيق الأرباح والعوائد على رأس المال المعدلة بالمخاطر

¹ ميرفت على أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل II ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، سنة 2007، ص: 48.

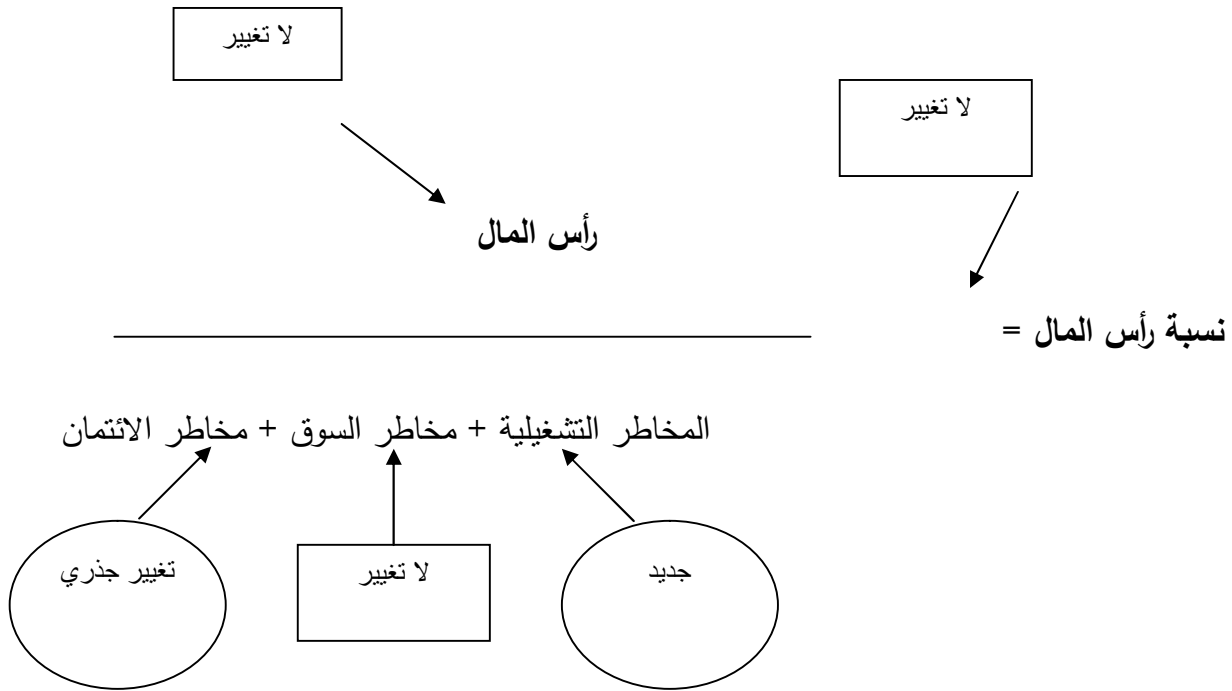
2- إضافة بنود تتعلق بدور هيئات الرقابة على البنوك في مراقبة كفاية رأس المال و أساليب إدارة المخاطر:

بحيث أصبح من مهمات هذه الهيئات رفع نسب كفاية رأس المال عند ظهور ظروف جديدة (اقتصادية خاصة بالقطاع المصرفي أو ببنك محدد)، ومراجعة أساليب غدارة وقياس المخاطر لدى البنوك.

3- إضافة متطلبات تتعلق بالشفافية و الإفصاح في السوق:

وهي متطلبات تتعلق بإتاحة مزيد من المعلومات للسوق حول مدى كفاية رأس المال، وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك، وأساليبه في إدارتها وقياسها. ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

شكل رقم (02): يبين أوجه الاختلاف بين اتفاق بازل I و اتفاق بازل II.



المصدر: حشاد نبيل، دليلك البازل II (مضمون، أهمية، أبعاد)، إتحاد المصارف العربية، بيروت، سنة 2004، ص: 33.

ثالثا: الإلزام بتطبيق بازل II

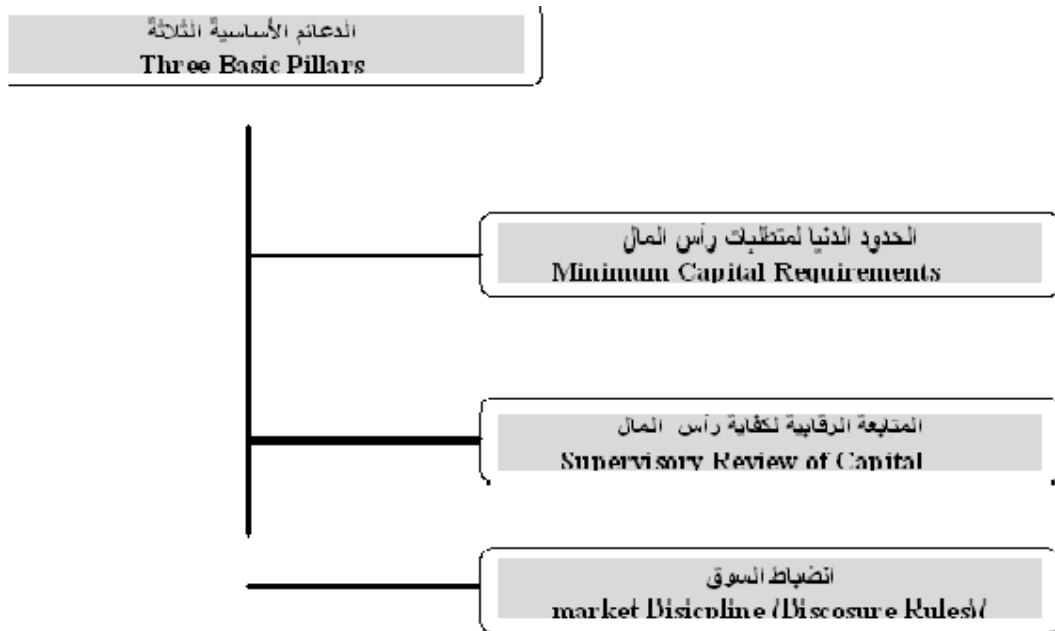
تعتبر لجنة بازل ذات صفة استشارية، ولا تحمل مقرراتها الصفة القانونية أو الإلزامية للدول غير الأعضاء فيها، لذلك فإن تطبيق قراراتها يبقى قرارا خاصا بسلطات الرقابة على البنوك في كل بلد. ولكن التجربة أثبتت أن مقررات لجنة بازل ما تلبث أن تتحول إلى معايير أساسية مطبقة عالميا، وبالتالي تقويم الدول غير المطبقة لهذه المعايير على أنها ذات مخاطر أعلى من سواها، مما سيجعل التمويل لهذه الدول والتعامل مع البنوك فيها أكثر صعوبة و أعلى تكلفة.

ومع أن هذا الإطار صمم ليوفر خيارات للبنوك والأنظمة المصرفية حول العالم، إلا أن الانتقال لتبني الاتفاق في المستقبل القريب قد لا يكون على رأس أولويات جميع هيئات الرقابة المصرفية في الدول خارج نطاق مجموعة الـ G10، من حيث احتياجات تطوير الرقابة على عمل البنوك. كذلك فإن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يدركان أن التقييم المستقبلي للقطاعات المالية، لن يتم على أساس تبني أو الالتزام بالإطار المعدل، إذا اختارت الدول عدم تطبيقه. بل سيعتمد التقييم على كفاية المعايير الرقابية والتنظيمية المستخدمة في هذه الدول أو تلك، و أداء الدولة نسبة على معايير المختارة، والالتزام بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة في العام 1997. ومن ناحية أخرى، ترى اللجنة أن هيئات الرقابة على البنوك يجب أن تطلب من البنوك التي لا تطبق بازل II الالتزام بمتطلبات رأس مال مناسبة، واستخدام سياسات محاسبية سليمة، وتكوين المخصصات بطريقة صحيحة.¹

المطلب الثاني : الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل II.

لقد ركز هذا الاتفاق على ثلاثة أركان أساسية الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل الثانية.



المصدر: حداد أمين، أثر لجنة بازل II على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البنوك، فلسطين، العدد 23 ،

¹ صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية للاتفاق بازل II و الدول النامية، سنة 2004، ص: 12.

وتتصف هذه الركائز بأنها تدعم بعضها البعض، لتحقيق الهدف منها بتعزيز سلامة و أمن النظام المالي، خصوصا الأسواق المالية المتقدمة¹.

وإلقاء مزيد من الضوء حول العناصر الواردة في الشكل السابق يتم استعراض الآتي.

أولاً: الدعامة الأولى: الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال

وتتضمن الوقوف على كل من مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل.

1- مخاطر الائتمان:

في هذه الصدد فإن الممارسات المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان تختلف بين البنوك ويرجع السبب في ذلك إلى اختلاف طبيعة ودرجة تعقيد أنشطة الائتمان، بالرغم من شمول تلك المعادلات ضمن برنامج إدارة المخاطرة المذكورة. وبالنسبة لأساليب قياس هذه المخاطر. فإن اتفاقية بازل الأولى استخدمت مقياس واحد يناسب كل البنوك دون تمييز في أوزان المخاطر المحددة، الأمر الذي دفع إلى استبداله منهجيتان لقياس كفاية رأس المال في بازل II وهي:

- المنهجية المعيارية. "التصنيف النمطي".

- منهجية القياس الداخلي.

✓ مستوى أساسي.

✓ مستوى متقدم.

1-1- المنهجية المعيارية (أسلوب التصنيف النمطي):

تعتبر الطريقة المعيارية لقياس المخاطر الائتمانية المنهجية الأبسط لاحتساب رأس المال لمخاطر الائتمان، وتستخدمه البنوك التي تمارس أنشطة غير معقدة، ويتضمن هذا الأسلوب تصنيف أدق للمخاطر، كما يتضمن توسيع إطار استخدام الرهونات لتغطية المخاطر الائتمانية، وحدد وسائل جديدة لتخفيف الأعباء الرأسمالية². ولتوضيح ترجيح الأصول بالمخاطر وفقاً للطريقة المعيارية تتبين بنود هذه التصنيفات في الجدول التالي:

¹ حداد أمين، أثر لجنة بازل II على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البنوك، فلسطين، العدد 23، 2004.

² درجة استقرار الصناعة، القدرة التنافسية للمنشأة، المركز المالي، هيكل التمويل، نتائج الأداء المالي والتشغيلي، التدفقات النقدية للمنشأة، الإدارة والرقابة الداخلية... الخ.

جدول رقم (04): أوزان ترجيح الأصول بالمخاطر وفقا للأسلوب المعياري.

| غير مصنف (unrated) | أقل من B- | BB+ to B- | BBB To BBB- | A to A- | AAA To AA- | مطالبات على Claims on |
|---|------------|------------|-------------|---------|------------|---|
| %100 | %150 | %100 | %50 | %20 | %0 | الحكومة Sovereigns |
| تقدر أوزان المخاطر للمطالبات على منشآت القطاع العام طبقا للخيار الأول أو الخيار الثاني للمطالبات على البنوك. و إذا ما اختير الخيار الثاني، يجري تطبيقه دون استخدام المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل | | | | | | منشأة القطاع العام بخلاف الحكومة المركزية Public sector Entities (PSE) |
| تعالج وفقا للمطالبات على البنوك، و لكن بدون استخدام المعاملة التفضيلية للمطالبات القصيرة الأجل. | | | | | | بنوك التنمية الدولية Multilatéral Développement Banks (MDB) |
| %100 | %150 | %100 | %100 | %50 | %20 | البنوك (الخيار الأول) Option 1 Banks |
| %50 | %150 | %100 | %50 | %50 | %20 | البنوك (الخيار الثاني) option 2 Banks المطالبات أقل من 3 شهور |
| %20 | %150 | %50 | %20 | %20 | %20 | البنوك (الخيار الثاني) option 2 Banks المطالبات أقل من 3 شهور |
| تعامل مثل معاملة المطالبات على البنوك، ويشترط أن تخضع لرقابة متطلبات كفاية رأس المال القائمة على أساس المخاطر، و بدون ذلك تخضع هذه المطالبات لذات القواعد التي تخضع لها المطالبات على الشركات. | | | | | | منشآت الأوراق المالية Securities firms |
| غير مصنف | أقل من BB- | BB+ to BB- | BBB To | A to A- | AAA To | مطالبات على |

| (unrated) | | | BBB- | | AA- | |
|--|------|--|------|-----|-----|---|
| %100 | %150 | | %100 | %50 | %20 | الشركات Corporate |
| <p>مطالبات واردة ضمن محافظ التجزئة القانونية</p> <p>Claims included in the Regulatory Retail Portfolios</p> <p>حددت اللجنة وزن المخاطر للمطالبات التي تدخل ضمن هذه المحفظة بنسبة 75%</p> | | | | | | |
| <p>يكون وزن المخاطر 35% للقروض المضمونة بالكامل برهن عقاري سكني، سواء كان المقترض هو الذي يشغله أم كان مؤجرا. قد يطلب المراقبون من البنوك أن يزيدوا من تلك الأوزان التفضيلية للمخاطر وفقا لما تقتضيه الأحوال</p> | | | | | | مطالبات مضمونة بعقارات سكنية |
| <p>100%</p> <p>باستثناء الأسواق Well – Developed Markets وبعد موافقة البنك المركزي، يسمح بترجيح الأصول بوزن 50% للتمويل العقاري المضمون برهن مرتفع القيمة.</p> | | | | | | مطالبات المضمونة بعقارات تجارية |
| <p>20%</p> <p>وزن مخاطر 150% إذ ما كانت المخصصات المحددة أقل من 20% من رصيد الدين القائم</p> <p>وزن مخاطر 100% عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 20% من رصيد الدين القائم</p> <p>وزن مخاطر يبلغ 100% ويمكن خفضها إلى 50% بعد موافقة المراقب عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 50% من رصيد الدين القائم</p> | | | | | | القروض التي مضى موعد استحقاقها Past Due Loans |
| <p>الوزن النمطي للمخاطر 100%</p> | | | | | | الأصول الأخرى Other Assets |

المصدر: مجلة الدراسات المالية و المصرفية، المجلد 12، العدد 04، ص 5-9.

وبموجب هذا المعيار، يتم تصنيف المخاطر بالاعتماد على مؤسسات التصنيف العالمية

مثل: fitch IBCA, Moody's, Standard & Poor's.

وقد تم الإبقاء على مفهوم رأس المال الأساسي والمساند، وتم الإبقاء أيضا على معدل كفاية رأس المال (8%) إلا أنه تم تعديل نظام الأوزان فلم تعد تعطى الأوزان وفقا لفئة المقترض. " القروض السيادية، المؤسسات، البنوك الأخرى "بل أصبحت ترتبط بوزن المخاطر المعينة للقروض وفقا لدرجات المخاطر لهذه القروض، والتي تحددها مؤسسات التصنيف وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل وفي إطار هذا الأسلوب فإن استخدام التقييمات الائتمانية الخارجية يساعد على التمييز بين المخاطر الائتمانية وفئاتها: القروض السيادية، الالتزامات الأخرى، الشركات، قروض الأفراد، القروض العقارية لأغراض سكنية، القروض العقارية لأغراض تجارية و كل فئة من هذه الفئات لها وزن مخاطر و يعتمد الوزن الترجيحي لكل أصل انتمائي على التصنيف الائتماني للمقترض.

ولقد حدد اتفاق بازل بعض الشروط و المعايير الواجب توفرها في مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية حتى يمكن اعتمادها. ومن هذه المعايير الموضوعية: الاستقلالية، الشفافية، إفصاح، المصادقة، الموارد. ولتطبيق آلية العمل وفق المنهج المعياري في تقدير المخاطر بناء على تصنيفات أوزان الترجيح الأصول بالمخاطر فإنه يتم توضيح الآتي:

أنه في حالة أن يكون الطرف الآخر (المقترض) جهة سيادته، قدم لها البنك تمويلا قدره 100 مليون دولار، وهي مصنفة في المرتبة AAA إلى AA فإنه سيتم معاملة هذا التمويل (الأصل) على أنه خال من المخاطر العجز عن السداد، ولن يطلب من البنك مقدم التمويل أي رأس المال مقابل ذلك إذا كان تصنيف هذه الجهة السيادية في مرتبة BB إلى B- فإن التمويل يتطلب حماية رأس المال نسبة 100% ونسبة 8% من الأصل أي 8 مليون دولار رأس المال مقابل المخاطر المرتبطة بذلك الأصل. وإن جاء تصنيف الطرف الآخر (الحكومة) عند مستوى تصنيف B- ولأجل احتساب متطلبات رأس المال، فالأصل الناشئ بمبلغ 100 مليون دولار سيعامل على أنه 150 مليون دولار ويحتاج متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطره 8% من 150 مليون دولار.

وفي حالة أخرى، نفترض أن يكون الطرف الآخر (المقترض) إحدى الشركات وحصلت على تمويل من البنك قدره 100 مليون دولار، وتصنف في AAA إلى AA وعليه تستلزم وزن مخاطر مرجح بنسبة 20% و بالتالي سيؤدي إلى متطلبات رأس المال بنسبة 1.6%.

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- لا يمكن مطالبة أي بنك غير مصنف أن يتلقى وزن للمخاطر يقل عن الوزن الذي يطبق على الدولة التي أنشئ فيها.
- ينبغي على السلطات الرقابية أن تزيد من الوزن النمطي بالنسبة للمطالبات التي تقدر ضرورة زيادة وزن المخاطر.
- تبعاً للاختيار الوطني، قد تسمح السلطات الرقابية بأن يحدد وزن المخاطر لكافة المطالبات على الشركات بـ 100٪.

1-2- منهجية القياس الداخلي IRB:

أما البنك التي تتخبط في الأنشطة الأكثر تعقدا والتي استطاعت صياغة نظم أكثر تطورا لقياس المخاطر فإنه يمكن استخدام - بعد الحصول على موافقة السلطات الرقابية - واحدة من درجتين التصنيف الداخلي (IRB) الأساسية والمتقدمة، ويعتمد هذا المنهج على قيام البنوك بالاعتماد على تقديراتها الذاتية في قياس مكونات الخطر في حالة الاستخدام الأسلوب المتقدم، أو بمساعدة السلطات الإشرافية بغرض الوصول إلى الأوزان الترجيحية لمخاطر الأصول ومن ثم احتساب رأس المال الواجب الاحتفاظ به في حالة استخدام الأسلوب الأساسي، ويعتمد استخدام أساليب التقييم الداخلي على أربعة محاور أساسية هي:¹

- **حتمالية التعثر:** (probability of default. PD) الذي يقيس احتمالية أن يعجز المقترض عن السداد خلال فترة زمنية معينة.
- **الخسائر في حالة التعثر:** (loss given default) الذي يقيس النسبة التي لن تسترد من الأصل المعرض للمخاطر في حالة التعثر.
- **حجم المخاطر عند التعثر:** (exposure of default. EAD) حجم الأصول الائتمانية عند التعثر.

- **الاستحقاق:** (Maturity) الفترة الزمنية حتى تاريخ الاستحقاق.

ويتم الاحتساب متطلبات رأس المال وفق منهجية التصنيف الداخلي عبر المعادلات رياضية قدمتها لجنة بازل تستخدم المتغيرات الأربعة، كأساس لعملية الاحتساب.

¹ ميساء محيي الدين كلاب، نفس مرجع سابق، ص: 46.

ويكمن الفرق بين المستويين من منهجية، التصنيف الداخلي في مقدار اعتماد البنك على تقديره الداخلي للمتغيرات السابقة، وتتخلص ابرز هذه الفروق في الجدول التالي:

جدول رقم (05): الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي و أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم

| عناصر الخطر | الأسلوب الأساسي | الأسلوب المتقدم |
|---------------------------|---|-------------------------------------|
| احتمالية التعثر | تحسبها البنوك بناء على تقديراتها الذاتية | تحسبها البنوك على تقديراتها الذاتية |
| العناصر الناجمة عن التعثر | القيم محددة من قبل بازل | تحسبها البنوك على تقديراتها الذاتية |
| حجم المخاطر عند التعثر | يعدها البنك بناء على تقديراته | تحسبها البنوك على تقديراتها الذاتية |
| الاستحقاق | يعدها البنك بناء على تقديرات سلطة الرقابية ويمكن لبعض الدول أن تجيز للبنك أن يقدرها | يعدها البنك بناء على تقديراته |

المصدر: نفس مرجع سابق، ص: 47.

ويتميز أسلوب التصنيف الداخلي بإضافة أنواع أخرى من الضمانات لم تكن موجودة في الأسلوب القياسي، وبالتالي يمكن استخدام الضمانات التالية:

- كل الضمانات محددة في الأسلوب القياسي.
- بالإضافة إلى الضمانات التالية (المتحصلات، العقارات التجارية، العقارات السكنية).
- الضمانات الأخرى وفقا للشروط المحددة.

2- مخاطر السوق:

وفقا للجنة بازل فإن قياس مخاطر السوق يركز على محفظة المتاجرة (أوراق مالية - صرف أجنبي - مشتقات) ذات الأجل القصيرة بغرض إعادة بيعها لتحقيق عوائد والتي تخضع لعملية التقييم اليومي ويتم قياس الخطر بطريقتين:

1-2 الطريقة القياسية:

بمقتضى هذه الطريقة يتم تخصيص رأس المال اللازم لتغطية المخاطر التالية:

- مخاطر أسعار الصرف من خلال إجمالي الفائض والعجز أيهما أكبر من مراكز العملات.

- مخاطر التغير في أسعار الأسهم والسندات بغرض المتاجرة وهي:

✓ **المخاطر المحددة:** وذلك وفقا لتصنيف مصدر السهم أو السند ويتم تحديد نسبتها حسب تقدير السلطة الرقابية و وفقا لدرجة التصنيف للسندات ونوعيتها وفقا للمدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق.

✓ **المخاطر العامة:** لتغطية المخاطر الناجمة عن تغير أسعار الأسهم بالسوق أن تغير مستوى الفائدة عن السعر عنه، إصدار السند

يتم قياس مخاطر أسعار الفائدة بإحدى الطريقتين:

✓ **طريقة الاستحقاق:**

✓ **طريقة الدوام:**

2-2 النموذج الداخلي:

وفيها يتم استخدام أساليب لقياس مخاطر محفظة المتاجرة باستخدام التباين لتحديد أقصى قيمة للخسائر المحتملة والناجمة إحصائية على التغير اليومي لتحركات السوق، وذلك عند مستوى ثقة معين وخلال فترة محددة إلا انه لتطبيق هذه الطريقة يجب الحصول على موافقة السلطة الرقابية.

ومن بين الطرق المستخدمة الاحتساب التباين

- **الأسلوب التحليلي:** وتعتمد عند احتسابها على الانحراف المعياري ومعامل الارتباط لتغيرات عوامل مخاطر السوق وتأثيرها فيما بينها على مراكز البنك.

- **المحاكاة التاريخية:** تعتمد على التغيرات التاريخية السابقة لعوامل مخاطر السوق وتعديل المراكز الخالية بتغيرات مماثلة لتلك العوامل.

3- مخاطر التشغيل:

طالبت اتفاقية بازل II بتخصيص رأس المال لتغطية هذا النوع من المخاطر، وقد قدم الإطار الجديد ثلاثة منهجيات قياس يمكن للبنوك استخدامها لاحتساب قيمة رأس المال إزاء المخاطر التشغيلية وهي:¹

- أسلوب المؤشر الأساسي

¹ ميرفت على أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل II ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، سنة 2007، ص: 48.

- أسلوب نمطي

- أساليب القياس المتقدمة

3-1 أسلوب المؤشر الأساسي BI:

يجب على البنوك التي تستخدم المؤشر الأساسي، أن يكون في حيازتها رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل يساوي نسبة مئوية ثابتة (يرمز له بـ α) من متوسط إجمالي الدخل خلال السنوات الثلاثة السابقة وتستبعد السنة التي يكون فيها إجمالي دخل البنك صفراً أو خسارة ويتم احتساب متوسط نسبة فقط، وإذا حقق البنك خسارة في سنتين أو أكثر من السنوات الثلاثة الأخيرة يطبق الركن الثاني من الاتفاق، بأن يحقق السلطة الرقابية المصرفية أن تحدد متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر التشغيلية.

$$KBiA = [\sum G_{1-n} \times \alpha] / n \quad (25)$$

KBiA = the capital charge under the basic indicator approach.

G_i = annual gross income, where positive, over the previous three years.

N = number of the previous tree years for which gross income is positive.

α = 15 %, Which is set by the committee.

وتعرف اتفاقية بازل إجمالي الدخل بأنه صافي الإيراد من الفوائد مضاف إليه صافي الإيراد من غير الفوائد وينبغي أن يكون إجمالي متضمنا أي مخصصات ويستبعد أي أرباح محققة أو خسائر محققة من بيع أوراق مالية في سجلات البنك، ويستبعد أي بنود غير عادية وكذلك أي دخل ناتج عن التأمين.¹

ويعتبر هذا المنهج أكثر شيوعا نظرا لسهولة وبساطة تكلفة القياس عبر استخدامه، إلا أنه يحمل البنك حجم أكبر من المتطلبات الرأسمالية نظرا، لكون نسبة الثابت (α) واحدة و لا تتغير حسب نوع الخدمة أو المنتج كما في المناهج الأخرى.

¹ Basel II. Revised framework. June 2004, P :144.

3-2 الأسلوب النمطي:

تعكس هذه الطريقة المراجعة المستمرة للطرق المستخدمة في احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية، وعلى الرغم من أن هذه الطريقة تعتمد أيضاً على عوامل ثابتة كنسبة من إجمالي الدخل إلا أنه تسمح للبنوك بتقسيم العوامل حسب وحدات العمل أي خطوات العمل هي: ¹ تمويل الشركات، التجارة والمبيعات، أعمال التجزئة المصرفية، الأعمال التجارية المصرفية، السداد والتسويات، خدمات الوكالة، إدارة الأصول، و أعمال السمسرة بالتجزئة وتحسب متطلبات رأس المال بناء على مؤشرات الدخل الإجمالي لوحدات العمل، بحيث يتم تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب نطاق كل من خطوط الأعمال، عن طريق ضرب إجمالي الدخل في معامل محدد لهذا الخط من الأعمال يرمز له بـ: Beta ، وتورد في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): معاملات beta لخطوط الأعمال.

| خطوط الأعمال | معاملات |
|------------------------------|---------|
| تمويل الشركات B1 | 18% |
| التجارة والمبيعات B2 | 18% |
| أعمال التجزئة المصرفية B3 | 12% |
| الأعمال التجارية المصرفية B4 | 15% |
| المدفوعات والتسويات B5 | 18% |
| خدمات الوكالة B6 | 15% |
| إدارة الأصول B7 | 12% |
| السمسرة بالتجزئة B8 | 12% |

Source: Basel II. Revised framework. June 2004, P :144

وبذلك تكون عناصر المعادلة كما يلي:

¹ نصر عبد الكريم، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II، مداخله مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، أيام 4-5 جويلية 2007، ص: 17.

$$(26) \quad KTSA = \sum (G_{1-8} \times B_{1-8})$$

حيث أن: KTSA : متطلبات رأس المال

G I : الدخل الإجمالي السنوي في السنة محددة لكل خط من الأنشطة الثمانية

B : نسبة ثابتة. وحدتها اللجنة بنسبة محددة لكل نشاط كما هو مبين في الجدول أعلاه.

وتجدر الإشارة أنه قد يكون إجمالي الدخل في سنة معينة لبعض وحدات العمل سالبا، وهذا سيؤدي إلى أن تكون متطلبات رأس المال لهذه الوحدة سالبا أيضا: ولكن بما انه سيتم إضافتها لمتطلبات رأس المال لوحدات العمل الأخرى والتي قد تكون موجبة، فإن ذلك سيكون إجمالي متطلبات رأس المال الإجمالي وحدات العمل موجبا، إذا ما كانت محصلة دمج الدخل لكافة الوحدات سالبة فإنه يتم استبعاد هذه السنة من الاحتساب.

مثال:

الجدول رقم 07: مثال توضيحي حول احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية وفق الأسلوب النمطي.

| متطلبات رأس المال | | | إجمالي الدخل | | | بيتا | الخدمة |
|-------------------|--------|-------|--------------|-------|------|------|---------------------|
| 2005 | 2004 | 2003 | 2005 | 2004 | 2003 | | |
| 36 | 54 | 45 | 200 | 300 | 250 | 18% | تمويل الشركات |
| (14.4) | (12.6) | 18 | (80) | (70) | 100 | 18% | التداول والاكنتاب |
| (36) | 20 | 60 | (300) | 200 | 500 | 12% | خدمات التجزئة |
| 60 | 40 | 60 | 300 | 300 | 400 | 15% | الخدمات التجارية |
| 54 | 63 | 54 | 300 | 350 | 300 | 18% | المدفوعات والتسويات |
| 6.75 | 7.5 | 11.25 | 45 | 50 | 75 | 15% | خدمات الوكالة |
| (2.54) | (12) | 6 | (20) | (100) | 50 | 12% | إدارة الأصول |

| | | | | | | | |
|--------|-------|--------|----|-----|-----|-----|-----------------|
| 9.6 | 12 | 18 | 80 | 100 | 150 | %12 | الوساطة المالية |
| 113.55 | 180.9 | 272.25 | | | | | |
| | 3189 | | | | | | المتوسط |

المصدر: ميرفت أبو كمال، مرجع سابق، ص: 53.

3-3 المنهج القياسي المتقدم AMA:

سمح للبنوك التي تتوفر لديها بعض المعايير الصارمة باستخدام النماذج الداخلية، في الاحتساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية وتوجد عدة طرق منها¹.

- منهج القياس الداخلي

- منهج توزيع الخسائر

- طريقة بطاقة النقاط

ومن بين المعايير الواجب توفرها لكي يسمح البنك باستخدام منهج القياس المتقدم².

- المعايير العامة:

✓ وجود وحدة الإدارة المخاطر

✓ توفر مصادر ومعلومات كافية

- المعايير الوصفية:

✓ دور بارز لمجلس الإدارة

✓ وجود وحدة الإدارة المخاطر التشغيلية

✓ تقديم تقارير داخلية والالتزام

✓ تحليل السيناريوهات

- معايير كمية:

¹ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، الإدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأس مالية لها، صندوق النقد العربي، أبو ظبي،

2004، ص: 25.

² مرجع سبق ذكره، ص: 25.

- ✓ جمع المعلومات وتحليلها
- ✓ يجب استخدام برامج الاختبارات

ثانيا: الدعامة الثانية: المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال

تعالج الدعامة الثانية بعض الأخطار والجوانب التي لم تمس من طرف الدعامة الأولى: على سبيل المثال: خطر التركيز في القروض، خطر سعر الفائدة في المحافظ البنكية، الخطر الاستراتيجي، كما تهدف هذه الدعامة إلى تكييف العمل المصرفي فيما يخص تطبيق المناهج المتقدمة والمعقدة للدعامة الأولى، ومنها منهج التقييم الداخلي لخطر القرض، ومنهج القياس المتقدم للمخاطر التشغيلية ويتوجب على السلطات الرقابية ضمان توافر، هذه العناصر عند منحها اعتماد للبنوك.

بناء على ما سبق فإنه يستوجب على السلطات الرقابية الحكم على مدى جودة الإجراءات المتبعة من قبل البنوك، ولا سيما النظر فيما إذا كانت معاملة الأنواع المختلفة من المخاطر مناسبة أم لا، والتدخل عند اللزوم، دون أن تحل هذه السلطات محل مهام مديري البنوك أو أن تمس مدى جدارتهم و أهليتهم للقيام بأعبائهم كما لا يهدف إلى نقل مسؤولية تحديد مدى ملائمة رأس المال أو كفاية رأس إلى السلطات الرقابية، إذ يبقى مديري البنوك هم الأكفاء والأفضل في مسألة تقييم وتقدير المخاطر التي تواجهها البنوك التي يقومون بإدارتها، وأنه يتوجب عليهم في النهاية إدارة تلك المخاطر والتعامل معها.

وتعتمد عملية الرقابة على أربعة مبادئ أساسية هي:¹

1- المبدأ الأول:

يجب أن تتوافر لدى البنك نظام فعال لتقييم وتحديد مستوى رأس المال اللازم الاحتفاظ به والذي يتناسب مع تصوراته لحجم المخاطر ومدى المخاطرة، كما يجب أن تتوافر لدى البنك إستراتيجية محددة تسمح بالمحافظة على هذا المستوى من رأس المال ويجب أن يتميز هذا النظام الفعال بالخصائص التالية:

- مراقبة مجلس الإدارة والمديرية العامة.

- جدارة في تقييم رأس المال.

¹ Nouvel accord de bale sur les fonds propres « Avril 2009.a partir du site d'Internet :

- تقييم وحيد و شامل للمخاطر
- مراقبة قانونية من طرف البنك.
- التحليل عن طريق المراقبة الداخلية لضمان نزاهة نظم الإدارة.

2- المبدأ الثاني:

ضرورة قيام السلطات الرقابية باختبار وتقييم كل من النظم الداخلية المتبعة لتقدير مستويات رؤوس الأموال الواجب الاحتفاظ بها و الاستراتيجيات المتبعة في هذا الشأن، هذا بالإضافة إلى التأكد من احترام المعدلات الخاصة بكفاية رأس المال المحددة من قبل لجنة بازل، وفي حالة كانت نتيجة هذه العملية الخاصة بإجراءات المراجعة والتقييم غير مرضية للسلطات الرقابية فإنه يتوجب على هذه السلطات اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة، وبناء عليه على السلطات الرقابية ضمان الآتي:

- الأخذ بعين الاعتبار تغطية جميع الأخطار الأساسية التي توجهها البنوك، عند القيام بعملية الرقابة الداخلية.
- ضمان تغطية مستوى رأس المال المطلوب لجميع الأخطار في إطارها التشغيلي.
- مراقبة ومتابعة المديرية العامة.
- ضرورة عكس مكونات رأس المال لطبيعة نشاطات البنك.
- الأخذ بعين الاعتبار الخطر الطارئ الغير منتظر.
- دراسة نوعية المعلومات وأنظمة التقييم.

3- المبدأ الثالث:

يجب أن تتوقع السلطة الرقابية أن البنوك سوف تحتفظ بمعدل كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب، كما يجب أن يكون لدى السلطة الرقابية القدرة على أن تطلب من البنوك الاحتفاظ بمعدل أعلى من الأحد الأدنى.

4- المبدأ الرابع:

يجب أن تحاول السلطات الرقابية التدخل في مراحل مبكرة لمنع انخفاض رأس المال عن المستويات الدنيا المحددة و أن تقوم بإلزامها باتخاذ إجراءات إصلاحية إذا لم يتم إعادة رأس المال إلى مستوى المستهدف. وترتكز لجنة بازل من خلال هذه الدعامات على قيام الجهات الرقابية في تقييمها لمتطلبات رأس المال بدراسة العديد من العوامل منها المخاطر المختلفة التي تواجهها البنوك، والخبرات التي تمتلكها في إدارة هذه المخاطر، بالإضافة إلى طبيعة الأسواق التي تعمل بها البنوك وجودة إيراداتها ودرجة الاعتماد عليها، فضلا عن دراسة التزام البنوك بالمعايير المحاسبية السليمة وتنوع أنشطتها وحصتها من الأسواق المالية المحلية والدولية.

إن أداء هذا الدور الحيوي يستلزم توافر مستويات عالية من العمالة التي تتمتع بالمهارة والخبرة في هذا المجال، نظر لحساسية هذا الدور والذي يتطلب درجة عالية من التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات الرقابية.

ثالثا: الدعامات الثلاثة: انضباط السوق

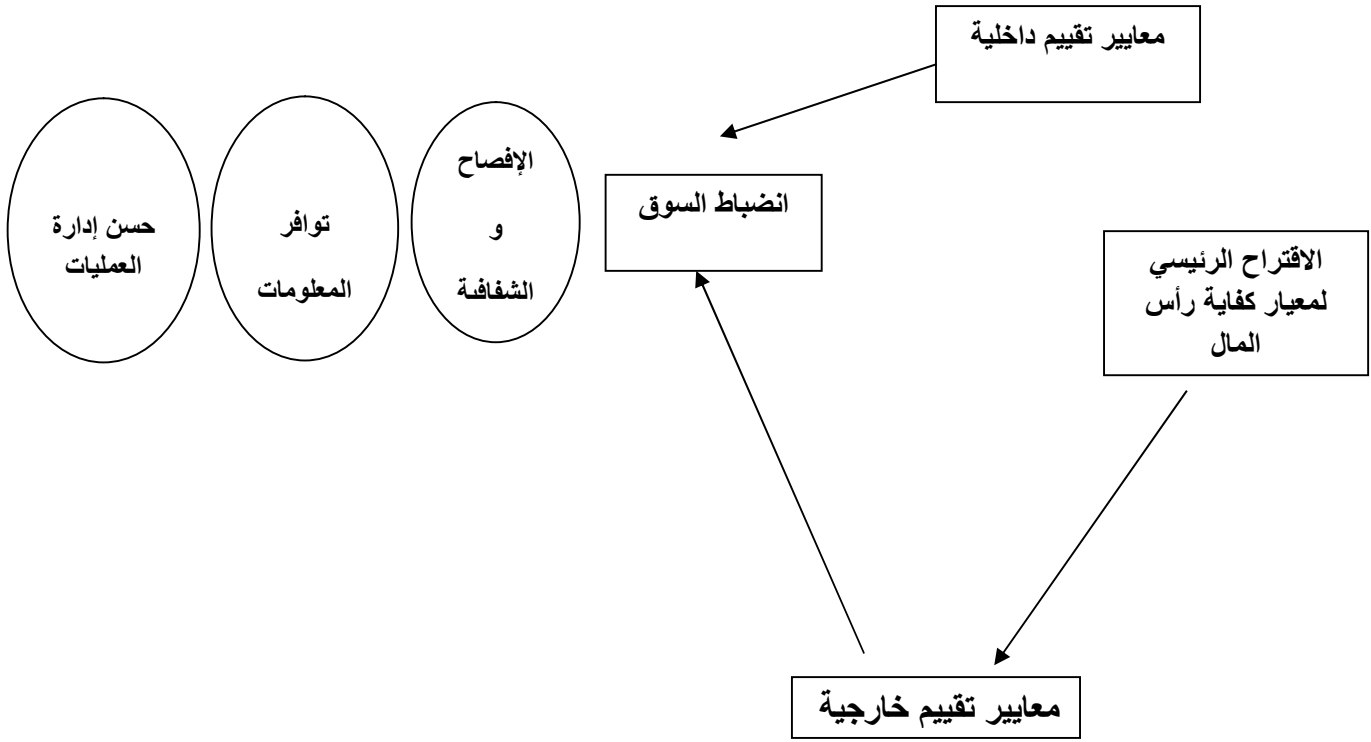
تهدف لجنة بازل من خلال هذه الدعامات إلى تحسين وتدعيم درجة الأمان والصلابة في البنوك والمنشآت التمويلية ومساعدة البنوك على بناء علاقات متينة مع العملاء نظرا لتوافر عنصر الأمان بالسوق، كما تهدف الدعامات الثلاثة إلى تدعيم انضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية وعملية الإفصاح، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لتحقيق الانضباط الفعال للسوق فإن الأمر يتطلب ضرورة توافر نظام دقيق وسريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه، حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها ومعرفة مقدرتها على إدارة المخاطرة، أي التمكن من فهم أفضل للمخاطر التي تواجهها البنوك ومدى ملائمة رأس المال لمواجهةها¹.

ويتوجب على البنوك الإفصاح وبشكل دقيق في التوقيت المناسب عن متطلبات رأس المال التي تلتزم بها، لكي تواجه المخاطر التي قد تتعرض لها، وتلك المعلومات لا بد و أن تتوفر في التقارير المالية السنوية، التي يجب أن تتضمن كافة البيانات التفصيلية عن البنك و أدائه ووضعته المالي و أنشطته والمخاطر التي تواجهه وكيفية إدارتها².

¹ – Eric Lamarque, gestion bancaire, PEARSON EDUCATION, France, PARIS, 2002 P : 89

² – عبد الرزاق حبار، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

الشكل رقم (04): إطار عام لمعيار كفاية رأس المال من خلال انضباط السوق.



المصدر: البنك الأهلي المصري، "معيار كفاية رأس المال في إطار إجتماع لجنة بازل المنعقد في 2002/07/10"، النشرة

الإقتصادية، العدد 03، المجلد 35، 2002، القاهرة، ص: 43

وتعتبر هذه الدعامه حاليا الأقل تطور، لما لهذا الجانب من حساسية بالنسبة للبنوك لأسباب موضوعية و أخرى غير موضوعية، إذ أن هذه الدعامه تمس بمصالح البنك ذاته بل وقد تمتد لمصالح العملاء التي قد تحتاج في بعض الأحيان إلى درجة من السرية ويعد أحد العناصر الأكثر جدلا في هذا المجال هو ضرورة مطالبة البنوك بإصدار بيانات دورية عن القروض الثانوية، ويهدف هذا العنصر إلى إيجاد طبقة من المستثمرين تتفق دوافعهم مع تلك الخاصة بالمشرفين عن البنوك ووكالات حماية الودائع، والذين يقومون بصورة إيجابية بمراقبة وتحليل وتنفيذ الانضباط على البنوك.

المبحث الثالث: اتفاقية بازل الثالثة

منذ أن صدرت اتفاقية بازل الثالثة عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين لأعضاء 27 للجنة بازل بعد توسيعها وذلك في مقر بنك التسويات الدولية في مدينة بازل بسويسرا في 12 سبتمبر 2010، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010 عملت البنوك في جميع أقطار العالم على تبني هذه الاتفاقية ومحاولة الاستجابة لمطالبها

المطلب الأول: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل الثالثة

أولاً: تحسين جودة ومتانة وشفافية قاعدة رأس المال

إن النقطة الأساسية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 08% إلى 10% وترتكز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.

ثانياً: تعزيز تغطية المخاطر

تقترح لجنة بازل أموال تحوطيه إضافية (أموال الأمان) لمقاومة الآثار السلبية للتقلبات الدورية الاقتصادية تتراوح بين 0% و 2.5% ويعتمد ذلك على المخاطر التي تحل بالنظام المصرفي بسبب النمو المرتفع للقروض.

ثالثاً: إدخال نسبة الرافعة المالية كوسيلة مكملة لمتطلبات كفاية رأس المال على أساس المخاطر

يتم حساب نسبة الرافعة المالية وفقاً لما يلي:¹

- البسط: يتكون بسط نسبة الرافعة المالية من الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية الوارد في معيار كفاية رأس المال، مع الأخذ في الاعتبار البنود التي يتم خصمها عند حساب كفاية رأس المال.

¹ إدارة المخاطر في المستندات العالمية مفاهيم وتحديات، البنك المركزي المصري، ورقة عمل، منتدى اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، أبريل 2014، ص 11.

- المقام: يشمل كافة بنود الأصول وبنود خارج الميزانية لدى البنوك وذلك وفقا للقيمة المحاسبية التي يتم إظهارها عند إعداد القوائم المالية لها (دون ترجيحها بأوزان المخاطر). كما يتم إجراء معالجات خاصة لكل من الأوراق المالية، عمليات تمويل الأوراق المالية، البنود خارج الميزانية.

رابعاً: قياس مخاطر السيولة ومعاييرها وطرق مراقبتها

تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضا اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة تتمثل في نسبة التغطية ونسبة التمويل المستقر. والشكل الموالي يبين أهم الإجراءات لاتفاقية بازل الثالثة:

الجدول رقم (08) : يبين أهم الإجراءات لاتفاقية بازل الثالثة

| الخطر النظامي | السيولة | رأس المال |
|---|----------------------------------|---|
| التحفيز على استعمال غرف المقاصة من أجل المعاملات بالمشتقات المالية | نسبة السيولة للمدى القصير (LCR) | تعزيز نوعية الأموال الخاصة الأساسية |
| تعزيز متطلبات رأس المال من أجل التعرضات المشتركة بين المؤسسات المالية | نسبة السيولة للمدى الطويل (NSFR) | مواجهة إجمالي المخاطر |
| النظر في تحميل المؤسسات ذات الأهمية النامية رسوم إضافية | | تدعيم شبكة الأمان من خلال وسادة حف الأموال الخاصة والوسادة العازلة لمواجهة التقلبات الدورية |

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على الوثائق المصدرة من طرف لجنة بازل .

المطلب الثاني: المحاور الأساسية لاتفاقية بازل الثالثة

أولاً: المحور الأول تحسين جودة ومثانة وشفافية قاعدة رأس المال:

تقترح لجنة بازل أن يتم رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين وهو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر من النسبة الحالية التي تبلغ 2% إلى 4.5% من متطلبات رأس المال للفئة 1 التي تشمل حقوق المساهمين وبعض الأدوات المالية المؤهلة الأخرى بناء على معايير صارمة سوف يتم رفعها من 4% إلى 6% وقد أضافت الإصلاحات نوعاً جديداً من رأس المال الذي يمكن تسميته الأموال التحويلة

الإضافية تحتفظ به البنوك بنسبة 2.5% علاوة على الحد الأدنى المطلوب وفقا للأنظمة الحالية على أن تتكون من حقوق المساهمين. إن الغرض من الأموال التحوطية أو أموال الحماية هو ضمان احتفاظ البنوك برأس مال حماية، يمكن استخدامه لامتناس خسائر خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية وهكذا فإن الحد الأدنى المطلوب من رأس المال يتكون من الفئة 1 ورأس مال الحماية سوف يكون 8.5% (6% رأس مال فئة 1 و 2.5% رأس مال حماية) وسوف تصبح نسبة إجمالي رأس المال بعد تطبيق الإصلاحات المرتقبة 10.5% (بما في ذلك رأس مال الأمان والحماية) مقابل 8% في الاتفاقيات السابقة¹.

وعلى البنوك تغطية الأمور التالية فيما يتعلق بمتطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال:²

- تحديد وتعريف عناصر رأس المال
- تحديد معايير تصنيف رأس المال الأساسي والعناصر الإضافية للشريحة الأولى والثانية
- الحدود والسقوف في ما يتعلق بـ:
 - ✓ رأس المال العادي والشريحة الأولى لرأس المال
 - ✓ رأس المال الإجمالي (الشريحة الأولى والثانية) حيث يجب أن يصل عند الحد الأدنى 10% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر حسب التعليمات الحالية.
- التعديلات الرقابية: حيث تم تعديل بعض القواعد الرقابية المتعلقة ببعض الأصول مثل الشهرة والأصول الغير ملموسة وأصول الضرائب المؤجلة وأرباح البيع المحققة من عمليات التوريق، والمساهمات التبادلية والاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالي، وتحسم كل هذه البنود السابقة من المتطلبات الحالية لإطار عمل بازل II.
- القدرة على امتناس الصدمات: في حالة قيام البنك بإضافة أداة رأس المال يصدرها البنك إلى رأس المال بالشريحة الأولى أو الثانية يجب أن تكون طبقا للحد الأدنى للمتطلبات أو تزيد عنها.
- هامش حماية المحافظة على رأس المال: الهدف من ذلك هو أن تتحوط البنوك للمحافظة على رأس المال في غير أوقات الأزمات بحيث يستفاد من ذلك ف مواجهة الخسائر المحتملة.

¹ بريش عبد القادر، إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل II و III ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 29، 2013، ص: 14.

² بنك قطر المركزي (2011)، " إصدار لجنة بازل للإصلاحات والمبادئ والمعايير التي تتكون منها اتفاقية بازل 03، الباب الثالث عشر، الجداول والتعليمات، الطبعة الثالثة عشر، نوفمبر، ص 652-653.

- هامش الحماية من التقلبات الدورية: الهدف منه ضمان أن متطلبات رأس المال في القطاع المصرفي تأخذ في الاعتبار البيئة المالية الكلية، يستفاد من هذا الهامش عند حدوث ربط بين زيادة النمو الائتماني الإجمالي ووجود مخاطر على مستوى النظام ككل، يعزز هذا الهامش قدرة النظام المصرفي على حماية رأس المال من أية خسائر مستقبلية ممكنة.

ثانياً: المحور الثاني: تغطية المخاطر

تهدف لجنة بازل من خلال هذا المحور إلى تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن عمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق¹.

ثالثاً: المحور الثالث إدخال نسبة الرافعة المالية كوسيلة مكملة لمتطلبات رأس المال على أساس المخاطر.

تهدف هذه النسبة لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي وهي نسبة بسيطة كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية².

¹ إضاءات مالية ومصرفية، نشرة نوعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، ديسمبر 2012، السلسلة الخامسة، العدد 05، ص03.
² زبير عياش، اتفاقية بازل 03 كإستجابة لمتطلبات النام البنكي العالمي، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 30، ماي 2013، ص452.

خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل المعايير والأحكام الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر، حيث جاءت جهود كل من المؤسسات الدولية ولجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية، لضمان الاستقرار المالي الدولي وإزالة المنافسة الغير عادلة، حيث أتت اتفاقية بازل الثانية لتعرض قواعد مشددة على البنوك من أجل استيفاء متطلبات كفاية رأس المال و إقامة نظام رقابة داخلية واعية وفعالة، يدعمها وجود رقابة واسعة من طرف السلطات الإشرافية الرسمية وسط مناخ يتسم بالشفافية و انضباط السوق، إلا إن تحقيق هذه الأهداف لن يكون بالأمر اليسير وقد تلاقي العديد من البنوك مصاعب كبيرة في مقابلة استيفاء متطلبات الاتفاقية لاسيما بالنسبة للأنظمة المصرفية بالدول النامية، حيث أن منهج التقييم الداخلي الذي تفرضه المعايير الجديدة، يتسم بالتعقيد و ارتفاع التكلفة، مما يصعب استيعابه و تطبيقه من قبل العديد من البنوك حتى في الدول المتقدمة لأنه يتطلب توافر بنية تكنولوجية عالية لتجميع المعلومات و تحليلها، كما يتطلب عمالة ماهرة و مدربة. وكذا جاءت اتفاقية بازل الثالثة لتقترح أن يتم رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين وهو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر وذلك لتحسين جودة ومثانة وشفافية قاعدة رأس المال، واقتُرحت اتفاقية بازل الثالثة أموال تحوطيه إضافية (أموال الأمان) لمقاومة الآثار السلبية للتقلبات الدورية الاقتصادية، كما قامت بإدخال نسبة الرافعة المالية كوسيلة مكملة لمتطلبات كفاية رأس المال على أساس المخاطر، واستحدثت مجموعة من المتطلبات النوعية والكمية لقياس مخاطر السيولة ومعاييرها وطرق مراقبتها.

وتجدر الإشارة إلى أن المعايير الجديدة للجنة بازل لا تقف عند حد ضمان كفاية رأس المال، بل أنها تتسع لتشمل تطوير الصناعة المصرفية، وتفعيل المراقبة الداخلية، وحسن إدارة المخاطر، فالاتجاه العالمي الجديد يؤكد على أهمية فن إدارة المخاطر الذي أصبح علم يمثل إحدى مجالات العلوم المالية، ومواجهة تلك المخاطر تتطلب رأس مال مصرفي قوي، وإدارة رقابية فعالة، وكوادر بشرية مؤهلة ومدربة بشكل جيد.

تمهيد:

إن الامتثال الكافي للمعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر، يفرض على معظم البنوك أن تعيد النظر في استراتيجيات أعمالها والمخاطر المترتبة عن نشاطاتها، فتحدد المتطلبات الدنيا لرأس المال حسب المعايير الجديدة يفرض على البنوك أن تنشئ إطاراً متكاملًا للتعامل مع المخاطر، وعليه فإن الارتقاء بمتطلبات إدارة المخاطر ينتج عنه عوامل إيجابية تتمثل بخفض المتطلبات الدنيا لرأس المال لدى البنوك، إلا أن عمليات التطبيق الواسعة النطاق ستؤثر بشكل كبير على نظم تكنولوجيا المعلومات لدى البنوك، وعلى النشاطات والعمليات المصرفية ككل، بالإضافة إلى الأطر التنظيمية والمالية المصرفية. حيث أن الالتزام بالأطر الحديثة لإدارة المخاطر يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وحيث أن تلك الأهداف تمثل دوافع لعملية التطبيق والتي بمجملها تؤدي إلى تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي، كما يؤدي تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر على مستوى البنك إلى تعزيز الحوكمة على مستوى البنك بشكل خاص والجهاز المصرفي بشكل عام، حيث تعد تطوير ممارسات إدارة المخاطر من المبادئ الأساسية للحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي **OECD** والإرشادات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية. كما نجد أن معظم البنوك في الدول المتقدمة تستعمل أنظمة إدارة مخاطر متطورة وفعالة، حيث أصبحت هذه الوظيفة كعامل حاسم للنجاح في خلق القيمة وتقليل النتائج غير المستحبة التي قد تؤدي إلى تعرض البنك للإفلاس. وعليه تم التطرق في هذا الفصل والذي جاء تحت عنوان " دوافع الامتثال إلى المعايير الدولية لإدارة المخاطر بالمخاطر " وتضمن ما يلي:

- المبحث الأول: إدارة المخاطر والدوافع متعلقة تعزيز استقرار النظام المالي.
- المبحث الثاني: إدارة المخاطر والدوافع المتعلقة بالأداء والحوكمة.
- المبحث الثالث: إدارة المخاطر والدوافع المتعلقة بخلق القيمة.

المبحث الأول: إدارة المخاطر والدوافع متعلقة تعزيز استقرار النظام المالي

تكمّن دوافع تطبيق المعايير الدولية لإدارة المخاطر في الجوانب التالية:

المطلب الأول: انتهاج ممارسات أفضل وأشمل لإدارة المخاطر

حيث ترى لجنة بازل أن أهداف المعايير الحديثة لإدارة المخاطر هي كما يلي¹:

- تشجيع البنوك على انتهاج ممارسات أفضل وأشمل لإدارة المخاطر، وخاصة إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وإدخال أساليب متقدمة لقياس المخاطر، وخاصة تطبيق أنظمة التصنيف الداخلي للمخاطر، وأن هذا يعتبر من أهم منافع الأطر الحديثة المعدلة.
- تطبيق الإطار الجديد يساهم في المحافظة على مستويات كفاية رأس المال تتواءم مع المخاطر المحتملة وتغيير الأعمال المصرفية.
- تحسين الشفافية والإفصاح عن المخاطر.
- تعزيز الأمان والسلامة للنظام المالي، بوجود نظام مصرفي قائم على بنوك ذات رؤوس أموال متينة، وقادرة على إدارة المخاطر المصرفية وفق مبادئ سليمة.
- تحسين المنافسة في الصناعة المصرفية.

أولاً: بروز البنوك الدولية والحجة لإرساء معايير ذات طابع دولي

إن تنامي نشاط البنوك الدولية وعولمة المجال المالي وأسواق المال استدعت ضرورة إقامة نظام رقابي وذلك لتأطير عمل هذه البنوك وذلك لتفادي المنافسة الغير عادلة بين البنوك والمؤسسات المالية، وهنا بدأ الإتفاق بإنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية وإقرار اتفاقية بازل الأولى المتعلقة بالحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال سنة 1992 وتضم أربعة بنود رئيسية²:

- يجب أن يكون عمل البنوك ضمن إطار موحد وذلك تحت إشراف المقر الرئيسي.
- إن يكون عمل الفروع المصرفية من خلال التنسيق بين الجهات الاشرافية سواء في الدول الأم أو الدول المستضيفة.

¹ ميساء محيي الدين كلاب، دوافع تطبيق بازل 02 وتحدياتها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة الجامعة، الاسلامية غزة، 2007، ص:54.

² حشاد نبيل، دليلك الى اتفاق بازل2 (المضمون، الأهمية، الأبعاد)، الجزء الأول، ص: 82.

- أن تزود الفروع الناشطة في الدول الأخرى السلطات الإشرافية في الدول الأم بجميع المعلومات اللازمة للرقابة على المركز الرئيسي.
- إذا رأت سلطات الإشراف المصرفي في البلد المضيف أن أي من الشروط السابقة غير مطبق في البلد الأم يحق لها اتخاذ إجراءات تهدف إلى جعل نشاط البنك متفق مع المعايير الدنيا أو حرمان البنك من العمل على أراضيها.

ثانياً: تطبيق المعايير الدولية لإدارة المخاطر استجابة لمتطلبات رقابية

أن الأهداف التي تسعى البنوك لتحقيقها تختلف عن أهداف المؤسسات الاقتصادية العادية، هذه الأخيرة التي يكون هدفها النهائي هو تحقيق أقصى ربح ممكن أما البنوك فهي تختلف عن المؤسسات الاقتصادية في أنها عمل كوسيط بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض كذلك فهي تتميز في نشاطها من خلال تحويل الآجال حيث تتلقى الودائع القصيرة الأجل لتمنحها على شكل قروض طويلة الأجل الشيء الذي يجعلها تتميز عند وضع أهدافها الإستراتيجية على المؤسسات الاقتصادية العادية حيث نجد البنوك عادة لديها ثلاث أهداف أساسية هي الأرباح، السيولة، الأمان، هذه الأهداف التي لا يمكن للبنك تحقيقها بشكل مجمل وذلك لتعارضها حيث تحقيق أي هدف من هذه الأهداف يكون على حساب باقي الأهداف الشيء الذي دعا إلى ظهور الجهات الإشرافية لتضمن عدم تحقيق البنك لهدف الربح على حساب السيولة والأمان حيث أصبح هدف السيولة وهدف الأمان كقيدين على البنوك يجب الالتزام بهما لحماية حقوق المودعين، وكذلك حماية المساهمين بالإضافة إلى المحافظة على استقرار النظام المالي، وعلى درجة تنافسية. وتجدر الإشارة إلى أنه ونتيجة لتطور أعمال البنوك والنشاطات التي يقوم بها حيث أصبحت على درجة كبيرة من التعقيد أصبح يستلزم معها التغيير في أسلوب الرقابة، بحيث أصبحت تركز على المخاطر الكبيرة والمهمة التي لها تأثير كبير على أوضاع البنك.

تظهر أهمية الرقابة على البنوك في تجنب حالات الذعر المصرفي والإعسار المصرفي التي يمكن ان يصطدم بها الجهاز المصرفي، حيث أن من المظاهر الأساسية للأزمة المالية لسنة 2008 كانت إفلاس العديد من البنوك الكبرى هذا الإفلاس لم يأتي نتيجة ضعف نشاط هذه البنوك أو نتيجة خسائر متراكمة وإنما ظهرت حالات الإفلاس نتيجة الأحداث التي شهدتها السوق المالي المتعلقة بالذعر المصرفي والإعسار المصرفي وهذا ما أعطى أهمية أكبر للدور الرقابي الذي يقع على عاتق الجهات الإشرافية للبنوك والمؤسسات المالية ويفسر أهمية الرقابة على البنوك لأنها تتعامل بالأموال العامة وما لديها من أموال يتجاوز كثيرا رؤوس أموالها ولذلك فإن قدرتها على التمويل بالدين (الرافعة) أكبر من قدرة المؤسسات الغير المصرفية، لذلك يجب عليها أن تغرس

الثقة لدى المودعين وتجنبهم أية خسائر لا ضرورة لها. ويعود أهمية الدور الرقابي في التقليل من المخاطر المتعلقة بالانتمان ومخاطر المحفظة بالإضافة إلى تخفيض الأخطاء التشغيلية و ومنع تركيز الانتمان لدى جهات محددة. كما تتعلق عمليات الرقابة بحجم السيولة لدى البنوك سواء سيولة التمويل أو سيولة السوق، وكذلك نوعية الموجودات لدى البنك وكفاءة الإدارة والأنظمة والقوانين والملاءة المالية.

ومع أن هذا الإطار صمم ليوفر خيارات للبنوك والأنظمة المصرفية حول العالم، إلا أن الانتقال لتبني الاتفاق في المستقبل القريب قد لا يكون على رأس أولويات جميع هيئات الرقابة المصرفية في الدول خارج نطاق مجموعة G10 من حيث احتياجات تطوير الرقابة على مستوى البنوك. وتشمل المبادئ الأساسية للجنة بازل للرقابة المصرفية خمسة وعشرين مبدأ أساسيا لا بد من وضعها موضع التنفيذ لضمان فعالية أي نظام رقابي وتتعلق هذه المبادئ بالموضوعات التالية:¹

- الشروط الواجب توفرها للرقابة المصرفية الفعالة : (المبدأ الأول).
- الترخيص وهيكله للبنوك : (المبدأ الثاني حتى المبدأ الخامس).
- متطلبات النظم والشروط الرقابية التحوطية : (المبدأ السادس حتى المبدأ الخامس عشر).
- أساليب الرقابة المصرفية المستمرة: (المبدأ السادس عشر حتى المبدأ العشرون).
- متطلبات المعلومات: (المبدأ الواحد والعشرون).
- صلاحيات المراقبين الرسمية: (المبدأ الثاني والعشرون).
- العمل المصرفي الخارجي : (المبدأ الثالث والعشرون حتى المبدأ الخامس والعشرون).

المطلب الثاني: الاستقرار المالي

عندما تقدمت لجنة بازل في منتصف عام 1999 م بمعيار جديد لكفاية رأس المال كان من ضمن أهدافها الأساسية تعزيز وسلامة ومثانة النظام المالي والمصرفي ويتضمن ذلك تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على ممارسة المؤسسات المصرفية ، وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفي والنظام المالي

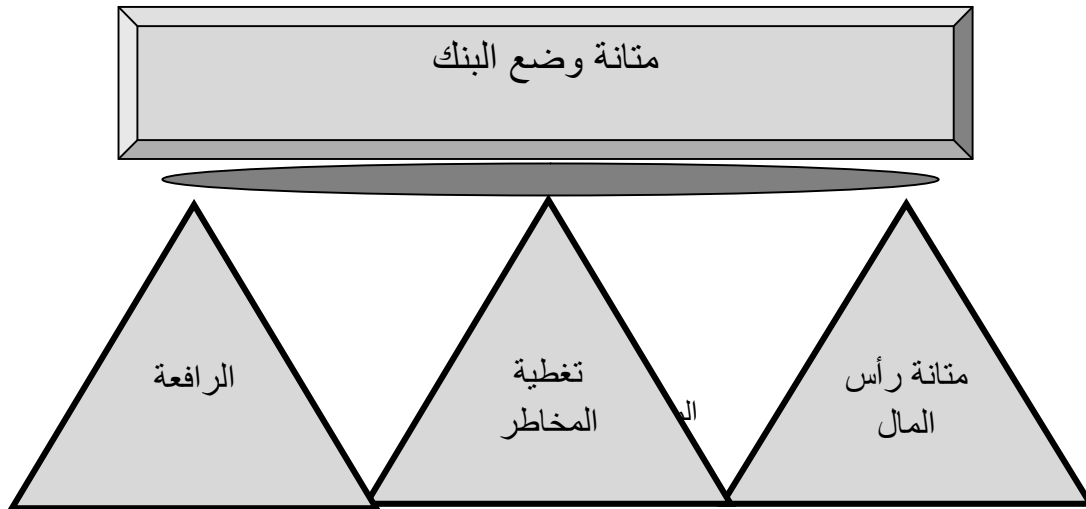
¹ ذهبي ريمة، الاستقرار المالي وإدارة المخاطر، بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 02، ص: 22.

ككل، كما يتضمن ذلك أيضا وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

أولا : تقوية واستقرار النظام المصرفي

تواجه البنوك العديد من التحديات وأهمها تحقيق متطلبات الاستقرار المصرفي الذي يمثل مرتبة "متقدمة" بين الأهداف الاقتصادية والتنموية مما يدعم النمو الاقتصادي والمنافسة وزيادة الكفاءة والفاعلية المصرفية والفاعلية الاقتصادية، كما أن معدلات الودائع في الجهاز المصرفي تشكل أحد أهم البنود اللازمة لدعم هذا الاستقرار. إن الأزمة المالية العالمية المأساوية التي اندلعت في سنة 2008 و التي مازالت تداعياتها مستمرة حتى الوقت الحالي تسببت في العديد من الانهيارات المالية التي طاولت كبرى الشركات و البنوك في مختلف القارات، الشيء الذي دفع مجموعة العشرين (G20) إلى إعادة ضبط القطاع المصرفي و المالي العالمي من خلال إعادة النظر في التشريعات و المعايير المنظمة للعمل المصرفي ، فكان رد فعل لجنة بازل سريعا بإصدارها لمقترحات جديدة سميت مقررات بازل III استكمالا لما جاء به مقررات بازل II و سعيها منها للحفاظ على الاستقرار المالي العالمي و تجنب العالم هزات مستقبلية¹

شكل رقم (05): أركان المعيار الجديد لكفاية رأس المال Basel III.



المصدر: من إعداد الباحث

¹ نفس المرجع السابق، ص: 25

ثانياً: إزالة المنافسة غير العادلة بين البنوك

إن تنامي حدة المنافسة بين المؤسسات المصرفية في الأسواق المحلية والعالمية في الآونة الأخيرة زاد في وتيرة الصراع ما بين المؤسسات في القطاع المصرفي سعياً وراء استمرار البقاء والصمود في ظل البيئة المصرفية المعقدة والصعبة بتحدياتها، وبطبيعة الحال فإن البنوك تختلف فيما بينها في حجمها، خبرتها، إدارتها، وموقعها التنافسي الأمر الذي جعل شكل المواجهة والصراع التنافسي يختلف من بنك لآخر.

وتهدف المعايير الدولية الحديثة لإدارة المخاطر إلى الاستمرار في دعم المساواة التنافسية، وذلك من خلال توحيد متطلبات رأس المال على المستوى الدولي مما يقضي على المميزات التنافسية حسب الفروق التنظيمية والمحاسبية.

ثالثاً: تطبيق المعايير الدولية لإدارة المخاطر لتحسين إدارة المخاطر

انعكست ظاهرة تزايد المخاطر المصرفية على المؤسسات الدولية وخصوصاً لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث قامت اللجنة بإجراء تعديل جوهري على اتفاقية بازل I الصادرة في عام 1988، والتي كانت تطالب البنوك بالاحتفاظ بمعدل كفاية رأس المال مناسب (8%) لتغطية مخاطر الائتمان فقط حيث أضافت اللجنة عام 1996 أهمية احتفاظ البنوك برأس مال يغطي نوعاً آخر من المخاطر، وهو مخاطر السوق والتي تتكون من أربعة أنواع فرعية من المخاطر وهي مخاطر تقلبات أسعار الفائدة ومخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية (الملكية) ومخاطر تقلبات أسعار السلع، على أن تلتزم بهذه الإضافة اعتباراً من عام 1998، ولذا أطلق البعض على هذا التعديل اتفاقية 1.5 باعتبار أن هذا التعديل في اتفاقية بازل يعتبر تعديلاً جوهرياً، وقد كان السبب الرئيسي وراء هذا التعديل هو تزايد تعرض البنوك لهذا النوع من المخاطر (مخاطر السوق) بسبب تزايد سرعة العولمة المالية والتحرير المالي والصرفي¹.

وقد اهتمت متطلبات بازل III بصفة أساسية بقياس إدارة المخاطر، حيث أن هذه المخاطر تعتبر عوامل مهمة تؤثر على الاستقرار المالي والمصرفي وتشكل تكلفة على ربحية البنوك، لذلك اهتمت اتفاقية بازل II بقياس المخاطر الرئيسية وهي: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل. كما جاءت اتفاقية بازل الثالثة لتطرح مجموعة من الإصلاحات تتمثل في:

- تعزيز تغطية المخاطر

¹ حشاد نبيل، دليلك إلى اتفاق بازل 2 (المضمون، الأهمية، الأبعاد)، الجزء الأول، ص: 152.

- إدخال نسبة الرافعة المالية كوسيلة مكملة لمتطلبات كفاية رأس المال على أساس المخاطر
- قياس مخاطر السيولة ومعاييرها وطرق مراقبتها.

المطلب الثالث : الانضباطية السوقية

تعمل الحكومات من خلال تبني المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر على تعزيز الاستقرار المالي بشكل جماعي إذ لا توجد سلطة إشرافية تعمل لوحدها لتحقيق أهداف الاستقرار المالي خاصة في ظل الظروف الراهنة المتعلقة بالأزمة المالية والنشاط الدولي للبنوك والمؤسسات المالية. كما تعمل هذه المعايير على عدم حدوث تسابق لتخفيض معايير كفاية رأس المال، حيث تعمل هذه المعايير على إرساء مبدأ المنافسة العادلة بين المتعاملين، حيث فقدان هذه الميزة سيؤدي بوقوع وضع أسوأ للجميع ذلك إذ سيؤدي إلى زيادة الحوادث المالية وتكون أكثر حدة وأكثر عرضة للانتشار عبر الحدود. في أعقاب أزمة 2008، اضطلعت لجنة بازل بمبادرة رئيسية، تعرف باسم اتفاقية بازل الثالثة (كما أشرنا إليها سابقا)، وهي تتضمن معايير أعلى للحدود الدنيا المتعلقة بجودة رأس المال المصرفي وحجمه (أي رأس المال الوقائي الذي يسمح للبنوك باستيعاب الخسائر دون الوصول إلى حالة الإفلاس والاحتياج للدعم الحكومي). وبينما تعد كفاية رأس المال المصرفي مطلباً حيويًا، فحتى مستويات رأس المال الأعلى يمكن أن تتعرض للخطر عند حدوث حالة من الذعر الشديد، ومن ثم تتضمن الاتفاقية إجراءات إضافية للحد من المخاطر المصرفية. ونتيجة لذلك، فإن العمل لا يزال جارياً على مستوى العالم لتطبيق اتفاقية بازل الثالثة على مراحل، نجد أن رؤوس الأموال المصرفية أصبحت أفضل بكثير حالياً، كما أصبحت البنوك أقل حساسية لنوبات الذعر التي تنتاب السوق مقارنة بما كان عليه الحال منذ عقد مضي.

إن متطلبات الانضباط في السوق أو عمليات الإفصاح لأطراف الصناعة المصرفية والشفافية فيما يتعلق برأس المال وأساليب قياس وإدارة المخاطر، يجب أن تعطي السوق قدراً كافياً من المعرفة ليقوم بمكافحة البنوك التي تدير مخاطرها بحصافة ويعاقب البنوك المتهاونة في سياسات إدارة المخاطر والرسملة، مما سيشجع البنوك على تحسين سياساتها في إدارة المخاطر، وتتلخص أهم جوانب الركن بالنقاط التالية:

أولاً: مبدأ الإفصاح العام:

يتزايد استخدام عبارة قوانين الإفصاح والشفافية بشكل واضح في عالم اليوم، وبصفة خاصة في أسواق المال، حيث تلعب المعلومات دوراً حاسماً في التأثير على قرارات المتعاملين في السوق بالبيع أو الشراء أو

بالاحتفاظ. وتفترض نظريات كفاءة سوق الأوراق المالية أن جميع المعلومات عن السوق والشركات المسجلة فيها متاحة بشكل عام، وأن المتعاملين في السوق لديهم حرية وصول إلى هذه المعلومات دون تكلفة، أو بتكلفة زهيدة، غير أنه من الناحية العملية يعد حصول جميع المستثمرين على المعلومات اللازمة لتقييم القرار الاستثماري، أحد التحديات التي يمكن أن تواجه أي سوق مالي، على الرغم من الأهمية الكبرى التي تمثلها المعلومات بالنسبة إلى استقرار السوق ونمو المعاملات فيها وتدعيم ثقة المتعاملين.

ينص مبدأ الإفصاح أنه على البنوك أن تنشئ وثيقة تحدد سياسة للإفصاح مقرة من قبل مجلس الإدارة، كما يجب أن توضح هذه الوثيقة كيفية خضوع عملية الإفصاح للرقابة الداخلية والإجراءات التي ستأخذ لضمان ملائمة البيانات المفصح عنها.

ثانياً: مدى التطبيق:

يضم الركن الثالث لإتفاقية بازل الثانية متطلبات الإفصاح على المستوى المجمع للمؤسسات المصرفية، ويشكل عام لا يعتبر الإفصاح بالمعلومات الخاصة ببنوك معينة من ضمن مجموعة مصرفية متطلباً للوفاء بمتطلبات الركن الثالث وأحد الاستثناءات القليلة لذلك يتعلق بمتطلبات الإفصاح الخاصة بنسبة رأس المال الإجمالي والشريحة الأولى لرأس المال.

وتقسم متطلبات الإفصاح إلى نوعين أساسيين من البيانات هما بيانات نوعية **Qualitative** وأخرى كمية **Quantitative**، فمثلاً يشمل الإفصاح النوعي معلومات تتعلق بالشركات المكونة للمجموعة المصرفية والأسس المحاسبية لعملية تجميع البيانات المالية والمعلومات المتعلقة بأي مؤسسات غير مدمجة بالبيانات المجمعة، أما الإفصاح الكمي فيشمل عدة أنواع ومستويات من البيانات مثل المستوى الإجمالي للعجز في رأس المال (أن يقل رأس المال الفعلي عن متطلبات رأس المال النظامي).

ثالثاً: متطلبات الإفصاح المتعلقة بالتعرض للمخاطر وقياسها :

يشمل المستوى الأساسي من الإفصاح ستة فئات عامة هي:¹

¹ ميساء محيي الدين كلاب، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

1- الإيرادات Earning :

إن تصنيف الإيرادات يجب ألا يعكس فقط حجم واتجاه الإيرادات ولكن العوامل التي يمكن أن تؤثر على مقدار أو نوعية الإيرادات مثل مخاطر الإقراض، والتي يمكن أن تؤدي إلى الحاجة إلى مخصصات أو بمخاطر السوق والتي يمكن أن تعرض إيرادات البنك إلى التغيير نتيجة سعر الفائدة ، وكذلك فإن نوعية الإيرادات يمكن أن تتأثر بالاعتماد على أرباح غير متكررة أو على ميزة ضريبية، كذلك فإن الربحية يمكن أن تتأثر بعدم القدرة على الحصول على الاحتياجات التمويلية أو عدم القدرة على ضبط النفقات أو تبني إستراتيجية ضعيفة.

2- السيولة Liquidity :

عند تقييم سيولة البنك يجب أن تأخذ بالاعتبار المستوى الحالي للسيولة وكذلك الحاجة المستقبلية نظراً للاحتياجات التمويلية، بالإضافة إلى مستوى إدارة السيولة لدى البنك مقارنة مع حجم ودرجة المخاطر لديه.

ومن بين العناصر التي يجب مراعاتها عند تقييم السيولة:

- كفاية مصادر السيولة بالمقارنة بالاحتياجات الحالية و المستقبلية.

- المقدرة على توفير السيولة بالتكلفة المناسبة.

- حجم الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية دون خسائر تذكر.

- كفاية مصادر السيولة بالمقارنة بالاحتياجات الحالية والمستقبلية.

- استقرار الودائع.

- الكفاءة في إدارة الأصول والالتزامات.

3- الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to Market Risk :

وتعكس حساسية السوق التغيرات في أسعار الفائدة، أسعار الصرف و أسعار الأوراق المالية وما ينتج عنها من مخاطر على الوضع المالي للبنك، وعند تقييم الحساسية يجب الأخذ بعين الاعتبار مقدرة الإدارة على قياس وضبط المخاطر وحجم البنك ودرجة تعقيدات هذه العملية وكفاية رأس المال مع مستوى هذه المخاطر.

4- كفاية رأس المال Capital Adequacy :

تعني كفاية رأس المال الطرق التي يستخدمها ملاك و إدارة البنك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال، ومن الناحية الفنية فإن كفاية رأس المال أو مثاليته تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر أو يؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى الربحية ومن ثم نموها. ولقد اكتسب هذا المؤشر أهمية كبرى في الآونة الأخيرة على المستوى الدولي نظرا لما يتيح من نتائج قيمة للسلطات الرقابية للوقوف على حقيقة الموقف المالي للمنظمة ومدى سلامتها، كما يعد مؤشر لقياس المخاطر المحتملة في البنوك التجارية مما يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات اللازمة وضبط القواعد الاحترازية المطبقة.

يتوقع من كل بنك أن يحتفظ برأس مال يتناسب مع طبيعته وحجم المخاطر لدى البنك وكذلك إلى مقدرة البنك على تعريف، قياس مراقبة وضبط المخاطر، حيث أن أثر كل من القروض، مخاطر السوق، والمخاطر الأخرى على الوضع المالي يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقييم رأس المال، وإن نوع وحجم المخاطر هي التي تحدد مستوى رأس المال الذي يجب أن يحتفظ به وكذلك المدى الذي يمكن أن يكون حجم رأس المال أكبر من الحد الأدنى المطلوب.

5- جودة الأصول: Assets Quality

يقصد بجودة الأصول التحقق من نوعيتها وقدرتها على تحقيق العوائد و أهم المخاطر التي تواجهها بالإضافة إلى التحقق من إمكانية استردادها ومدى كفاية الضمانات المقدمة لها. ومن العوامل التي يجب مراعاتها في تقييم جودة الأصول:

- سلامة السياسة الائتمانية والالتزام بها.
- مستوى القروض غير المنتظمة إلى إجمالي المحفظة.
- كفاية المخصصات المرتبطة بالأصول.
- المخاطر الائتمانية الناتجة عن عمليات خارج الميزانية.

6- الإدارة : Management

وتعني قدرة الإدارة على ضبط وتسيير السياسة المصرفية والائتمانية على نحو سليم ويتم قياسها عبر عدة مؤشرات كمية منها:

- **معدلات الإنفاق:** حيث أن ارتفاع نسبة النفقات إلى الإيرادات يمكن أن يعكس أن المؤسسة المالية لا تعمل بكفاءة.
 - **نسبة الإيرادات لكل موظف:** ونفس المفهوم فإن انخفاض نسبة الإيرادات إلى عدد الموظفين يعكس عدم فعالية المؤسسة المالية، والذي من الممكن أن يعود على عدم فعالية الإدارة.
- بالإضافة إلى العديد من المؤشرات الأخرى مثل: اتجاهات الأرباح المتحققة عبر عدة فترات مالية، التقيد بالقرارات والضوابط المنظمة للعمل المصرفية، كفاية واستقلالية المراجعة، ملائمة سياسة الأجور.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر والدوافع المتعلقة بالأداء والحوكمة

المطلب الأول: إدارة المخاطر وحوكمة البنوك

أولت الكثير من البنوك اهتماما متزايدا بموضوع حاكمية الشركات أو حوكمة Corporate (Governance) إذ ركزت جل اهتمامها بهذا الموضوع وبالأخص بعد هذا الدور المتنامي والتوسع الهائل للقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، إذ أصبح لهذا القطاع دور مهم وأساسي في تنمية اقتصاديات البلدان لذلك بدأ الاهتمام بموضوع الحوكمة.¹

أن حوكمة الشركات أو البنوك تساهم بشكل كبير كأحد العوامل المهمة في تقليل المخاطر المصرفية، من خلال مراعاتها للعديد من المبادئ والقواعد التي تحكم البنوك وتزيد وتفعّل من الأدوات الرقابية التي تعمل على تخفيض المخاطر المصرفية.

أولاً: مفهوم حوكمة الشركات:

وردت مفاهيم عديدة عن الحوكمة فقد عرفت بأنها مجموعة من الآليات المستخدمة لإدارة العلاقات بين أصحاب المصالح التي تستخدم لتحديد ورقابة التوجه الاستراتيجي وأداء المنظمة². أن هذا المفهوم ينظر إلى الحوكمة من خلال هدفها الأساسي في عملية التوجه الاستراتيجي للمنظمة وتحقيق أدائها الاستراتيجي التنافسي الذي يمكنها من تحقيق ميزتها التنافسية، من خلال المنظور الأساسي للأداء الاستراتيجي المعتمد على العائد والمخاطرة التي تحيط بالمنظمة، أي بعبارة أخرى أن هذا هو المفهوم الاستراتيجي للحوكمة.

كما عرفت بأنها "ذلك النظام الذي يتم من خلاله إدارة وتوجيه وتنظيم ومراقبة البنوك"³. أو الإجراءات التي توجه وتدير الشركات وتراقب أداءها بحيث تضمن الوصول إلى تحقيق رسالتها والأهداف المرسومة لها أي ما معناه تضمن مصالح جميع الأطراف (المديرون Managers، والمستخدمون Employees، والعمال، والمجهزون Suppliers، والزبائن Customers، والمراقبون Controllers، وأصحاب المصالح

¹ عمر عبد مسلم، مستوى الحاكمية المؤسسية وأثره في أداء الشركات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2007، ص: 32

² القشي ظاهر، الخطيب حازم، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، مجلة أريد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2005، ص: 153.

³ عمر عبد مسلم، مستوى الحاكمية المؤسسية وأثره في أداء الشركات، ص: 38.

Shareholders ، والمجتمع (Society)¹. أو " هي النظام الذي يدير أنشطة الأعمال وكيفية مراقبتها والسيطرة عليها². في حين عرفت بأنها " العلاقة بين مشاركين مختلفين متنوعين لتحديد التوجه والأداء الناجح للشركة"³، وقد بين أن الحوكمة الجيدة التي تحقق انسجام جميع الأطراف ذات العلاقة وتحقيق أهداف أصحاب المصالح مجتمعين تلعب دورا مهما في القرارات الاستثمار للمؤسسات الذي هو احد الأنشطة والفعاليات في المؤسسات المالية والمصرفية.

وقد تعددت التفسيرات فيما يخص موضوع الحوكمة أو الحكم المشترك إذ أن البعض يأخذ من خلال المعنى اللغوي والبعض الآخر يأخذها من الجانب الاقتصادي والإداري وعلى الرغم من ذلك فقد اتفق الجميع على أن الحوكمة تعني System أي النظام بمعنى وجود نظم تنظم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء. ويمكن القول بأنها مقاومة الفساد بكل الطرائق والأساليب.

أما الحوكمة المصرفية Governance على وفق تعريف OECD منظمة التعاون للتنمية "هو النظام الذي يتم من خلاله إدارة وتنظيم ومراقبة البنوك والمؤسسات المالية"⁴. والبعض يسميها الحاكمة ومنهم من يطلق عليها الحوكمة أو الحكم المشترك أو الإدارة السديدة أو السليمة مع العلم أن كلمة Governance مشتقة من الفعل Govern الذي يعني سيطر، أدار أو حكم أو ضبط وهي تعود إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرات ربان السفينة التي يمارسها عند الإبحار فإذا عاد بعد أداء الرحلة سالما معافى فحينها يمكن القول عنه انه مارس إدارة سليمة ورشيده وأسلوبا فذا وكذلك الحالة بالعكس.

¹ ظاهر، الخطيب حازم، الحاكمة المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية ص: 154.

² مطر محمد، نور عبد الناصر، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردني بمبادئ الحوكمة المؤسسية، دراسة تحليلية بين القطاعين المصرفي والصناعي، مجلة الإدارة العامة الجامعة الأردنية، 2007، ص: 84.

³ ظاهر، الخطيب حازم، الحاكمة المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية ص: 155.

⁴ OECD, 2011, Principles of Corporate Governance, Organization for Economic co-operation and development publication service, (online) available at: <http://www.oecd.org>.

أما البعض فقد عرفها "بأنها نظام لهيكله وتشغيل ومراقبة الشركة مع توجه لتحقيق أهداف إستراتيجية طويلة الأمد لإرضاء حملة الأسهم-والدائنين-والمستخدمين-والزبائن-والمودعين والتوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية كجزء من الحاجات البيئية والمجتمعية"¹.

كما عرفت "بأنها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المنظمة"². أي أنها "وضع معايير ونظم السلوكيات للمنظمات " وعرفت بأنها" مختلف الإجراءات الموضوعية محل التطبيق من طرف المنظمة لأجل إيجاد تنسيقات داخلية فيها"³.

وتسعى الحوكمة إلى تجسيد مبدأ القيادة الإدارية وتهدف إلى شفافية أكثر تجاه المستفيدين وأصحاب المصالح Stakeholders.

في حين يشير إلى الحوكمة بأنها (مفهوم معارض لإدارة الشاملة Corporate management وهي تتعامل مع مسائل تحكم سلوك الإدارة العليا)⁴.

وعرفت كذلك بأنها "وضع الضوابط ووسائل الرقابة التي تضمن حسن إدارة المنظمات بما يحافظ على مصالح الأطراف ذات العلاقة والحد من التصرفات غير السليمة للمديرين التنفيذيين فيها وتفعيل دور مجالس الإدارة بها"⁵. أو أنها إدارة جيدة Good management تتضمن علاقات فاعلة بين المنظمة وحملة الأسهم Shareholders ومع أصحاب المصالح Stakeholders.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأنها: مجموعة القواعد والأسس الطموحة والموجهة التي يضعها مجلس الإدارة لإعانة ومساعدة الإداريين في الالتزام بالإدارة بطريقة شفافة والإفصاح عن جميع البيانات في إطار هدف المسالة والسلوك المهني على أساس قاعدة واضحة على أن تساهم في ذلك كل الأطراف الفاعلة عبر نشاطاتهم في مجال الإدارة من أجل تحقيق رسالة المؤسسة وهدفها المنشود.

¹ ظاهر، الخطيب حازم، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية ص: 155.

² سليمان محمد، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، مصر، 2008. ص: 103

³ مرجع سبق ذكره، ص: 104.

⁴ أماني عادل مسعود، أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على إستراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الزرقاء، الأردن، 2013، ص: 21.

⁵ سليمان محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 120.

مما تقدم يتبين لنا أن الحوكمة توضح كيفية تنظيم العلاقة بين أطراف المنظمة كافة، وهي تظهر في مجموعة القوانين والقرارات التي تهدف إلى حماية أصحاب المصالح أي أنها تمثل أسلوباً متميزاً في إدارة منظمات الأعمال وتعمل على حماية البنك من بعض المخاطر الناشئة من أنشطته ووظائفه.

ثانياً: الغرض من الحوكمة وعناصرها الأساسية

1- الغرض من الحوكمة أو حاكمية الشركات Corporate Governance Purpose:

إن الغرض من تبني ضوابط الحوكمة ومبادئها هي:¹

- بناء وتقوية المساءلة والمصداقية والشفافية.
- سلامة البيانات والمعلومات بهدف حماية المساهمين أو حملة الأسهم Shareholders والعاملين Employee والمجهزين Suppliers والزبائن Customers والذين هم أصحاب المصالح Stakeholders وكذلك المراقبين Controllars.
- زيادة القيمة السوقية لثروة مالكي هذه البنوك والشركات عن طريق زيادة سعر السهم في السوق إلى الحد الأقصى عن طريق حسن المبادلة بين العائد والمخاطرة بما يعني تحقيق ميزة تنافسية.
- استقرارية السوق المالي والاستثمار والنمو الاقتصادي وذلك لدورها في تحقيق ميزة تنافسية advantage Competitive وتحقيق المنافسة بين الشركات وهذا بالنتيجة سيؤدي إلى تحقيق أساس القيمة لاستثماراتها.
- تطوير ثقافة قيم السلوك المهني والأخلاقي الذي تعتمد عليه الأسواق العاملة لان الثقة Trust والنزاهة يلعبان دوراً حيوياً ومهما في الحياة الاقتصادية ولمصلحة العمل ولرفاهية الأجيال والتطلع للمستقبل، كما ينبغي معرفة أن هذه الثقة والنزاهة بين الأفراد تكافئ بشكل مناسب.
- توضيح القواعد واللوائح الخاصة باتخاذ القرار داخل البنوك، وتوافر الهيكل المؤسسي الذي يتم من خلاله تحديد أهداف هذه البنوك وكيفية الوصول لتحقيق الهدف المرسوم لها.
- تحقيق الرقابة على كفاءة الأداء Performance Efficiency والنتيجة تساعد على تعظيم Maximize كفاءة رأس المال من أجل تحقيق مصالح أصحاب رأس المال (مالكي الثروة) وكذلك الممولون وهذا بالضرورة سيؤدي إلى حتمية نجاح تطبيق الحوكمة Governance في جميع البنوك.

¹ مرجع سبق ذكره، ص: 108.

- والاهم من كل ذلك هو ضمان التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للمؤسسة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام البنك.
- تدنية ورقابة المخاطر التي تواجه البنك من خلال وضع اللجان الخاصة بعمل الحوكمة مثل لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق والرقابة.

3- الأركان التي تقوم عليها حوكمة الشركات:

- لو تعمقنا بنشاط أي بنك أو شركة فإننا ينبغي أن تصوغ وترسم إستراتيجية من أجل تحقيق ربحية مثلى، عن طريق تقديم المنتج الأفضل يحوز على رغبة جميع المستهلكين وهذه بالضرورة يؤدي إلى البقاء والنمو لهذه البنوك وان هذه المبادئ لا تتحقق من دون الأخذ بمبدأ حاكمية الشركات عن طريق استغلال جميع الموارد المتاحة بأفضل صورة واعتماد الكفاءة والخبرة والمصداقية والشفافية Transparency إلى جانب الإمكانية العالية لجذب المزيد من الاستثمارات وهذا يتطلب¹:
- وجود مجلس إدارة لديهم الأهلية والمهارة والكفاءة والخبرة اللازمة للقيام بواجباتهم من دون خضوع لأي مؤثرات.
- وضع خطط وأهداف إستراتيجية للمؤسسات مع مجموعة قيم (حضارة وسلوك وليس تشريع وحده).
- تحديد خطوط للمسؤولية والمساءلة.
- وضع نظام رقابة داخلية فعالة Internal Control مع تدقيق خارجي External Audit مؤهل بعدة ركائز أساسية تقوم عليها (حاكمية الشركات).
- تطبيق نظم تعويضات (مكافآت وحوافز) Compensation System قادرة على تحقيق الأهداف فضلا عن ممارسة الإدارة بمنتهى الشفافية، أي أن تكون هناك شفافية أكبر من خلال البيانات والمعلومات المقدمة والمعدة وان تكون طبقا لمعايير الدولية كما أن التقارير السنوية، ينبغي أن تتضمن معلومات تتماشى مع القوانين المحكمة لنشاط أي مؤسسة أو شركة.
- أنه من العوامل المهمة في تشجيع البنوك على تبني وتطبيق مبادئ حاكمية الشركات (هي المنافسة).

¹ هشام محمد أحمد الشريف، أثر تطبيق حوكمة الشركات على إدارة المخاطر في المصارف التجارية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2011، ص 43.

وعلى هذا الأساس فإنه يتطلب من إدارة البنوك أن تقوم بدور فعال وصميمي من أجل إدارة وتوجيه وقياس ورقابة جميع المخاطر للحد منها والإبلاغ عنها لدى هذه البنوك، بحيث يتم الالتزام بالتعليمات الصادرة بشأن قيامها بوضع نظم تستند إلى أسس عملية لقياس وإدارة المخاطر في مجال أنشطتها المختلفة.

وطالما أن الحوكمة أو الحكم الرشيد هو ذلك النظام الذي يدير ويوجه الشركات البنوك ويراقب أداءها لتحقيق الغاية الأساسية في البناء التنظيمي والعملي، وخصوصا العلاقة بين المالكين والإدارة أي عدم تقاطع الأعمال بين الطرفين، أي بما يسمى مشكلة الوكالة Agency problem، لذلك فإن تأسيس وإقامة الموازنة والانسجام والتوازن القوى بين الإدارة والرقابة من خلال ماهية الحوكمة، يعد الحوكمة نظاما لإدارة البنوك أو الشركات وإحكام الرقابة عليها بما يحقق أهداف تلك البنوك ويتيح لها استمرار التواصل مع مصادر تمويلها¹. كما يمكن لصناعة الخدمات المالية أن تلعب دورا حيويا في تنفيذ وتطبيق مبادئ الحوكمة نظرا للدور الذي تقوم به البنوك في توفير المصادر الأساسية لتمويل المشروعات في اقتصاديات البلدان، كما تعد إحدى الدعائم الأساسية لإنعاش أية مؤسسة واستمرار نجاحها على المدى الطويل، ويعتمد نجاح هذا النظام بصورة كبيرة على مهارة وخبرة ومعرفة القائمين على إدارة البنك.

كما يشمل نظام الحوكمة الطريقة التي تدار بها شؤون البنوك من خلال الدور المنوط به لكل من (مجلس الإدارة - والإدارة التنفيذية- وبما يؤثر في تحقيق أهداف هذه الشركات، ومراعاة حقوق المستفيدين والمستثمرين وحماية حقوق المودعين للبنوك)، ونتيجة لاشتداد حدة التعقيد في نشاط هذه الشركات الرقابية غير الكافية وأصبحت هذه الشركات تتطلب المشاركة المباشرة للمساهمين، ومن يمثلهم في مجالس الإدارة لهذه الشركات.

كما أن نجاح الحوكمة في البنوك لا يرتبط بوضع القواعد الرقابية، بل بضرورة ضمان تطبيقها بشكل سليم وجيد، لذلك لا بد لإدارة البنوك من أن تقتنع بأهمية هذه القواعد والضوابط بشكل يساعدها في تنفيذ هذه القواعد، وهذا ما يجعل مجلس إدارة و الإدارة التنفيذية ولجان المتابعة لغرض توفير البيانات اللازمة عن أداء هذه البنوك وإدارات التفتيش داخل البنوك، التي تعمل يوميا وتعرض تقاريرها على مجلس الإدارة والمساهمين الذين يجب أن يقوموا بدورهم في الرقابة على أداء البنوك إلى جانب المساهمة في توفير رؤوس الأموال في حالة حاجة البنك لها وكذلك أية مؤسسة. من خلال ذلك نستطيع القول إن نجاح الحوكمة يتطلب وجود نوع من

¹ حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي، والإداري، الدار الجامعية مصر، ص: 114.

العقاب في حالة الخطأ إلى جانب وجود آلية لتصحيح الأخطاء، وتطبيق المعايير الدولية في الإشراف بهدف الوصول إلى أقصى درجات الكفاءة الممكنة.

4- العناصر الأساسية للحوكمة:

4-1 المسؤولية الاعتبارية:

أي أن مجلس الإدارة له مسؤولية اعتبارية اتجاه المساهمين ويكون وصيا على حماية وصيانة وتعزيز قيمة الأسهم وضمان سلامة الكيان التجاري، أي ضمان الالتزامات والمسؤوليات اتجاه أصحاب المصالح Stakeholders كما يقوم برسم وصياغة استراتيجيات خاصة بأنشطة تلك المؤسسات، وهو مسؤول عن تعيين الموظفين واختيار المديرين الأكفاء، وقادر على تطوير قيم السلوك الأخلاقي والمهني وان يقوم بوضع اللوائح والقواعد الخاصة باتخاذ القرار داخل المؤسسة، من أجل الاستخدام الأمثل للموارد ورأس المال والثقة والنزاهة Integrity and assurance بكل شيء وكافاً بشكل مناسب، كما ينبغي على مجلس الإدارة العمل بجدية وإخلاص على خدمة أهداف المؤسسة وتحقيق أهدافها المنشودة.

4-2 الشفافية والإفصاح Transparency and Disclosure:

إذ يتضمن معلومات كافية وبيانات ملائمة عن جميع الأنشطة والإجراءات والسياسات الإستراتيجية من دون تعرض مصالح المؤسسة الإستراتيجية للخطر. كما ينبغي أن تكون منسجمة وأكثر مكالفة وانفتاحاً مع الجميع وكذلك مع أصحاب المصالح الخارجيين، كما ينبغي الإفصاح عن معظم المعلومات بأعمال المؤسسة منها على سبيل المثال: الإفصاح عن النطاق التطبيق وهيكلة رأس المال وكفاية رأس المال والمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة -الأداء- وملكية المؤسسة وحوكمتها، كما ينبغي أن يشمل الإفصاح عن البيانات عن أهداف المؤسسة ونتائج أعمالها والوضع المالي لها وعن كبار الملاك وحق التصويت.

4-3 المساءلة أو المحاسبة:

إذ يكون مجلس الإدارة مسئولاً أمام المساهمين أو حملة الأسهم والإدارة التنفيذية تكون مسؤولة أمام مجلس الإدارة، كما أن نظام المسؤولية عن الأداء الفعال يولد قيمة متزايدة لحملة الأسهم، كما أن الهدف الأسمى لأية مؤسسة هو تعظيم ثروة المالكين، وهذا يتطلب عدم تقاطع المالكين مع الإدارة في حالة انتهاجها سلوكاً منضبطاً ضمن إستراتيجية يرسمها مجلس الإدارة.

4-4 الرقابة:

إن وجود رقابة داخلية (Internal Control) أمر حيوي وهام بالنسبة لأي مؤسسة، إذ لا يكون هناك فعالية لحوكمة المؤسسات دون وجود نظام مناسب وملئم وفعال للرقابة الداخلية، لأن الرقابة تحقق الضمان المناسب لماهية الأهداف والموضوعات المقابلة لشروط الفعالية والتقارير الكافية والالتزام والامتثال Compliance للقوانين والتنظيم كما أنها تصون وتحمي الموجودين والالتزامات لهذه المؤسسات من الفساد والسرقة والاحتيال.

4-5 المناخ الأخلاقي:

إن المؤسسات الأعمال هي منظمات تعمل بنظام مفتوح لذلك فعليها مسؤوليات، ولذلك فإن مجلس إدارة المؤسسة هو المسؤول عن وضع استراتيجيات في أعلى مستوياته، لغرض الابتعاد عن السلوك الأخلاقي والابتعاد والتخلص من الرشوة والفساد، بما يحمي حملة الأسهم (المساهمين)، فضلا عن تعزيز قيم أصحاب المصالح.

ثالثا: المبادئ الأساسية التي جاءت بها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي عن الحوكمة OECD:

تستند الحوكمة إلى مجموعة من المبادئ التي تشكل الأساس الجيد للأسواق المالية لتقدم مصادر تمويلية أكثر استقرارا وذلك عند التزام بتطبيقات الحوكمة، كما أنها تتطلب مجموعة من العلاقات بين إدارة المؤسسة أو الشركة ومجلسها ومساهميها وأصحاب المصالح، كما أنها توفر الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة أو المؤسسة وسبل تحقيق هذه الأهداف ومراقبة الأداء، وأيضا توفر دوافع مناسبة للمجلس والإدارة لتعزيز الأهداف التي تكون لمصلحة الشركة ومساهميها، وتسهل المراقبة الفعالة بما يؤدي إلى توفير درجة عالية من الضمان، والتي تكون ضرورية للتوظيف المناسب لاقتصاد السوق، وحينها ستكون تكلفة رأس المال أقل. وهذا سيؤدي بالضرورة إلى مساعدة الشركة على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وهذا يجعلها أكثر قدرة على النمو والاستمرار والبقاء والتطور. ومن هذه المقدمة فقد جاءت المبادئ الأساسية لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بالاتي:¹

¹ OECD, 2011, Principles of Corporate Governance, Organization for Economic co-operation and development publication service, (online) available at: <http://www.oecd.org>.

1- ضمان الأساس لإطار حكم مشترك فعال:

على أن الحوكمة ينبغي لها أن تعزز إطار الأسواق الشفافة والفعالة لتكون أكثر انسجاماً وتوافقاً مع قواعد القانون وإن تعبر بشكل واضح وأكثر مصداقية عن تقسيم المسؤوليات بين مختلف الجهات سواء كانت (إشرافية-أم تنفيذية-أم تنظيمية) وإن تضمن خدمة المصلحة العامة وإن تؤدي واجباتها بأسلوب مهني وموضوعي وإن تكون القرارات شفافة وواضحة وفي وقت المحدد.

2- حقوق المساهمين (حملة الأسهم) ووظائف الملكية الأساسية:

وفي هذه الحالة ينبغي لها أن تحمي وتضمن حقوق المساهمين وإن يمارسوا حقوقهم بكل شفافية، وذلك عن طريق المشاركة في اجتماعات الهيئة العامة وحماية طرائق تسجيل الملكية، نقل أو تحويل المساهمات والحصول على معلومات مادية، بما يخص الشركة على أساس منتظم في الوقت المحدد ولهم الحق في المشاركة و التصويت وأيضا لهم الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ونزع عضويتهم، أي المشاركة الفعالة في اجتماعات الهيئة العامة. كما أن لهم الحق المشاركة في أرباح الشركة، وأن تكون البرامج والخطط الخاصة لمنح المكافآت لأعضاء المجلس والموظفين على درجة عالية من العدالة والمساواة وتخضع لموافقة المساهمين، أي أن يمكنوا للمساهمين الحق في المشاركة في القرارات التي تؤدي إلى تغييرات أساسية وحيوية في الشركة مثل تعديل النظام الأساسي للشركة، وصلاحيات المساهمين الجدد. وأية نشاطات غير عادية تؤدي إلى تحويل أو بيع أصول الشركة.

3- دور أصحاب المصالح في الحوكمة أو الحكم المشترك:

إن الإطار العام لحوكمة الشركات ينبغي أن يعترف ويضمن ويحترم حقوق أصحاب المصالح التي حددها القانون، أو من خلال الاتفاقيات المتبادلة. وتشجيع التعاون البناء والفعال بين أصحاب المصالح والشركات لغرض تكوين الثروة وإيجاد الوظائف وإمكانية تطوير وتوسيع ونمو الشركات من الناحية المالية السليمة وإن تكون هناك إطار فعال لعدم الإيفائية والإلزامية فيما يتعلق بحقوق الدائنين، وينبغي حصول أصحاب المصالح على المعلومات كافية من خلال البيانات التي تظهر أنشطة الشركات على أساس منتظم وفي الوقت المحدد، كما أن للأطراف الأخرى الحق في الاعتراض على الأمور التي تخالف مصالحهم والمنصوص عليها في القانون، ويكون للمواطنين الحق في إيصال قلقهم وشكوكهم إلى مجلس الإدارة عن الممارسات غير السليمة بحقوقهم.

4- التعامل السليم والجيد مع المساهمين:

إن من خلال إطار الحوكمة ينبغي أن يضمن حسن التعامل السليم لجميع المساهمين سواء أكان المساهمين الأقلية أم المساهمين الخارجيين وكذلك ضمان حصولهم على تعويضات مناسبة في حالة حصول أي خرق لحقوقهم التي ضمنها القانون، كما ينبغي أن يضمن حقوقهم في التصويت Vote ومراقبة نشاط الشركات، وأن يعاملوا بالتساوي وأن تكون حقوقهم واضحة للمستثمرين الجدد وكما يتمتع الأقلية من حملة الأسهم بالحماية من ضياع حقوقهم وأن يكون لهم حق الاعتراض على ذلك ومنع الاتجار الداخلي كما على أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن إن كان لهم أية مصالح مؤثرة في الشركة سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة.

5- الإفصاح والشفافية:

طالما أن هيكل الحوكمة يحدد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين كل من له اهتمام ومشاركة في عمل المؤسسة أو الشركة مثل (مجلس الإدارة، والمديرون، والشركاء والمساهمون، والعاملون، والدائنون، والموردون، وغيرهم)، أي أن يضمن دقة وتوقيت الإفصاح عن كل الأمور الحيوية والمتعلقة بالشركة مثل الوضع المالي-الأداء-وملكية الشركة وحوكمتها. لذلك فإن الإطار العام للحوكمة-ينبغي ان يضمن الحصول على معلومات دقيقة وصحيحة عن أعضاء المجلس بما يخص مؤهلاتهم وكفاءاتهم وخبراتهم وعملية الاختيار وكذلك إدارة الشركة طالما أن سياسة الحوكمة تساعد على تعظيم رأس المال من أجل تحقيق مصالح أصحاب رأس المال، من خلال الرقابة على كفاءة الأداء. كما ينبغي معرفة الصفقات التجارية ذات العلاقة والمخاطر وأيضا القابلية على التنبؤ، كما من الضروري وضع ومعرفة سياسات المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والأشخاص المهمين فيها ونتائج أعمال الشركة المالية-وأهدافها المنشودة- كبار الملاك فيها وحق التصويت-المخاطرة المنظورة التي قد تواجه الشركة-القضايا التي تتعلق بالموظفين-تركيبية حوكمة الشركة والسياسات المتعلقة بأخلاقيات المهنة.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة:

طالما عرفنا أن الحوكمة هي ذلك النظام الذي يتم من خلاله إدارة وتنظيم ومراقبة البنوك، وعليه ينبغي أن يكون لمجلس الإدارة تصورا استراتيجيا عن المؤسسة أو الشركة ومراقبة عالية للإدارة. ومساءلة المجلس أمام الشركة أو المساهمين وعليه القيام بالمهام الآتية:

- تعيين أو إبعاد كبار المسؤولين في المؤسسة، بالإشراف على خطة خاصة لتولي المهام في المؤسسة.

- صياغة ورسم إستراتيجية المؤسسة ومراجعتها وكذلك إعداد الخطط الرئيسية بما يخص الموازنات السنوية، وخطط العمل، وسياسة المخاطر، وضع وتحديد أهداف الأداء، ومراقبة أداء المؤسسة، والإشراف والمتابعة بما يخص المصاريف الرأسمالية للمؤسسة.

- كما عليه أن يكفل مكافأة المجلس وعملية الاختيار.

- مراقبة وإدارة تضارب المصالح بين كافة المعنيين بالمؤسسة بما في ذلك سوء استخدام موارد المؤسسة، وكما يضمن نزاهة وعدالة أنظمة المؤسسة المالية والمحاسبية بما في ذلك المدققين وان يضمن وجود أنظمة ضبط ورقابة وإدارة للمخاطر تتمتع بالقوة، وكذلك الإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات في البنك.

وعلى هذا الأساس ينبغي أن يكون لأعضاء المجلس من الخبرة والإخلاص الكافي والاهتمام المناسب لخدمة مصالح الشركة والمساهمين، وان يعاملوا هؤلاء بشكل عادل وان يلتزم بمعايير أخلاقية عالية على أن يراعي مصالح أصحاب المصالح، وعلى أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح وان كانت لهم أية مصالح مؤثرة في المؤسسة سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، والعمل بالإخلاص على خدمة أهداف المؤسسة، وانه في حالة تأثير قرارات مجلس الإدارة في بعض المساهمين دون غيرهم، فعلى مجلس الإدارة توخي العدالة والمساواة في ذلك. وعليه الالتزام بتطبيق أفضل معايير وأخلاقيات المهنة وان تراعي مصالح الأطراف الأخرى في البنك.

مما تقدم يتبين لنا أن الحوكمة تستند إلى مبادئ وقواعد وسلوكيات تضمن إدارة فاعلة وكفؤة للبنك تساهم بشكل كبير في إدارة مخاطر ملازمة لنشاطاته ووظائفه ومترابطة معها بما يضمن تناسق هذه الآليات والمبادئ مع إستراتيجية كفؤة لإدارة البنك بشكل شمولي بما فيها إدارة مخاطره¹.

المطلب الثاني: إستراتيجية إدارة المخاطر والأداء المالي

يحاول المديرون دائما أن يجدوا حجم المخاطر وان يسيطروا عليها، إذ أن النمو والتطوير الكبير في كل من التقنيات المالية والالكترونية قد اوجد تنوعا غنيا في طرائق إدارة المخاطر المتكاملة والتي توافر وتعرض فرصا جديدة ومهمة لزيادة قيمة المساهمين². إن إستراتيجية إدارة المخاطر تتمثل في إدارة المخاطر بشكل موحد ومتكامل والذي يطلق عليه (إدارة المخاطر المتكاملة integrated risk management) ويمكن توضيحها بأنها "تحديد وتقييم لمجموعة من المخاطر التي تؤثر في قيمة البنك والتطبيق لإستراتيجية البنك الشامل لغرض

¹ ظاهر، الخطيب حازم، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الشركات المدرجة في الأسواق المالية ص: 154.

² محمد حنا، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الرابحة للنشر والتوزيع، 2012، ص: 159.

إدارة هذه المخاطر¹. إن عرض هذه الرؤية لإدارة المخاطر المتكاملة يعني أن ملف مخاطر البنك يكون مرنا وقابلا للسيطرة، إذ إن المديرين يتمتعون بفرصة الاختيار في التعامل بتركيز أكبر مع بعض المخاطر وبتكريز أقل مع مخاطر أخرى.

إن إستراتيجية إدارة المخاطر لها القدرة والإمكانية في زيادة قيمة البنك وهو الهدف الاستراتيجي في شتى المجالات إذ أنها تقلل الأخطار المالية وتستطيع خفض حجم المخاطر التي تواجه البنك ومن خلال احتواء مستوى محدد من المخاطر، فإنها تساعد إدارة البنك على تقييم أدائه في النهاية. إن النظرة التقليدية لإدارة المخاطر في الماضي كانت نادرا ما تأخذ المخاطر في نمط نظامي متكامل موحد في جانب البنك، ولكن في الوقت الحاضر فإن إستراتيجية إدارة المخاطر متكاملة *integrated risk management strategy*.

أولا: طرائق تكامل إدارة المخاطر

إن البنوك لها ثلاث طرائق أساسية لتطبيق أهداف الإدارة المخاطر من المنظور الاستراتيجي لها، وهذه الطرائق هي:

- تنظيم عمليات البنك.
- تنظيم هيكل رأس المال.
- استخدام الأدوات المالية المطلوب.

وتعمل هذه الآليات لتشكيل إستراتيجية إدارة المخاطر إذ أن على المديرين أن يفكروا بمزايا وعيوب أية آلية محددة لمعرفة المزيج الأفضل منها. ومن المفيد القول أن تقنيات إدارة المخاطر الملائمة سوف تختلف على أفق سياسات وأنشطة ووظائف البنك، وذلك لغرض تقليل حجم التكاليف التي يتحملها البنك، إذ أنه على البنك أن يتمتع بمزيد من المرونة للتعامل مع المخاطر والصدمات غير المتوقعة لغرض تقليل حجم المخاطرة الكبيرة وتأثيرها. أن آليات المذكورة آنفا تعد قرارات إستراتيجية مهمة إذ أن تعديل عمليات وأنشطة البنك يتطلب اتخاذ توجيهات إستراتيجية نحو بعض الخدمات والوظائف المصرفية ذات المخاطر القليلة والمحسوبة في ظل تنامي مخاطر مهمة مثل مخاطر الائتمان، والتعثر الائتماني التي غدت من المخاطر المهمة التي تواجه العمل

¹ نفس المرجع السابق، ص 262.

المصرفي بالتوجه نحو أشكال حديثة من الخدمات المصرفية كخدمات الوساطة الاستثمارية، والوساطة التأمينية، وخدمات صناعة سوق الأوراق المالية¹.

كما أن الإستراتيجية المتكاملة لإدارة المخاطر تستلزم تنظيم هيكل رأس مال بشكل يتوافق مع معايير الدولية الملزمة التي تضمن كفاية رأس المال في مواجهة المخاطر المصرفية، فضلا عن تناسقه وانسجامه مع طبيعة الخدمات والأنشطة المصرفية بشكل يضمن توافر حد أدنى قادر على حماية البنك بشكل كفاء وفاعل من المخاطر والخسائر المحتمل أن يتعرض لها، وبالتالي تؤثر في ربحية البنك وحقوق الملكية². كما أن الأدوات المالية المطلوبة (الاستثمارات المالية في العقود المستقبلية، والعقود الآجلة، والعقود ذات الخيارات أو عقود التامين) قد تكون بديلة عن طرائق العملية لتقليل المخاطر وان هذه الوسائل والأدوات متوافرة لكثير من البضائع والعملات والأسهم والمؤشرات وهي تتوسع لتشمل مخاطر عديدة فالآليات والتقنيات لإدارة المخاطر إما أن تقلل من مخاطر المحتملة أو تقلل من تأثيرها في الاقتصاد أو في البنك في حال حصولها وبالتالي في حقوق المساهمين. إن الأدوات المالية تؤثر في موقف البنك لمواجهة المخاطر، ففي حالة تحقق المخاطر فإنها تقوم بتقليل أو إزالة تأثيرها، فمثلا يمكن استخدام العقود الآجلة من اجل الوقاية ضد مخاطر أسعار الصرف³.

إن الفائدة من الاعتماد على الأدوات المالية المستهدفة Targeted Financial Instruments في إدارة المخاطر، هي تمكين البنوك من التركيز على إدارة المخاطر فقط حين تكون هذه الأدوات متاحة للمخاطر المطلوبة مواجهته، فضلا عن ذلك فان هذه الأدوات مفيدة في الحالات التي تتمكن فيها إدارة من التنبؤ بهذه المخاطر فيما يخص كل من نوعها وأهميتها. وحين لا يتمكن البنك من تحديد مصدر وحجم المخاطر المحتملة فانه يستخدم رأس المال كوسيلة لمواجهة هذه المخاطر، فمن خلال تدعيم كفاية رأس المال وزيادة حقوق الملكية يتم تقليل التعرض للمخاطر.

وعليه وفق إستراتيجية إدارة المخاطر المتكاملة يتم إدارة المخاطر البنك فهناك بعض المخاطر التي يمكن للبنك معرفة حجم تأثيرها بدقة، وبهذا يمكن معالجتها بواسطة تقنيات واليات إدارة المخاطر المعروفة، في حين أن زيادة حقوق الملكية تغطي جميع المخاطر التي لا يمكن تحديدها مقدما، أو حين لا يكون هناك إدارة

¹ David A. Grigorian and Vald Manole: **Determinants of commercial bank performance in Transition**, an application of data envelopment analysis, World Bank policy research working paper 2850, June 2002.

² محمد حنا، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الرياءة للنشر والتوزيع، 2012، ص: 159.

³ حسن بشير محمد نور، قياس الأداء المالي للمصارف، مقالة محملة من الموقع الالكتروني، www.sudanile.com تاريخ المعاينة

2014/05/20. ص: 142.

مناسبة متوافرة لمواجهة المخاطر فكلما زادت المخاطر التي لا يمكن تحديد حجمها أو نوعها ازدادت الحاجة إلى زيادة حجم الملكية للمساهمين.

ومن خلال ما تقدم فإن طرائق إدارة المخاطر الثلاث الأنفة الذكر يمكن أن تخدم كبداية أو تكون مكملة لبعضها، أي أنها طرائق تكاملية تتبع من إستراتيجية ذات هدف استراتيجي أساسي هو تعظيم قيمة البنك، ولأن هذه الطرائق لها تأثير نفسه في المخاطر التي تواجه البنك فإن استخدامها يرتبط بشكل متشابه بالقرارات المنفصلة التي تصدر عن الإدارة على سبيل المثال إن رأس المال هو واحد من مكونات إستراتيجية إدارة المخاطر البنك إذ إن القرارات التي تتخذ بشأن رأس المال لا يمكن أن تتخذ بمعزل عن قرارات إدارة المخاطر.

ثانيا: تغطية المخاطر الكلية : Aggregate risk coverage

يشير مصطلح التكامل « integration » إلى تطبيق الطرائق الثلاث لتنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر وتوحيد جميع هذه المخاطر التي تواجه البنوك، إن إستراتيجية إدارة المخاطر التكاملية تستلزم إدارة المخاطر الكلية التي تواجه البنك لأن التعرض الكلي هو الذي يحدد مدى إمكانية البنك لتفادي تلك المخاطر المحتملة، ومن خلال توحيد المخاطر فإن بعض المخاطر المنفردة سوف توازن بعضها كليا أو جزئيا¹. ولهذا السبب فإن عملية تقديم الوظائف المصرفية كالإقراض والاستثمار والأنشطة الأخرى للسيطرة على المخاطر المحتملة ويتم التعامل مع التعرض لهذه المخاطر كلها بدلا من التعامل معها بشكل منفصل وان التعامل بهذه الطريقة التكاملية مع المخاطر يقلل من التكاليف ويحسن الأداء في إدارة المخاطر إن تكامل إدارة المخاطر يمكن أن يضيف قيمة إلى البنك والذي يعد الهدف الاستراتيجي لمنظمات الأعمال من خلال التعامل مع المخاطر كلها على خلاف النظام التقليدي الذي يتعامل مع الجوانب المتعددة للمخاطر بشكل منفصل إذ أن تعرض البنوك للمخاطر لا يعتمد على خطر واحد بحد ذاته بل يعتمد على المخاطر كلها.

ثالثا: العلاقات المترابطة في المخاطر : Theinextrical relations of risk

إن إستراتيجية إدارة المخاطر الفاعلة effective risk management strategy توجب على المديرين مراعاة تأثيرات الأعمال التي تتقاطع معها، فمن خلال التركيز على جانب واحد من المخاطر وبشكل ضيق فقد يوجد أنواع أخرى من المخاطر وهذا التقاطع في المخاطر يكون واضحا دائما وبالأخص في حالة وجود نشاطات مختلفة في البنك .

¹ محمد حنا، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الرابحة للنشر والتوزيع، 2012، ص: 159.

مما تقدم ندرك أن المخاطرة تتخلل إلى كل قرارات البنك الرئيسية المهمة، فحين يقوم البنك بتغيير إستراتيجيته فمن المحتمل أن يؤثر في حجم المخاطرة وبالنتيجة التأثير في موقف البنك سلبا أو إيجابا، فإستراتيجية إدارة المخاطر تتطلب إجراء تغيير مستمر وهذا التغيير يتضمن أحيانا مقارنة تكاليف تقليل مخاطرة معينة بالمزايا العائدة من هذا، وفي أوقات أخرى على المديرين تغيير مخاطر الأعمال ويجب أن تتخذ قرارات إدارة المخاطر على مستوى البنك لان نتائج اتخاذ إجراء معين بخصوص مخاطرة معينة تؤثر في موقف البنك كله.

ويقوم المديرون بتنفيذ بعض صيغ إدارة المخاطر سواء أكانت صريحة أم ضمنية Implicit or explicit، ففي حالة الهيكلية النموذجية الشاملة typical corporate structure يتم التعامل مع المخاطر بشكل منفصل إذ يقوم قسم التحويل الخارجي بالتعامل مع التأثيرات سعر الصرف في حين يقوم قسم الائتمان بالتركيز على المخاطر الائتمان والمخاطر السوقية وقسم الاستثمار يركز على المخاطر المالية وهكذا، وعمليا المفروض أن الإدارة يجب أن تتسق عمليات إدارة المخاطر إذا ما كانت ترغب بإيجاد إستراتيجية إدارة مخاطر متكاملة.

وتعد إدارة المخاطر المتكاملة (الموحدة) integrated risk management مدخلا إستراتيجيا أكثر من كونها مدخلا تكتيكيا فإدارة المخاطر التكتيكية tactical risk management والتي تعد أكثر شيوعا في الوقت الحاضر تتميز بأهداف محددة فهي تتضمن مثلا تغطية العقود، أو غيرها من الالتزامات المستقبلية الصريحة للبنك، فمثلا فيما يتعلق بتعاملات سوق التحويل الخارجي فان التغطية التكتيكية تعني أن أي تغيير في سعر صرف عملة معينة سوف يؤثر في قيمة العقود التي يتم التعامل معها¹. أما تغطية العملات الإستراتيجية strategic currency hedging بالمقابل فإنها تعني كيفية تأثير أسعار الصرف المختلفة في البنك كله، أو بشكل آخر فان إدارة المخاطر التكتيكية فيما يتعلق بوظيفة الائتمان تعني التأثيرات التي يتعرض لها عقد ائتمان معين يتعرض إلى مشاكل محددة أما إدارة المخاطر الإستراتيجية فتعني التقلبات والمشكلات التي تتعرض لها محفظة ائتمان البنك كله، وكيف يؤثر ذلك في البيئة والقدرة التنافسية للبنك، وبالنتيجة يمكن للبنك أن يكون محميا بتكتيكات معينة مع احتفاظه بتأثيرات إستراتيجية كبيرة.

ولما كان المدخل التكاملية integrated approach في إدارة المخاطر يتطلب فهما لعمليات البنك، وأيضا السياسات المالية والتوظيفية فيه بالنسبة لأمواله على حد سواء، عليه فان إدارة المخاطر هي من مسؤوليات الإدارة العليا للبنك، لذلك لا يمكن تفويض هذه المهام لخبراء ثانويين أو لإدارة تتعامل مع جزء من

¹ مرجع سبق ذكره، ص: 160.

المخاطر، وعلى الرغم من أن الإدارة تعتمد مبدأ الاستشارة إلا أنها يجب أن تحدد المخاطر التي هي أساسية لربحية للبنك ومراعاة المخاطر المتقطعة cross-risk وتأثيرات الأعمال المتقاطعة cross-business effects وتطوير إستراتيجية لإدارة تلك المخاطر¹.

¹ مرجع سبق ذكره، ص: 161

المبحث الثالث: إدارة المخاطر وخلق القيمة

نتيجة للمستجدات التي شهدتها الساحة المصرفية المتمثلة في تزايد حدة المنافسة المصرفية بين البنوك، التهديدات الناجمة عن عمليات الاستحواذ المعادية، وتزايد الضغط من طرف المساهمين على الحصول على عوائد مجزية، أجبرت البنوك والعديد من المؤسسات المالية على التركيز على إدارة قيمتها، حيث بات أنه من المسلم به عالمياً أن دالة الهدف النهائي للبنك هو تعظيم قيمته¹. وبصفة عامة يمكن للبنك تحقيق هذا الهدف من خلال؛ إما إعادة الهيكلة من الداخل وذلك بتجريد عمل البنك الأعمال والأنشطة التي تدمر القيمة Value destroying Businesses، أو من خلال إعادة الهيكلة من الخارج².

المطلب الأول: النظرة المتكاملة لخلق القيمة في البنك

هذه المقاربة عادة ما تطبق لاتخاذ القرار ما إذا كانت المؤسسة تخلق القيمة (creates value) وهي بديلة للتحليل التقليدي للتدفقات النقدية المخصومة (DCF) (discounted cash flow) للنظرية المالية، والذي يمكن تحديد قيمة أي أصل مبدئياً ضمن هذا الإطار التقييمي المتعدد الفترات، بقدر التدفقات المالية للمؤسسة ويقوم بخصمها وفقاً لمعدل الخصم المناسب لتحديد قيمة الشركة من المنظور الاقتصادي البحث³. لكن في الواقع العملي إدارة مطلوبات البنك لا تقتصر فقط على وظيفة التمويل البسيطة بل تتعداه إلى أنها تعتبر البنك وحدة في نظام مالي متكون من مجموعة مترابطة من البنوك والمؤسسات المالية ويمكن للبنك تحقيق خلق القيمة من خلالها، وبناءاً على ذلك فإن إطار التقييم المشترك يجب أن يعدل بشكل طفيف بالنسبة للبنوك، وذلك بتقدير التدفقات النقدية لمساهمي البنك وخصمها وفقاً لتكلفة الأسهم (العائد المطلوب لسهم البنك) وهذا لاشتقاق: القيمة الحالية (PRESENT VALUE) لسهم البنك والذي يجب أن يساوي القيمة السوقية للسهم في السوق المالي.

وبناءً على ذلك ووفقاً لافتراضات محددة، فإن قيمة أي معاملة جديدة أو خط أعمال سيكون الشيء نفسه بالنسبة لجميع البنوك، وبالإضافة إلى عملية إدارة المخاطر على مستوى البنك لا يكون لديها أي وقع على

¹ Gerhard Schroeck, risk management and value creation, in financial institutions, John Wiley & Sons, Inc, 2002, p: 03.

² Jensen, Michael C. (1986) Agency Costs of Free Cash Flow, Corporate Finance, and Takeovers, The American Economic Review, Volume 76, Number 2, p. 323.

³ Gerhard Schroeck, risk management and value creation, in financial institutions, Op.Cit, p: 14.

جانب خلق القيمة، وهذه في السوق الذي يتميز بالكفاءة المثالية التامة وبالتالي ليست لهذه العملية أي اثر على قيمة البنك، لكن مع ذلك فان في الجانب الواقعي وعلى نطاق واسع فان البنك يقوم بمايلي¹:

- يعرض المنتجات المالية ويوفر الخدمات لزيائنه.

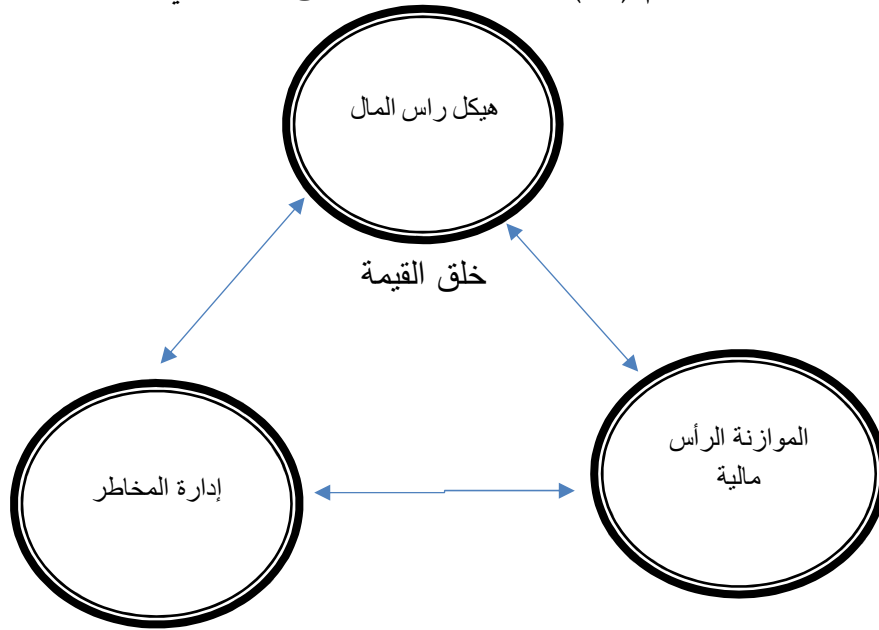
- ينخرط (يشارك) في الوساطة المالية وإدارة المخاطر.

وبناء على ذلك فان الكفاءة الاقتصادية للبنك، وكذا قيمته يعتمد أساسا على نوعية الخدمات المقدمة و"الكفاءة" في إدارة المخاطر ومع ذلك عندما يتم عرض المنتجات وخدمات يعني أن البنك يتعرض إلى مستويات جديدة من المخاطر وبالتالي فان عمليات إدارة المخاطر ضرورية لهذه العمليات ولا تعتبر ذات أهمية عالية لضمان البقاء في الأجل الطويل حيث لا تقتصر وظيفة إدارة المخاطر على الحفاظ على الحد الأدنى من الرأس المال المطلوب، ولكن أيضا المودعين الذين لديهم مسؤولية للحماية من مخاطر التعثر لأنهم قاموا بإيداع جزء كبير من ثروتهم لدى البنك على مستوى بنك واحد، يتم استخدام نفس الحجة على مستوى الاقتصاد أي لتجنب الذعر المصرفي والمخاطر النظامية وهشاشة النظام المصرفي.

وبناء على ذلك نجد معظم البنوك في الدول المتقدمة تستعمل أنظمة إدارة مخاطر متطورة وفعالة، حيث أصبحت هذه الوظيفة كعامل حاسم للنجاح في خلق القيمة وتقليل النتائج غير المستحبة التي قد تؤدي إلى تعرض البنك للإفلاس. علاوة على ذلك تقييم البنوك للمعاملات الجديدة والمشاريع في ضوء محافظها الموجودة، بدلا من في ضوء تباير خطر محفظة السوق عموما، ولكن في الممارسة العملية يهتم البنك بدرجة مشاركة هذه المعاملات في الخطر الكلي للبنك عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية الرأس المالية.

¹ Harker, Patrick T., and A. Zenios Stavros (1998) "What Drives the Performance of Financial Institutions?" working paper 98-21, Financial Institutions Center, The Wharton School, University of Pennsylvania. P: 84.

الشكل رقم (06): النظرة المتكاملة لخلق القيمة في البنك.



Source : Gerhard Schroeck, risk management and value creation, in financial institutions, John Wiley & Sons, Inc, 2002, p: 04.

وبالتالي فإن البنوك لا تفصل قرارات موازنة رأس المال وهيكل رأس المال وإدارة المخاطر بل تقوم بتحديد هذه العناصر الثلاث ومع ذلك هذه العملية المتكاملة لصنع القرار في البنك لا تنعكس ضمن الإطار التقليدي للتقييم والذي تمت تحديد افتراضاته ضمن العالم الكلاسيكي وبالتالي نلاحظ من خلال ذلك الإطار أن الروابط الأساسية لخلق القيمة في البنوك مهمة. ولقد تجاوزت البنوك المتقدمة هذا النقص في الإطار التقليدي الذي يعتبر في اغلب الحالات مرهق للتطبيق في السياق المصرفي استعملت مقياس ROE بدلا من ذلك، ولكن هذا المعيار يعاني من العديد من النقائص من بينها فقدان التركيز الاقتصادي يعتبر هذا المعيار محاسبي أكثر منه اقتصادي، بالإضافة إلى أنها لا تعكس بشكل كافي الربط بين رأس المال والميزانية الرأس مالية وقرارات إدارة المخاطر، لسد هذه الفجوة طورت بعض البنوك المتقدمة، ما يسمى بمقاييس الأداء المعدلة بالمخاطر والذي عرف في ما بعد (العائد على رأس المال المعدل للمخاطر) Risk Adjusted Return on (RAROC) Copmted¹. كما ركزت هذه البنوك على النتائج غير المتوقعة ومدى تأثيرها على التصنيف الائتماني الخاص بالبنك، الشيء الذي جعل البنك يقدر رأس المال الاقتصادي الذي يتناسب عموما مع حجم المخاطر التي يتحملها البنك، لذلك قامت البنوك بتوظيف مقياس للخطر يسمى value at risk والذي تطور كمقياس معياري للخسائر غير متوقعة.

¹ Gerhard Schroeck, risk management and value creation, in financial institutions, Op.Cit, p: 15

وبالتالي فإنه لمناقشة موضوع إدارة المخاطر وخلق القيمة يجب التطرق إلى ما يلي:¹

- استنباط الظروف الملائمة التي يمكن أن تجعل إدارة المخاطر على مستوى البنك يمكن أن تخلق القيمة.
- إرساء الأسس النظرية للمنهجية المعيارية لإدارة المخاطر في البنوك.
- تطوير الأسس النظرية ومناقشة الممارسات العملية حول كيفية تطبيق إدارة المخاطر وكيفية قياس وخلق القيمة في البنوك.

المطلب الثاني: أساسيات لتحديد العلاقة بين إدارة المخاطر وخلق القيمة في البنوك والمؤسسات المالية

إن إدارة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية لا تعد بالظاهرة الجديدة حيث أن التعامل مع الخطر كان دائما السبب الرئيسي لوجود الوساطة المالية ومبادئها الأساسية. ومع ذلك فإن تحليل المخاطر (بالرغم من القواعد الجيدة التي نشئت من وجهة نظر المستثمر في سياق نظرية المحفظة الحديثة) لم يحدد بشكل جيد، ولم تنظم تحليلها بدقة على مستوى الصناعة والبنك حتى وقت قريب، هذه الفكرة تنطبق على إدارة المخاطر على مستوى البنك من وجهة نظر العائد والمخاطرة وبالتالي في سياق خلق القيمة (والتي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كما هو في الشركات الأخرى كهدف نهائي للبنك.² ونظرا للدور المحوري الذي يلعبه الخطر في البنوك، ومن أجل استخدام المخاطر في الطريق الصحيح. فمن المهم أن نفهم تأثيرها وعلاقتها بإدارة المخاطر على قيمة البنك بشكل إجمالي، وبالتالي سيتم من خلال هذا الجزء التطرق إلى وضع الأساسيات النظرية لتحليل العلاقة بين إدارة المخاطر وخلق القيمة على مستوى البنك فمن خلال النقاط التالية:³

- مناقشة جانب تعظيم القيمة في السياق البنكي.
- مناقشة مفهوم المخاطر وإدارة المخاطر وأهمية هذا المفهوم على مستوى البنك.
- تقييم أهداف وظيفة إدارة المخاطر وما هي الأدوات المتاحة لتطبيق إدارة المخاطر على مستوى البنك.
- مراجعة ملخصة الأدلة التجريبية على العلاقة بين إدارة المخاطر وخلق القيمة.

¹ Harker, Patrick T., and A. Zenios Stavros (1998) "What Drives the Performance of Financial Institutions?" working paper 98-21, Financial Institutions Center, The Wharton School, University of Pennsylvania.

² Gerhard Schroeck, risk management and value creation, in financial institutions, Op.Cit, p: 19.

³ Op.Cit, p: 20.

أولاً: تعظيم القيمة في السياق البنكي

في هذا الجزء نناقش كيف يمكن أن تكون جانب تعظيم القيمة هو الهدف النهائي للبنك، وكيف يتم قياس خلق القيمة في الوقت الراهن، وما هي أهم المشاكل التي تكون ذات صلة بهذه المقاربة.

1- تعظيم القيمة كهدف للمؤسسة:

شهد العهد الماضي ثورة في العلاقة بين المؤسسات وملاكها (أصحابها) ومن المسلم به على المستوى العالمي تقريباً، أن الهدف العام للمؤسسة هو خلق القيمة لمساهميها (create value for shareholders)، من خلال تعظيم قيمة المؤسسة. عمليات الاستحواذ والشركات المعادية كثيراً ما تجبر على أن تكون مستويات الإدارة ضعيفة. نشاط المساهمين وخاصة نشاطات المساهمين المؤسستيين. أخذ بالارتفاع وعادة ما يسمى هذا النشاط بـ "رقابة السوق" (MARKET FOR CORPORATE CONTROL)، حيث أصبح هذا المفهوم أكثر أداءً، الأمر الذي اجبر البنوك والمؤسسات المالية على التركيز على الجوانب الاقتصادية أكثر منها على الجوانب المحاسبية وهذا ما أثبتته الدراسات التجريبية من خلال أن هذه الجوانب الاقتصادية تظهر إلى وجود ارتباط قوي بينها وبين أداء سعر السهم في السوق المالي¹. تفترض هذه المقاييس المطورة، ما ينبغي القيام به لمصاحبة المساهمين وتعظيم الثروة في نهاية الفترة، ومع ذلك، ومن وجهة النظر الاقتصادية هذا الهدف ليس واضحاً بصورة مباشرة لأن المؤسسة ليست سوى وسيلة وليست غاية من وجهة نظر النظرية المالية الحديثة.

إن الهدف النهائي من أي نشاط اقتصادي هو تعظيم المنفعة الشخصية كما هو وضع النظرية الكلاسيكية الجديدة، ووفقاً لهذا الجانب فإن منفعة المساهم تحدد من خلال التدفقات النقدية المتاحة (الدخل المتاح) والذي يتحدد من خلال ثلاثة أبعاد: القيمة المطلقة، وقت الحدوث، درجة التأكد.

يعتبر أي استثمار كنشاط استثماري حيث يعرف على أنه التنازل على تحقيق منافع حالية مقابل منافع مستقبلية غير مؤكدة وبناءً على ذلك فإن الدور الأساسي لهذا النشاط الاقتصادي هو تعظيم منفعة المستثمر من خلال تعظيم العوائد المستقبلية مع مراعاة التفضيلات المتعلقة بجانب اللاتأكد وبنية الوقت لتحقيق هذه العوائد، وهذا بدوره يعظم القيمة الحالية الصافية لثروة المشروع، حيث يستطيع المساهمين تحويل هذه الثروة إلى استهلاك في الوقت المفضل لديهم طالما لديهم الإمكانية للوصول إلى السوق المالية للقيام بعمليات تداول أسهم

¹ Jensen, Michael C. (1986) "Agency Costs of Free Cash Flow, Corporate Finance, and Takeovers," *The American Economic Review*, Volume 76, Number 2, pp. 329.

هذا المشروع وبالتالي وفق للنظرية الكلاسيكية مع اعتبار عدم وجود تكاليف الوكالة والمعاملة في ظل كفاءة الأسواق المالية فإن هدف المنشأة هو تعظيم الثروة للمساهمين وهذا من خلال تحقيق أقصى قيمة للأسهم.

وفقا لهذا الجانب القيمة الحالية الصافية (NPV) كمعيار لاتخاذ قرارات الميزانية الرأسمالية ويتفق مع مؤشر تعظيم قيمة المساهمين وبالتالي ينبغي على مديري البنك متابعة كل الفرص الاستثمارية التي تحقق آثار إيجابية على معيار القيمة الحالية الصافية¹.

$$firm\ value = \sum_t^{\infty} (E(CF)) \div (1+r_t)^t \quad (27)$$

وفقا للمعادلة السابقة فإن قيمة المنشأة تمثل التدفقات المخصومة المستقبلية $E(t)$ يمثل التدفق النقدي كل فترة t ، r_t يمثل معدل الخصم. مع ذلك هناك خلافات حول ما إذا كان هدف الشركة يجب أن يكون لتعظيم قيمة المساهمين، حيث يمكن أن يؤدي هذا إلى تضارب المصالح بين المساهمين وأصحاب الديون، وكذا بين المساهمين ومسيرى المؤسسة وخصوصا في ما يتعلق بالنقطة الأخيرة عادة ما يتخذ مسيرو المؤسسة اغلب قراراتهم على أساس مصالحهم وأهدافهم الخاصة، هذه المشاكل يمكن أن تحدث فقط في حالة عدم كفاءة الأسواق كفاءة مثالية، وهذا يطرح أيضا المشكلة التالية: إذا وافق مسيري المؤسسة على تعظيم قيمة المساهم، السؤال المطروح هنا: هل سترجم هذا إلى زيادة أسعار الأسهم في ظل سوق مالي غير كفاء مثالية، حيث في ظل الأسواق غير الكفؤة (كفاءة مثالية) يمكن أن تعكس أسعار الأسهم القيمة على المدى البعيد للشركة. وبالمثل هناك نقاش حول ما إذا كانت الأهداف الأخرى ستكون ملائمة لفائدة المساهمين أكثر ملائمة من منظور تعظيم القيمة للمساهمين، ومع ذلك يجب أن يكون الهدف النهائي للمؤسسة يتفق مع النظرية الاقتصادية أي يجب أن تحاول تعظيم منفعة المساهم إلى جانب ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار الجوانب التالية:²

- أن تكون واضحة المعالم.
- أن تكون قابلة للقياس.
- ممكنة ومضمونة البقاء على المدى الطويل.

¹ Gerhard Schroeck, risk management and value creation, in financial institutions, Op.Cit, p: 28.

² Op.Cit, p: 34.

كل ما سبق ينطبق كذلك على البنوك، والتحدي الذي يواجهه البنك هو تحقيق أقصى قدر من المعادلة السابقة، من خلال محاولة زيادة التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية (من خلال استغلال فرص النمو) مع الحفاظ على مستوى متدني من المخاطر حيث تعد هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي.

2- إطار تقييم البنوك:

تستعمل هذه المقاربة عادة لتقرير ما إذا كان مفهوم خلق القيمة في المؤسسة هو بديل النهج التقليدي الذي يعتمد على التدفقات النقدية المخصومة (DCF) للنظرية المالية الذي يمكن من خلاله تحديد القيمة لأي أصل. هذا النموذج (الذي يعتمد على تعظيم قيمة المساهم) يقدر قيمة المؤسسة بالكامل، وهذا بتقدير التدفقات النقدية للمنشأة المتاحة للتوزيع (أرباح موزعة)، ويتم خصم هذه التدفقات بمعدل الفائدة المناسب (تكلفة رأس المال)، ويعكس هذا المعدل درجة المخاطرة وتاريخ حدوث التدفق والرافعة المالية للمؤسسة. قيمة المؤسسة (السوقية) تحدد من خلال طرح قيمة المطلوبات من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة.

استثناء لهذه القاعدة، هناك مقاربة مختلفة عادة ما يتم اختيارها فيما يتعلق بالبنوك على الرغم من أنها متطابقة من الناحية الرياضية حيث يتم تقدير القيمة المستقبلية للتدفقات النقدية للمساهمين ومن ثم خصمها من خلال معدل تكلفة رأس المال وهذا الاشتقاق لقيمة أسهم البنك مباشرة، ولهذا النموذج مجموعة من المزايا العملية والنظرية تتمثل فيما يلي:¹

- تحديد قيمة الأسهم عن طريق تحديد قيمة المنشأة ومن ثم طرح قيمة المطلوبات تعتبر من الناحية العلمية أكثر صعوبة وخاصة بالنسبة للبنوك لا يتم تداولها في الأسواق المالية، فمثلاً: الودائع الجارية والمدخرات لديها سعر فائدة أصغر وسعر فائدة أقل بكثير من معدل الفائدة السوقي، وكذلك فهي مجهولة من الاستحقاق، وبالتالي فإنه من الصعب تحديد القيم السوقية الكلية للمطلوبات بسبب عدم القدرة على تحديد معدل الخصم المناسب لهذه المطلوبات.

- إضافة إلى ذلك، أن البنك يدفع معدل فوائد على الودائع أقل من المعدل السوقي (تكلفة الفرصة البديلة) يجعل من إدارة المطلوبات جزء من أنشطة العملية وليس فقط مجرد وظيفة تمويل وبالتالي هذه إمكانية يعني أن تظهر بشكل كافي وجلي في منهجية التقييم.

- بالنظر الهوامش الضيقة للأعمال المصرفية، وان الأخطاء صغيرة جدا في تقدير معدلات الفائدة يمكن إن تؤدي إلى تقلبات كبيرة في قيمة الأسهم عند تطبيق نهج الأول.

¹ Op.Cit, p: 28.

3- إدارة المخاطر في البنوك:

مصطلح الخطر عادة ما يستعمل بشكل مترادف مع حالة عدم اليقين لان الإحصائيات تسمح لنا بحساب حالة عدم التأكد المحددة باستعمال ما يسمى مقياس التشتت (الذي يدل على التغير حول المتوسط) والتي عادة ما تحسب باستعمال التباين أو الانحراف المعياري والتي عادة ما يطلق عليها مصطلح التذبذب (Volatility) في السياق المالي، في الغالب يلاحظ أن هناك انحرافات موجبة وسالبة حول الوسط الحسابي، في سياق الأعمال يعبر عن الخطر بالانحراف السالب عن الوسط الحسابي المتوقع وبالتالي فهو يرتبط عادة باحتمال الخسارة الممكنة في حين تمثل الانحرافات الإيجابية الفرص الممكنة.

في السياق المصرفي، ينشأ الخطر نتيجة قيام البنك بأي معاملة تحتوي على درجة من عدم التأكد بشأن تحقق نتائجها، حيث ترتبط معظم المعاملات المصرفية تقريبا مع مستوى معين من عدم اليقين، وبالتالي فان كل صفقة في البنك تساهم في المخاطر الكلية للبنك، ومن أمثلة المخاطر التي يواجهها البنوك:¹

- عملية تسديد جميع المدفوعات المتعلقة بالقروض وفقا لجدول التوقعات.
- تقلب أسعار الفائدة بمعدل أكثر من المتوقع في المستقبل القريب.
- الطلب على القروض العقارية سيكون أقل من المستوى المتوقع في العام القادم.

كل هذه المخاطر تؤدي إلى التأثير على دخل البنك أو ربحيته، وبالتالي على قيمة البنك بشكل عام، من جهة إدارة المخاطر ترتبط بشكل وثيق بالوحدة التنظيمية، وتسند وظيفة إدارة المخاطر إلى مسؤولية مجلس الإدارة، ومع ذلك لا يمكن لمجلس الإدارة تسيير وظيفة إدارة المخاطر بصفة فردية، حيث يقوم مجلس الإدارة بوضع الأهداف الإستراتيجية، وضمان الأهداف المفوضة التي قد تحققت في إطار المبادئ التوجيهية المقررة مركزيا، تشغيل وظيفة إدارة المخاطر بطريقة مركزية لديها المزايا التالية:²

- تتبع رأي مستقل ومتكامل حول جميع أنواع المخاطر التي تواجه البنك ولهذا نحتاج فقط الوضعيات الصافية لإدارة المخاطر: وبهذا يتخصص الموظفون في تحقيق أفضل الأسعار في السوق المالي مع ذلك فنادرا ما يتم قياس إدارة مجمل التعرضات للمخاطر، حيث بدلا من ذلك يتم إدارة كل خطر على حدى بسبب ارتفاع تكلفة تجميع مركزيا أو بسبب بعض القيود القانونية، ومن جهة أخرى يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها عمليات

¹ Mark, Robert M. (1995) "Integrated Credit Risk Measurement," in: Derivative Credit Risk – Advances in Measurement and Management, London: Risk Publications, pp. 109.

² Gerhard Schroeck, risk management and value creation in financial institutions, Op.Cit, p: 38.

واضحة المعالم تتضمن مجموعة من الأنشطة وتنقسم هذه العملية إلى الخطوات التالية: تعريف، تحديد وتصنيف تعرضات المؤسسة للمخاطر (عوامل الخطر)، القياس الكمي والنوعي حيث أن فهم العلاقات بين عوامل الخطر والقياس حجم تأثير هذه العوامل على التدفقات النقدية وقيمة المؤسسة،

- الحد من المخاطر لضمان مستوى ثابت من التعرضات للخطر: حيث تعتبر هذه الخطوة هي الإدارة الفعلية والفعالة للمخاطر، حيث يمكن للبنك استخدام بعض السياسات مثل التجنب التام للمخاطر، الحد من المخاطر، نقل المخاطر لطرق أخرى، تخفيض المخاطر.

- السيطرة على المخاطر؛ حيث عادة ما تشمل الوظائف والرقابة على إدارة المخاطر مجموعة من الإجراءات لضمان تحقيق الأهداف التي تم وضعها، الانحرافات بين الأهداف الفعلية والأهداف المسطرة، وتحديد الأسباب وقوع هذه الانحرافات. وهذا بدوره يؤدي إلى تغيير في عمليات التخطيط أو التنفيذ للعمليات. كما أن الرقابة على المخاطر تضم أيضا الرقابة على الأشخاص المعنيين ووحدات الأعمال، من خلال فحص مدى تطبيق الأساليب والأدوات بشكل صحيح، وهذا من أجل تجنب الإساءة والتلاعب وغيرها من السلوكيات السيئة.

- تقييم مدى ارتباط إجراءات إدارة المخاطر بالأهداف العامة للشركة: والتي تتناسب مع هدف الشركة النهائي الذي يتمثل في تعظيم قيمة المؤسسة، وبالتالي فإن هدف إدارة المخاطر هو تحديد الأخطار غير الاقتصادية المحتملة، وهذا لضمان أن أي نشاط لإدارة المخاطر يجب أن يتفق مع هدف خلق القيمة في المؤسسة، وبالتالي فإن هدف وظيفة إدارة المخاطر لا تكون منحصرة فقط في تجنب وتخفيض المخاطر بل يجب أن تركز على كيفية العثور على التوازن بين المخاطر المحتملة والعوائد المتوقعة، وذلك من خلال التركيز على المزايا التنافسية للمؤسسة. من خلال ما سبق نلاحظ أن معظم الخطوات تعتمد بعضها على بعض.

ثانيا: دور وأهمية المخاطر وإدارتها في البنوك

الدور التقليدي للبنوك يركز أساسا على تحقيق التدفقات وذلك بالأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية: الدرجة، المكان، السيولة، مدة الاستحقاق، والمخاطر، وهذا لتقليص الخلافات المتعلقة بعدم تماثل المعلومات وتكاليف المعاملات من خلال تخصيص العمليات المنتجة والعمليات الغير منتجة. يعتمد نشاط البنوك أساسا على اخذ الودائع من المودعين إلى أصحاب العجز والتي تحتوي أعمالهم على درجة معينة من المخاطر يمكن للبنك استغلال الجوانب المتعلقة بالتنوع ودرجة المخاطر، ومن هذا يمكن امتصاص واستيعاب المخاطر من الداخل، كذلك يمكن للبنك تحويل هذه المخاطر وذلك من خلال توزيعها على العديد من المشاركين في السوق،

هنا تكمن الميزة الأساسية لإضافة القيمة في البنوك، حيث أن القدرة على تخفيض المخاطر بكفاءة وبأقل تكلفة من خلال تجميع وتفكيك المخاطر إلى عقود مالية مختلفة ومن ثم توزيعها، بالإضافة إلى ذلك يمكن للبنوك أن تقوم بخلق منتجات ذات عوائد مستقرة وبملاصم خطر ثابتة.

وبهذا تعتبر وظيفة إدارة المخاطر احد أهم الموارد لخلق القيمة أي تعظيم البنك لقيمه، يجب أن تكون لديه إستراتيجية جيدة لإدارة المخاطر. ولكن السؤال المطروح هو: كيف يمكن لوظيفة إدارة المخاطر أن تساهم في تعظيم قيمة البنك وخلق القيمة؟ حيث أن معرفة الإجابة على هذا التساؤل يسهل على البنك بناء الأهداف اللازمة لوظيفة إدارة المخاطر واستخدام هذه الوظيفة بشكل صحيح.

المطلب الثالث: العلاقة بين إدارة المخاطر وخلق القيمة

مع اعتبار أن المخاطر وإدارة هذه المخاطر تلعب دور أساسي في عمل البنوك، وبالتالي نحتاج الآن إلى تحديد منطق الروابط بين إدارة المخاطر وخلق القيمة، ولتحديد هذه العلاقة يجب التطرق إلى المسائل التالية:¹

- الهدف من ممارسة وظيفة إدارة المخاطر.
- التدابير المختلفة لإدارة المخاطر.

كما ذكرنا سابقا يجب أن يكون الهدف من وظيفة إدارة المخاطر هو تحقيق الهدف العام والنهائي للمؤسسة (بنك) وهو تعظيم القيمة، مع ذلك فإن اختيار هدف من وظيفة إدارة المخاطر له أثر مباشر على كيفية قياس المخاطر، وماهية المخاطر ذات الدرجة الأهم، وماهية الأهداف الثانوية لوظيفة إدارة المخاطر اللازمة لتدعيم الهدف النهائي، وأي أساليب إدارة المخاطر الواجب تطبيقها، وعليه سيتم من خلال الأجزاء اللاحقة النظر إلى هذه المسائل بشيء من التفصيل.

أولاً: أهداف وظيفة إدارة المخاطر في البنوك

إن الخيارات المتعلقة بأهداف وظيفة إدارة المخاطر في البنوك يمكن أن تكون متباينة، وذلك وفقاً للأبعاد التالية:

- متغير الهدف المتغير: (تغير الهدف).

¹ Gerhard Schroeck, risk management and value creation, in financial institutions, Op.Cit, p: 46.

- هيمنة وجهة نظر الأطراف أصحاب المصلحة.
- بعد الخطر.
- إستراتيجية إدارة المخاطر.

سيتم مناقشة هذه الإبعاد في مايلي:

1- خيار متغير الهدف:

وفق للأدلة والشواهد المسحية تعتبر البنوك أن الهدف الأولي لعمليات إدارة المخاطر هو تخفيض تقلبات التدفقات النقدية وإيراداتها حيث عادة تحدد البنوك والمؤسسات الأبعاد الفرعية التالية:¹

- تخفيض تقلبات (على المدى القريب) المداخل التشغيلية.
- تهدف وظيفة إدارة المخاطر إلى حماية ميزانية البنك من الخسائر الحادة وخاصة الخسائر ذات الطبيعة النقدية (مثل الصدمات في أسعار الصرف وحماية التدفقات النقدية التشغيلية) للبنك من التقلبات المالية الخطيرة (تقلبات أسعار الفائدة، أسعار السوق، ومخاطر التعثر).
- الاستراتيجيات المعقدة لتخفيض تذبذبات التدفقات المالية: حسب (Froot and al(1993) على المؤسسة أن تضمن من خلال وظيفة إدارة المخاطر حيازتها على التدفقات النقدية متاحة وهذا لأجل تعزيز قيمة استثمارات المؤسسة، هذا الهدف يستند إلى ملاحظات MBM إلى أن مفتاح خلق القيمة هي الحياة على استثمارات ذات تصنيف جيد، ووفقاً لنظرية المالية النيوكلاسيكية تعتبر عملية توليد تدفقات نقدية داخلية أرخص مورد لرؤوس الأموال (التمويل الذاتي) ومع ذلك يجب على الإدارة المتطورة بان تضمن بان تقلبات التدفقات المالية تترجم إلى تغيرات في رؤوس الأموال المطلوبة لفرص الاستثمار السريعة والتي تعتمد على الأوضاع الاقتصادية العامة.
- الحد من تقلبات القيمة السوقية للشركة، وبالتالي تقلبات عوائد المساهمين حيث يكون الهدف من إدارة المخاطر من هذه الناحية هو عزل سعر سهم المنشأة عن الصدمات الاقتصادية والتغيرات المالية.
- تثبيت عوائد أسهم البنك.
- زيادة الأرباح وذلك من خلال استخدام أدوات إدارة المخاطر كوسيلة للمضاربة.

¹ Gerhard Schroeck, risk management and value creation, in financial institutions, Op.Cit, p: 53.

- تخفيض تكلفة الإقراض.

ومن الجدير بالملاحظة أن استخدام وظيفة إدارة المخاطر لتحقيق أبعاد فرعية معينة يمكن أن يكون لديها تأثير مختلف على أبعاد فردية أخرى، وعليه تكمن هذه النقطة الأساسية لوظيفة إدارة المخاطر من خلال تخفيض اكبر قدر من الأبعاد الفرعية بأقل تأثير سلبي على الأبعاد الفرعية الأخرى.

2- خيار بعد الخطر:

اختيار بعد الخطر يعني اختيار الهدف من وظيفة إدارة المخاطر ويقصد بذلك ماهية أنواع المخاطر التي يجب التركيز على إدارتها (المخاطر النظامية والمخاطر الخاصة) من الناحية النظرية، فإن الإجابة على هذا السؤال واضحة إلى حد ما فإذا افترضنا أن فرد في عالم التمويل النيوكلاسيكي وأن المخاطر المالية هي في معظمها غير منتظمة ويتم نقل هذه المخاطر غير النظامية إلى السوق المالي بشكل كفاء هذا لا يؤثر على قيمة المؤسسة وينتقل أثره على خط سوق رأس المال (SML)، ولذلك على البنك إدارة المخاطر النظامية (هذا حسب النظرية النيوكلاسيكية يمكن القضاء على المخاطر غير النظامية باستعمال سياسة التنويع وبالتالي يبقى الإشكال فقط يرتكز على المخاطر النظامية)، لكن في الواقع العملي نلاحظ أن معظم الإجراءات لإدارة المخاطر في البنوك تحاول معالجة قضايا خاصة على مستوى الصفقات الفردية (أي اهتمام بعملية إدارة المخاطر غير النظامية أكثر من عمليات التركيز على المخاطر النظامية) ومع ذلك إذا القينا نظرة على بيانات أسهم البنوك سوف نلاحظ انه وعلى مر الزمن فإن المخاطر غير النظامية تميل إلى الزيادة، أما المخاطر النظامية فهي تميل الانخفاض.

يمكن تحديد المخاطر النظامية ومن ثم المخاطر الخاصة من خلال تحديد قيمة المعامل β والتي تمكننا من حساب المخاطر النظامية ثم في المرحلة اللاحقة يتم حساب المخاطر الخاصة والتي تتساوى الفرق بين المخاطر الكلية Q_i والمخاطر النظامية وبعد ذلك تم تقدير خط الانحدار لهذه المشاهدات لفترة طويلة¹.

3- خيار وجهة نظر الأطراف أصحاب المصالح:

كما رأينا سابقا هناك اهتمامات متضاربة لأصحاب المصالح في البنك، وهذا ما يخلق وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بأهداف إدارة المخاطر في البنك، وذلك كما يلي:²

¹ Gerhard Schroeck, risk management and value creation, in financial institutions, Op.Cit, p: 53.

² Op.Cit, p: 54.

- تعظيم قيمة المؤسسة لأسباب واضحة عادة ما تكون اهتمامات المساهمين لتعزيز هذه الوجهة حيث يرى بعض الكتاب انه لزيادة قيمة المؤسسة ينبغي أن يكون هدف وظيفة إدارة المخاطر الحد من تقلبات قيمة المؤسسة من خلال تخفيض حجم الخسائر القصوى (تخفيض القيمة المعرضة للخطر) Elimintion of costly lower tail out come.

- عادة ما يكون هذا الاهتمام من وجهة المنظمين (السلطات الرقابية) وأصحاب الديون وهذا لضمان بقاء البنك، ويضيق هذا التركيز على الهدف النهائي لإدارة المخاطر، حيث لا تلعب هذه الاهتمامات أي دور في النظرية المالية الكلاسيكية.

- تخفيض العبء الضريبي.

- تحفيز الموظفين والفروع التابعة

- المحافظة على قيمة المخاطر المالية عند مستويات محددة، حيث ينال هذا البعد من إدارة المخاطر اهتمامات جميع الأطراف أصحاب المصالح.

- تحقيق السياسة محاسبية معينة، حيث يمكن أن يكون هدف وظيفة إدارة المخاطر أيضا حماية أرقام ميزانية المؤسسة مع التدفقات النقدية المرتبطة بالمعاملة، والذي يمكن أن يؤدي إلى تحقق خسائر حقيقية، على الرغم من أن هذا الاقتراح هو تدمير للقيمة حيث يمكن أن يكون لدى مسيري المؤسسة حافز للتحوط من بعض وضعيات مراكز الميزانية.

وفقا للملاحظات السابقة تكمن صعوبة تنفيذ إستراتيجية محددة لإدارة المخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار كل الجهات النظر المختلفة للأطراف أصحاب المصالح وكذلك اختيار أي بعد من وجهات النظر السابقة يجب أخذه بعين الاعتبار.

4- خيار إستراتيجية إدارة المخاطر:

البعد الأخير لأهداف إدارة المخاطر هو إستراتيجية إدارة المخاطر وعليه يجب على البنك الاختيار بين الأهداف التالية:¹

¹ Op.Cit, p: 56.

- القضاء على جميع المخاطر (التحوط كامل).
- القضاء على المخاطر بشكل انتقائي (التحوط الانتقائي).
- تحقيق الأرباح (اختيارات المضاربة).
- السماح بتحقيق الأرباح (المضاربة الصريحة).
- عدم إدارة جميع المخاطر.

عادة يكون الهدف من وظيفة إدارة المخاطر في أي بنك عدم الحماية الكاملة من المخاطر (التحوط التام) حيث قد يؤدي ذلك إلى ضياع العديد من الفرص التي تؤدي إلى خلق القيمة، وعليه عادة يكون الهدف من وظيفة إدارة المخاطر هو التحوط بأكبر قدر ممكن من المخاطر.

ثانياً: التدابير المختلفة لإدارة المخاطر

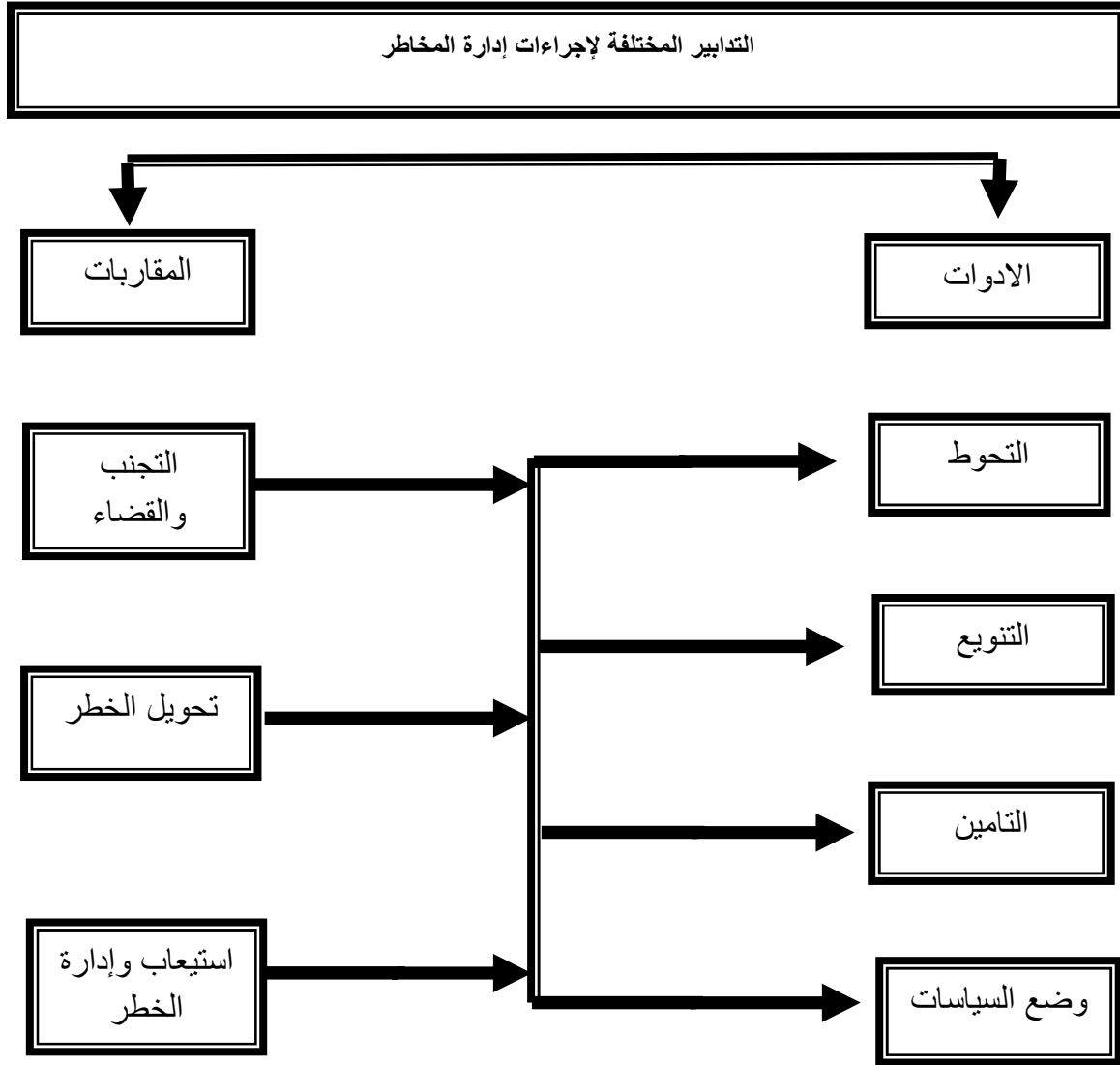
لقد تبين من القسم السابق أن هناك أهداف متعددة لوظيفة إدارة المخاطر عند جميع مستويات المؤسسة، والإشكالية الأساسية التي يواجهها البنك هي صعوبة تحديد الهدف الأساسي لإدارة المخاطر، وعليه يمكن التخلص من فئة هذه الخيارات إذا كان هدف إدارة المخاطر هو تعظيم قيمة البنك، وعليه فإن الإستراتيجية المناسبة لإدارة المخاطر في البنك لا يتمثل في عزل البنوك على المخاطر نهائياً، ولكن التعامل بشكل حذر مع هذه المخاطر ومحاولة تقليصها. على سبيل المثال إذا كان الاقتصاد يميل إلى الركود، فإن ذلك يعرض البنوك إلى خسارة قيم حاضرة ولكن ليس هناك أي إجراء إدارة المخاطر يمكن القيام به لتحسين هذا الوضع. في هذا الجزء سيتم مناقشة الطرق المختلفة لإجراء وتدبير إدارة المخاطر في البنوك. يقدم الشكل التالي لمحة عامة ويشير إلى وجود نوعان من الفئات الواسعة التي تحتاج لتمييزها عند مناقشة الخيارات المختلفة¹.

- يتوجب على البنك تحديد مجموعة الإجراءات المراد تطبيقها.
- يتوجب على البنك اختيار مجموعة الأدوات اللازمة للتعامل مع واقع هذه المخاطر.

والشكل التالي يبين التدابير المختلفة لإجراءات إدارة المخاطر.

¹ Drzik, John, Peter Nakada, and Til Schuermann (1998a) "Risk, Capital, and Value Measurement in Financial Institutions—Part I: The Debtholder's Perspective," *The Journal of Lending & Credit Risk Management*, September 1998, p. 22

الشكل رقم (07): يبين التدابير المختلفة لإجراءات إدارة المخاطر.



المصدر: من إعداد الباحث.

ثالثاً: إدارة المخاطر وخلق القيمة في النظرية المالية المؤسسية الحديثة

عدم أهمية سببية إدارة المخاطر يكون فقط في السوق الكفاء والمثالي حسب النظرية المالية النيوكلاسيكية لأن السعر يتضمن المخاطر داخل وخارج المؤسسة، بالنسبة لعدم كفاءة السوق في العديد من الحالات تكون عملية إدارة المخاطر من طرف المؤسسة لا يمكن تكرارها من طرف المستثمرين الفرديين بنفس

الشروط، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة. هناك العديد من المناهج المؤسسية التي تحاول وصف العلاقات بين متغير أو أكثر من مكونات الشركة والتي يمكن تبنيها كمايلي:¹

1- المقاربة القائمة على الحوافز:

هذه المقاربة هي الفصل بين الملكية والسلطة (القرار) في المؤسسات الحديثة ويمكن التفرقة بين فرعين متباينين في هذا المنهج.

1-1- نظرية حقوق الملكية Property Right theory

جوهر هذه النظرية أن تخصيص الموارد لا يكون بأمتلية وكفاءة إلا إذا تم استيعاب كل العوامل السلبية والايجابية، وسيكون هذا فقط عندما يتم تحديد حقوق الملاك، (حقوق السلطة، حقوق الملكية، وحقوق التصرف) والتي تكون متداولة في الأسواق المناسبة وعلى الرغم من أن هذا المنهج يوفر معلومات قيمة من خلال شرح الآثار المترتبة على القواعد القانونية والمؤسسية وعلى سلوك مختلف المكونات، إلا أنه لم يبين كيفية تحقيق خلق القيمة من خلال إدارة المخاطر

1-2- نظرية الوكالة:

إن التفويض بحقوق التصرف إلى المديرين يستدعي الموائمة بين المصالح المتباينة التي تنتج عن المعلومات غير المتماثلة (التكلفة عدم اليقين والآثار الخارجية)، والتي يمكن أن تكون نتيجة لتفضيلات غير مالية ينتج عن ذلك ما يسمى تكاليف الوكالة Agency cost والتي يمكن تخفيضها من خلال ترتيبات تعاقدية².

2- المقاربات على أساس تكلفة المعاملات: transaction cost based approaches

تكلفة المعاملات هي التكاليف المرتبطة بتحديد، تنفيذ، وتكييف الترتيبات التعاقدية على حقوق الملكية، وهي تكاليف تنتج على عدم تماثل المعلومات وذلك نتيجة الخطر المعنوي والعقلانية المحدودة للمشاركين في السوق. تمثل تكلفة المعاملات من بين أهم أسباب وجود النظام المالي، فهي تمثل الوقت والمال المنفق في سبيل تحقيق المعاملات المالية أي الإقراض والاقتراض، وهذا ما يمثل تكلفة بالنسبة للمتعاملين أصحاب الفائض

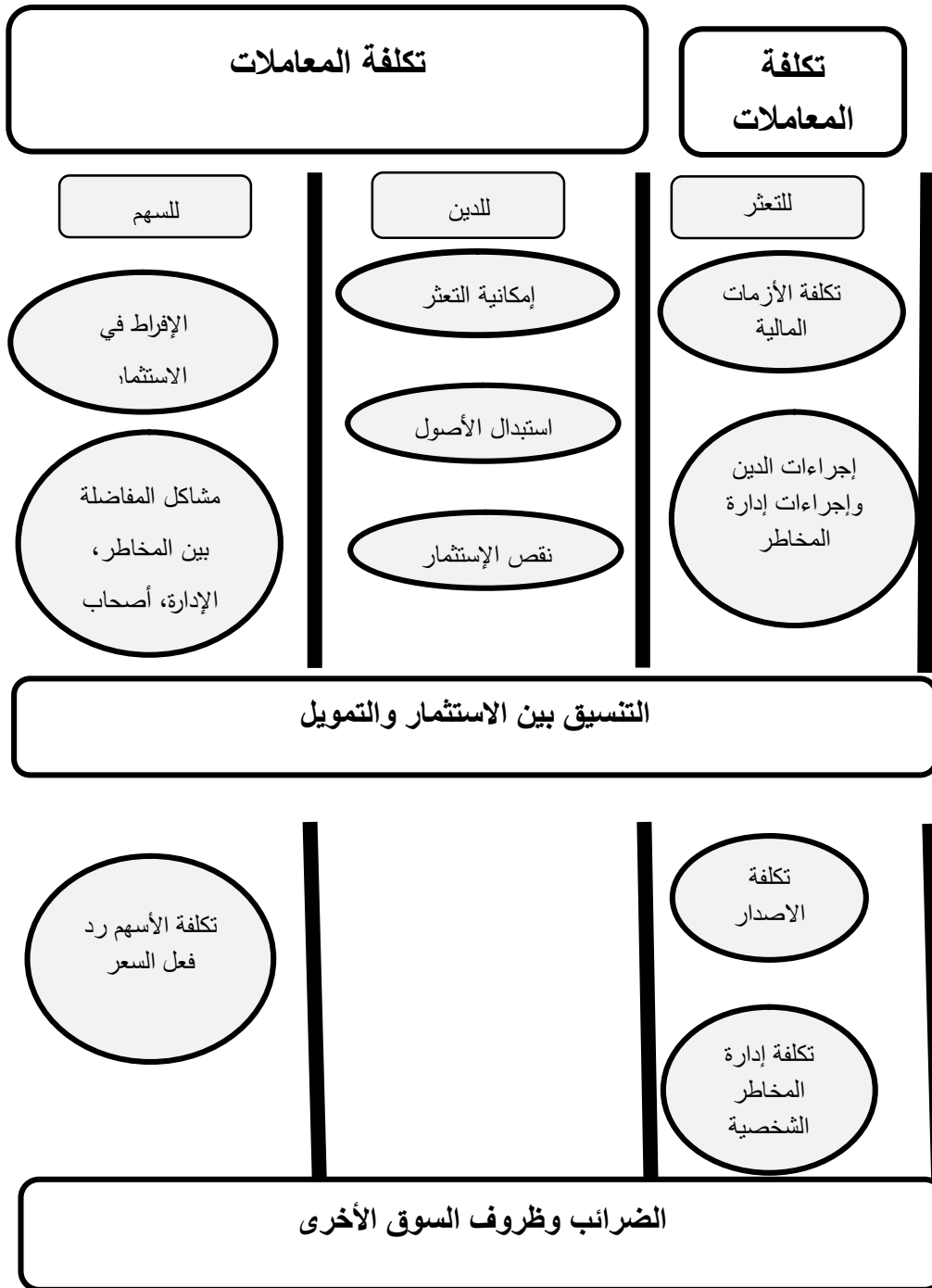
¹ Jensen, Michael C. (1986) "Agency Costs of Free Cash Flow, Corporate Finance, and Takeovers," The American Economic Review, Volume 76, Number 2, pp. 323.

² Op.Cit, p: 324.

والحاجة إلى التمويل، وحتى إن كان هناك اتصال مباشر بينهما فإنه لا بد من القيام بإجراءات قانونية تسمح بصياغة العقد الذي يتضمن شروط وأجال الاستحقاق والفوائد المستحقة على المدين وهذا ما يمثل تكلفة بالنسبة للطرفين، حيث أنه كلما زادت حجم الصفقة كبرا، زادت تكلفة المعاملات وهنا تظهر أهمية النظام المالي الذي يسمح بتخفيض تكلفة المعاملات. وذلك من خلال تحقيق اقتصاد السلم باستخدام قانون الأعداد الكبيرة فيما يتعلق بالعمليات المالية. وهذا ما يسمح بتخفيض تكلفة المعاملات فعلى سبيل المثال: تستخدم البنوك طريقة العقود المنمطة والتي تستخدم مع جميع المتعاملين. ويقوم النظام المالي أيضا بتخفيض التعرض للمخاطر بالنسبة للمقرضين حيث يقوم البنوك بما يسمى تقاسم المخاطر، حيث تصدر منتجات مالية تتناسب مع حاجات المدخرين فيما يتعلق بالمخاطرة، ويتم استخدام الأموال المتحصل عليها من أجل شراء منتجات أخرى (قروض) أكثر مخاطرة وبما أن المنتجات التي تصدرها (الودائع) أقل مخاطرة فهي تدفع معدل فائدة صغير، إذا ما قارناها بمعدلات الفائدة التي تحصل عليها من خلال عمليات الإقراض التي تتميز بدرجة كبيرة من المخاطرة. وهذا ما يسمح بتحقيق هامش ربح يتمثل في الفرق بين معدلات الفائدة المدينة والدائنة.

وعليه نلاحظ أنه وبوضوح أن كل من تكلفة الوكالة وتكلفة المعاملات تلعب دور كبير على مستوى النظام المالي والمؤسسات المالية وذلك ليس فقط فيما يتعلق بالأرباح والفوائد وإنما أيضا فيما يتعلق بإدارة المخاطر، وذلك أنه لا يمكن القيام من الناحية الاقتصادية بإدارة المخاطر إلا إذا كانت العوائد تفوق التكاليف المرتبطة بإجراءات إدارة المخاطر.

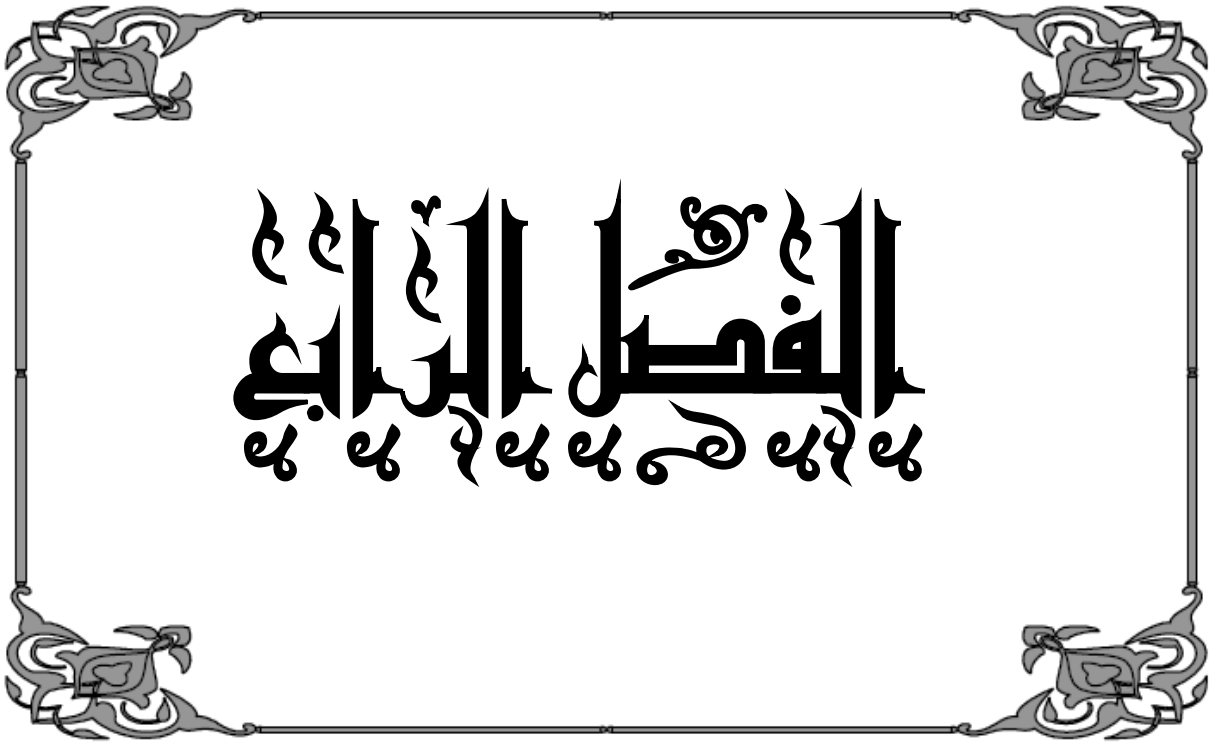
الشكل رقم (08): يبين لمحة عامة عن أساسيات إدارة المخاطر وفقا للنظرية المؤسسية.



المصدر: من إعداد الباحث.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى دوافع الامتثال إلى المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر، والمتمثلة أساساً في ضمان أمان وسلام النظام المالي من خلال وجود نظام مصرفي قائم على بنوك ذات رؤوس أموال متينة، وقادرة على إدارة المخاطر المصرفية وفقاً لمبادئ سليمة تتواءم مع المخاطر المحتملة وتغير الأعمال المصرفية. وتحديد سياسة للإفصاح مقررة من قبل مجلس الإدارة. وكذا تطبيق هذه المعايير على أساس موحد على البنوك التي تمارس نشاطاً دولياً، وهذه هي أفضل وسيلة للمحافظة على سلامة رأس المال في البنوك ذات المنشآت التابعة. كما يعمل الامتثال الجيد لإدارة المخاطر على تعزيز حوكمة البنوك والجهاز المصرفي، من خلال تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من المخاطر وتوفير المعلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر لدى البنوك. كما أن وظيفة إدارة المخاطر تعمل على تحقيق الأداء الفعال للبنك، وذلك من خلال إدارة المخاطر بشكل موحد ومتكامل والذي يطلق عليه (إدارة المخاطر المتكاملة)، حيث يكون ملف مخاطر البنك يكون مرناً وقابل للسيطرة، ومن خلال احتواء مستوى محدد من المخاطر، فإنها تساعد إدارة البنك على تقييم أدائه في النهاية. إن النظرة التقليدية لإدارة المخاطر في الماضي كانت نادراً ما تأخذ المخاطر في نمط نظامي متكامل موحد في جانب البنك، ولكن في الوقت الحاضر فإن إستراتيجية إدارة المخاطر متكاملة لها ثلاث طرائق أساسية لتطبيق أهداف الإدارة المخاطر من المنظور الاستراتيجي لها، وهذه الطرائق هي: تنظيم عمليات البنك، تنظيم هيكل رأس المال، استخدام الأدوات المالية المطلوب، ومن المفيد القول أن تقنيات إدارة المخاطر الملائمة سوف تختلف على أفق سياسات وأنشطة ووظائف البنك. كما أن الإستراتيجية المتكاملة لإدارة المخاطر تستلزم تنظيم هيكل رأس مال بشكل يتوافق مع معايير الدولية الملزمة التي تضمن كفاية رأس المال في مواجهة المخاطر المصرفية، فضلاً عن تناسقه وانسجامه مع طبيعة الخدمات والأنشطة المصرفية بشكل يضمن توافر حد أدنى قادر على حماية البنك بشكل كفاء وفاعل. كما أن العلاقة بين إدارة المخاطر المالية وبين مدخل خلق القيمة، هي علاقة تكامل، حيث أن إدارة المخاطر المالية بالمنشأة يترتب عليها تخفيض مستوى المخاطر المالية التي يحتمل أن تتعرض لها المنشأة، وهو ما يساعد على تخفيض علاوة المخاطرة التي يطلبها المستثمرين بالمنشأة، وبالتالي تنخفض تكلفة التمويل، والتي تعتبر - وفقاً لنظرية التمويل - أحد الأدوات الرئيسية للقدرة على تحقيق النمو المربح، وخلق وتعظيم القيمة للمساهمين.



الفصل الرابع
في بيان

تمهيد:

نتيجة التطورات التي تشهدها الساحة المالية والمصرفية إلى، برز اتجاه متزايد لأهمية إدارة المخاطر، حيث أدى ذلك إلى تطور العديد من النماذج العلمية التي تهدف إلى قياس وإعطاء المخاطر المالية الطابع الكمي الشيء الذي جعل هذا المفهوم يتجزأ إلى العديد من الأنواع وهي مخاطر الائتمان مخاطر السيولة ومخاطر السوق هذه النماذج كانت الحجر الأساس في بناء المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر المتمثلة في اتفاقيات بازل الثلاثة. وعليه جاء هذا الفصل لمناقشة أهم هذه النماذج والأدوات مستخدمة لقياس المخاطر وأهم الممارسات في مجال إدارة المخاطر المالية. حيث تم التركيز على معالجة مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ومخاطر السوق. كما تم التركيز على مقارنة القيمة المعرضة للخطر لما لهذه الأداة الإحصائية من أهمية في قياس المخاطرة والرأس المال اللازم لكل أداة مالية مستخدمة كما تم التركيز على امتداد هذه المقارنة لقياس الماطر الائتمانية ومخاطر السيولة. وعليه تم تقسيم الفصل الأول وفق ما يلي:

- المبحث الأول: إدارة مخاطر الائتمانية.
- المبحث الثاني: إدارة مخاطر السوق.
- المبحث الثالث: إدارة مخاطر السيولة.

المبحث الأول: إدارة مخاطر الائتمانية

على الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه، وتاريخ استحقاقه ، ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى آخر إلا أن الخطر موجود دائماً بالقرض الممنوح ويعد من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنوك، حيث تنشأ من المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم قدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده¹.

المطلب الأول: نماذج الهيكلية لقياس مخاطر الائتمانية.

حالة عدم اليقين التي تحيط بالمنشأة حول قدرتها على تسديد ديونها والتزاماتها بخطر التعثر. حيث لا يوجد هناك أي وسيلة للتمييز بشكل صريح بين المؤسسات التي سوف تتعرض لهذا الصنف من المخاطر أو المؤسسات الناجحة في أحسن الأحوال نستطيع فقط أن نعطي احتمال تقديري للتنبؤ بحالات التعثر، ونتيجة لذلك المؤسسات بصفة عامة تعطي مكافأة (علاوة الخطر بالإضافة إلى معدل الفائدة الخالي من الخطر والذي يتناسب مع احتمال المخاطرة لديها وهذا لتعويض المقرضين على حالة عدم اليقين (التأكد)، احتمال الخطر النموذجي في الشركات هو 2% ولكن يختلف هذا الاحتمال من شركة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال: الشركات المصنفة AAA لديها احتمال 0.002% (10000) سنوياً، أما الشركات المصنفة CCC فإن احتمال تعثرها 4% سنوياً أي 200 مرة ضعف احتمال تعثر الشركات المصنفة AAA².

¹ حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 174.

² Alexandros Benosa,1, George Papanastasopoulosb, Extending the Merton Model: A hybrid approach to assessing credit quality, Journal of Mathematical and Computer Modelling (2007) 47–68.

أولاً: نموذج ميرتون (Merton).

الرؤية الأساسية لنموذج ميرتون هي أن الفوائد التي تعود للمساهمين المؤسسة مماثلة للمكافأة التي يمكن الحصول عليها عند الشراء خيار الشراء (*call option*) على قيمة الشركة، بسعر تنفيذ يساوي قيمة الديون المستحقة، وعلى هذا النحو يمكن من خلال تقنيات تقييم الخيارات لبلاك تشولز تقدير قيمة الخيار و تحديد قيمة التعثر. يعتمد نموذج ميرتون (Merton) أساساً على الهيكل المالي البسيط للمؤسسة يتضمن ديون و أسهم عادية، يرمز عن اقتراض القيمة المتاجر بها (*notional amount*) للديون عند الأفق الزمني للاستحقاق بـ $F(V.T.t)$ وهي قيمة الدين عند الزمن t . قيمة المؤسسة V_t ، ويعبر عن قيمة أسهم المؤسسة في الزمن t بـ $E(V.t)$ ، وبالتالي يمكن كتابة قيمة المنشأة كمايلي:¹

$$V_t = F(V.T.t) + E(V.t) \quad (28)$$

يفترض نموذج ميرتون أن الشركة تتعهد بدفع ديونها F لحامل السندات في زمن استحقاق T ، وإذا لم يتم دفع هذه التعهدات فإن هذا يعني أن قيمة المؤسسة اقل من ديونها F وبالتالي فإن حاملي السندات سيقومون بتصفية المنشأة، أما حملة الأسهم فإنهم لا يستفيدون من أي شيء، علاوة على ذلك، يفترض النموذج أن المؤسسة لا توزع أرباح و لا تقوم بأي إصدار جديد، و لا تقوم بعمليات إعادة الشراء.

في ظل هذه الافتراضات فإن المساهمين يملكون فعلياً خيار شراء أوروبي على قيمة الشركة، و من خلال ما سبق تحدثت مخاطر التعثر عندما تكون القيمة الحالية لأصول المؤسسة اقل من قيمة الديون، إذ أن التعثر يحدث عندما تكون قيمة الأصول المؤسسة اقل من نقطة التعثر ولنمذجة ذلك².

$$S_t = \max(V_t - F, 0)(V_t.F)^t \dots (29)$$

$$F_t = \min(V_t.F) = F - (F - V_t)^t \dots (30)$$

المعادلة 29: تعني أن قيمة حقوق المساهمين في الشركة تساوي مكافأة الخيار الشراء الأجنبي على V_t .

¹ P. Crosbie, J. Bohn, Modelling default risk, Journal of Derivatives 11 (2003) 9–24.

F. Black, M. Scholes, Pricing of options and corporate liabilities, Journal of Political Economy 81 (1973) 637–659.

² F. Black, M. Scholes, Pricing of options and corporate liabilities, Journal of Political Economy 81 (1973) 637–659.

المعادلة 30: تعني أن ديون الشركة في تاريخ الاستحقاق تساوي القيمة الاسمية ناقص مكافأة خيار البيع الأوروبي على V_t بسعر تنفيذ يساوي F .

من خلال ما سبق يتبين لنا أن المخاطر الائتمانية موجودة طالما هناك احتمال لعدم السداد $p(V_T \leq F)$ حيث V_T تعبر عن قيمة أصول المؤسسة في اللحظة T و F هي القيمة الاسمية للديون أي¹: $p(V_T < F) \geq 0$ هذا يعني أنه في الأفق الزمني $t = 0$ فإن²:

$$B_0 < Fe^{-rt} \quad (31)$$

حيث :

B_0 القيمة الحالية لدين المؤسسة في الافق الزمني $t = 0$.

r العائد الخالي من الخطر.

F القيمة الاسمية للدين.

T الأفق الزمني للاستحقاق.

يعتبر النموذج أعلاه كوصف بسيط للتخلف عن السداد، إلا أنه في الواقع العملي، أن هيكل ديون الشركة هو أكثر تعقيد بكثير، لذلك يحدث هذا على العديد من التواريخ المختلفة، لذلك يبقى هذا النموذج نقطة انطلاق لنمذجة مخاطر الائتمان.

¹ Tomasz Zielinski, MERTON'S AND KMV MODELS IN CREDIT RISK MANAGEMENT, University of Economics in Katowice, p 128

² Op.Cit, pM 129.

الجدول رقم (09): يبين وضعيات خيار المتعلقة بدين المؤسسة.

| الأفق الزمني | 0 | T | |
|--------------|--------------|-----------|-----------|
| قيمة الأصول | V_0 | $V_T < F$ | $V_T > F$ |
| قيمة الدين | $-B_0$ | V_T | F |
| خيار البيع | $-P_0$ | $F - V_T$ | 0 |
| المجموع | $-B_0 - P_0$ | F | F |

المصدر من إعداد الباحث بالإعتماد على وثائق مؤسسة kmv .

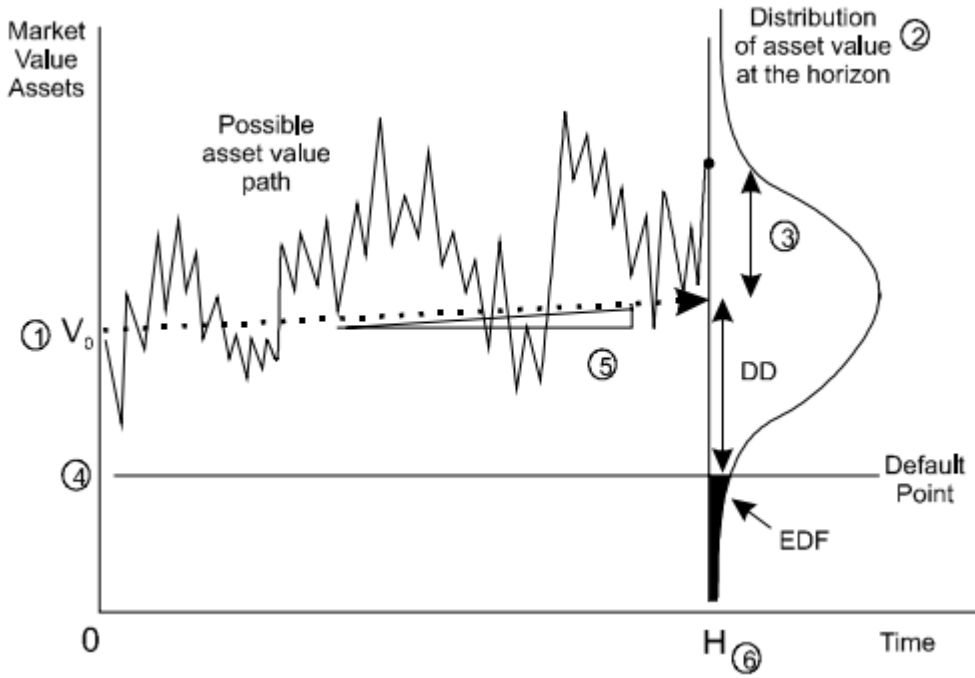
ثانياً: مقارنة KMV approach

يقدر نموذج KMV احتمال التعثر $P(EFD)$ لكل التزام على أساس نموذج ميرتون (1973)، يفترض هذا النموذج أن احتمال التعثر هو دالة تابعة لهيكل رأس مال المؤسسة، تقلبات معدلات عائد الأصول، القيمة الحالية للأصول، وتعد مسافة التعثر (EDF) من خصائص المنشأة، و يمكن تعيينها على أي نظام تصنيفي ائتماني للتوصل للتصنيف الائتماني الذي يلائم المدين¹. يمكن اعتبار (EDF) كتصنيف أساس للمدينين الخاصة بمخاطر التعثر بدلا من التصنيفات التي تعتمد على التصنيف الترتيبي المقترحة من طرف وكالات التصنيف و التي تعتمد على الحروف مثل: AAA . AA . A- . وعلى العكس (خلافاً) لمصفوفة الائتمان فان مخاطر الائتمان وفق مقارنة KMV نستنتج (نستنتج) أساساً من خلال ديناميكية قيم الأصول لمصدر السندات، والشكل التالي علاقة احتمال التعثر بالتوزيع الاحتمالي لعوائد الأصول و هيكل رأس مال المؤسسة².

¹ Sreedhar T Bharath and Tyler Shumway, Forecasting Default with the KMV–Merton Model, University of Michigan, working paper, December 17, 2004 p12

² Du, Yu, and Wulin Suo, 2004, Assessing credit quality from equity markets: Is a structural approach a better approach? working paper, Queen’s University. P: 32.

الشكل رقم (09): يبين علاقة احتمال التعثر بالتوزيع الاحتمالي لعوائد الأصول و هيكل رأس مال المؤسسة.



Source : Sreedhar T Bharath and Tyler Shumway, Forecasting Default with the KMV–Merton Model, University of Michigan, working paper, December 17, 2004 p13

نفترض من خلال نموذج KMV بساطة الهيكل المالي للمؤسسة، حيث تمول المؤسسة من خلال الأسهم العادية ومن خلال دين وحيد خالي من الكبونات (zero coupon debt) تستحق خلال الأفق الزمني T بقيمة اسمية F و قيمة حالية P_t يمكن تمثيل ميزانية المؤسسة كمايلي¹:

$$V_t = B_t(F) + S_t \quad (32)$$

حيث V_t تمثل قيمة أصول المؤسسة في الزمن t :

وفق هذا الإطار فان التعثر يحدث فقط عند استحقاق الدين، عندما تكون قيمة الأصول V_t أقل من القيمة الاسمية للدين F. بفضل استخدام منهج KMV على الشركات المتداولة علنا حيث تحدد قيمة أسهم المؤسسة من خلال السوق المالي، حيث يمكن ترجمة المعلومات الواردة في أسعار الأسهم و ميزانية المؤسسة يمكن ترجمتها إلى خطر التعثر. اشتقاق احتمالات التعثر الحالية، يمكن تلخيصها في ثلاث مراحل أساسية:

¹ Op.Cit p: 33.

- تقدير القيمة السوقية لأصول المؤسسة وتقلباتها.
- حساب مسافة التعثر و هي مؤشر لقياس التخلف عند السداد.
- تحويل مسافة التعثر إلى احتمال تعثر فعلي من خلال استعمال بيانات التعثر.

ثالثا: مدير المحفظة: (portfolio manager):

يعتبر هذا النموذج مشابها لنموذج مقياس الائتمان (credit metrics) ولكن يختلف عنه في أنه نموذج يعتمد على عاملا واحدا حيث يركز على الخسائر الناجمة عن التعثر فقط، يستند هذا النموذج على أساس أن المدخلات تتبع التوزيع الطبيعي أي أنه يجب أن تكون عوائد الأصول لكافة الشركات تتبع التوزيع الطبيعي وإذا انخفضت قيم الأصول فإن الشركة سوف تتعثر أما بالنسبة إلى الانتقال من تصنيف إلى آخر. يتبع نموذج مدير المحفظة العمليات التالية:¹

- رسم عدة نماذج من منحنيات التوزيع الطبيعي متعددة التباينات.
- تسجيل الشركات التي تتعثر عند عملية رسم لكل نموذج بحيث يتم تعديل التصنيف الائتماني للمدخلات.
- تجميع الخسائر الناجمة عن تكرار هذه العمليات بافتراض نتيجة الخسارة عند التعثر (LGD).
- احتساب التوزيع الاحتمالي لخسائر المحفظة وقيمة المعرضة للمخاطر VaR.

حيث أن هذا النموذج يتبع التوزيع الطبيعي فإن نوعين فقط من المدخلات يجب استخدامها وهي:

- احتمالية التعثر (PD) لكل المقترضين خلال الفترة الزمنية المحددة.

- درجة ارتباط الموجودات داخل المحفظة.

وبدلا من استخدام احتمالات التعثر المستخرجة من التصنيفات المختلفة التي يقدمها مصدر هذه الأدوات، يعتمد نموذج مدير المحفظة (PM) على ما يسمى بتكرارات التعثر المتوقعة (Expected default

¹ محمد حنا، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، 2012، ص: 268.

(EDF) (frequencies) وهي عبارة عن احتمالات تعثر مستخرجة من نموذج (Merton) للمخاطرة الائتمانية، وهنا يمكن اعتبار أن أول مدخل في هذا النموذج هو مجموعة تكرارات احتمالات التعثر المتوقعة (EDFs)¹.

رابعاً: نموذج متابعة مخاطر المحفظة (PRT) (portfolio risk tracher):

ويعتبر نموذج (PRT) من النماذج المعتمدة على تصنيف (Standard & poor). فعندما يتم اختيار مدة النموذج لتكون خمسة سنوات على سبيل المثال، يمكن تمثيل عناصر المخاطرة في نهاية كل سنة من السنوات الخمسة المرتبطة بالنموذج ويتناول بعض المنتجات مثل المشتقات الائتمانية وعمليات التوريق CDO'S في عملية احتساب قيمة التعرض للمخاطر الائتمانية (Credit (VaR). وعلى عكس نموذج مقياس الائتمان (credit metrics) ونموذج مدير المحفظة (PM) فإن نموذج (PRT) يعتمد أسعار فوائد ثابتة (Stochastic interest)، وهذا النموذج أيضاً قادر على التعامل مع الأوراق ذات أسعار الفوائد المعومة وغيرها من الأدوات الحساسة للتغير بأسعار الفائدة².

ويتضمن هذا النموذج الهوامش الثابتة (stochastic spreads) التي تجعله الوحيد الذي تطرق إلى المصادر الثلاثة للمخاطر الائتمانية وهي التعثر والتحول من تصنيف إلى آخر والتغيرات في الهوامش. ويمتاز هذا النموذج عن غيره من النماذج بما يلي³:

- إمكانية الاختيار ما بين مصادر الارتباط (correlation matrices) المستخرجة من ارتباطات الهوامش والملكية و التعثر. و يوضح العلاقة والارتباط ما بين احتمالية التعثر (PD) والخسارة الناتجة عن التعثر (LGD).
- إمكانية أن يتضمن هذا النموذج أوراق الملكية، وسندات الخزينة، وخيارات أسعار الفوائد.

خامساً: نموذج معاينة المحفظة الائتمانية (CPV) (Credit portfolio view):

يقوم هذا النموذج بتقدير قياس اقتصادي لمؤشرات الاقتصاد الكلي التي تؤدي إلى إمكانية حدث التعثر في القطاع. ما يميز هذا النموذج أننا نستطيع استخدام أي من متغيرات الاقتصاد الكلي كعنصر مؤدي إلى

¹ مرجع سبق ذكره، ص: 272.

² مرجع سبق ذكره، ص: 274.

³ مرجع سبق ذكره، ص: 276.

تعثر و الخيار يعود إلى المحلل أو مستخدم هذا النموذج، حتى يستطيع اختيار أي من العوامل التي تفسر التغيرات في معدلات التعثر وبعض هذه العوامل كالتالي:

- الناتج المحلي الإجمالي GPD أو معدلات النمو في الإنتاج الصناعي

- أسعار الفوائد.

- أسعار صرف العملات.

- معدلات الادخار.

- معدلات البطالة.

ويمكن الحصول على هذه المتغيرات من خلال المصادر العامة للمعلومات مثل البنك المركزي أو دائرة الإحصاءات العامة الوطنية، وهذه المتغيرات توضح معدلات التغير الحاصلة في الصناعة أو الدولة، وهناك بعض المدخلات الضرورية الأخرى مثل بعض التفاصيل حول الانكشافات المتضمنة في المحفظة وكذلك مقياس التحول من تصنيف إلى آخر وإحصاءات معدلات التغطية.

سادسا: نموذج القيمة المضافة للمخاطر الائتمانية (+ credit risk) :

يعتبر هذا النموذج من الأمثلة النادرة على النماذج التحليلية التجارية ومطور من قبل (credit suisse financial products) (CSFP) لتحديد مخصصات خسائر القروض التابعة لها. يتبع هذا النموذج الطرق الاعتيادية للمخاطر الائتمانية وهو يتمسك فقط بأحداث التعثر، وتم تجاهل العوامل الأخرى مثل التغير في الأسعار و الهوامش و التحول من تصنيف إلى آخر. ويعتبر هذا النموذج أكثر ملائمة بالنسبة للمستثمرين الذين يستخدمون استراتيجيات طويلة الأجل من حيث امتلاك الأصول لمدة طويلة والمسألة هنا ليست تحديد الأداة المالية التي ستتعرثر في المحفظة، بل تحديد نسبة المقترضين الذين سيتعثرون في القطاع ككل، والذين

سيتعثرون على مستوى المحفظة وهنا يتم تجميع التسهيلات في مجموعات متجانسة ويكون معدل الخسارة عند التعثر (LGD) متماثل. والمدخلات المطلوبة في النموذج هي:¹

- لمحة مختصرة عن الانكشاف الائتماني للمقترض الفردي.
- معدلات التعثر السنوية للصناعة أو تصنيفات الموجودات.
- تذبذب معدلات التعثر.
- تقدير معدلات التغطية (تم افتراض أنها ثابتة في النموذج).

المطلب الثاني: قياس المخاطر الائتمانية

أن مخاطر الائتمان هي المخاطر التي تنشأ من عملية عدم سداد أو جدولة لدفعات مستقبلية، أو من هجرة الائتمان غير المتوقعة للقروض والتي تسبب ازدياد في الخسارة الاقتصادية للبنك وبما أن خسائر الائتمان هي عنصر يمكن التنبؤ به في إطار عمليات الإقراض، فإنه من المفيد أن نميز بين المخاطر المتوقعة والمخاطر غير المتوقعة وذلك عند التقدير الكمي لمخاطر ائتمان المحفظة، هذا ما يتطلب التقدير الكمي لما يلي:²

أولاً: الخسارة المتوقعة

إن الفكرة التقليدية المعتمدة للحماية من الخسائر عن طريق التامين، كما يتم التامين على السيارات أو التامين الصحي، وتظهر التجارب أن العملاء الجيدون لديهم أيضاً الإمكانية في عدم تسديد والوفاء بالتزاماتهم وعليه لا يكون التامين على الفروض الحرجة فقط، وإنما على كافة القروض التي يقدمها البنك في المحفظة الائتمانية. الفكرة الأساسية والتأمين هي دائماً نفسها فمثلاً في التامين الصحي يتم تغطية تكاليف بعض المرضى من خلال إجمالي الإيرادات المتحصل عليها من خلال جميع العملاء للشركة وبالتالي وبناء على ذلك -فان

¹ Hull, J., M. Predescu, and A. White, 2004, The relationship between credit default swap spreads, bond yields and credit rating announcements, *Journal of Banking and Finance*, forthcoming. P : 42.

² Christian Bluhm, Ludger Overbeck, Christoph Wagner, 2002, An introduction to credit risk modeling, Chapman and HALL/CRC, Germany, P: 10.

القسط التأميني المدفوع من قبل الفرد يعكس بطريقة أو بأخرى خبرة شركة التامين فيما يتعلق بالتكاليف المتوقعة الناشئة عن مجموعة العملاء.¹ بالنسبة إلى القروض البنكية يمكن مناقشة الطريقة حيث أن فرض علاوة الخطر المناسبة لكل قرض، وجمع إقساط علاوات الخطر في حساب بنك يسمى باحتياطي الخسائر المتوقعة سيخلف وسادة رأس المال لتغطية الخسائر الناشئة عن القروض المتعثرة.

في نظرية الاحتمالات تشير خاصية التوقع إلى القيمة المتوسطة، حيث أن في مجال إدارة المخاطر يتعين على البنك أن يعطي لكل عميل احتمال التعثر، وهو جزء من الخسارة يسمى بالخسارة المتوقعة عند التعثر LGD (loss given default) يصف الجزء من تعرض القرض للخسارة في حالة التعثر. حيث يدل D على حدث تعثر العميل في فترة (عادة تكون السنة) و P(D) تدل على احتمال الحدث D و EAD التعرض عند الخسارة تجدر الإشارة أن الفضاء الإجمالي $(\Omega, \mathcal{F}, \mathbb{P})$ ، وعليه لتحديد الخسائر المتوقعة EL لكل عميل لكل كتقدير للخسارة (\tilde{L}) تكون كما يلي:²

$$EL = \mathbb{E}[\tilde{L}] = EAD \times LGD \times \mathbb{P}(D) = EAD \times LGD \times DP, \quad (33)$$

نحتاج لبعض الافتراضات لمكونات المعادلة، على سبيل المثال افترض انه لدى EAD و LGD قيم ثابتة، كما يفترض أن كل من التعرض للخسارة عند التعثر LGD وحدث التعثر D هما متغيرات مستقلة، وان كل من LGD (خسارة عند التعثر) و EAD يتبعان نفس التوزيع الاحتمالي. هذه الفرضيات لا تجعل مفهوم الأساسي لمكونات الخسارة المتوقعة يختلف: وفي مايلي سيتم وصف باختصار مكونات المعادلة السابقة:

1- احتمال التعثر the default probability:

هناك مقاربتين أساسيتين لتحديد احتمال التعثر:³

- تقييم احتمالات التعثر: من خلال بيانات السوق وتعتمد هذه المقاربة على تحديد احتمال التعثر المتوقع (EDF) أو من خلال تحديد انتشار الائتمان (credit spreads).

¹ Op.Cit, p: 12.

² Op.Cit, p: 13

³ محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، 2014، ص: 66

- تقييم احتمال التعثر من خلال التقيط: بناء على هذه المقاربة ترتبط احتمالات التعثر التقيط الذي يحصل عليه المقترض إما من خلال وكالات التصنيف الائتماني أو من خلال النماذج الداخلية التي يعتمد عليها البنك. يشكل احتمال التعثر معلمة أساسية في حساب المخاطر الائتمانية، وكذا متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة هذه المخاطر، فهو يقيس احتمالية عدم قدرة المقترض على السداد لالتزاماته خلال فترة زمنية معينة بالاعتماد على بيانات تاريخية للتعثر.

2-تقدير قيمة التعرض عند الخطر (EAD) :

هي القيمة القرض المستحق على المقترض عند وقوع التعثر أو هي الخسارة الفعلية عند وقوع التعثر، وحسب هذا المنهج فان لجنة بازل حددت عملية المقاصة بين القرض والضمانات بنفس الطريقة المعتمدة في النهج المعياري. وذلك بالنسبة لأصول الميزانية أما بالنسبة لأصول خارج الميزانية فان التزامات المصريح بها وغير المستخدمة تضرب في معامل تحويل كمايلي:¹

- 50% بالنسبة للالتزامات اقل من سنة واحدة.

- 20% بالنسبة للالتزامات اكبر من سنة واحدة.

لكن في النهج المتقدم فان البنك يقوم بتقدير قيمة التعرض عند التعثر ذاتيا. أما فيما يخص معاملات التحويل يستخدم معاملات التحويل الخاصة به ماعدا معامل تحويل 100% بالنسبة ل:

- قروض متوسطة وطويلة الأجل يعتمد في تقدير قيمة التعرض عند التعثر بالنسبة للقروض الاستثمارية على أساس المبلغ الاسمي.

- قروض الاستغلال: يعتمد كذلك على القيمة الاسمية.

¹ البنك المركزي المصري، متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر الائتمان (ورقة مناقشة)، ورقة عمل، وحدة تطبيق مقررات بازل2، 2010. ص: 15.

3- الخسارة عند التعثر LGD:

يتم قياس حجم الخسارة التي يتعرض لها البنك (LGD) والناجمة عن تعثر المدين عن السداد على أساس نسبة من إجمالي مبلغ الدين مطروحا منه المبلغ المسدد (القيمة الحالية للأقساط المستردة فعلا)، وتتنخفض نسبة هذه الخسارة عند وجود ضمانات وتخضع هذه النسبة إلى القواعد التالية:¹

- 50% في ظل عدم الالتزام بالدفع مقابل الالتزامات الجيدة.

- 75% خسائر في ظل عدم الدفع مقابل الالتزامات المتوسطة.

- 50% إلى 75% خسائر مقابل الالتزامات المضمونة بضمان مالي.

- 40% إلى 50% مقابل الالتزامات المضمونة بضمانات عقارية.

أما في المنهج المتقدم يحدد البنك بنفسه وفقا لتقديرات الخاصة بالخسائر عن التخلف عن السداد بالنسبة لكل قرض على حده.

ثانيا: الخسائر غير المتوقعة

كما رأينا سابقا فإنه يمكن تغطية الخسائر المتوقعة من خلال التامين ومن خلال مؤونات الخسائر المكونة. ولكن تغطية هذه الخسائر غير كافية في الحقيقة على البنك أن لا يكتفي بتغطية الخسائر المتوقعة، بل عليه أيضا تكوين رأس مال لمواجهة الخسائر غير المتوقعة، والتي تتجاوز متوسط الخسائر المقدرة والتي تعبر عن مقدار الانحراف عن الخسائر المتوقعة EL، والتي عادة ما يتم قياسها من خلال الانحراف المعياري عن متوسط الخسائر المتوقعة، هذا المقدار من الانحراف المعياري المحسوب يسمى بالخسائر المتوقعة وتعرف مايلي:²

$$UL = \sqrt{v[L]} = \sqrt{V[EAP*SEVI]} \quad (34)$$

وتعرف الخسارة غير المتوقعة للقرض كمايلي:¹

¹ مرجع سبق ذكره، ص: 18.

² Christian Bluhm, Ludger Overbeck, Christoph Wagner, 2002, An introduction to credit risk modeling, Op.Cit, p : 23.

$$UL = EAD \sqrt{V[SEV] DP.LGD^2 + DP(1-DP)} \quad (35)$$

$$\begin{aligned} VL[X] &= E[X^2] - E[X]^2 \\ V[AD] &= DP(1-DP) \end{aligned} \quad (36) \quad \text{باعتبار أن:}$$

وطالما انه في الحياة العملية من الصعب قياس تباين معدل الخسارة $V(SEV)$ نتيجة نقص في المعلومات التاريخية المناسبة، سيتعين علينا في معظم الحالات أن نفترض التوزيع المعقول للتغيرات في معدل الخسارة ، ولسوء الحظ فبخلاف توزيع احتمال الخسارة PD فان التوزيع الخسارة يمكن أن يأخذ عدة أشكال، الأمر الذي ينتج عنه معدلات مختلفة لتباين معدل الخسارة $V(SEV)$ ، وفي حين أن التوزيع الثنائي (توزيع ذو الحدين) يبالغ في تقييم تباين معدل الخسارة $V(SEV)$ ، فإن التوزيع الموحد يفترض أن جميع المقترضين المتعثرين سيكون لهم ذات احتمال التعثر الممتد بين (0-100%) لذلك فإن الافتراض الأكثر واقعية هو التوزيع الطبيعي وذلك بسبب عدم وجود معرفة أفضل في معظم الحالات، إن شكل التوزيع الطبيعي المفترض يجب أن لا يأخذ في الحسبان الحقيقية الضمنية التي مفادها أن الخسائر المترتبة على بعض العملاء هي تقريبا معدومة أي أنه يتم تقريبا استعادة المبلغ بالكامل وأنه غير مرجح وبدرجة كبيرة أن تتم خسارة كل الأموال في إطار السير الطبيعي للأعمال، وبمثل الخسائر المتوقعة فإن الخسائر غير المتوقعة تحسب لفترات زمنية مختلفة وعادة ما يتم الأخذ بمقدار السنة، لذلك فإن مقاييس التذبذبات يجب أن تأخذ على أساس سنوي.

كما يبدو فإننا ننظر إلى مخاطر الائتمان بطريقة مبسطة بالرغم من أن البنك لديه محفظة كبيرة وتتكون من العديد من المنتجات تتضمن العديد من مواصفات المخاطر المختلفة، وعليه سنوضح فيما يلي كيفية صياغة الخسارة الكلية للمحفظة الائتمانية:²

$$\begin{aligned} \bar{L}_i &= EAD_i * SEV_i * L_i \quad (37) \\ L_i &= 1_{Di} * P(Di) = DP \end{aligned}$$

وعليه يمكن أن تعرف الخسائر كمتغير عشوائي

$$L_{PF} = \sum_{i=1}^m \bar{L}_i = \sum_{i=1}^m EAD_i * SEV_i * L_i \quad (38)$$

¹ Op.Cit, p :23.

² Op.Cit, p :25.

وعلى نحو مماثل للقرض الوحيد عند حساب الخسارة المتوقعة EL والخسارة غير المتوقعة UL فإن على مستوى المحفظة سيتم حساب EL_{PF} و UL_{PF} :

$$EL_{PF} = \sum_{i=1}^m EL_i = \sum_{i=1}^m EAP * LGD * DP_i \quad (39)$$

أما الخسارة غير المتوقعة للمحفظة فتحسب كما يلي¹:

$$UL_{PF} = \sqrt{V(\bar{L}_{PF})} = \sqrt{\sum_{i=1}^m \sum_{j=1}^m EAD_i * EAD_j * COV(SEV_i * L_j)} \quad (40)$$

بشكل عام إن المدخل التحليلي لمخاطر الائتمان متعب، وعادة ما يترتب عليه مشاكل وأخطاء في التقدير ومن أجل تجنب هذه الصعوبات فإن البنوك تستخدم أدوات رقمية من أجل اشتقاق نتائج أكثر دقة وموثوقية، ومن أمثلة هذه الإجراءات محاكاة مونت كارلو. إن عرض الخسائر غير متوقعة لمحفظة الائتمان يخفض وبشكل معتبر المخاطر الفردية وذلك في إطار مساهمة مخاطرها.

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر لائتمانية

تعد تعرضات مخاطر الائتمان العامل الأساسي في حدوث الأزمات المالية سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وذلك نتيجة للعدد من العوامل والتي من أهمها تدني معايير منح الائتمان للمقترضين، وسوء إدارة مخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى مثل عدم إعطاء الوزن الكافي للمتغيرات الاقتصادية والمالية ونقص الشفافية والإفصاح الأم الذي يؤدي إلى تدهور الأوضاع الائتمانية لدى المتعاملين مع البنك. وعليه فإن الدور الأساسي لإدارة المخاطر الائتمانية يتركز على إبقاء حجم المخاطر الائتمانية ضمن مستويات مقبولة وذلك من خلال تبني مجموعة من المعايير الأساسية والتي يمكن إيجازها ضمن الوثيقة التي أصدرتها لجنة بازل تتعلق بمبادئ وأسس إدارة مخاطر الائتمان principles for the credit risk management في سبتمبر 2000، حتى تشجع المراقبين المصرفيين على المستوى الدولي على تعزيز الممارسات السليمة لإدارة مخاطر الائتمان.

وتتلخص الممارسات السليمة لإدارة مخاطر الائتمان المصدرة من خلال هذه الوثيقة في ما يلي:

¹ Op.Cit, p :25

- توافر المتطلبات الهيكلية المناسبة لإدارة مخاطر الائتمان.

- توافر المتطلبات الائتمانية السليمة لمنح الائتمان.

- توافر إجراءات سليمة لإدارة وقياس ومراقبة ائتمان.

- توافر إجراءات رقابية مناسبة على إدارة مخاطر الائتمان.

وسنناقش هذه الممارسات لإدارة المخاطر الائتمان كالتالي:

أولاً: توافر المتطلبات الهيكلية المناسبة لإدارة مخاطر الائتمان

ويتضمن هذا المجال عدة مبادئ هي كما يلي:

1- المبدأ الأول: يهتم كل من مجلس الإدارة و الإدارة العليا بتطوير مختلف العمليات و الإجراءات المتعلقة بادرة المخاطر الائتمان. ولأعضاء مجلس الإدارة كامل المسؤولية والصلاحيات للموافقة على والمراجعة الدورية ، كما يهتم مجلس الإدارة بالتزام الإدارة التنفيذية بإدارة أنشطة الائتمان في البنك ضمن إستراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر.

هذه الاستراتيجيات والسياسات يجب أن تعكس مدى احتمال البنك لتحمل مخاطر الائتمان، ومستوى الأرباح التي يتوقع البنك تحقيقها حال التعرض لمختلف المخاطر الائتمانية.

ويتضمن هذا المبدأ البنود التالية:¹

- يهتم كل من مجلس الإدارة و الإدارة العليا بتطوير مختلف العمليات و الإجراءات المتعلقة بادرة المخاطر المالية.

- يفهم مجلس الإدارة و الإدارة العليا بشكل دقيق متطلبات تطبيق المعايير الدولية لإدارة المخاطر المقدمة ضمن اتفاقيات بازل الثلاثة.

- يعتبر مجلس الإدارة الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف الكلية والسياسات الخاصة بإدارة المخاطر.

¹ ميرفت على أبو كمال: الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل II، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، سنة 2007، ص: 74

- يلتزم مجلس إدارة البنك بمراجعة النتائج المالية للبنك بصورة دورية ومراجعة التقنيات التي تستخدم لقياس المخاطر.

- يشارك أعضاء مجلس الإدارة دور حيوي في مراقبة عمليات منح الائتمان وإدارة مخاطر الائتمان في البنك
- تمكن معلومات نظم إدارة المعلومات مجلس الإدارة وجميع المستويات الإدارية من إنجاز عملية الإدارة وتحديد متطلبات رأس المال.

- لدى مجلس الإدارة رؤية واضحة للتقلبات الاقتصادية والمالية واثـر ذلك على محفظة الائتمان ومكوناتها هذه المحفظة الأساسية

- ينبغي على مجلس الإدارة التأكد من سياسات المكافآت والتعويض لدى البنك وأنها لا تتعارض مع إستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان.

2- المبدأ الثاني: يجب أن تلتزم الإدارة العليا بتطبيق إستراتيجية إدارة المخاطر الائتمانية الموافق عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

كما تعين الإدارة العليا بوضوح الأشخاص المختصين بإدارة مخاطر الائتمان الموافق عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة. وتفصل الإدارة العليا بين واجبات قياس مخاطر الائتمان ومراقبتها من جانب، ومهام متابعتها والسيطرة عليها من جانب آخر.

ويتضمن هذا المبدأ البنود الآتية:¹

- يكون للإدارة العليا مسؤولية تطبيق إستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان الموافق عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة، وتطوير وتطبيق السياسات الائتمانية، وان المسؤوليات المراجعة والموافقة على القرض تقيم جيدا بوضوح. كما على الإدارة العليا أن تتأكد أن هناك تقييما داخليا مستقلا يتم دوريا على عمليات منح وإدارة الائتمان لدى البنك.

- يجب على الإدارة العليا أن تعين بوضوح الأشخاص واللجان المختصة بإدارة مخاطر الائتمان وحدود صلاحيتها ومسؤولياتها، ويجب الفصل بين واجبات قياس مخاطر الائتمان ومراقبتها من جانب، ومهام متابعتها والسيطرة عليها من جانب آخر.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 76.

لتحقيق فاعلية السياسات الائتمانية لابد من نقلها لكل منظمة، وتطبق من خلال الإجراءات المناسبة وتراقب وتراجع بشكل دوري للأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأوضاع الداخلية والخارجية.

ثانيا: توافر المتطلبات الائتمانية السليمة لمنح الائتمان.

لمنح الائتمان بشكل سليم اقترحت لجنة بازل المبادئ التالية:

1- المبدأ الثالث: يتعين أن تبذل إدارة البنك جهود حثيثة لمعالجة الديون المتعثرة وتفويض أثرها السلبي على نتائج الأعمال.

كما يجب لدى البنك قواعد تنظيمية للحد من التركيز "تنويع كافي للمحفظة الائتمانية". وأن يتمتع الأشخاص الذين يقومون بإدارة مخاطر الائتمان بالمهارات الإدارية والفنية المطلوبة لإدارة المخاطر الائتمانية . ويجب تتضمن إدارة مخاطر الائتمان تعريف وتحديد المخاطر الائتمانية وأساليب قياس ورقابة هذه المخاطر. ولأن تعين الإدارة العليا بوضوح الأشخاص المختصين بإدارة مخاطر الائتمان وحدود صلاحياتهم ومسؤولياتهم. مع توفر إدارة البنك الكادر البشري المؤهل ذو الخبرة الكافية والذي يكون قادر على إتمام أنشطة الائتمان¹.

2- المبدأ الرابع: على البنوك أن تعمل في ظل معايير منح ائتمان سليمة ومعرفة جيدا، ويتضمن البنود التالية:

هذه المعايير تتضمن: تحديدا واضحا للأسواق المستهدفة البنك، والقطاعات الاقتصادية والغاية من الائتمان وأجال الائتمان ومقومات الجدارة الائتمانية للمقترض من نزاهة وحسن سمعة المقترض وحرصه على الوفاء بالتزاماته، قدرة المقترض السابقة والحالية في تسديد الائتمان بالرجوع إلى المؤشرات المالية السابقة والتدفقات المالية المستقبلية، وكفاءة الضمانات المقدمة من العميل وهنا يجب على البنوك أن تتحصل على المعلومات الوافية لتمكنها من التقييم الشامل لمخاطر الائتمان.

3- المبدأ الخامس : يتم تصنيف الإنكشافات الائتمانية إلى محافظ قياسية (مطلوبات على الدول، مطالبات على المنظمات الدولية، مطلوبات على القطاع العام، بنوك التنمية، بنوك، شركات، بنود نقدية، إنكشافات التجزئة، قروض عقارية...الخ).

¹ البنك المركزي الكويتي: ورقة عمل بشأن تطبيق معيار كفاية رأس المال بازل 03. 2014، ص: 216

وعلى البنك الأخذ بعين الاعتبار الدورات الاقتصادية وأسعار الفائدة وتحركات السوق بالإضافة إلى أوضاع السيولة. تضع حدود ائتمان شاملة على صعيد المقترضين الأفراد، وأيضاً على صعيد الأطراف ذات الصلة المالية فيما بينهم، تتمتع كل محفظة بمقاسها الخاص لتقييم المخاطر.

4- المبدأ سادس: على البنوك ان تضع قواعد و أسس للموافقة على ائتمانات جديدة، بالإضافة الى تعديل وتجديد وإعادة تمويل ائتمانات قائمة، للمحافظة على محفظة ائتمانية سليمة.

ويتضمن هذا المبدأ البنود التالية:¹

- وضع قواعد وأسس لتقييم المعاملات وعمليات الموافقة على الائتمان، وعلى ان تتم هذه الموافقات وفق تعليمات البنك وان تمنح من قبل الإدارة المخولة وذات الصلاحية للقيام بذلك.
- كل عرض ائتمان لابد أن يخضع لتحليل دقيق ومعاينة شاملة من قبل محلل ائتمان مؤهل وذو خبرة ومعرفة بحجم المعاملات وتعقيدها.
- على البنوك أن توظف وتؤهل مجموعة من خبراء إدارة الائتمان، لديهم الخبرة والمعرفة الكافية لإجراء تقييمات وقائية فيما يتعلق بمخاطر الائتمان والموافقة عليها وإدارتها.

5- المبدأ 7: تمديد الائتمانات الممنوحة للشركات أو الأفراد ذوي الصلة بالبنك، يجب ان تنفذ على قواعد استثنائية وان تراقب بعناية وان تأخذ بحقها كافة الإجراءات المناسبة لضبط وتخفيض المخاطر.

ويتضمن هذا المبدأ البنود التالية:²

- يهم أن تمنح البنوك الائتمان للأطراف ذوي الصلة بالبنك (أغلبية حملة الأسهم، المديرين، والإدارة العليا، ومراقبي حساباته) طبقاً لقواعد مستقلة، وان قيمة الائتمان الممنوح تكون تحت الرقابة. وان لا تكون الشروط الخاصة بهذه القروض أفضل من الشروط لقروض أشخاص أو شركات ليست لهم علاقة أو صلة بالبنك.
- يجب أن تخضع التعاملات مع الأطراف ذوي الصلة بالبنك لموافقة أعضاء مجلس الإدارة (مستبعد أعضاء المجلس الذين يكون لهم تضارب في المصالح)، وفي حالات معينة (القروض الكبيرة لحملة الأسهم) تبلغ للسلطات الرقابية المصرفية.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 218

² ميرفت أبو كمال، مرجع سبق ذكره، ص: 78

ثالثاً: توافر إجراءات سليمة لإدارة وقياس ومراقبة ائتمان

ويتضمن هذا المجال عدة مبادئ هي كما يلي:

1- المبدأ الثامن: تتضمن إدارة مخاطر الائتمان تعريف وتحديد المخاطر الائتمانية وأساليب قياس ورقابة هذه المخاطر. وعليه يجب أن يحرص البنك على الآتي:

- لدى البنك إستراتيجية متاجرة موثوقة بوضوح للمركز أو المحافظ المالية المعتمدة من قبل الإدارة العليا.
- لدى البنك نظام لقياس المخاطر يتضمن عوامل المخاطر الكافية لضبط جميع المخاطر الكامنة في محفظة البنك.

- يستخدم البنك تصنيفات محددة من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجي معتمدة ومعترف بها من قبل البنك المركزي.

- تراجع الإدارة التنفيذية مدى كفاية نطاق المعلومات وجودتها بصورة دورية للتأكد من كفاءتها لإدارة مخاطر.
- يستخدم البنك نظام الأوزان لتصنيف مخاطر الائتمان لإغراض احتساب متطلبات رأس المال التي تم تطويره من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية.

- يتم تصنيف الإنكشافات الائتمانية إلى محافظ قياسية (مطلوبات على الدول، مطالبات على المنظمات الدولية، مطلوبات على القطاع العام، بنوك التنمية، بنوك، شركات، بنود نقدية، إنكشافات التجزئة، قروض عقارية... الخ).

2- المبدأ التاسع: على البنوك أن تضع وتعمل نظاماً لمراقبة وضعية الائتمانات الفردية، ومن ضمنها تحديد كفاية المخصصات المناسبة لخسائر الائتمان المحتملة.

ويتضمن هذا المبدأ البنود التالية:

- أن نظام مراقبة الائتمان الفعال يتضمن: معرفة البنك للوضع المالي الحالي للمقترض، ومتابعة التدفقات النقدية المخططة لنشاطاته، وقيمة الضمان من أجل تحديد الصعوبات المالية المحتملة للمقترض، وتصنيف المحفظة الائتمانية على أساس دوري وكفاية المخصصات المناسبة لخسائر الائتمان المحتملة ورفع المشاكل الائتمانية المتكررة للإدارة العليا.

- تامين وصول المعلومات من الموظفين المختصين بمراقبة الائتمان للمسؤولين المكلفين بوضع تصنيفات داخلية للمخاطر الائتمانية.

رابعا: توافر إجراءات رقابية مناسبة على إدارة مخاطر الائتمان.

ويتضمن هذا المجال الآتي:

المبدأ العاشر: على البنك أن يمتلك نظام رقابي لتقييم مخاطر الائتمان

ويتضمن هذا المبدأ ما يلي¹:

- قنوات الاتصال بين الدوائر المختلفة المتخصصة في إدارة مخاطر الائتمان تعمل بفعالية.
- تسمح معلومات هيكل ونوعية محفظة الائتمان لإدارة البنك بسرعة تقييم وتحديد تركيزات مخاطر المحفظة.
- تفصل الإدارة العليا بين واجبات قياس مخاطر الائتمان ومراقبتها من جانب، ومهام متابعتها والسيطرة عليها من جانب آخر.
- يتوفر البنك على الإجراءات المناسبة لتوفير الامتثال على أكمل وجه لتوجيهات مجلس الإدارة.
- تراجع الإدارة التنفيذية مدى كفاية نطاق المعلومات وجودتها بصورة دورية للتأكد من كفاءتها لإدارة مخاطر.
- تمكن معلومات نظم إدارة المعلومات مجلس الإدارة وجميع المستويات الإدارية من إنجاز عملية الإدارة وتحديد متطلبات رأس المال.
- لدى مصلحة إدارة المخاطر بالبنك إطلاع بنقاط ضعف النماذج المستخدمة وأفضل الطرق التي يمكن من خلالها عكس هذه الأمور في نتائج التقييم.
- يتوفر لدى البنك نظام للتأكد من الالتزام بالسياسات الداخلية المكتوبة وإجراءات الرقابة المتعلقة بنظام إدارة المخاطر.

المبدأ الحادي عشر: على البنوك التأكد من ان عملية منح الائتمان مدارة ومراقبة بشكل ملائم ويوجد تقييد بالسياسات الائتمانية وان التعرضات لمخاطر الائتمان هي ضمن الحدود المقبولة للبنك.

ويتضمن هذا النقاط الآتية:

¹ البنك المركزي الكويتي، مرجع سبق ذكره، ص: 224.

- إن هدف إدارة مخاطر الائتمان هي المحافظة على تعرضات مخاطر الائتمان ضمن الحدود المناسبة والمقبولة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- أن المراجعة الداخلية لعمليات إدارة مخاطر الائتمان يجب أن تنفذ بشكل دوري وذلك للتأكد من أن الأنشطة الائتمانية تتوافق مع سياسات وإجراءات البنك الائتمانية.
- يجب أن تستخدم المراجعة الداخلية في تحديد مجالات الضعف في سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى أي استثناءات في السياسات والإجراءات والحدود.

المبدأ الثاني عشر: لدى البنك خطة رسمية للتمويل في حالة الطوارئ بشكل واضح الاستراتيجيات التي ستتبعها البنك في حال وجود نقص طارئ في السيولة.

تتضمن هذه الخطط ما يلي:

- يزود البنك البنك المركزي بنسخة من خطة الطوارئ عند الطلب.
- لدى البنك إجراءات واضحة لتسييل الضمانات في الوقت المناسب وذلك للتأكد من أية شروط قانونية مطلوبة للإفصاح عن إخفاق الطرف المقابل.
- الآلية القانونية التي يتم بموجبها رهن الضمانات وتحويلها تضمن أن يكون لدى البنك الحق في تسييل أو حيازة الضمانات قانوناً في الوقت المناسب في حالة التعثر أو الإفلاس.

المبحث الثاني: إدارة مخاطر السوق

المطلب الأول: القيمة المعرضة للخطر كمدخل أساسي لقياس مخاطر السوق

أولاً: مفهوم القيمة المعرضة للخطر

تعد مقارنة القيمة المعرضة للخطر (VAR) وسيلة قوية جداً لتقييم المخاطر الكلية لمحفظه الأصول المتاجر بها خلال الأفق الزمني القريب مثال: يوم واحد، عشرة أيام، شهر، وخلال ظروف السوق العادية. وفي الواقع، فإن هذه المنهجية تسمح بالتقاط عامل واحد من المكونات المتعددة لعوامل السوق. إلا أن هذه المقاربة تكون أقل موثوقية كمقياس للخطر خلال الأفق الزمنية البعيدة، كما يلاحظ أن الخطر الذي تشكله الظروف الاستثنائية للأسواق أوقات الصدمات والتي تكون مصحوبة غالباً بحالات شح السيولة تؤثر وبشكل سلبي على مقياس القيمة المعرضة للخطر (VAR)، وفي هذه الحالة يمكن الاستعانة بمنهجيات تكملية مثل: اختبارات الضغط، تحليل الحساسية، تحليل السيناريوهات، تحليل المحاكاة... الخ. هناك العديد من التعريفات لمقاربة القيمة المعرضة للخطر يمكن إيجازها في ما يلي:

تعريف 01: هي رقم منفرد/ وحيد يعطي مؤشر عن الخسارة القصوى الممكنة للمحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية محددة عند مستوى ثقة معينة¹.

تعريف 02: هي تقدير كمي للقيمة القصوى التي يمكن خسارتها في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية محددة و بمستوى ثقة محدد².

تعريف 03: تعتمد طريقة قياس القيمة المعرضة للخطر على أقصى قيمة للخسائر التي يتوقع أن يتحملها البنك للمحافظ التي بحوزته³.

¹ Fotios C. Harmantzis, Linyan Miao, Yifan Chien, 2005, – Empirical Study of Value-at-Risk and Expected.

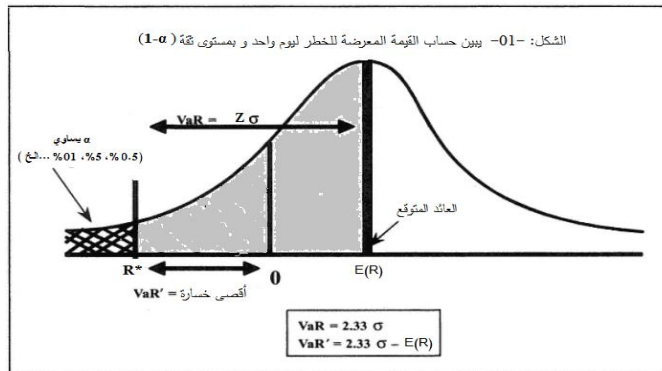
² عبد الحميد عبد الحي "إستخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2014، ص: 65.

³ ورقة مناقشة للبنك المركزي المصري، وحدة تطبيق مقررات بازل 2، مخاطر أسعار العائد بالمحفظة لغير أغراض المتاجرة، ص: 14.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن مفهوم القيمة المعرضة للخطر (Value at risk) هي أسوأ خسارة يمكن توقعها من حياة أصل مالي، عقد ائتمان أو محفظة مالية خلال فترة زمنية معينة (يوم واحد، عشرة أيام، شهر) في ظل ظروف سوق عادية، بمستوى ثقة محدد.

فمثلا إذا كانت لدينا وضعية معينة لها قيمة معرضة للخطر يوميا بقيمة 10 مليون دولار بمستوى معنوية 99% فهذا يعني أن الخسائر التي تتحقق بمتوسط 10 مليون دولار وفي يوم واحد كل 100 يوم من التداول. إن القيمة المعرضة للخطر لا تجيب عن التساؤل المتعلق بحجم الخسارة في المحفظة المالية على مدى فترة زمنية معينة¹. لأن الإجابة على هذا التساؤل هي يمكن خسارة كل شيء، أو كامل قيمة المحفظة، وهذه الإجابة غير مفيدة وغير فعالة من الناحية العملية حيث أنها تعتبر الإجابة الصحيحة لسؤال خاطئ. ففي حالة انهيار الأسواق فمن الطبيعي أن أسعار الأوراق المالية تنهار، ومن الناحية النظرية فإن قيمة المحفظة تنخفض لتقترب من الصفر. بدلا من ذلك، فإن القيمة المعرضة للخطر تقدم بيانا حول التغير الممكن في قيمة المحفظة المالية نتيجة التغير في عوامل السوق (Market factor) المرتبطة بمكونات المحفظة خلال فترة زمنية معينة وبالتالي فالقيمة المعرضة للخطر تحاول تحديد أقصى حجم خسارة في المحفظة المالية التي يمكن وقوعها خلال فترة زمنية معينة باحتمال ضعيف جدا α يساوي (0.5%، 01%، 5%... الخ). ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (10): يبين حساب القيمة المعرضة للخطر ليوم واحد و بمستوى ثقة $(1-\alpha)$



¹ Michel Crouhy, Dan Galai and Robert Mark, 2014, "The Essentials of Risk Management", Second Edition MC Grow Hill, p:187.

أغلب نماذج القيمة المعرضة للخطر (VAR) تعتمد على قياس الخطر خلال الأفق الزمني القصير (يوم واحد)، وفي حالة قياس المخاطر المطلوبة من الجهات الرقابية للإفصاح عن رأس المال التنظيمي (كفاية رأس المال)، فقد حددت لجنة بازل (أجل 10 أيام) وبمستوى ثقة 99%. كما هو مبين في الشكل 01 يتضمن حساب القيمة المعرضة للخطر الخطوات التالية:

- اشتقاق تابع التوزيع الاحتمالي للمحفظة المالية أو بدلا من ذلك العائد على المحفظة خلال الفترة الزمنية (1 يوم، 10 أيام،..الخ).

- كما سيتم وصفه في ما يلي، يمكن استخلاص التوزيع الاحتمالي مباشرة من التوزيعات التاريخية للأسعار (الطريقة اللامعلمية لحساب VAR) أو يمكن افتراض توزيعات تحليلية، مثلا يمكن افتراض أن الأسعار تتبع التوزيع الطبيعي اللوغاريتمي (Log-normal distribution) أو العوائد تتبع التوزيع الطبيعي وتسمى بـ (الطريقة المعلمية لحساب القيمة المعرضة للخطر).

- افتراض مستوى معنوية حيث أن القيمة المعرضة للخطر هي أقصى خسارة عند مستوى ثقة $(1 - \alpha)$ هذه القيمة مرتبطة بالعائد المتوقع في الأجل المنشود، وهذا يعني أن القيمة المعرضة للخطر هي المسافة بين المؤين الأول (percentile) والوسط الحسابي $E(r)$ للتوزيع الاحتمالي. (بافتراض مستوى الثقة 99%).

عند تطبيق هذه المنهجية لأغراض غير المتاجرة Banking Book، فإنه لحساب الخسائر المتوقعة يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار قيمة العائد المتوقع على الأصل وفي هذه الحالة يطلق على هذه المنهجية بالقيمة المعرضة للخطر النسبية Relative VAR والتي يتم حسابها على أساس الفرق بين القيمة المعرضة للخطر المطلقة و العائد المتوقع للمحفظة¹:

$$VaR' = VaR - E(r) \quad (41)$$

وللتوضيح أكثر نفترض أن مستثمر يمتلك محفظة عوائدها تتبع التوزيع الطبيعي بوسط حسابي $E(r)$ وتباين σ_p^2 ، وبالتالي فإن القيمة المعرضة للخطر يكمن حسابها كما يلي⁽¹⁶⁾:

¹ Michel Crouhy, Dan Galai and Robert Mark, Op.Cit, p:202.

$$\int_{-\infty}^{R^*} \frac{1}{\sigma_p \sqrt{2\pi}} e^{-\frac{1}{2} \frac{(x-E(R))^2}{\sigma^2}} dR = \alpha \quad (42)$$

فإذا كان V يدل على قيمة الحالية لوضعية معينة، و R يدل على العائد خلال الزمن H ، و $P(R \leq R^*) = P\left[Z < \frac{R - \mu}{\sigma}\right] = (1 - \alpha)$ و $u = E(r)$ ، و R^* العائد المناظر لأقصى خسارة عند مستوى معنوية $\alpha = 99\%$ وبالتالي فإن R^* يمثل المؤين الأول، إذا كان $V^* = V(1 + R^*)$ فإن:

$$VaR(H, \alpha) = E(V) - V^* \quad (43)$$

حيث $E(V)$ متوسط القيم المقدرة للمحفظة والمرتبطة بالعوائد المتوقعة $u = E(r)$ ومنه:

$$VaR(H, \alpha) = V(1 + u) - V(1 + R^*) \quad (44)$$

$$VaR(H, \alpha) = V(u - R^*) \quad (45)$$

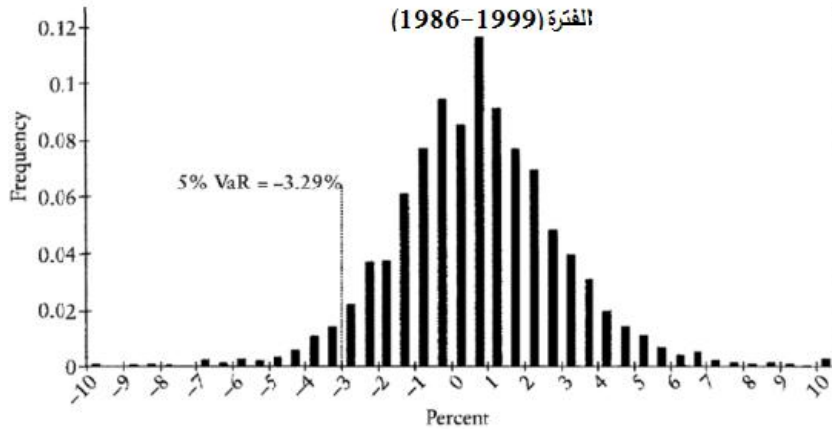
وفي المقابل فإن القيمة المعرضة للخطر النسبية تساوي:

$$VaR'(H, \alpha) = -V(R^*) \quad (46)$$

1-المقاربة الغير معلميه للقيمة المعرضة للخطر Nonparametric VaR:

وهي مقاربة معتمدة من التوزيعات التي يتم بناءها باستخدام البيانات التاريخية ويطلق عليها بالقيمة المعرضة للخطر اللامعلمية، وعلى خلاف النهج المعلمي لا يتضمن هذا المنهج تقدير معالم التوزيع النظري والشكل الموالي يبين مثال توضيحي لحساب القيمة المعرضة للخطر لمؤسسة Microsoft.

الشكل رقم (11): يبين القيمة المعرضة للخطر بالطريقة التاريخية ليوم واحد لأسهم شركة Microsoft.



المصدر: عبد الحميد عبد الحي "استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر"، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، ص 110.

حيث يبين هذا الشكل القيمة المعرضة للخطر ليوم واحد وعند مستوى ثقة $95\% = (1 - \alpha)$ تساوي:

$$VaR(1,05\%) = 3.29 \quad (47)$$

2- المقاربة المعلمية للقيمة المعرضة للخطر parametric VaR :

هي مقارنة مستمدة من التوزيعات النظرية والتي تبني على أساس عدد كبير من المشاهدات ويفترض أنها تنتمي للتوزيع الطبيعي.

2-1 التوزيع الطبيعي للعوائد (Z-test) :

إذا كان لدينا التوزيع الطبيعي R بمتوسط حسابي μ وانحراف معياري σ فإن:

$$f(R) = \frac{1}{\sqrt{2\pi\sigma}} e^{-\frac{1}{2} \frac{(R-\mu)^2}{\sigma^2}} \quad (48)$$

وإذا كان لدينا $(1 - \alpha)$ يساوي 99% يمثل مستوى المعنوية: فإن R^* (أقصى خسارة) يمكن التعبير عليها كما يلي:

$$P(R \leq R^*) = \int_{-\infty}^{R^*} \frac{1}{\sqrt{2\pi\sigma}} e^{-\frac{1}{2} \frac{(R-\mu)^2}{\sigma^2}} dR \quad (49)$$

وباستعمال المعايير Z التوزيع الطبيعي المعياري (Z-test) نستنتج:

$$P(R \leq R^*) = P\left[Z < \frac{R^* - \mu}{\sigma}\right] = (1 - \alpha) \quad (50)$$

حيث: $Z = \frac{R^* - \mu}{\sigma}$ من هنا نلاحظ أن اشتقاق قيمة R^* أصبحت سهلة من خلال استخدام القيم الجدولية للتوزيع الطبيعي المعياري حيث أن قيمة R^* تساوي:

$$R^* = u + Z\sigma \quad (51)$$

حيث Z هي القيمة المقابلة لمستوى المعنوية α

من خلال ما سبق:

$$VaR(H, \alpha) = V(u - R^*) = V(u - u + Z\sigma)$$

$$VaR(H, \alpha) = -V(R^*) = -V(Z\sigma + u) \quad (52)$$

3- حساب VAR لعشرة أيام:

رأينا سابقا كيفية تقدير القيمة المعرضة للخطر ليوم واحد والتي تشتق من التوزيعات اليومية للمحفظة. ولتقدير القيمة المعرضة للخطر لعشرة أيام (*10-day VaR*) يجب أن يكون متناسب مع التوزيع الاحتمالي لمحفظة خلال فترة زمنية مدتها عشرة أيام. ولكن تكمن القضية في كيفية اشتقاق القيمة المعرضة للخطر لعشرة أيام أو لأي فترة زمنية من القيمة المعرضة للخطر ليوم واحد (*daily VaR*)¹. بافتراض أن السوق كفء والعوائد اليومية R_t (مستقلة ومتجانسة التوزيع) حيث:

$$R(10) = \sum_{i=1}^{10} R_i \quad (53)$$

نفترض أن هذه العوائد تنتمي للتوزيع الطبيعي:

¹ Michel Crouhy, Dan Galai and Robert Mark, "The Essentials of Risk Management", Second Edition MC Grow Hill, 2014, p190.

$$\sigma_{10}^2 = 10\sigma^2 \quad \text{و} \quad \mu_{10} = 10\mu$$

$$VaR(10.\alpha) = \sqrt{10}VaR(1.\alpha) \quad \text{فإنه: (54)}$$

وهذا يعني أن القيمة المعرضة للخطر لـ 10 أيام (10-day VaR) يمكن أن تقترب للقيمة المعرضة للخطر ليوم واحد (daily VaR) بضرب القيمة المعرضة للخطر ليوم واحد في الجذر التربيعي للزمن H (10 أيام).

4- دور القيمة المعرضة للخطر كأداة لإدارة وقياس المخاطر:

- لتنفيذ مقارنة القيمة المعرضة للخطر (VaR methodology) يجب أن نؤكد على أهمية وقوة هذه المنهجية في مجال إدارة المخاطر حيث يمكن تلخيص استخداماتها المتعددة في ما يلي:
- توفر القيمة المعرضة للخطر مقياس مشترك، متناسق ومتكامل للمخاطر من خلال عوامل الخطر، الأدوات وفئات الأصول مما يؤدي إلى زيادة الشفافية والتناغم في التعامل مع الخطر.
- القيمة المعرضة للخطر تأخذ بعين الاعتبار الارتباطات بين مختلف عوامل الخطر فإذا كان لدينا خطرين يعوض كل منهما الآخر، فإن مقياس القيمة المعرضة للخطر يأخذه بعين الاعتبار وتجعل تقدير الخطر الإجمالي صغير نسبياً، والعكس، إذا كان لدينا خطر يؤثر في الآخر بالزيادة فإن مقياس القيمة المعرضة للخطر يجعل تقدير الخطر الإجمالي كبير نسبياً. بعبارة أخرى فإن مقارنة القيمة المعرضة للخطر (VaR) لقياس الخطر تعتبر جانب جوهري في نظرية المحفظة.
- توفر مقارنة القيمة المعرضة للخطر مقياس تجميعي للمخاطر، حيث أن عدد واحد يعبر عن أقصى خسارة يمكن تحملها عند مستوى ثقة معين (α) ، هذا العدد يمكن ترجمته إلى ملاءة مالية للمؤسسة. وبعبارة أخرى يمكن استخدامها كمقياس لتقييم أداء إدارة المخاطر، وبالتالي فإن هذا المقياس يستخدم للحد من المخاطر التي لا تضيف قيمة من وجهة نظر المساهمين (shareholder's perspective).
- من خلال الحدود الموضوعية وفق مقارنة القيمة المعرضة للخطر يمكن رصد المخاطر المترتبة عن خطوط الأعمال. هذه الحدود يمكن استخدامها لضمان عدم تحمل المستثمر مخاطر أعلى من حدود المخاطر المسموح تحملها من وجهة القيمة المعرضة للخطر (VaR). كما يسمح نظام القيمة المعرضة للخطر بالكشف عن

الوحدات التي تحتوي على معظم الخطر، وبالتحديد أكثر أنواع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة (مثال: أسهم، سندات، معدلات الفائدة... الخ).

- توفر القيمة المعرضة للخطر للإدارة العليا ومجلس الإدارة وكذلك السلطات التنظيمية مقياس للخطر سهل الفهم بالإضافة إلى القدرة على اتخاذ القرار حول مدى ملائمة مستويات الخطر المتعلقة بخطط الأعمال مع حدود وحدات القيمة المعرضة للخطر.

ثانياً: حساب القيمة المعرضة للخطر

لحساب القيمة المعرضة للخطر نحتاج إلى إنشاء التوزيع الاحتمالي لقيم المحفظة خلال الفترة الزمنية (H)، أو إلى التوزيع الاحتمالي للتغير في قيم المحفظة خلال الفترة الزمنية (H) وبعد ذلك يتم حساب معلمات التوزيع الطبيعي المتمثلة في الوسط الحسابي والتباين [الانحراف المعياري] لهذا التوزيع.

هناك ثلاث طرق لاشتقاق هذا التوزيع:

الطريقة الأولى: مقارنة تحليل التباين/ التباين المشترك.

الطريقة الثانية: مقارنة المحاكاة التاريخية.

الطريقة الثالثة: مقارنة مونت كارلو.

هذه المقاربات الثلاث تشترك في الخطوتين الأوليتين.

الخطوة الأولى: اختيار عوامل الخطر.

الخطوة الثانية: نمذجة التغيرات في عوامل السوق.

1- اختيار عوامل الخطر:

كما رأينا سابقاً، فإن التغير في قيمة المحفظة هو تابع للتغيرات في عوامل السوق التي تؤثر على سعر كل أداة في المحفظة مثل: التغير اللوغاريتمي لأسعار الأسهم... الخ. حيث تعتمد عوامل الخطر على مكونات المحفظة وبالتالي فإن اختيار عوامل الخطر يكون واضح ومباشر بالنسبة للمنتجات المالية البسيطة (أسهم،

سندات،...الخ). ولكنه يتطلب رؤية أكثر اجتهاد في ما يتعلق بالمنتجات المالية المعقدة (عقود الخيار، القبولات، الفوريات...الخ)¹.

فمثلا لو أخذنا عقد مبادلة الدولار/ يورو فإن قيمة الوضعية تتأثر فقط بمعدل سعر الصرف دولار/ يورو أما إذا أخذنا عقد خيار شراء دولار/ يورو فإن قيمة الوضعية تتأثر بعوامل السوق التالية:

- معدل الصرف دولار/ يورو .

- معدل الفائدة للدولار خلال الفترة الزمنية لعقد الخيار .

- معدل الفائدة لليورو خلال الفترة الزمنية لعقد الخيار .

- تذبذب الدولار مقابل اليورو (volatility).

2- نمذجة التغيرات في عوامل السوق:

نفترض مقارنة تحليل التباين والتباين المشترك أن عوامل الخطر تتبع التوزيع الطبيعي اللوغارتمي مثلا: عوامل الخطر للأسهم $Z_i = \ln S_i$ حيث أن S_i تمثل سعر السهم i . أما مقارنة المحاكاة التاريخية فهي لا تلزم المستخدم بتقديم أي افتراضات تحليلية للتوزيعات². ووفقا لهذه المقاربة فإن القيمة المعرضة للخطر يتم اشتقاقها من التوزيعات التجريبية المنشئة من خلال المشاهدات التاريخية لعوامل الخطر خلال فترة زمنية محددة تزيد عن السنتين أو الثلاث سنوات وذلك لتحقيق نتائج ذات دلالة. أما بالنسبة لمقاربة مونت كارلو فيمكن تطبيقها من خلال اختيار أي توزيع متعدد التباينات لعوامل الخطر، والقيود الوحيد لهذه المقاربة هو القدرة على تقدير معالم التوزيع مثل الوسط الحسابي μ أو التباين σ^2 أو التغاير covariance. وتتميز هذه المقاربة بالمرونة والسماح باختيار توزيعات خاصة (مثل: t-test, beta-test..الخ).

¹ Basak, S. and A. Shapiro, "Value-at-Risk Based Management: Optimal Policies and Asset Prices", Review of Financial Studies, vol 14 , 2001, p:374.

² سرمد كوكب الجميل، حسن صبحي حسن "تقدير القيمة المعرضة للمخاطر، للأسواق الأوراق المالية العربية"، مجلة تنمية الرافدين العدد 19 (30)، سنة 2008، ص125.

3- مقارنة تحليل التباين والتباين المشترك (Delta-normal approach) :

نفترض هذه المقاربة أن توزيع التغير في قيمة المحفظة ينتمي إلى التوزيع الطبيعي. ومن أجل القيام بعملية التحليل يجب اشتقاق الوسط الحسابي والتباين لهذا التوزيع الطبيعي من التوزيع المتعدد المتغيرات (multi variate-distribution) لعوامل الخطر ومكونات المحفظة. هذه المقاربة التحليلية هي امتداد لنموذج المحفظة لماركوبيتز كما سنوضحه في ما يلي (23) :

مثلا نفترض أنه لدينا محفظة أسهم مكونة من أصلين x و y . عدد أسهم x هو N_1 بسعر S_1 . عدد أسهم y هو N_2 بسعر S_2 . قيمة المحفظة V

$$V = N_1 S_1 + N_2 S_2 \quad \text{حيث:}$$

- اختيار عوامل الخطر (risk-factor).

$$R_V = \frac{\Delta V}{V} = \frac{N_1 S_1}{V} \frac{\Delta S_1}{S_1} + \frac{N_2 S_2}{V} \frac{\Delta S_2}{S_2} \quad (55)$$

$$R_V = w_1 R_1 + w_2 R_2 = \sum_{i=1}^{n=2} w_i R_i \quad (56)$$

حيث R_V يمثل العائد على المحفظة، R_i يمثل العائد المالي على السهم، w_i الوزن الترجيحي للأصل المالي في المحفظة $\sum_{i=1}^n w_i = 1$.

- التوزيع الاحتمالي لعوامل الخطر حيث كما رأينا سابقا، فإنه يفترض أن أسعار الأسهم تتبع التوزيع الطبيعي اللوغاريتمي. وبذلك فإن لوغاريتم العوائد خلال الفترة $[t, t-1]$ تتبع التوزيع الطبيعي.

$$R_t = \ln\left(\frac{S_t}{S_{t-1}}\right) = \ln\left(1 + \frac{S_t - S_{t-1}}{S_{t-1}}\right) \sim \frac{\Delta S_t}{S_{t-1}} \quad (57)$$

حيث S_t سعر السهم في اللحظة t ، و S_{t-1} سعر السهم في اللحظة $t-1$ ، و ΔS التغير في سعر السهم في الفترة $[t, t-1]$.

$$\Delta S = S_t - S_{t-1} \quad (58)$$

بشكل أكثر تحديد نفترض أن R_i عائد السهم i ووفق هذا المثال $i=1,2$ يتبع التوزيع الطبيعي المتعدد المتغيرات بوسط حسابي μ وانحراف معياري σ ، و p يمثل معامل الارتباط للسهمين x و y .

3-1 حساب القيمة المعرضة للخطر لسهم واحد:

$$R_i = \frac{\Delta S_i}{S_i} \sim N(\mu, \sigma) / i=1,2$$

وفقا لما سبق فإن القيمة المعرضة للخطر ليوم واحد تكون كما يلي:

$$VaR_i(1.99) = 2.33\sigma S_i$$

$$VaR_i(10.99) = \sqrt{10} VaR_i(1.99) = 2.33\sqrt{10}\sigma S_i \quad (59)$$

3-2 حساب القيمة المعرضة للخطر للمحفظة:

كما رأينا سابقا فإن¹:

$$R_V = \frac{\Delta V}{V} = \frac{N_1 S_1}{V} \frac{\Delta S_1}{S_1} + \frac{N_2 S_2}{V} \frac{\Delta S_2}{S_2}$$

حيث R_V عائد المحفظة V ومنه:

$$R_V = w_1 R_1 + w_2 R_2 = \sum_{i=1}^{n=2} w_i R_i$$

حيث: w_i الوزن النسبي للسهم في المحفظة، R_i عائد السهم في المحفظة، و R_V عائد المحفظة يتبع التوزيع الطبيعي:

$$R_V \sim N(\mu_v, \sigma_v)$$

$$\mu_v = \sum_{i=1}^{n=2} w_i \mu_i$$

$$\sigma_v^2 = w_1^2 \sigma_1^2 + w_2^2 \sigma_2^2 + 2w_1 w_2 COV(R_1, R_2)$$

¹ Michel Crouhy, Dan Galai and Robert Mark, Op.Cit, p:202.

$$\sigma_V^2 = w_1^2 \sigma_1^2 + w_2^2 \sigma_2^2 + 2w_1 w_2 p \sigma_1 \sigma_2$$

$$\sigma_V^2 = (w_1, w_2) \begin{pmatrix} \sigma_1^2 & p \sigma_1 \sigma_2 \\ p \sigma_1 \sigma_2 & \sigma_2^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} w_1 \\ w_2 \end{pmatrix}$$

$$\sigma_V^2 = (w_1, w_2) \begin{pmatrix} \sigma_1 & 0 \\ 0 & \sigma_2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} 1 & p \\ p & 1 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \sigma_1 & 0 \\ 0 & \sigma_2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} w_1 \\ w_2 \end{pmatrix}$$

$$\sigma_V^2 = W \Sigma W^T = W \sigma C \sigma W^T \quad (60)$$

$$\sigma_V = [W \sigma C \sigma W^T]^{\frac{1}{2}}$$

حيث يمثل Σ مصفوفة التباين والتباين المشترك، و W مصفوفة الأوزان الترجيحية لمحفظه و W^T مقلوب مصفوفة الأوزان الترجيحية، و σ مصفوفة الانحرافات المعيارية للعناصر المحفظه، و C مصفوفة الارتباطات لعناصر المحفظه.

من خلال ما سبق: $VaR_V(1.99) = 2.33 \sigma_V \cdot V$

$$VaR_V(1.99) = 2.33 [W \sigma C \sigma W^T]^{\frac{1}{2}} \cdot V \quad VaR_V(10.99) = \sqrt{10} \cdot VaR(1.99) = 2.33 \sqrt{10} \sigma_V \cdot V$$

$$VaR_V(1.99) = [VaR_i \cdot C \cdot VaR_i^T]^{\frac{1}{2}} \quad (61)$$

حيث VaR_i مصفوفة القيم المعرضة للخطر لعناصر المحفظه. و VaR_i^T مقلوب مصفوفة القيم المعرضة للخطر لعناصر المحفظه. من خلال المعادلة الأخيرة نلاحظ أثر الارتباط (مصفوفة الارتباطات C) على إجمالي القيمة المعرضة للخطر للمحفظه، فإذا كانت معاملات الارتباط بين عناصر المحفظه تامة (تساوي الواحد)، فإن القيمة المعرضة للخطر للمحفظه تكون تساوي مجموع القيم المعرضة للخطر للعناصر المكونة للمحفظه. كما يمكن الأخذ بعين الاعتبار أثر التنوع حيث إذا كانت معاملات الارتباط أقل من الواحد، فإن القيمة المعرضة للخطر للمحفظه تكون أقل من مجموع القيم المعرضة للخطر لعناصر المحفظه.

4- مقارنة المحاكاة التاريخية (Historical Simulation):

من الناحية النظرية فإن مقارنة القيمة المعرضة للخطر تتميز بالبساطة، حيث يتم تحليل التغيرات في

الأسعار ومعدلات الفائدة (عوامل الخطر) بناء على المشاهدات التاريخية لهذه العوامل خلال فترة زمنية معينة تقدر عادة من السنة إلى الأربعة سنوات. وذلك لإنشاء توزيع عوائد المحفظة وبالتالي يمكن اشتقاق القيمة المعرضة للخطر للمحفظة. تتضمن القيمة المعرضة للخطر الخطوات التالية¹:

- تقييم التغيرات في عوامل الخطر اليومية خلال فترة زمنية تاريخية (مثلاً: سنة، سنتين).
- تطبيق هذه التغيرات اليومية على القيمة الحالية لعوامل الخطر و إعادة تقييم المحفظة خلال عينة من عدد أيام الفترات التاريخية.
- إنشاء الرسم البياني لقيم المحفظة وتحديد القيمة المعرضة للخطر والتي تساوي المؤين الأول (*first - percentile*) للتوزيع، وهذا بافتراض حساب القيمة المعرضة للخطر عند مستوى معنوية (99%).

وبالتالي فإن القيمة المعرضة للخطر تتمثل في المساحة بين الوسط الحسابي $E(R)$ لهذه العوائد والمؤين

$$VaR(1.99) = E(R_v) - (the - first - percztile) \text{ الأول } (percztile).$$

5- مقارنة مونت كارلو Monte Carlo

تتكون محاكاة مونت كارلو من تكرار محاكاة للعمليات العشوائية المفترضة التي تحدد الأسعار، بحيث كل سيناريو يولد قيمة ممكنة للمحفظة المالية خلال فترة زمنية معينة (10 أيام مثلاً). تحتوي هذه المقاربة على ثلاث مراحل رئيسية:²

- تحديد وتعيين جميع عوامل الخطر للمحفظة.
- توليد مسارات العينة قيم المستقبلية.
- تحديد قيمة المحفظة عند كل مسار.

¹ Michel Crouhy, Dan Galai and Robert Mark, Op.Cit, p:203.

² Op.Cit, p:232.

المطلب الثاني: الأساليب البديلة لقياس مخاطر السوق.

تعتبر مقارنة القيمة المعرضة للخطر مقياس جيد للمخاطر إلا أنه هذا المقياس لا يؤثر إلى درجة مثالية إذ أنه يعاني من إشكالية أساسية تتمثل في أنه يجمع مختلف مكونات المخاطر في عدد واحد، وبالتالي هذا العدد يكون مقيد جدا في تقدير المخاطر الكلية للمؤسسة لكن بالنسبة لمدير الخطر فهو حاجة إلى تحليل لمكونات المخاطر لمعرفة أي هذه المخاطر تساهم أكثر من غيرها في مجموع المخاطر. وهذا هو هدف -Dalt var و Incremental Var المقدمة في النصف الثاني من هذا الجزء. لتسهيل تنفيذ مقارنة القيمة المعرضة للخطر، فإنه يتم افتراض أن تبقى ظروف السوق عادية، وبذلك تكون عوامل الخطر تتميز بتوزيعها اللوغاريتمي الطبيعي، بالإضافة إلى ثبات العوائد المتوقعة في القسم الثالث في هذا الفصل سيتم التطرق إلى اختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات وهذا لتحليل الأحداث المتطرفة التي تقع خارج ظروف السوق العادية. مشكلة أخرى هي أن مقارنة القيمة المعرضة للخطر عادة ما تحسب ضمن إطار ثابت، وبالتالي فهي ليست مناسبة لإدماج مخاطر السيولة، وتكون مناسبة فقط للأفاق الزمنية القصيرة نسبيا، وعليه سيتم اقتراح إطار ديناميكي لمقارنة القيمة المعرضة للخطر والذي يركز على كيفية تقييم مخاطر المحافظ على أفق زمنية طويلة.

تساعد القيمة المعرضة للخطر مديري الخطر على وصف مستوى الخسارة التي يمكن بلوغها في يوم واحد خلال 100 يوم، لكن لا تقدم لمدير الخطر شيئا عن الخسائر القصوى في ذلك التوزيع لذلك استحدثت على مقياس بديل المخاطر يعتني بقياس المخاطر القصوى وما يعبر عليه بالقيمة المعرضة للخطر القصوى extreme Value at risk or EVAR هذا المقياس يعتمد على تقدير الخسائر المتوقعة في ذلك التوزيع الاحتمالي للمحفظة والذي يمثل الخسائر التي تزيد عن VAR.

أولاً: القيمة المعرضة للخطر التزايدية ودلتا القيمة المعرضة للخطر

هناك اهتمام رئيسي لإدارة المخاطر يتمحور حول تحديد العوامل الأساسية للخطر في المحافظ المعقدة وأدوات التحوط التي تسمح بتقليل تلك المخاطر المتعددة ولتحقيق ذلك يجب تحليل القيمة المعرضة للخطر للمحفظة لتحديد أثر الأدوات الفردية أو الوضعيات على القيمة المعرضة للخطر الإجمالية. تعتبر هذه العملية أكثر تعقيدا مما تبدوا عليه حيث أن كل وضعية مساهمة في الخطر الكلي للمحفظة والذي يعتمد أساسا على كيفية تحديد هذه الأخيرة، وبشكل أكثر دقة فإن هذه العملية تعتمد على مدى ارتباط القيم لوضعية معينة بقيم

الأصول الأخرى للمحفظة. يمكن استخدام اثنين من المعايير المكتملة في هذا المجال: القيمة المعرضة للخطر التزايدية (Incremental-VAR (IVAR)، ودلتا القيمة المعرضة للخطر¹ (Dalt-VAR (DVAR).

1- القيمة المعرضة للخطر التزايدية (IVAR):

تقيس القيمة المعرضة للخطر التزايدية الأثر التصاعدي لإضافة أو إزالة أحد الأصول أو الوضعيات على إجمالي القيمة المعرضة للخطر للمحفظة.

$$IVAR = VAR(\text{Portfolio with Asset (A)}) - VAR(\text{Portfolio with ... Asset (A)})$$

يمكن أن تكون القيمة المعرضة للخطر التزايدية:

- موجبة (IVAR(A)₊) إذا كان هناك ارتباط ايجابي بين الأصل A و باقي المحفظة.

- سالبة (IVAR(A)₋) إذا كان هناك ارتباط عكسي بين الأصل A و باقي المحفظة.

أي أن الأصل A يستخدم للتحوط ضد المخاطر وحساب هذه المقاربة (IVAR) هو بسيط نسبياً خاصة عند استخدام منهجية التباين و التباين المشترك في حساب القيمة المعرضة للخطر.

2- دلتا القيمة المعرضة للخطر (DVAR) :

يقيس مؤشر (DVAR) مدى مساهمة خطر أصل i في الخطر الكلي للمحفظة حيث يساوي مجموع مساهمات مخاطر الأصول المكونة في الخطر الكلي للمحفظة. يعتمد مؤشر (DVAR) على مركبات أصول المحفظة و هيكل الارتباطات بين هذه الأصول. نعتبر أن هناك محفظة P مكونة من N أصل حيث: $i = 1, 2, 3, \dots, N$ و P_i و A_i هما على التوالي سعر الوحدة للأصل i وعدد الوحدات للأصل² i.

$$P(A_1, A_2, A_3, \dots, A_N) = \sum_{i=1}^N P_i \cdot A_i$$

و عليه فإن دلتا القيمة المعرضة للخطر DVAR

$$DVAR_i = \frac{\partial VAR_p}{\partial A_i} A_i$$

و:

¹ Op.Cit, p:204.

² Op.Cit, p:238.

$$VAR_p = \sum_{i=1}^N DVAR_i \quad (63)$$

تمثل القيمة المعرضة للخطر الكلية للمحفظة مجموع مساهمات الخطر لكل أصل $DVAR_i$ لكل الأصول المحتواة في المحفظة، هذا التفكيك لمخاطر المحفظة يسمح بتسليط الضوء على "المخاطر المعتبرة" أي الوضعيات الأكثر حساسية في المحفظة.

ثانياً: اختبار الضغط وتحليل السيناريوهات

1- اختبار الضغط:

الغرض من اختبارات الضغط هو تحديد حجم الخسائر المحتملة المتعلقة بسيناريوهات محددة، ويمكن أن يتكون السيناريو من تغيرات شديدة في قيمة عوامل الخطر (أسعار الفائدة، امتداد الائتمان، أسعار الصرف، أسعار الأسهم أو أسعار السلع) مثل التحول بـ: 100 نقطة لسعر الفائدة خلال فترة تقدر بشهر، وعليه يمكن لاختبارات الضغط أن تخبرنا على مدى الخسائر في مثل هذا السيناريو. يمكن أن يتطرق السيناريو أيضاً إلى أحداث تاريخية متطرفة أوقات الأزمات في أسواق المال أو فشل بعض الآليات، أو أوقات تهديد السياسة النقدية.

اختبارات الضغط جزء مكمل وأساسي في منظومة الحوكمة المؤسسية وشفافية إدارة المخاطر لدى البنك ويجب أن يكون لها تأثير في صناعة القرارات على المستوى الإداري المناسب بما في ذلك القرارات الإستراتيجية، كما تعد اختبارات الضغط أداة مكملة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى مثل القيمة المعرضة للخطر ورأس المال الاقتصادي وذلك بهدف الوصول إلى تقييم شامل للمخاطر.

1-1- العناصر الأساسية لبرامج اختبارات الضغط :

وتتمثل فيما يلي:

1-1-1 وضع برامج اختبارات الضغط:

وتتضمن هذه العملية ما يلي:¹

- مراجعة طبيعة الأنشطة الأساسية للبنك والبيئة الخارجية، من أجل تدوين قائمة بعناصر المخاطر التي يجب اعتبارها تحت السيناريوهات المختلفة لاختبارات الضغط.

¹ عبد الحميد عبد الحي "إستخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ص: 95.

- تصميم اختبارات الضغط المناسبة لأنشطة البنك بما في ذلك تحديد الأحداث المحتملة و السيناريوهات الخاصة بذلك.
- توثيق الافتراضات التي يقوم عليها اختبار الضغط و كيفية استنتاج هذه الافتراضات.
- تحديد الإجراءات التي تقوم عليها اختبارات الضغط مثل تحديد المسؤوليات و توزيعها.
- القيام باختبار الضغط بصورة منتظمة وتحليل نتائج هذه الاختبارات لمعرفة الفرص و المخاطر المحتملة.
- تقديم تقارير عن نتائج اختبارات الضغط إلى الإدارة العليا و المدراء المعنيين بذلك في البنك.
- تحديد إجراءات العلاج المناسبة التي يتعين على البنوك القيام بها لمواجهة المخاطر التي أمكن التعرف عليها من خلال عملية الاختبارات.
- القيام بصفة منتظمة بإعادة تقييم لمدى ملائمة الاختبارات للبنك بما في ذلك التحقق من الافتراضات المستخدمة في ضوء الغير في خصائص المحفظة أو البيئة الخارجية.
- أن تقوم البنوك بتوثيق عملية اختبارات الضغط من خلال وضع سياسة خاصة بذلك يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة أو اللجنة المخولة من قبل المجلس.
- أن تمارس مجالس الإدارة و الإدارات العليا دورا إشرافيا فعالا على برامج اختبارات الضغط و كذلك المشاركة بصورة فعالة في تصميم هذه الاختبارات والإشراف على نتائجها والتأكد من الإجراءات التي تم اتخاذها.
- تعيين إدارة عملية الاختبار الشاملة والتنسيق بشأنها، من قبل جهة مستقلة في البنك (مثل بنك إدارة الرقابة على المخاطر).
- تضمين اختبارات الضغط معايير إخبارية كمية و نوعية، على أن تحدد المعايير الكمية السيناريوهات المعقولة.
- أن تغطي اختبارات الضغط لدى البنوك المراكز الأساسية داخل و خارج الميزانية في سجلات المتاجرة والسجلات المصرفية، وكذلك جميع الخسائر الأخرى.
- يتعين على البنوك القيام باختبارات الضغط على فترات مناسبة، وذلك في ضوء طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك، بصفة عامة فإن اختبارات المحافظ الأكثر حساسية لحركة السوق مثل محفظة الأوراق المالية للمتاجرة، والأدونات الأخرى القابلة للتسويق، فإنه يجب القيام بها بصورة أكثر تكرارا (يوميًا، أسبوعيًا) في حين أن المحافظ الأخرى الأقل تقلبا بطبيعتها (مثل التمويل) فإنه يمكن إخضاعها لاختبارات الضغط على فترات أطول.

- يتعين على البنوك أيضا القيام بالاختبارات اللازمة لغرض محدد وذلك بالنسبة لمجالات محددة، وعندها يكون هذا الأمر مرغوبا فيه في ظل ظروف معينة يتطلب قيام البنك بإجراءات تقييم سريع للأثر المحتمل على البنك في ذلك البلد.

1-1-2 منهجية تطبيق الاختبارات الضاغطة:

في CIBC¹ تم تطوير منهجية جديدة تدعى "مغلفات التوتر" هذه المنهجية انتهجت من خلال المزج بين فئات الإجهاد "stress categories" و صدمات الإجهاد "stress shocks"، المنهجية تعتمد على ستة فئات إجهاد سعر الفائدة، سعر الصرف، أسعار الأسهم، أسعار السلع، انتشار الائتمان، هوامش المقايضة "swap spreads" والتذبذبات لكل فئة إجهاد. أسوأ الصدمات المحتملة التي يمكن أن تقع في السوق، فعلى سبيل المثال في حالة أسعار الفائدة تحدد هذه المقاربات صدمات إجهاد لاستيعاب كل التغيرات في مستوى أسعار الفائدة والتغيرات في شكل منحنى العائد، وفي حالة فئات الإجهاد المتعلقة بانتشار الائتمان وأسعار الأسهم لا توجد سوى صدمة إجهاد واحدة وهذا يعني اتساع انتشار الائتمان وانخفاض أسعار الأسهم على التوالي، جميع فئات الإجهاد الأخرى تستعمل صدمتي إجهاد الانتشار أو الأسعار بالزيادة أو بالنقصان كما هو مبين في الجدول التالي:²

الجدول رقم (10): مثال على مغلفات الإجهاد.

| فئة الإجهاد | صدمة الإجهاد |
|--------------------------------|--------------|
| interest rate سعر الفائدة | 6 |
| foreign exchange سعر الصرف | 2 |
| equity أسعار الأسهم | 1 |
| commodity أسعار السلع | 2 |
| credit spreads انتشار الائتمان | 1 |

¹ CIBC Economics Division: Country And International Analysis Group.

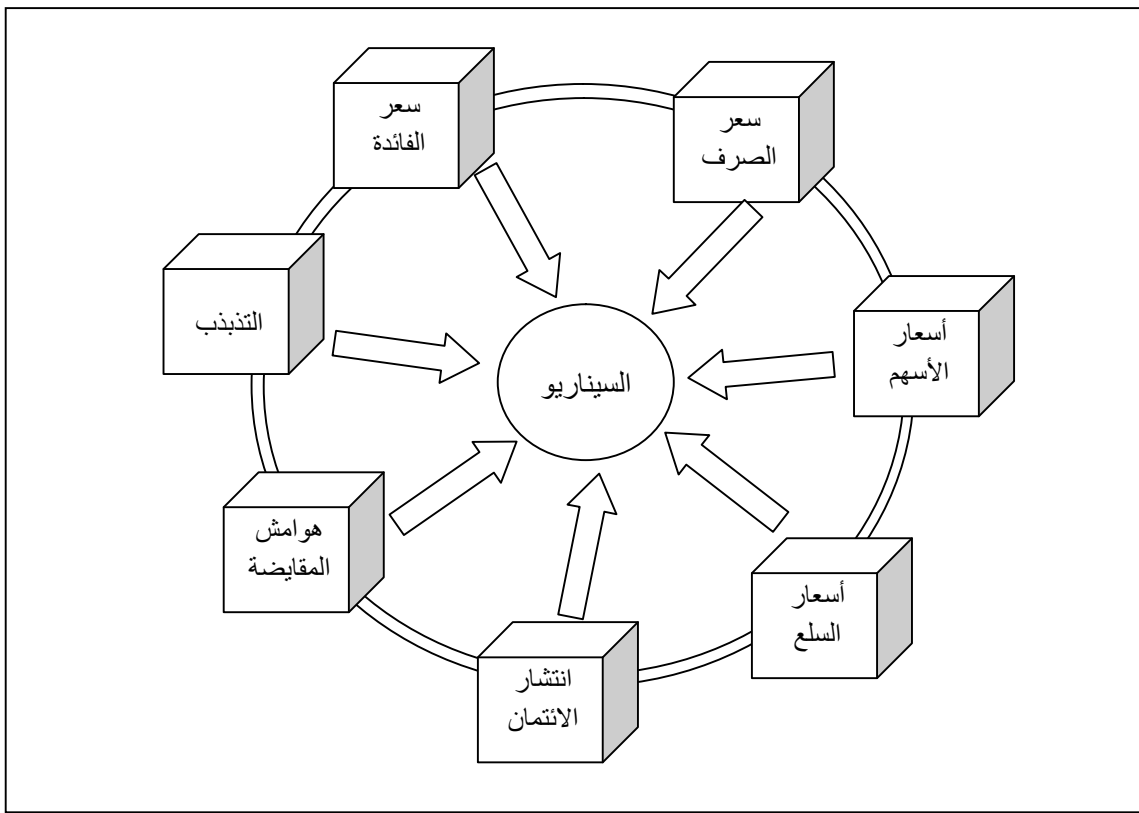
² Michel Crouhy, Dan Galai and Robert Mark, Op.Cit, p:203.

| | |
|-----------------------------|---|
| swap spreads هوامش المقايضة | 2 |
| volatility.....التقلبات | 2 |

Michel Crouhy, Dan Galai and Robert Mark, Op.Cit, p:204.

وعليه فإن "مغلف الإجهاد"، "مغلف التوتر" هو التغير في القيمة السوقية في وضعي أعمال لعملة صعبة أو سوق نتيجة الاستجابة إلى صدمة إجهاد معينة، والسيناريو هو مزيج من العديد من صدمات الإجهاد المبينة في الجدول السابق.

الشكل رقم (12): يبين المكونات الرئيسية السبعة لمقاربة مغلف الإجهاد.



Source : Michel Crouhy, Dan Galai and Robert Mark, Op.Cit, p:203.

3-1-1 عوامل الخطر:

تتمثل الخطوة الأساسية في عملية اختبار الضغط "stress testing" في تحديد عناصر المخاطر الرئيسية التي يجب إخضاعها للاختبار، وعلى البنك تحديد هذه العناصر في ضوء المخاطر بكل محفظة، وتحليل هذه العناصر مع تحديد علاقة الارتباط فيما بينها، حيث تشمل عناصر المخاطر ذات الصلة بأعمال البنوك ما يلي:

- مخاطر البلدان.
- مخاطر التشغيل.
- التركيز في المخاطر.
- مخاطر تحركات السوق غير الطبيعية.
- مخاطر سعر الصرف.
- افتراضات تصميم النماذج.
- مخاطر أسعار السوق.
- عوامل الاقتصاد الكلي.
- مخاطر السيولة.
- العوامل السياسية و الاقتصادية المختلفة.

وتعتبر قائمة عناصر المخاطر المشار إليها بمثابة مرجعية ارشادية، حيث يتعين على البنوك تحديد المخاطر الخاصة بها وذلك أخذاً بالاعتبار أن عناصر المخاطر التي تم تحديدها بموجب عملية المراجعة الرقابية تشكل أساس لتطوير أحداث اختبارات الضغط.

2- تحليل السيناريو:

2-1 تعريف تحليل السيناريو:

هو تقنية لتحليل المخاطر تستخدم من أجل اختبار ما يمكن أن يحدث لتقديرات الربحية مثل صافي القيمة الحالية في ظل مجموعات عديدة ومختلفة، من الافتراضات أن يتم من خلاله مقارنة مجموعة من الأوضاع المالية السيئة والجيدة مع الحالة الأكثر احتمالاً أو التي تسمى الحالة الأساسية. إن تحليل السيناريو هو شكل مختلف من تحليل الحساسية وبخلاف تحليل الحساسية فإن تحليل السيناريو يقيس الأثر الصافي للقيمة الحالية الناتج عن تغيرات متزامنة في المتغيرات المدخلة ويعكس مجالاً من النتائج كالاتي يتم عكسها أو إظهارها بواسطة التوزيع الاحتمالي. تعطي السيناريوهات مستويات مختلفة للأثار المعاكسة ويمكن أن تكون هناك ثلاث مستويات أساسية:

- المستوى المعتدل.
- المستوى المتوسط.
- المستوى الشديد.

ينبغي على كل بنك أن يطور سيناريو العمل الخاص بطبيعة نشاطه بما في ذلك استخدام مجموعة النماذج وأوراق العمل الملائمة في هذا الشأن، وذلك بما يظهر النتائج الكلية للاختبار من حيث الأثر على كل من الربحية والمخصصات، ونسبة كفاية رأس المال ويمكن للبنوك الرجوع إلى أحداث والأزمات التي حصلت في الماضي، سواء كانت الأحداث والأزمات محلية أو خارجية. واستقراء أثرها من حيث انخفاض في أسعار

الأصول وتراجع النمو الاقتصادي وانخفاض أسعار الأسهم والانخفاض في نسبة تغطية الضمان للديون والتزامات العملاء وأثر هذه العوامل مجتمعة على جودة الأصول.

2-2 الخطوات اللازمة لتحليل السيناريو:

تتمثل الخطوات اللازمة في تحليل السيناريو في ما يلي:

- تحديد عدد السيناريوهات و التدفقات النقدية الخاصة بكل سيناريو.
 - حساب صافي القيمة الحالية لكل سيناريو.
 - تعيين احتمال حدوث كل سيناريو.
 - حساب صافي القيمة الحالية المتوقعة و الانحراف المعياري لصافي القيمة الحالية المتوقعة.
 - الأخذ بعين الاعتبار الترابط والدمج بين السيناريوهات المختلفة.
- وتوضح الفقرات التالية أمثلة لسيناريوهات خاصة بالمخاطر المختلفة:
- تراجع في النشاط الاقتصادي المحلي، حيث يقدر هذا السيناريو أثر التغيرات المعاكسة في أهم المتغيرات الاقتصادية الرئيسية على جودة أصول البنك، الربحية، كفاية رأس المال.
 - متغيرات نقدية ومالية في الدول التي ترتبط أسواقها النقدية والمالية بنشاط البنوك.
 - هبوط نشاط سوق العقار.
 - الزيادة في معدلات الديون غير المنتظمة و المخصصات المحددة.
 - تعثر عملاء التمويل والمتعاملين الأساسيين.
 - ضعف في جودة عمليات التمويل الاستهلاكي.
 - إعادة التسعير.
 - تغير سعر الفائدة في السوق الأساسية.
 - الانخفاض في صافي الدخل من الفوائد و هوامش الربح.
 - التغيرات المعاكسة في أسعار الصرف الرئيسية.
 - الانخفاض في القيمة السوقية للأدوات المالية.
 - أزمات السيولة.
 - اضطراب الأعمال أو فصل النظم.

3- دور تحليل السيناريو و اختبارات الضغط في إدارة المخاطر:

الدور الذي يلعبه كل من اختبارات الضغط و تحليل السيناريو في إدارة المخاطر يأتي بشكل أساسي من المعلومات التي توفرها هذه الأدوات عن مصادر المخاطر في المحفظة الاستثمارية، و هذا الأمر ذو صلة وثيقة بصناع القرار في جميع المستويات الإدارية في المؤسسات المالية وتتمثل المعلومات التي توفرها حسب المستوى الإداري بما يلي:

- **على المستوى التجاري:** توضح كل من اختبارات الضغط وتحليل السيناريو المخاطر المحتملة والمتعلقة بنشاط أو موقف معين.
- **على المستوى الإداري:** تمكن من المقارنة بين المخاطر ضمن فئات الأصول المختلفة والتعرضات، وتسلط الضوء على الحاجة لوضع حدود للمخاطر.
- **على المستوى التنفيذي:** توفر وسيلة لمقارنة المخاطر للمؤسسة مع استعداد ملاكها لتحمل المخاطر، الأمر الذي يساعد على توجيه القرار بشأن التخصيص الأمثل لرأس المال.

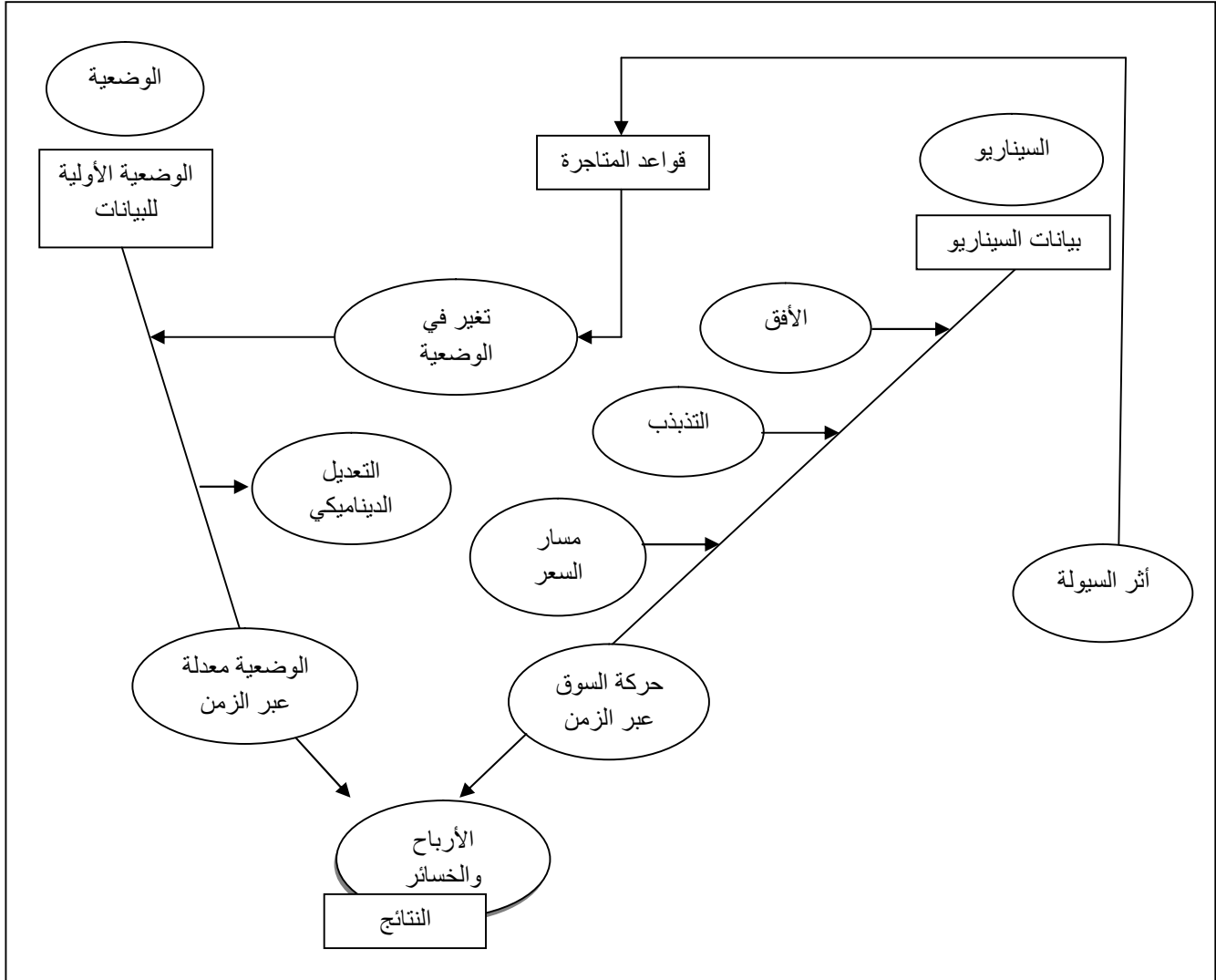
ثالثاً: القيمة المعرضة للخطر الديناميكية : **Dynamic-Value-At-Risk**

مقارنة القيمة المعرضة للخطر مثل تحليل السيناريو من حيث البناء، إذن هذا النموذج هو ستاتيكي (ساكن)، كما أن المخاطر تزيد ارتباطاً بالأفق الزمني المستخدم (يوم، عشرة أيام، شهر أو سنة)، وهذا يجعل هذه المقارنة غير ديناميكية. تصنف هذه المقارنة ضمن نماذج الفترة الواحدة، وتبقى الوضعيات ثابتة في أفق الخطر، وهذا لأن هذه المقارنة لا تستوجب القرارات اللحظية لتغيير هيكل المحفظة¹.

تفترض نماذج القيمة المعرضة للخطر أيضاً أن النظام السوق يكون مستقر، كما تفترض أن عوامل الخطر تتبع التوزيع اللوغاريتمي، وتفترض أن التذبذبات ثابتة والارتباطات مستمرة، كما أن هذه المقارنة لم تأخذ تأثير خطر-السيولة في إطارها الستاتيكي التقليدي. وعليه دعت الحاجة إلى تفعيل إطار جديد والذي يمكن تبياناه من خلال الشكل التالي:

¹ Michel Crouhy, Dan Galai and Robert Mark, Op.Cit, p:258.

الشكل رقم (13): الإطار العام للقيمة المعرضة للخطر الديناميكية.



Source : Michel Crouhy, Dan Galai and Robert Mark, Op.Cit, p:203.

إن الكميات التي يمكن المتاجرة بها عند هذه الأسعار يمكن أن تتقلب شيئاً فشيئاً وتؤدي إلى تخفيض حجم التداول، وبالتالي تتضخم تكلفة الفرصة البديلة للسيولة. بالإضافة إلى ذلك فإنه في أوقات الأزمات فإن تقلب الأصول يزيد بصفة معتبرة، وتتكسر الارتباطات إلى أدنى مستوى عند انهيار السوق المالي أو أن تتحول هذه الارتباطات من ارتباطات ايجابية إلى أخرى سلبية، وهذا كنتيجة للبحث عن الجودة، هذه الوضعيات تحدث عندما يكون المستثمر في حالة ذعر أو عند اتباع أسلوب القطيع. لمعالجة هذه القضايا نقترح وضع إطار متعدد الفترات والذي يمكن استخدامه لتحسين كلا من حسابات القيمة المعرضة للخطر و تحليل السيناريو من خلال هذا الإطار يسمح لمواقف المحفظة أن تتطور. كما يتم دمج قواعد التداول المحددة مسبقاً في النموذج

لتغيير الوضعيات، كلما حدث التغيير في البيئة السوقية، يمكن تنفيذ محفظة التحوط أو بدلا من ذلك يمكن إضافة تعرضات جديدة إلى المحفظة.

المطلب الثالث: قياس المتطلبات الرأسمالية لمخاطر السوق

يتم حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق باستخدام الأسلوب المعياري، كما يتم السماح للبنوك باستخدام نماذج الداخلية بشرط استيفاء مجموعة من المعايير الكمية والنوعية بالإضافة إلى الموافقة المسبقة للجهات الرقابية. وتمثل المتطلبات الرأسمالية للمخاطر في السوق الحد الأدنى لمتطلبات الرأس مالية الواجب الاحتفاظ بها أخذا في عين الاعتبار صعوبة التنبؤ بكافة التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأوراق المالية والعملات الأجنبية والتطورات في أسواق رأس المال بصفة عامة¹. وبناءا عليه لا يجب الالتزام بالتعليمات الخاصة بمتطلبات رأس المال بالنسبة لمخاطر السوق كافيًا في حد ذاته بل يجب أن يتوافر لدى البنك مجموعة من الإجراءات والنظم الداخلية التي تضمن فعالية إدارة المخاطر وبما يتفق مع تعليمات الجهات الرقابية.

أولاً: متطلبات التقييم

تقدم لجنة بازل مجموعة من الإرشادات حول عملية التقييم الجيدة للمراكز المثبتة بالقيمة العادلة سواء كانت ضمن محفظة المتاجرة أو المحفظة المصرفية². وتزداد أهمية هذه الإرشادات للمراكز التي لا يتوفر لها أسعار سوق فعالة أو مدخلات يمكن قياسها في عملية التقييم، وكذلك المراكز الأقل سيولة.

حيث ينبغي على البنوك الاحتفاظ بالأدوات الرقابية المناسبة والكافية لإعطاء الجهة التنظيمية الثقة بأن تقييماتهم جيدة وموثوقة وتتضمن هذه الأنظمة والأدوات ما يلي:

- السياسات والإجراءات الموثقة لعملية التقييم ويشمل هذا الأمر المسؤوليات، الأقسام المشاركة في عملية تحديد وتقييم مصادر المعلومات في السوق، مواعيد أسعار الإقفال، إجراءات تسوية التقييمات وإجراءات المطابقة في نهاية الشهر.

¹Basel Committee on Banking Supervision, Consultative Document: Fundamental Review of the Trading Book. May, 2014, <http://www.bis.org/publ/bcbs219.pdf>. p: 21.

²Op.Cit, p:24

- أن تكون التقارير واضحة ومستقلة وتوجه إلى مجلس الإدارة للبنك.

ثانيا: منهجية التقييم

تعتمد عملية التقييم على سعر السوق اليومي mark to market حيث التقييم وفقا لأسعار الإقفال المتوفرة سلفا، والتي يتم الحصول عليها بشكل مستقل كما يجب على البنوك أن تقوم بالاعتماد في عملية التقييم على سعر السوق إلى أقصى حد ممكن واستخدام الجانب الأكثر تحوطا من سعر الشراء والبيع، ما لم يكن البنك مشاركا وبشكل كبير في نوع محدد من المراكز ويمكنه إقفال مراكزه على السعر المتوسط للسوق¹. وفي الحالات التي لا يمكن فيها التقييم وفقا لسعر السوق فإنه يمكن فيها القيام بهذا الأمر بشكل كفاء، ومن أن يكون التقييم وفق النماذج مناسبة².

- يجب أن تكون الإدارة العليا على اطلاع على عناصر ومكونات المحفظة التي تخضع للتقييم وفقا للنماذج.
- يجب أن يكون معلومات السوق مأخوذة من مصادر معينة موثوقة إلى أقصى مدى ممكن.
- في حالة توافر منهجية متعارف عليها لبعض المنتجات المحددة يجب أن يتم استخدامها بقدر المستطاع.
- عندما يتم تطوير نموذج للتطوير من قبل البنك نفسه فإنه يجب أن يكون مبنيا على أساس الافتراضات الصحيحة والتي يتم تقييمها واختبارها من قبل أطراف مؤهلة ومستقلة عن عملية التطوير.
- يجب أن يكون هناك إجراءات رسمية لرقابة التغيرات ويجب أن يتم الاحتفاظ بنسخة من النموذج واستخدامها دوريا لمراجعة التقييمات.

ثالثا: تعديلات التقييم

يتعين على البنوك وكجزء من إجراءاتها للتقييم وفقا لأسعار السوق وضع والاحتفاظ بالإجراءات لأخذ تعديلات التقييم في الاعتبار، ويتعين على البنوك اللجوء إلى طرف ثالث لتحديد ما إذا كانت تعديلات التقييم ضرورية أم لا. كما ينبغي على البنوك وضع إجراءات للحكم على مدى الحاجة إلى إجراء احتساب تعديلات التقييمات الحالية للمراكز الأقل سيولة لأغراض رأس المال الرقابي ويجب أن يتم تصميمه بطريقة تعكس عدم

¹ البنك المركزي الكويتي، ورقة عمل بشأن تطبيق معيار كفاية رأس المال بازل 03. 2014، ص: 116.

² مرجع سبق ذكره، ص: 118.

سيولة المركز، ويجب أن تأخذ البنوك في الاعتبار العديد من العوامل عند تحديد ما إذا كانت إعادة التقييم ضرورية للبند الأقل سيولة، وتشمل هذه العوامل: الوقت المستغرق للتحوط من المخاطر في المركز ومتوسط تقلب أسعار البيع والشراء، وتوفر أسعار السوق، ومتوسط وتقلب أحجام المتاجرة والمنتجات المعقدة (توريق، مشتقات الائتمانية)¹.

رابعاً: الأسلوب المعياري لقياس متطلبات رأس المال

تستخدم منهجية الأسلوب المعياري (القياسي) طريقة Building Bloch وطبقاً لهذه الطريقة يتم تحديد رأس المال اللازم لتغطية كل من المخاطر المحددة والمخاطر العامة كل على حدى. يمثل رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق طبقاً للأسلوب القياسي إجمالي رأس المال المطلوب للتغطية:²

- مخاطر المركز.
- مخاطر التسوية.
- مخاطر الطرف المقابل.
- مخاطر سعر الصرف الأجنبي.

1- مخاطر المركز:

تنشأ مخاطر المركز المفتوح نتيجة لتقلبات أسعار الأوراق المالية، التي تعزى إلى عوامل مرتبطة بتطورات الأسواق المالية بصفة عامة أو المخاطر المرتبطة بكل ورقة مالية على حده. وتتكون مخاطر المركز المحتسبة لمحفظه المتاجرة بالبنك من المخاطر المحددة والمخاطر العامة³.

1-1 قياس المخاطر المتعلقة بمراكز أوراق الدين:

يجب على البنك عند قياس المخاطر المتعلقة بمراكز أوراق الدين أن يأخذ في الاعتبار ما يلي:¹

¹ مرجع سبق ذكره، ص: 120.

² البنك المركزي المصري، ورقة عمل بشأن متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق، ص: 05.

³ البنك المركزي الكويتي، ورقة عمل بشأن تطبيق معيار كفاية رأس المال بازل 03. 2014، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

- أوراق الدين (سندات أو أذونات خزينة) التي تعتمد قيمتها على أسعار الفائدة أو عوامل الخطر (مثل التضخم)، والتي تتمثل في أوراق الدين الموجودة ضمن أصول البنك، وكذا عمليات المشتقات المرتبطة بها والمحفظ بها بغرض المتاجرة.

- المشتقات المرتبطة بأسعار العائد.

- الأدوات الأخرى التي تعتمد قيمتها على أسعار العائد أو عوامل الخطر المشابهة.

1-1-1 قياس المخاطر العامة لأوراق الدين:

لحساب مخاطر العامة لأوراق الدين يتم إتباع طريقة الاستحقاق والتي بمقتضاها يتم استخدام سلم الاستحقاق Maturity ladder لمراكز أوراق الدين، وفقا لكل أنواع من العملات الأجنبية المقوم بها، ويتم حساب متطلبات رأس المال لكل عمله على حده، ثم يتم جمع صافي المراكز لكل فترة زمنية بغض النظر عن كونها مراكز فائض أو عجز للوصول إلى المركز الإجمالي لسلم الاستحقاق. كما يمكن للبنك إتباع طريقة فترة الاسترداد Duration Metho . يوضح الجدول التالي الخطوات التفصيلية لحساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر العامة باستخدام الطريقتين².

الجدول رقم (11): متطلبات رأس المال للمخاطر العامة باستخدام طريقة الاستحقاق.

| المنطقة | الفترة الزمنية | الأوزان | العملية 1 | | العملية 02 | | العملية 03 | | المجموع |
|---------|-----------------|---------|-----------|------|------------|------|------------|------|---------|
| | | | عجز | فائض | عجز | فائض | عجز | فائض | |
| الأول | كوبون 3% أو أقل | - | | | | | | | |
| | شهر وأقل | 0 | | | | | | | |
| | من 03 أشهر وأقل | 0,2 | | | | | | | |

¹ البنك المركزي المصري، ورقة عمل بشأن متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

² البنك المركزي المصري، ورقة عمل بشأن متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

| | | | | | | | | | |
|--|--|--|--|--|--|--|------|--------------------------|---------|
| | | | | | | | 0,9 | من 6 أشهر وأقل | |
| | | | | | | | 0,7 | سنة وأقل | |
| | | | | | | | 1,25 | أكبر من سنة إلى سنتين | الثاني |
| | | | | | | | 1,75 | أكبر من سنتين إلى ثلاث | |
| | | | | | | | 2,25 | من 3 سنوات إلى 6 سنوات | |
| | | | | | | | 2,75 | من 4 سنوات إلى 5 سنوات | الثالثة |
| | | | | | | | 3,25 | من 5 سنوات إلى 7 سنوات | |
| | | | | | | | 3,75 | من 7 سنوات إلى 10 سنوات | |
| | | | | | | | 4,50 | من 10 سنوات إلى 15 سنة | |
| | | | | | | | 5,25 | من 15 سنة إلى 20 سنة | |
| | | | | | | | 6,00 | أكبر من 20 سنة | |
| | | | | | | | | المجموع | |
| | | | | | | | | إجمالي متطلبات رأس المال | |

المصدر: البنك المركزي المصري، ورقة عمل بشأن متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق، ص: 05.

1-1-2 المخاطر المحددة لأوراق الدين:

لقياس المخاطر المحددة لأوراق الدين بشكل مفصل يتم أولاً تصنيف كل ورقة على حده، وفقاً للفئات المناسبة لها. وذلك على فترة المتبقية على تاريخ الاستحقاق، ثم يتم ضرب كل ورقة في الوزن الترجيحي المقابل لفئاتها. تجمع المراكز المرجحة (بغض النظر عن كونها مراكز فائض أو عجز) لحساب متطلبات رأس المال للمخاطر المحددة والجدول التالي يبين الأوزان الترجيحية لكل نوع من أوراق الدين. يتم إعطاء وزن نسبي ترجيحي للسندات المصدرة أو المضمونة من الحكومات المركزية. والبنوك المركزية أو الحكومات المحلية بناءً على تصنيف مخاطر كل دولة من الدول المشتركة في الاتفاقية الرسمية لتسهيلات المصدرين والصادرة عن

منظمة التعاون الاقتصادي OECD، ويجب أن يستخدم البنك الآخر تقييم مناخ وتطبق الأوزان الترجيحية وفقا للجدول التالي:¹

الجدول رقم (12): الأوزان الترجيحية المطبقة لحساب المخاطر المحددة لأوراق الدين

| أوراق ذات مخاطر عالية | أوراق ذات مخاطر منخفضة | | | أوراق الدين الخاصة بالحكومات المركزية |
|-----------------------|-------------------------------------|-------------------|--------|---------------------------------------|
| | الفترة المتبقية على تاريخ الاستحقاق | | | |
| | أكثر من سنة | من 6 أشهر إلى سنة | 6 أشهر | |
| | % 02 | % 1,25 | % 0,31 | % 10 - % 0 |

Source: Basel Committee on Banking Supervision, Consultative Document: Fundamental Review of the Trading Book. May, 2014, <http://www.bis.org/publ/bcbs219.pdf>. p: 42

يتم إعطاء وزن ترجيحي للسندات المصدرة أو المضمونة من الحكومات المركزية، والبنوك المركزية أو الحكومات المحلية بناء على تصنيف كل دولة من الدول المشتركة في اتفاقية الرسمية للتسهيلات المصدرين والصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي OECD.

1-2 قياس مخاطر متعلقة بمراكز الأسهم:

يتم حساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر المتعلقة بالأسهم وفقا ما يلي، يتم حساب رأس المال لمقابلة المخاطر العامة للأسهم المملوكة للبنك بواقع 10% من إجمالي صافي المركز، كما يتم حساب متطلبات رأس المال للمخاطر المحددة للأسهم بواقع 10% أيضا من إجمالي المركز، ويمكن احتساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر المحددة لأسهم بواقع 5% في حالة أن تكون محفظة الأسهم متنوعة بشكل كافي وعالية السيولة، ولكي يتم اعتبار محفظة الأسهم لدى البنك متنوعة بشكل كافي يجب أن تتوفر الشروط التالية:

- إذا كانت قيمة الأسهم من نوع واحد لا تتعدى 10% من إجمالي محفظة الأسهم .

- إذا كانت الأسهم ذات سيولة عالية ومتداولة في بورصات منظمة ومعدلات دورانها عالية.

¹ Basel Committee on Banking Supervision, *Consultative Document: Fundamental Review of the Trading Book*. May, 2014, <http://www.bis.org/publ/bcbs219.pdf>. p: 38.

1-3 مخاطر المركز لوثائق صناديق الاستثمار:

يمكن للبنوك استخدام عدة طرق لحساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر العامة والمحددة للمراكز المتعلقة بوثائق صناديق الاستثمار المحتفظ بها بغرض المتاجرة، وتتقسم طرق حساب متطلبات رأس المال لوثائق صناديق الاستثمار بازدياد درجة التعقيد والحساسية للمخاطر، بناءً على قدر المعلومات المتوافرة لدى البنك المستثمر عن مكونات الصندوق. قد يتم الاعتماد على طرف ثالث لحساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر مراكز ووثائق صناديق الاستثمار نيابة عن البنك المستثمر في الصندوق، وبصفة خاصة يمكن أن تقوم شركة إدارة الأصول التي تدير الصندوق بهذه المهمة، ويعتمد اختيار البنك للطرف الثالث بناءً على درجة تعقد الصندوق محل التقييم. يتم السماح بعمل مقاصة بين مراكز العجز والفائض في الصندوق الاستثمار الواحد، ولا يسمح بعمل مقاصة بين الاستثمارات المالية المكونة لمحفظة الصندوق والمراكز الأخرى المحتفظ بها بغرض المتاجرة لدى البنك، وهناك ثلاث طرق لحساب متطلبات رأس المال الخاصة بوثائق صناديق الاستثمار:¹

- الطريقة المفصلة بالكامل Full-look through method .

- الطريقة المفصلة بشكل جزئي Partial-look through method .

- الطريقة العامة Residual method.

2- مخاطر التسوية:

يتم حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التسوية للعمليات التي يتم على أساس التسليم مقابل الدفع من خلال إتباع الخطوات التالية:

- حساب الفرق بين قيمة العمليات المتفق على دفعها واستلامها وقيمة الأدوات المالية والعملات الأجنبية المتفق على استلامها وتسليمها.

- ضرب الناتج من الخطوة السابقة في أوزان المخاطر والموزعة حسب عدد الأيام العمل الفعلية التي مضت بعد تاريخ التسوية المتفق عليه وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

¹ البنك المركزي المصري، ورقة عمل بشأن متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

الجدول رقم (13): يبين أوزان المخاطر الموزعة حسب عدد الأيام بعد التسوية

| وزن المخاطر % | عدد الأيام العمل بعد تاريخ التسوية |
|---------------|------------------------------------|
| 10 | 15-5 |
| 50 | 30-16 |
| 75 | 45-31 |
| 100 | 46 وأكثر |

المصدر: البنك المركزي المصري، ورقة عمل بشأن متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

3- مخاطر الطرف المقابل:

يتم احتساب رأس المال اللازم لمواجهة الطرف المقابل للعمليات التالية:¹

- عقود المشتقات المالية التي تتم خارج الأسواق المنظمة (OTC) Over the counter financial derivative instruments.

- عمليات تمويل الأوراق المالية (SFTs) Securities financing transaction.

- العمليات التي يتم تسويتها في الأجل الطويل Long settlement transactions.

ويجب على البنك إعطاء مراكز التعرض الناشئة عن العمليات المذكورة تحت كل بند والتي تتم من خلال الطرف المقابل، ويتم حساب قيمة التعرض المرجحة بأوزان المخاطر وفقا لهذه الطريقة من خلال حساب كل من تكلفة الاستبدال Replacement cost والقيمة المستقبلية المتوقعة للمديونية Potential future credit exposure ثم جمعها معا وذلك على النحو التالي:

- تكلفة الاستبدال مضافا إليه القيمة المستقبلية المتوقعة للمديونية، هذه الأخيرة التي تمثل حاصل ضرب القيمة الاسمية (القيمة التعاقدية) في النسب المحددة وفقا للجدول التالي:

¹ البنك المركزي المصري، ورقة عمل بشأن متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

الجدول رقم (14): النسب المحددة لحساب تكلفة الاستبدال.

| الفترة المتبقية على تاريخ الاستحقاق | عقود أسعار العائد | عقود الصرف الأجنبي | عقود الأسهم |
|-------------------------------------|-------------------|--------------------|-------------|
| سنة فاقل | 0% | 1% | 6% |
| أكثر من سنة حتى 5 سنوات | 0.5% | 5% | 8% |
| أكثر من 5 سنوات | 1.5% | 7.5% | 10% |

المصدر: البنك المركزي المصري، ورقة عمل بشأن متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

4- مخاطر سعر الصرف الأجنبي:

لاحتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر سعر الصرف يتم تحويل صافي مركز كل عملية أجنبية وكذلك الذهب إلى العملة المحلية، وذلك على أساس الأسعار الحالية باستخدام متوسط أسعار الصرف في السوق، يمثل رأس المال اللازم لتغطية مخاطر سعر الصرف 8% من إجمالي ما يلي:

- إجمالي المراكز الناتجة عن صافي المراكز الفائضة أو صافي المراكز المكشوفة أيهما أكبر بالقيمة المطلقة.
- صافي مركز الذهب.

يجب أن تقيم كل المراكز (الفورية والآجلة) على أساس الأسعار السارية باستخدام متوسط أسعار السوق الفورية، كما يجب أن يتم اخذ القوائم المستحقة وغير المقبوضة بالاعتبار كأنها مركز.

خامسا - أسلوب النماذج الداخلية:

لتطبيق أسلوب النماذج الداخلية يجب على البنوك أخذ الموافقة المسبقة من الجهات الرقابية لاستخدام هذا المنهج (النماذج الداخلية لحساب رأس المال اللازم لقياس المخاطر) حيث يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط لاستخدام هذه المنهج هي:¹

- أن تكون هناك قناعة كافية لدى السلطات الرقابية عن ملائمة وتكامل نظام إدارة المخاطر في البنك.

¹ Basel Committee on Banking Supervision, *Consultative Document: Fundamental Review of the Trading Book*, Op.Cit, p: 42.

- توفر العاملين ذوي المهارة لاستخدام هذه النماذج الداخلية.
- توفر النماذج الداخلية المطبقة من طرف البنك درجة معقولة من الدقة في القياس المخاطر.
- تستخدم النماذج الداخلية بصفة عامة لقياس مخاطر السوق العامة وبحيث يتم حساب المخاطر المحددة باستخدام أنظمة قياس أخرى، وتخضع البنوك التي تستخدم النماذج الداخلية لمتطلب رأس المال لتغطية المخاطر المحددة التي لا تغطيها النماذج الداخلية، وبالتالي يستخدم النموذج القياسي لحساب رأس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر، وتتمثل متطلبات رأس المال اللازم لأسلوب النماذج الداخلية فيما يلي:¹
- القيمة الأعلى بين القيمة المعرضة للخطر لليوم السابق ومتوسط القيمة المعرضة للخطر اليومية المحسوبة لكل 60 يوم عمل سابقة مضروبة في معامل قدره ثلاثة.
- يضاف إلى ذلك القيمة الأعلى بين احدث قيمة متوفرة للقيمة المعرضة للخطر الناتجة عن اختبارات الضغط ومتوسط القيمة المعرضة للخطر المحسوبة خلال 60 يوم سابقة مضروبة في 03. وتغطي النماذج الداخلية احتساب القيمة المعرضة للخطر بمجال ثقة 99%.
- فترة الملاحظة التاريخية (فترة العينة) لاحتساب القيمة المعرضة للخطر تكون مقيدة بفترة السنة.
- يستوجب على البنوك أن تقوم بتحديث مجموعة بياناتها مرة كل شهر، كما يجب إعادة تقييمها كلما شهدت أسعار السوق تغيرات مادية، ويجب أن تكون عملية التحديث مرنة بصورة كافية بما يسمح بإجراء تحديثات دورية.
- لا يوجد نوع معين من النماذج الداخلية يتم التوصية به طالما أن كل نموذج يستخدم يغطي كل المخاطر المالية المدارة من قبل البنك.
- تقوم البنوك باحتساب القيمة المعرضة للخطر تحت سيناريوهات شديدة، ويجب على البنوك التي لديها خيارات معقدة بصورة كبير أن يكون لديها مواصفات تفصيلية عن مستويات التذبذب وهذا يعني ضرورة قيام

¹ محمد زكي يوسف اشكيرو، "تقييم المخاطر المالية وآثارها على أداء البنوك التجارية الأردنية" رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2010، ص: 05.

البنوك بقياس التذبذب والتواريخ استحقاق مختلفة، حيث أن الهدف من هذا القياس هو إعادة وتكرار حساب القيمة المعرضة للخطر، والتي من الممكن أن تنشأ من المحفظة القائمة لدى البنك وذلك في حال تعرضت عناصر مخاطر البنك التغيرات في الأوضاع القائمة وغير الطبيعية.

المبحث الثالث: إدارة مخاطر السيولة.

يعد إطار إدارة مخاطر السيولة من المفاهيم المستحدثة في مجال إدارة المخاطر، والذي زاد من الاهتمام بهذا الصنف من المخاطر، هو ما شهدته الأنظمة المالية من نتائج وخيمة تحققت بسبب هذا النوع من المخاطر خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والتي كان من أهم مظاهرها شح السيولة لدى البنوك والمؤسسات المالية، وعليه سيتم التعرض من خلال هذا المبحث إلى أهم المفاهيم المتعلقة بمجال مخاطر السيولة ولأهم المتطلبات الأساسية لإدارتها في ظل المقترحات الدولية والتي جاءت ضمن اتفاقية بازل الثالثة.

المطلب الأول: مفهوم مخاطر السيولة وأهميتها.

أولاً: مفهوم مخاطر السيولة

تعد السيولة النقدية والشبه نقدية من الأهداف الأساسية للمنشآت المالية وخاصة في البنوك، وذلك لاحتياجها المستمر إلى مستويات محددة من السيولة النقدية لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها. وتبرز أهمية السيولة للبنوك التجارية وبقية المنشآت المالية بشكل كبير خاصة في مجال مواجهة المسحوبات المستمرة من الودائع، ولكي تتمكن من إشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية، بحيث يمكنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية بنوعية متميزة ومستمرة. وفي هذا الإطار أولت المؤسسات المالية الدولية والهيئات الرقابية حيز من الاهتمام لهذا الموضوع ومن بين التعريفات المقدمة السيولة ومخاطر السيولة مايلي:

- **تعريف المجلس الأمريكي للمحاسبة (USA):** حيث أعتبر السيولة هي القدرة على مواجهة الطلبات المتوقعة و الغير متوقعة على النقدية، أي بمعناها العام قدرة المؤسسة على مواجهة الطلب النقدي وهذا بأقل خسارة ممكنة، حيث أن خاصية السيولة للمنشأة هي دالة تابعة للمطلوبات والموجودات. مخاطر السيولة تعتبر من المواضيع المتأصلة في الصناعة المالية وهنا تأتي ضرورة فهم وقياس وإدارة هذه المخاطر¹.
- **تعريف بنك التسويات الدولية (BIS):** السوق السائل وهو السوق الذي تتم فيه تنفيذ أكبر عدد ممكن من التعاملات (الصفقات) بحجم تأثير صغير على الأسعار².

¹ Liquidity risk: Managing asset and Funding Risk, ERIK BANKS, Palgove,2005, p26.

² Op,Cit, p: 26.

- تعريف هيئة الخدمات المالية للمملكة المتحدة (UK): مخاطر السيولة هي المخاطر التي تصيب المؤسسة المالية نتيجة عدم كفاية الموارد المالية للوفاء بالتزاماتها عند تاريخ استحقاقها¹. وبصفة عامة نقصد بالسيولة المصرفية قدرة البنك على توفير المال اللازم لتمويل الزيادة في موجودات البنك ومقابلة التزاماته في تواريخ استحقاقها ودون تحمل خسائر غير مقبولة. إن طبيعة العمل التقليدي للبنك التي تتضمن بشكل رئيسي تحويل ودائع العملاء قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل، تعرض البنك إلى مخاطر مختلفة من أهمها مخاطر السيولة، وفي الواقع العملي فإن أي عملية مصرفية يقوم بها البنك تؤثر على سيولته. تنشأ مخاطر السيولة عند عدم قدرة البنك على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات، وعندما تكون سيولة البنك غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة التزاماته أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة إلى سيولة مما يؤثر على ربحيته.

تجدر الإشارة إلى أنه يجب التفرقة بين سيولة المؤسسة المالية وسيولة الجهاز المصرفي. فعند حاجة المؤسسة المالية إلى سيولة نقدية حاضرة لمقابلة طلبات مودعيها فإنها ستلجأ إما إلى البنوك المركزية أو المؤسسات المالية الأخرى لتعيد خصم بعض الأوراق المالية والمحافظ الاستثمارية أو الاقتراض بضمانها أو أي صيغ أخرى مناسبة كذلك استعمال الاحتياطي الثانوي الذي يتمثل في استدعاء القروض قصيرة الأجل أو بيع جزء من الأصول عالية السيولة، عندها يتمكن من الحصول على النقد السائل بسرعة وبتكلفة أقل من الخسارة. أما بالنسبة للجهاز المصرفي فالحالة تختلف حيث تظهر هذه الحالة في أوقات الأزمات (المالية أو الاقتصادية) كالظروف الطارئة من الإضرابات، فلو احتاجت جميع المؤسسات المالية إلى سيولة نقدية في وقت واحد فعندها خياران². الأول يتمثل في عدم استطاعة المؤسسات السحب والاقتراض من مؤسسة أخرى لأنهم جميعاً يحتاجون إلى السيولة النقدية الحاضرة. والثاني أن تقوم المؤسسات بعرض موجوداتها للبيع بكميات كبيرة بوقت واحد فعندها ستتخفف القيمة السوقية للأصول نتيجة زيادة العرض وبالتالي تواجه المؤسسات المالية مجتمعة عدم سيولة موجوداتها مما يؤدي إلى مشكلة سيولة عامة.

¹ Frequently Asked Questions on Basel III's January 2013 Liquidity Coverage Ratio framework, biss, April 2014, p04.

² فوزي محمد التطورات العالمية لإدارة السيولة ومخاطرها في الجهاز المصرفي، <http://www.al-sharq.com> أطلع عليه في 2015/11/17.

ثانياً: أهمية إدارة مخاطر السيولة.

تعتبر السيولة ذات أهمية، خاصة للبنوك لاسيما بالمقارنة مع الوحدات الغير مالية، حيث تكون تدفقات الأرصدة النقدية من وإلى البنك ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس مال، بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب Base Capital Bank البنك الأموال النقدية خارج البنك، مع الأخذ في الاعتبار أن الجزء الأكبر من موارد البنك يتعرض لهذا الانسياب. وتحتاج البنك إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال، هذا، ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة إما من خلال سحب ودائعهم لدى البنوك أو من خلال الاقتراض منها، وحيث أن مثل هذه الاحتياجات مستمرة، لذا يجب أن تكون البنوك مستعدة دائماً لمواجهة مثل هذه المتطلبات، لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها الايجابيات الآتية:¹

- الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.
- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقرضين، والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.
- يعد مؤشراً ايجابياً للسوق المالية والمحليين والمودعين والإدارة.
- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.
- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.
- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.

المطلب الثاني: المتطلبات الكمية لإدارة مخاطر السيولة:

بالإضافة إلى الأساليب المختلفة التي تستخدمها البنوك داخليا وخارجيا لقياس والتحكم في مخاطر السيولة، قامت لجنة بازل بإصدار متطلبات كمية تتمثل في النسب الجديدة الآتية لأغراض التقارير الرقابية:

¹ أحلام بوعبدلي، حمة عمي السعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 07، العدد09، ص:104.

أولاً: نسبة تغطية السيولة (LCR)

تم أخذ هذه النسبة من معيار بازل III، وهي تمثل سيناريو شح السيولة لمدة ثلاثون يوم، مع مجموعة من الافتراضات تشمل ضغوطاً يتعرض لها البنك والسوق بشكل عام، ويتعين أن يكون البنك قادراً على تحملها مستخدماً مجموعة أصول سائلة عالية النوعية، تتطلب نسبة تغطية السيولة أن تكون البنوك قادرة على الدوام على تغطية صافي المدفوعات (التدفقات النقدية الخارجة) من خلال الاحتفاظ بكمية كافية من الأصول المؤهلة ذات السيولة العالية الجودة حسب الحد الأدنى لنسبة التغطية التي يحددها البنك المركزي¹.

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة على مدى 30 يوم القادمة}} \leq 1$$

(64)

إن الأصول السائلة المؤهلة لاحتساب هذه النسبة معرفة بدقة في نسبة تغطية السيولة لضمان أن تحافظ هذه الأصول على سيولتها في سيناريوهات الشح الشديد للسيولة لدى البنك المعني والسوق ككل. يجب الملاحظة أن الأصول السائلة في الظروف العادية قد لا تكون سائلة عند التعرض لشح شديد في السيولة. يتم تقسيم الأصول السائلة إلى فئتين أصول الشق الأول السائلة (Tier1) و أصول الشق الثاني السائلة (Tier2)². يسمح باستخدام أصول الشق الأول السائلة (Tier1) في نسبة تغطية السيولة بدون أن يطبق عليها أي خصم أو حجم أقصى، نظراً لما تتمتع به من سيولة عالية في كل الأوقات وهذه الأصول هي³:

- النقد لدى البنك والنقد لدى البنك المركزي.
- الاحتياطات النقدية الإلزامية وأرصدة الحسابات لدى البنك المركزي.
- شهادات إيداع البنك المركزي وكافة أدوات الدين المصدرة والمضمونة بواسطة الحكومة.
- أدوات الدين المصدرة بواسطة بنوك التنمية متعددة الأطراف وصندوق النقد الدولي.
- أدوات الدين السيادية الأجنبية أو المصدرة بواسطة مصارفها المركزية أو المضمونة بواسطتها.

¹ ورقة مناقشة للبنك المركزي المصري، وحدة تطبيق مقررات بازل 2، مخاطر مخاطر السيولة، ص: 18.

² مرجع سبق ذكره، ص: 19.

³ مرجع سبق ذكره، ص: 20.

أما أصول الشق الثاني هي أيضا عالية السيولة عالية السيولة حتى في حالة اضطراب السوق أو تعرض البنك لشح في السيولة، ومع ذلك فالقيمة السوقية المتحققة لهذه الأصول تحت ظروف شح السيولة قد تكون أقل من قيمتها في الظروف الطبيعية للسوق، لذا يسمح باستخدامها ضمن الأصول المؤهلة في نسبة تغطية السيولة ولكن بعد خصم معين، كما لا تتجاوز قيمتها 40% من الأصول المؤهلة السائلة. وهذه الأصول هي¹:

- الأوراق المالية المتداولة والتي تحمل وزن مخاطرة 20%.
- الأوراق المالية للبنوك المركزية الخارجية
- أوراق الدين المتداولة الصادرة عن مؤسسات غير مالية من غير الأطراف ذات العلاقة مع البنك والمؤسسات المالية.
- أما المقام صافي التدفقات النقدية يساوي، إجمالي التدفقات النقدية الخارجة التي تستحق الدفع خلال 30 يوم منقوصا منها إجمالي التدفقات الداخلة التي تستحق القبض خلال 30 يوم.
- إجمالي التدفقات الخارجة تتمثل في:
- ودائع التجزئة للأفراد والمؤسسات الصغيرة (الجارية، التوفير، لأجل) التي تستحق خلال 30 يوم.
- أرصدة وودائع الحكومات والبنوك المركزية والمؤسسات والشركات .
- الاقتراض المضمون ببيع الأوراق المالية مع الالتزام بإعادة الشراء.
- المطلوبات الأخرى مثل الأوراق المالية مستحقة الدفع التي تحمل وزن مخاطر 20%.
- الالتزامات خارج المركز المالي مثل كفالات الدفع، القبولات، الإعتمادات المستندية.
- أما إجمالي التدفقات الداخلة فتتمثل في:
- أقساط القروض والتمويل المنتظمة المستحقة من العملاء من الأفراد والمؤسسات والشركات الغير مالية.
- المستحقات من البنوك المركزية والبنوك والمؤسسات المالية.
- الإقراض مقابل شراء الأوراق المالية مع الالتزام بإعادة البيع عند تاريخ الاستحقاق.

¹ ورقة مناقشة للبنك المركزي الإماراتي، نظام السيولة لدى البنوك، ص: 08.

ثانياً: نسبة صافي مصادر التمويل المستقر (NSFR):

تقيس نسبة صافي التمويل المستقر مصادر الأموال المتاحة طويلة الأجل (أكثر من سنة) للبنك، مقارنة بالتوظيفات في الأصول واحتمالات وجود متطلبات تمويلية ناتجة عن الالتزامات خارج الميزانية، وتهدف هذه النسبة إلى مساعدة البنك على هيكله مصادر الأموال في مركزه المالي والالتزامات العرضية لديه، بالإضافة إلى الأنشطة في أسواق رأس المال لمساندتها في التغيرات الهيكلية التي تطرأ على مخاطر السيولة بعيداً عن التوافق الزمني قصير الأجل، لتوفير مصادر تمويل أكثر استقراراً لكل من أصول وأنشطة البنك¹. ويجب أن تزيد نسبة صافي التمويل المستقر عن 100%.

$$\text{نسبة صافي مصادر التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المباح (ASF)}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب (RSF)}}$$

(65)

يتكون التمويل المستقر المباح (ASF) من:

- الشريحة الأولى لرأس المال بعد خصم 100% من الاقتطاعات.
- الشريحة الثانية رأس المال كما هي في تعليمات بازل الثانية.
- جميع المطلوبات المتبقي على استحقاقها سنة أو أكثر.
- المطلوبات التي تستحق خلال أجل أقل من سنة وأي مطلوبات أخرى والتي من المتوقع أن تبقى في البنك لمدد أطول في أوقات الأزمات.

يتكون التمويل المستقر المطلوب (RSF) من²:

- النقد الحر والأوراق المالية غير المحجوزة التي تستحق خلال أقل من سنة ولا يوجد بها حق الخيار لتمديد المدة.

¹ مرجع سبق ذكره، ص: 09.

² ورقة مناقشة للبنك المركزي القطري، إرشادات حول المبادئ السليمة لإدارة مخاطر السيولة، ص: 09.

- الأوراق المالية غير المرهونة التي تبقى على استحقاقها سنة أو أكثر والتي تحمل صفات وشروط أوراق الشق الأول في نسبة تغطية السيولة (LCR).
- أرصدة الذهب غير المحجوزة.
- الأسهم غير المحجوزة المتداولة في الأسواق المالية الرسمية والمدرجة في مؤشر السوق.
- أوراق الدين الغير محجوزة المصنفة A-، A+ المصدرة من الشركات.
- قروض الرهن العقاري السكني والقروض التجزئة.
- البنود خارج المركز المالي مثل كفالات الدفع، الإعتمادات المستندية، القبولات، أدوات التمويل التجاري الأخرى.

المطلب الثالث: المتطلبات النوعية لإدارة مخاطر السيولة:

يتوجب على البنوك اعتماد إطار شاملاً لإدارة مخاطر السيولة بما يكفل المحافظة على السيولة الكافية لسير العمل المصرفي وتقليص احتمالات الشح فيها لدى البنك. والتقليل من الآثار المترتبة عليه. وهذا من خلال مجموعة من المقومات مثل نظام الحوكمة والانضباط المؤسسي، نظام رقابة داخلية فعالة ورقابة مخاطر حصيفة. فضلاً عما سبق يجب على البنك الالتزام بمجموعة من المتطلبات النوعية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة على النحو التالي:

أولاً: سياسات وإجراءات اللازمة لإدارة مخاطر السيولة:

حيث يتوجب أن يتوافر لدى البنك سياسات لإدارة مخاطر السيولة موثقة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة تتضمن تعريف لهذه المخاطر، مصدرها وتأثيراتها القصيرة و الطويلة الأمد، ودرجة تداخلها مع المخاطر الأخرى في البنك بالإضافة في نظم وطرق قياس هذه المخاطر. كما أنه من الضروري أن يمتلك البنك هيكل تنظيمي لإدارة مخاطر السيولة متضمناً المسؤوليات، المهام، والواجبات، ويجب أن تكون هناك آلية تقييم مخاطر السيولة الناشئة عن بنود خارج المركز المالي والتزامات عرضية أخرى، وبصفة عامة يمكن تلخيص المتطلبات النوعية لإدارة مخاطر السيولة في النقاط التالية:¹

¹ ورقة مناقشة للبنك المركزي الإماراتي، نظام السيولة لدى البنوك، ص: 08.

- تحديد هامش مخاطر سيولة معقول بما يتناسب مع إستراتيجية البنك و حجمه و المخاطر الأخرى التي يتعرض لها.
- تحديد سياسة إدارة مخاطر السيولة.
- توفر نقاط الأساسية التالية كحد أدنى ضمن سياسة إدارة مخاطر السيولة.
- ✓ الجهات المسؤولة عن إدارة مخاطر السيولة بما فيها لجنة المخاطر، لجنة إدارة الموجودات و المطلوبات، دائرة إدارة المخاطر.
- ✓ هيكل الموجودات و المطلوبات.
- ✓ درجة تنوع مصادر التمويل.
- ✓ مستوى استقرارية مصادر التمويل.
- ✓ آلية دراسة مخاطر السيولة الناشئة عن المنتجات و البرامج الجديدة.
- ✓ آلية إدارة مخاطر السيولة خلال اليوم الواحد.
- ✓ المراجعة الدورية لسياسة إدارة مخاطر السيولة و الإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة.
- ✓ مراجعة و مناقشة التقارير المرفوعة حول وضعية السيولة واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

ثانيا: نظم وضع الحدود لمخاطر السيولة

يجب أن تضع البنوك حدود لمخاطر السيولة تتماشى مع طبيعة النشاط و درجة تعقد عناصر المركز المالي والإطار الكلي لمخاطر السيولة و يجب مراجعة هذه الحدود بصفة دورية وأن يتم تعديلها في حالة تغير الظروف أو مستوى المخاطر المقبول لدى البنك. وفي حالة تجاوز الحدود الموضوعه فان ذلك يكون مؤشر على زيادة حجم المخاطر لدى البنك أو عدم فعالية نظام إدارة المخاطر لديه يجب أن يتضمن نظام الحدود على الأقل حدود للفتحات التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة للفتحات الزمنية المختلفة.

ثالثا: نظم الإنذار المبكر:

يجب أن يكون لدى البنك مجموعة من المؤشرات التي تساعد على تحديد و إدارة العوامل المتعلقة بمخاطر السيولة , وتمثل هذه المؤشرات الضوء الأحمر عند زيادة مخاطر السيولة أو زيادة الاحتياجات التمويلية

للبنك أو أية اتجاهات تتطلب من البنك إيجاد الوسائل و الطرق لتخفيف مخاطر السيولة و من بين هذه المؤشرات:¹

- درجة نمو الأصول.
- درجة تركيز الائتمان (بالنسبة للأول و الالتزامات).
- مدى اقتران المراكز بالحدود الداخلة أو الرقابية.
- أسعار أسهم البنك.
- تدهور التصنيف الائتماني للبنك.
- درجة تكاليف التمويل.
- مستوى الديون غير المنتظمة.
- معدل الإيداع و السحب بالنسبة للعملاء.
- مدى السهولة في الحصول على تمويلات قصيرة الأجل.

رابعاً: إعداد خطط الطوارئ:

إن التخطيط للحالات الطارئة و إعداد السيناريوهات المختلفة لمواجهة هذه الأزمات من شأنه أن يقف عند نتائج مختلف التوقعات الممكنة , و من خلال هذه السيناريوهات تتخذ الإدارة العامة القرارات المناسبة لمواجهة الأحداث الغير المتوقعة، ومن بين الحلول الممكنة و الأكثر استعمالاً:²

- خطوط القرض stand by: وهي التزامات مبرمة مع الأطراف المتعاملة بتعهد بموجبها البنك بوضع أموال تحت تصرف المستفيد عند الحاجة إليها.

¹ ورقة مناقشة للبنك المركزي المصري، وحدة تطبيق مقررات بازل 2، مخاطر مخاطر السيولة، ص: 18.

² Antonio Castagna and Francesco Fede(2013), Measuring and managing liquidity risk, Wiley Finance, , p 234.

- الشراء المغلق للسندات: و هو ما يقصد به التزام مجموعة من البنوك بشراء سندات التي تم إصدارها من طرف المستفيد.
- شراء السيولة: و ذلك من خلال اقتراض أموال على المدى الطويل من اجل إعادة إقراضها على المدى القصير من خلال شراء سندات سائلة جدا.
- التوريق: وهي تقنية تحويل الأصول قليلة السيولة إلى أوراق مالية قابلة للمتاجرة او التداول في السوق المالي.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم المخاطر المالية الأساسية التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية، وكذا أهم النماذج المستخدمة في قياس المخاطر الائتمانية والأدوات المستحدثة لقياس مخاطر السوق، بالإضافة إلى الأدوات الكمية المستخدمة في اتفاقية بازل الثالثة لقياس مخاطر السيولة، كما تم التطرق إلى الممارسات النوعية المتعلقة بإدارة المخاطر والتي تتماثل مع المعايير الدولية، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أهمية تكامل عملية إدارة المخاطر فلا يمكن لأي بنك أو مؤسسة مالية القيام بإدارة نوع معين من المخاطر بطريقة انفرادية، وحيث أن البنوك والتنظيمات الرقابية تعمل على إعطاء روية متكاملة للمخاطر المالية وذلك من خلال التعبير على هذه الأنواع من المخاطر وفق معيار موحد وبشكل كمي موحد يسمح بإعطاء رقم وحيد لحجم المخاطر المحتملة من قبل البنك أو المؤسسة المالية، في ظل ذلك تبقى المتطلبات النوعية تمثل جزءاً جوهرياً في عملية إدارة المخاطر، إذ أن المتطلبات الكمية تشكل سقوف لا أكثر، إذ أن البنك باحترامه هذه السقوف لا يعني أنه أتم وظيفة إدارة المخاطر بل يجب التمعن في المتطلبات والممارسات النوعية لعملية إدارة المخاطر.



الفصل الثاني
في معرفة

تمهيد:

إن التطور الذي شهدته اقتصاديات دول العالم، جعلها تبحث عن نظام مصرفي يساعدها على وضع سياسة اقتصادية ومالية تترجم إستراتيجيتها في سوق، وفي هذا الإطار عملت الحكومة الجزائرية على تشريع مجموعة من القوانين لإصلاح المنظومة البنكية بما يتماشى وتوجهات الاقتصاد الجزائري مع اقتصاد السوق، فنجد مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1986، أين كان الجهاز المصرفي مسير من قبل الحكومة سواء أكانت بنوك تجارية أو البنك المركزي الذي كان هذا الأخير يقوم بعملية تمويل عجز البنوك التجارية بقرار إداري دون مراعاة شروط المردودية لبقاء تلك البنوك في السوق. ويعتبر قانون النقد و القرض من أهم النصوص التشريعية للنظام المصرفي في تاريخ الجزائر المستقلة، حيث جاء بقواعد تنظيمية، رقابية وأخرى توجيهية تتناسب و خصوصيات اقتصاد السوق، و نال بموجبه البنك المركزي إستقلالية إجرائية و السلطة اللازمة للإشراف على إصلاح القطاع و تنظيمه، وفي سنة 1997 وضعت الحكومة إستراتيجية جديدة لتحسين أداء الجهاز المصرفي، التي ساعدت على تأسيس مصارف جديدة، خاصة أو مختلطة، فتح رؤوس أموال البنوك العمومية، تنشيط السوق المالي، ومتابعة إعادة الهيكلة التنظيمية للبنوك الحكومية.

إن البحث عن أساليب وأدوات نجاح النظام المصرفي الحالي، يجعل من إشكالية البحث تهتم عن كيفية مسايرة التطور الحاصل على المستوى العالمي والقيام بالإصلاحات اللازمة للارتقاء بمستوى الأداء إلى مصاف الأنظمة المصرفية العالمية لأن المنافسة التي تفرض من طرف البنوك الأجنبية ستؤدي آجلا أو عاجلا إلى إقصائه من دائرة النشاط المصرفي

سنحاول من خلال هذا الفصل الذي جاء تحت عنوان " النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات و المستجدات الدولية." أن نتعرض للنقاط التالية:

- المبحث الأول: التطورات الهيكلية والمالية والتشريعية للقطاع المصرفي الجزائري
- المبحث الثاني: الإطار القانوني لإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية.
- المبحث الثالث: تحديات عصرنة استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية.

المبحث الأول: التطورات الهيكلية والمالية والتشريعية للقطاع المصرفي الجزائري

إن تحديث وتطوير الجهاز المصرفي والمالي لا يشكل هدفا لذاته بل بغرض إزالة إحدى العوائق الأساسية للنمو الاقتصادي المتمثلة في تخلف بنية الوساطة المالية. وهنا سنتلزم الأمر تحديث وإصلاح الجهاز المصرفي حتى يساهم بقدر كبير في إحداث النمو المستدام من خلال تخصيص الموارد وتعبئتها. استجابة لتطوير وتزايد متطلبات الاقتصاد الوطني من التمويل كان من الضروري تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزينة إلى المؤسسات العامة إلى نظام يلعب دورا نشيطا في تعبئة الموارد وتخصيصها بمعنى لابد من الإصلاح المالي والنقدي لمواكبة الإصلاحات الجارية في القطاعات الأخرى.

المطلب الأول: التطورات الهيكلية للقطاع المصرفي الجزائري

أولاً: الكثافة المصرفية

يشهد القطاع المصرفي الجزائري بالتوازي مع تطور نشاط البنوك العمومية والخاصة والمؤسسات المالية الوطنية والأجنبية تطورا مماثلا في شبكة الوكالات البنكية عبر كامل التراب الوطني، والجدول التالي يبين عدد الشبابيك إلى عدد السكان والمؤشرات المتعلقة بها عبر الوطن.

الجدول (15): يبين شبكة البنوك وبعض المؤشرات المتعلقة بها.

| السنة | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| ع شبابيك | 1.278 | 1.301 | 1.324 | 1.346 | 1.372 | 1.379 | 1478 | 1494 |
| ع شبابيك / ع السكان | 26800 | 26200 | 23700 | 25370 | 25600 | 26400 | 26700 | 26200 |
| نسبة اليد العاملة الناشطة / ع الشبابيك | 8100 | 7900 | 7870 | 8300 | 7900 | 7890 | 8000 | 8150 |

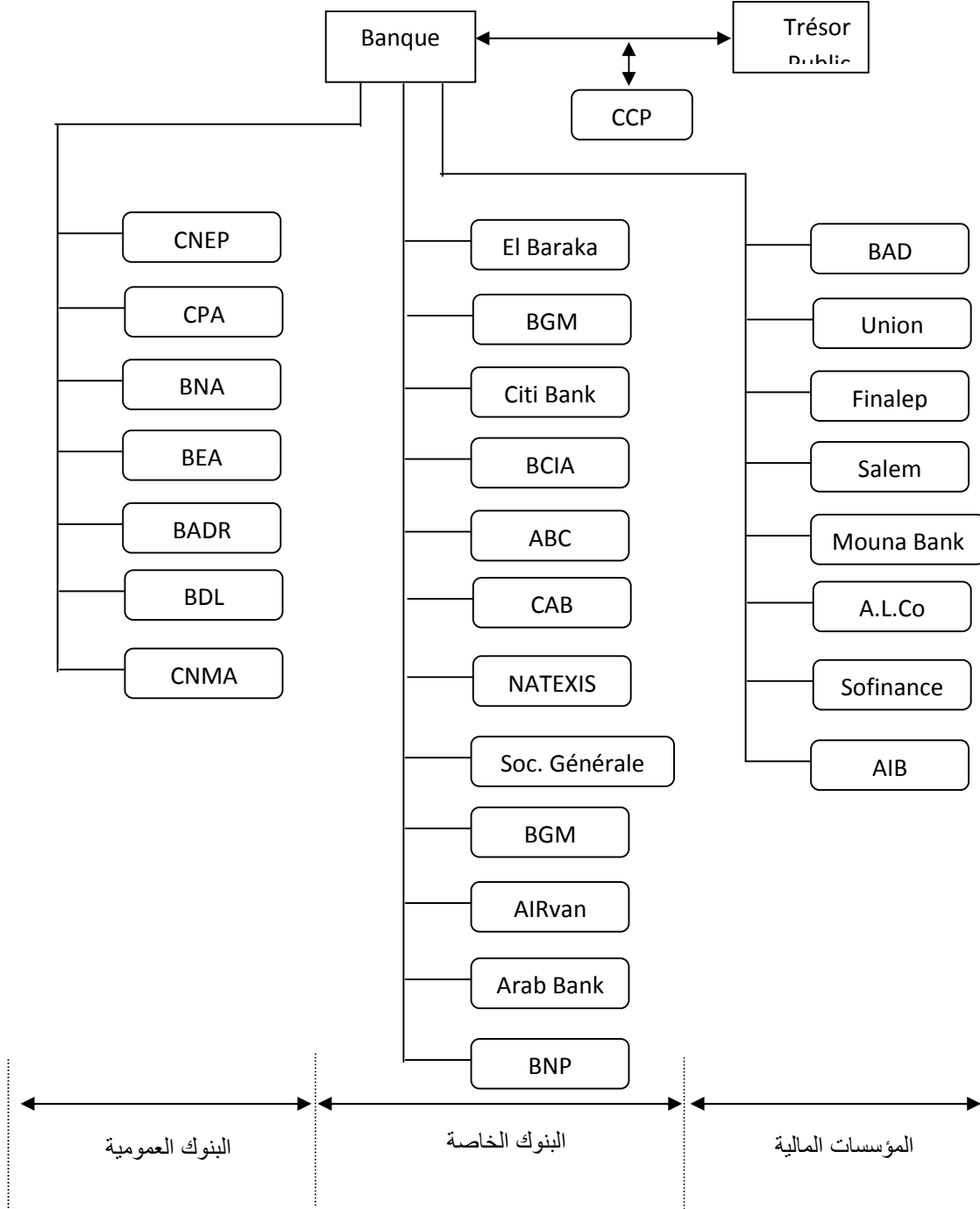
المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنة 2007-2015.

يظهر الجدول أعلاه ارتفاع مستمر في عدد الشبابيك داخل القطاع المصرفي الجزائري، وهي تعكس بالدرجة الأولى توسع شبكة البنوك والمؤسسات المالية الخاصة والأجنبية عبر كامل ولايات الوطن والمؤسسات المالية الخاصة والأجنبية عبر كامل ولايات الوطن كما نسجل تحسن متواصل في مؤشر عدد الشبابيك البنكية نسبة إلى عدد السكان وإن كانت هذه النسبة لا زالت بعيدة عن المعدل العالمي المقدر ب شباك بنكي لكل 10000 مواطن وفقا لنموذج Cameron الذي وضع سنة 1967.

ثانيا: الهيكل التنظيمي المؤسسي للقطاع البنكي الجزائري

يبين الشكل الموالي هيكله الجهاز المصرفي الجزائري:

الشكل رقم (14): شكل النظام المصرفي الجزائري في عام 2011



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر 2015

المطلب الثاني: التطورات المالية للقطاع المصرفي الجزائري.

تعتبر سيطرة البنوك العمومية على النظام المصرفي الجزائري إحدى المظاهر التي ورثها على النظام الاستعماري أو الاقتصاد المخطط أين كانت الدول تحتكر هذا القطاع، ومع فتحه بداية التسعينات من القرن الماضي بصدور قانون النقد والقرض، الذي فسح المجال أمام القطاع الخاص والأجنبي للاستثمار في هذا القطاع تزايد عدد البنوك الخاصة مع بقاء عدد البنوك العمومية ثابتا.

فبعد أن كان عدد البنوك العمومية ستة والخاصة 12 سنة 2001، لم تتغير هذه التركيبة كثيرا بعد عشر سنوات أي نهاية 2011، حيث أصبحت سنة بنوك عمومية وأربعة عشر بنك، وبقي هذا الوضع على ما هو عليه إلى غاية الزمن الحالي، وبالرغم من قلة البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة، وقد كانت ولا تزال السيطرة للأولى، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

أولاً: حجم الودائع

يعتبر حجم الودائع وحجم القروض الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (16): هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2010-2015.

الوحدة مليار دينار

| 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | |
|--------|--------|--------|--------|--------|--------|-----------------|
| 7787.4 | 7238.0 | 6733.0 | 5819.1 | 5146.4 | 4517.3 | حجم الودائع |
| 86.6 | 87.1 | 89.1 | 89.9 | 90.0 | 92.2 | البنوك العمومية |
| 13.4 | 12.9 | 10.9 | 10.2 | 10.0 | 7.8 | البنوك الخاصة |

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنة 2011-2015.

يظهر الجدول أعلاه تطور هيكل الودائع لدى البنوك الجزائرية، ولقد سجلت ارتفاعا متزايدا خلال الفترة

2010-2015 بنسبة بلغت 70% ويعود هذا الارتفاع في حجم الموارد على عدة عوامل أهمها:

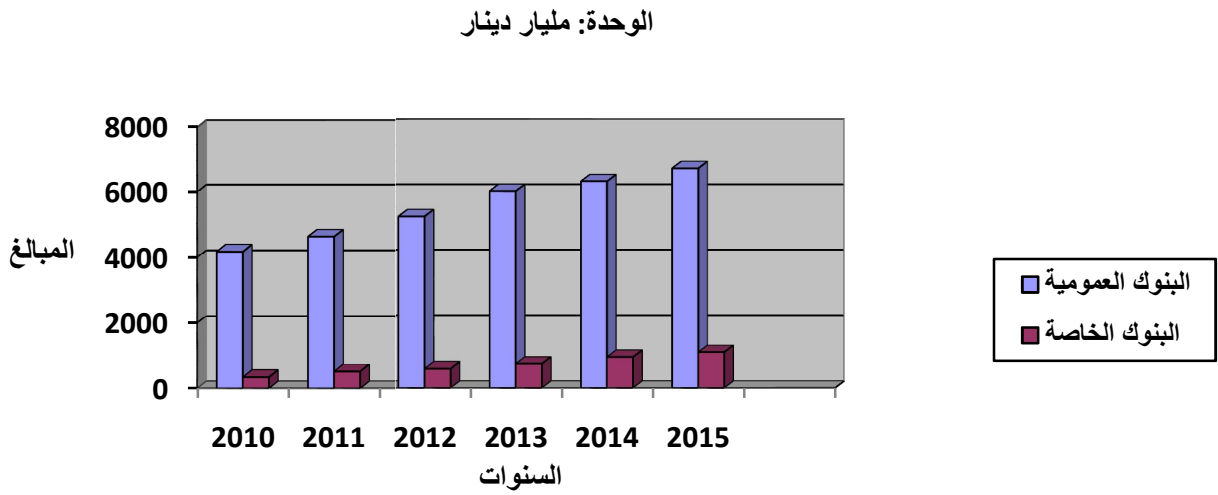
- إعادة التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري.

- ارتفاع مداخل المحروقات.

- وزيادة حجم الادخار العائلي.

وبلاحظ من الجدول كذلك تزايد حصة البنوك الخاصة حيث قدرت بـ 12.90% من الإجمالي الودائع سنة 2014 مقابل 7.8% سنة 2010، مقابل بقاء حصة هذه البنوك جد محدودة، بعدما بلغت 13.4% سنة 2015، لتتراجع نتيجة أزمة البنوك الخاصة سنة 2016، والشكل الموالي يبين تطور حصة كل من البنوك العمومية والخاصة.

الشكل رقم (15): حصة الودائع بالبنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال فترة (2010-2015).



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول السابق.

وللحكم على مدى إيجابية ارتفاع حجم الودائع البنكية، نربط العلاقة بينها وبين الناتج المحلي الخام والذي يعرف بالميل المتوسط للودائع المصرفية، فهذا المؤشر يعكس مدى قدرة وفعالية البنوك على جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الخام، كما يمكن الاعتماد على الميل الحد للإيداع المصرفي الذي يقيس معدل التغير في الإيداع المصرفي الناتج عن التغير في الناتج الإجمالي، وعن طريق هذا المؤشر تستطيع البنوك أن تحدد مدى قدرتها في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي أو مدى ضعفها في ذلك، كما نستطيع حساب المرونة الداخلية للودائع المصرفية للتغير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام¹.

ونعتمد على الجدول الآتي لحساب هذه المؤشرات:

¹ بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 77.

الجدول رقم (17): علاقة تطور حجم الودائع المصرفية مع تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2015).

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|----------|--------|--------|--------|--------|--------|
| إجمالي الودائع ¹ | 4517.3 | 5146.4 | 5819.1 | 6733.0 | 7238.0 | 7787.4 |
| الناتج المحلي الخام ² | 10447.30 | 14520 | 15843 | 16570 | 17731 | 20044 |
| الميل المتوسط الإجمالي الودائع ³ | 43.23% | 35.44% | 36.72% | 40.63% | 40.81% | 38.85% |
| الميل الحدي للودائع ⁴ | 0.59 | 0.15 | 0.50 | 1.25 | 0.43 | 0.23 |

المصدر - (1)، (2): تقارير بنك الجزائر 2007-2008.

- (3) من موقع وزارة المالية: 8/5/2014، Consulté le: www.ifrance.com/finances-alg

- (4)، (5)، من إعداد الباحث.

- الناتج المحلي الخام لسنة 2009 = 8770.80 مليار دينار.

- إجمالي الودائع = 3516.5 مليار دينار جزائري.

يظهر الجدول أعلاه أن الميل المتوسط الإجمالي للودائع سجل انخفاضا ملاحظا خلال سنتين 2010 و 2011 و 2013 حيث بلغ أكثر من 43.23% سنة 2010 و 35.44% سنة 2011، أما نتائج الميل الحدي للإيداعات المصرفية فقد سجل معدل أكبر من الواحد سنة 2013، لتتراجع في سنوات 2014 و 2015، ولكن يبقى هذا الميل موجبا أي توجد علاقة موجبة تفسر التغير في زيادة حجم الودائع نتيجة التغير في زيادة حجم الناتج المحلي الخام، ولكن تبقى درجة استجابة الزيادة في حجم الودائع ضعيفة مقارنة مع الزيادة المعتبرة في الناتج المحلي الخام في السنوات الأخيرة.

¹ - الميل المتوسط لإجمالي الودائع يساوي: إجمالي الودائع / الناتج المحلي الخام.

² - الميل الحدي للودائع يساوي: Δ الودائع / Δ الناتج المحلي الخام.

³ - يشمل إجمالي الودائع في الحسابات البريدية والودائع بالعملة الصعبة.

وبصفة عامة من خلال الجدول السابق يمكن القول بأنه هناك تذبذب في علاقة نمو الودائع بنمو الناتج المحلي الخام فمن المفروض أن تصاحب كل زيادة في الدخل زيادة في حجم الودائع، وفي تقديرنا يعود ذلك على ضعف إستراتيجية البنوك في جذب الودائع، والتوزيع الجغرافي للوحدات والفروع المصرفية، بالإضافة على عدم الاهتمام بالطرق الترويجية لتحفيز الأفراد على الادخار، وعدم تنويع المنتجات والخدمات المصرفية.

ثانيا: هيكل القروض

ولا يختلف الأمر بالنسبة لحجم القروض، من خلال الجدول التالي يمكن تبين هيكل القروض الممنوحة للقطاع الخاص والقطاع العمومي، وحصّة كل من البنوك العمومية و البنوك الخاصة.

الجدول رقم (18): هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص في البنوك الجزائرية.

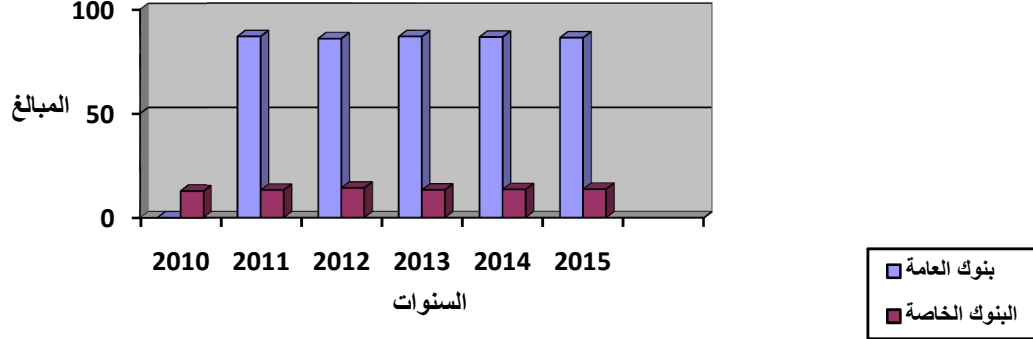
| 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | |
|---------|--------|--------|--------|--------|--------|------------------------|
| 5901.90 | 5154.5 | 4285.6 | 3724.7 | 3266.7 | 3085.1 | إجمالي القروض الممنوحة |
| 88.18 | 86.5 | 86.74 | 85.75 | 86.81 | 87.9 | بنوك عمومية |
| 11.82 | 13.5 | 13.26 | 14.25 | 13.19 | 12.51 | بنوك خاصة |

المصدر: تقارير بنك الجزائر سنة: 2010 و 2015.

يعكس الجدول أعلاه تطور حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية خلال السنوات الستة الأخيرة، حيث عرفت زيادة معتبرة خلال الفترة (2010-2014) تقدر بـ 67.07٪، ووصل إجمالي القروض ارتفاعا يقدر بـ 20.27٪ و في سنة 2014 مقارنة بسنة 2010. كما يبرز الجدول أعلاه استحوذ البنوك العمومية على أكبر حصة من إجمالي القروض الممنوحة حيث لم تنزل هذه النسبة عن 85٪ خلال الفترة (2010-2015) وهو ما يفسر مكانة القطاع المصرفي العمومي في تمويل الاستثمارات والشكل التالي يوضح حصة البنوك العامة والخاصة من حجم القروض الممنوحة خلال الفترة (2010-2015).

الشكل رقم (16): حصة البنوك العمومية والخاصة من حجم القروض الممنوحة للفترة (2010-2015)

الوحدة مليار دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم 18.

ويرجع محدودية مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري نظرا لاهتمامها بتمويل نشاط الاستيراد والاقتصار على فتح الاعتمادات المستندية، وتقديم بعض التسهيلات الائتمانية القصيرة الأجل، وبهذا الشكل لا يمكن القول بأن البنوك الخاصة تساهم في التنمية الاقتصادية لأنها ما تزال بعيدة عن تمويل المشاريع الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل، والجدول التالي يبين طبيعة القروض الممنوحة حسب مدتها سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل وحصة كل من البنوك العمومية و الخاصة.

المطلب الثالث: التطورات التشريعية مصرفي الجزائري.

أولاً: تنظيم هيكل النظام المصرفي الجزائري على ضوء قانون النقد والقرض

انطلاقاً من سنة 1986 استلزم برنامج الإصلاحات الاقتصادية وضع هندسة جديدة للجهاز المصرفي يتماشى مع مبادئ الاقتصاد. وفي هذا الإطار صدر قانون المتعلق بنظام البنوك والقروض بموجب المرسوم 86-12 المؤرخ في 19/08/1986 والذي أحدث تحولاً على مستوى النظام المصرفي والائتماني. وذلك من خلال محاولته أن يعيد للبنك المركزي مهامه وصلاحياته على الأقل في إدارة وتسيير السياسة النقدية، كما أعاد النظر في العلاقة التي تربط هذه المؤسسة بالخزينة العمومية كما شرعت الجزائر منذ سنة 1988 في تطبيق برنامج إصلاحى يشمل مجموعة من القطاعات الاقتصادية، وقد مست الإجراءات في هذا الإطار المؤسسات العمومية بالدرجة الأولى والتي كان على عاتقها أهم النشاطات الاقتصادية ولقد منح هذا القانون للمؤسسات الاقتصادية استقلالية قرار حقيقية. وبذلك أصبحت هذه المؤسسات تتمتع بالأهلية القانونية الكاملة، وبالتالي فإن

لها القدرة على الالتزام والتعاقد بكل استقلالية طبقا لقوانين التجارة والأحكام التشريعية المعمول بها في المجال التجاري والمدني.

وبالرغم من الإصلاح الذي عرفه النظام المصرفي في نهاية الثمانينات اتضح أنه لا يكفي للانخراط في عجلة اقتصاد السوق، مما استدعى المصادقة على قانون جديد تمثل في قانون النقد والقرض الذي أدخل تعديلات على مستوى القطاع المصرفي، سواء تعلق الأمر بهيكل البنوك أو الهيكل الداخلي لبنك الجزائر.¹ ولقد وضع هذا القانون هيكل جديد للنظام المصرفي يعتمد على مستويين، بنك مركزي يعد الملجأ الأخير للإقراض وقطاع آخر من البنوك يتكفل بالنشاط المصرفي التقليدي كجمع المدخرات ومنح الائتمان.

1- البنك المركزي:

حسب المادة 11 من قانون النقد والقرض يعرف البنك المركزي بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد أصبح منذ صدور القانون يعرف باسم "بنك الجزائر".

ويخضع البنك المركزي إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا في علاقاته مع غيره، ورأس مال مكتب كلية من طرف الدولة ويتم تحديده بموجب القانون " المادة 14" كما اتبعت له القدرة على فتح فروع ومراسلين في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ضرورة لذلك.²

2- البنوك:

حسب المادة 114 من قانون النقد والقرض تعرف البنوك بأنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والأساسية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون بحيث تتضمن هذه المواد وصف الأعمال التي كلفت بها البنوك وهي كالتالي:

- العمل على جمع الودائع والمدخرات
- القيام بمنح القروض
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها

¹ بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

² بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

وتعتبر المادة 111 من القانون 90-10 الأموال الملقاة من الجمهور كل الأموال التي يتم تلقيها من الغير ولا سيما على شكل ودائع مع اشتراط إعادتها بعد حق استعمالها. ولا تعتبر أموال متلقاه من الجمهور كل الأموال التي بقيت في الحساب وتعود أصلها لمساهمين يملكون على الأقل 5% من رأس المال البنك.

3- الفروع الأجنبية:

أتاح قانون النقد والقرض إنشاء فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية ويعود منح التراخيص لمجلس النقد والقرض الذي يقرر المنح أو الرفض وفق ما جاء في المادة 127 من القانون. وهذا الترخيص خاضع لمبدأ المعاملة بالمثل بمعنى انه تتم المساهمة الأجنبية في هذا المجال بإنشاء فروع تابعة لمؤسسات مالية أو بنوك توجد مقراتها خارج الجزائر ويمكن أن تكون في شكل مساهمة في رأس مال البنوك و المؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري شريطة أن تكون للرعايا أو الشركات الجزائرية نفس الامتياز في البلاد الأصلية لهذه المساهمات.¹

ولقد أتى قانون النقد والقرض بعدة أفكار تصب مجملها في منح النظام المصرفي مكانة حقيقية كمحرك أساسي للاقتصاد و انعكاس لتوجهات النظام الاقتصادي الجديد المنتهج في الجزائر ومن أهم مبادئ هذا القانون ما يلي:

✓ **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** وفقا لهذا المبدأ لم تعد القرارات النقدية تابعة للقرارات الحقيقية المتخذة على أسس كما من هيئة التخطيط بل أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وفقا لمقتضيات الوضع النقدي السائد والذي يقدر من طرف هذه السلطة، ويسمح هذا المبدأ تحقيق الأهداف التالية.²

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي، وهو المسؤول عن تسيير السياسة النقدية.
- استعادة الدينار الجزائري لوظائفه النقدية وتوحيد استعماله داخليا.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها، و احتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك وجعله يلعب دور مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

¹ بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

² الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 196.

✓ **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:** وقد تجسد هذا المبدأ من خلال وضع سقف أعلى لمكشوف الحساب الجاري للخبزينة لدى البنك المركزي بنسبة 10% من إيرادات الخبزينة الإجمالية للسنة المالية المنصرمة، كما تم تحديد آجال قصوى مدتها 15 يوم لإعادة تسديد الديون المستحقة على الخبزينة للبنك المركزي والمتراكمة حتى تاريخ 1990/10/14.

✓ **الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان:** بعد أن كانت الخبزينة العمومية في النظام الموجه تلعب دور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية حيث همش النظام المصرفي، وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخبزينة إلى المؤسسات مما خلق غموضا كبيرا على مستوى نظام التمويل، جاء قانون 90-10 ليضع حدا إذا بعد الخبزينة من منح القروض للاقتصاد، ليلقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، وعليه أصبح النظام المصرفي هو المسئول عن منح القروض في إطار مهامها التقليدية.

ثانيا: أهم التطورات التشريعية بعد عام 1990

تطبيقا لمبادئ و أحكام قانون النقد و القرض، بدأ بنك الجزائر في إصدار مجموعة من النصوص التنظيمية و التعليمات المكملة له و التي تتضمن تحديد مفاهيم، قواعد، شروط، مقاييس ومعايير ترتبط بمختلف جوانب العمل المصرفي. وبالرغم من اعتبار قانون النقد و القرض معلما هاما في الإصلاح الهيكلي للقطاع المصرفي الجزائري، إلا أنه بعد أكثر من عشر سنوات بدا من الضروري تعديل أحكام بعض مواده، من خلال صدور مجمعة من الأوامر المهمة معدلة و متممة للقانون 90-10 :

1- الأمر 01-01 المتمم و المعدل لأحكام القانون 90-10 الصادر في 27 فيفري 2001:

وقد خص التعديل بعض المواد المتعلقة عموما بإدارة ومراقبة بنك الجزائر. حيث تنص المادة 02 من الأمر المتممة و المعدلة للمادة 19 من قانون النقد و القرض 90-10 "يتولى تسيير البنك المركزي و إدارته و مراقبته على التوالي، محافظ يساعده ثلاث نواب، و مجلس إدارة و مراقبان". كما جاء في المادة 03 من الأمر 01-01 المعدلة و المتممة للمادة 23 من القانون 90-10 " لا تخضع وظائف المحافظ و نواب المحافظ إلى قواعد الوظيفة العمومية، و تتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية". وقد أحدثت المادة 10 من هذا الأمر تغييرا في المادة 43 من قانون النقد و القرض و المتعلقة بمكونات مجلس النقد و القرض، حيث أصبح يتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المجالات الاقتصادية و المالية و النقدية، فحسب هذا الأمر، تم الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض

كسلطة نقدية قصد تعزيز ودعم استقلالية السلطة النقدية بإعفاء مجلس إدارة البنك من ممارسة الصلاحيات في مجال النقد والقرض¹.

2- الأمر رقم 03-11 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003 :

لقد جاء هذا القانون بعد أن لاحظت الحكومة الجزائرية الضعف الذي لا يزال يتخبط به أداء النظام المصرفي الجزائري، خاصة بعد الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري، والذي كشف عن ضعف آليات الرقابة والتحكم المعتمد من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول الأول عن ذلك، ولعل تقرير مجلس الاقتصاد والاجتماعي كان و واضحا وذلك حينما حدد طبيعة الإصلاح بإتباع الإجراءات التالية:²

- وضع نصوص تشريعية وتنظيمية لتأطير هذه الوظيفة وهذا من خلال تطهير محافظ البنوك العالمية و إعادة تنظيم الجهاز البنكي بعد ذلك حق يصبح قادرا على التكيف مع النشاط المصرفي العالمي ومن خلال إستراتيجية طموحة تعتمد على تكوين الموارد البشرية، و إدخال وسائل المعلوماتية، سياسة تسويق بنكي تتجه إلى العملاء وتسمح بتعبئة ادخار العائلات وتوفير القروض اللازمة لتمويل الاستثمارات المنتجة، كما تحتم على الجهاز المصرفي التوجه نحو التخصص في القدرة على المنافسة من خلال مختلف المنتجات المالية التي يطرحها في السوق لتلبية كل الاحتياجات التمويلية للاقتصاد وهذا ما يعني فتح المجال واسعا للمشاركة الخاصة سواء على المستوى الوطني أو الأجنبي.

- إعادة تنظيم الجهاز المصرفي بالاعتماد على نواة صلبة من البنوك العمومية المطهرة ماليا والعصرية لأنها ستتحمل عبء إعادة الهيكلة الاقتصادية والصناعية، بإعادة انطلاق الاقتصاد الوطني.

- أهمية إيجاد بورصة للقيم باعتبارها مرحلة مالية مهمة في مواكبة إعادة البناء الاقتصادي، حيث أن البلد الذي تكون حاجته كبير لأموال التنمية يصبح لوجود مؤسسات مثل البورصة فيه أهمية بالغة في استيعاب الموالم المدخرة الضرورية للاستثمارات الهياكل القاعدية الحيوية.

¹ جاءت المادة 12 من الأمر 01-01 لتغير أو تعدل لفظ " المجلس" المذكور في القانون 90-10 ب " مجلس الإدارة " وهذا في المواد 21-28-53-87-102-103 من قانون النقد والقرض و ب " مجلس النقد والقرض " في المواد 56-71-72-73-76-78-97-98-117-118-119-121-123-127-129-130-131-132-133-136-139-140-142-159-170-185-187-203-204-205 من نفس القانون.

² عادل زيراي، سياسة منح الائتمان المصرفي و إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2007، ص: 153.

- العمل على وضع منتجات مالية تكون أكثر جاذبية بما يسمح باحتواء الأموال المكتنزة خاصة تلك الموجودة لدى القطاع الخاص وتكثيف الجهود لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية.
 - وعموما يهدف الأمر رقم 03-11 إلى السماح للبنك المركزي باستخدام أفضل لصلاحياته وذلك من خلال:
 - إنشاء لجنة مختلطة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الإيرادات الخارجية والمديونية.
 - سيولة المعلومات المالية و تأمين مالي أفضل للبلاد.
 - إثراء محتوى وشروط المناقصات الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر.
 - السماح بحماية أحسن للبنوك فيما يخص وظيفة وادخار الجمهور وذلك من خلال:
 - تدعيم شروط ومعايير اعتماد البنوك ومسيرتها.
 - مضاعفة الجزاءات العقابية بالنسبة للانحراف المتعلقة بشروط العمل المصرفي
 - منع تمويل نشاطات المؤسسات العائدة لمؤسسي ومسيري البنك.
 - تدعيم صلاحيات جمعية البنوك والمؤسسات المالية ABEF و اعتماد قوانينها الأساسية من بنك الجزائر
 - و أخيرا فقد حدد الأمر 03-11 الشروط اللازمة لإنجاح تحقيق أهدافه وهي:
 - الاعتماد على التكوين والسماح للقدرات والكفاءات التي يحوزها البنك بالبروز.
 - ضرورة توافر نظام معلومات فعال يستند على عملية تحويل كفئة وسريعة.
 - العمل على تمويل الاقتصاد بواسطة موارد السوق التي تتطلب نظام ذكيا وبعيدا عن كل الضغوط.
- 3- النظام رقم 02-03 المؤرخ في نوفمبر 2002:**

يتضمن هذا النظام الرقابة الداخلية على البنوك والمؤسسات المالية، كخطوة أولية لتطبيق المعايير الدولية لإدارة المخاطر المصرفية المتمثلة في اتفاقيات بازل، ويهدف هذا النظام وفقا لما جاء في المادة الأولى منه إلى تحديد مضمون الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية إقامتها، ويتضمن هذا الأمر ما يلي:

- تعريف المخاطر التي تتخذها البنوك بعين الاعتبار
- إقامة نظام لمراقبة العمليات وإجراءات الداخلية يهدف إلى معرفة تطابق عمليات البنك مع مختلف الأحكام التشريعية .
- إقامة نظام المحاسبة ومعالجة المعلومات يهدف إلى التأكد من مطابقة الأعمال المحاسبية في البنوك والمؤسسات المالية للتنظيمات المعمول بها.
- إقامة أنظمة تقييم المخاطر والنتائج تهدف إلى تقديم وتحليل المخاطر والتكيف هذه الأخيرة مع طبيعة وحجم عملياتها .
- إقامة النظام للتوثيق والإعلان مهمة صد نتائج الرقابة الداخلية وتوثيقها ونشرها لمختلف الأطراف.

4- النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011:

والمتضمن تعريف وتسيير ورقابة مخاطر السيولة النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011، حيث نص هذا القانون على أن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة باحترام نسبة بين مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك مجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير والالتزامات المقدمة تسمى هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة التي يجب أن تكون أكبر من 100% كما جاءت التعليمات 07-11 المؤرخة في 21 ديسمبر 2011 لتبني تحديد مكونات المعامل الأدنى للسيولة ومكونات معامل السيولة، كما نصت هذه التعليمات على ضرورة التزام البنوك والمؤسسات المالية بإعداد كشوف دورية يصرح من خلالها عن وضع السيولة وتتضمن:

النماذج 5000-5001-5002 لمعامل السيولة لشهر المقبل.

النماذج 5003. 5004. 5005 لمعامل السيولة الملاحظة مع الآخر في اعتبار الوضعية المتوقعة للسيولة نهاية الثلاثي.

5- النظام 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية:

يهدف إلى تحديد مضمون المراقبة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية ولقد جاء هذا النظام لتعريف مختلف الأخطار التي يتعرض لها البنوك (خطر القرض، خطر التركيز، خطر معدل الفائدة، خطر التسوية، خطر السوق، خطر السيولة، خطر قانوني، خطر عملياتي).

المبحث الثاني: الإطار القانوني لإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية.

في ظل توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية وخاصة الاتفاقية الأولى الصادرة سنة 1988، أصدر بنك الجزائر المتمثل في رأس السلطة النقدية مجموعة من القواعد الاحترازية بهدف تنظيم المهنة المصرفية وتوفير المناخ المناسب لممارسة النشاط في ظل ظروف المنافسة العادلة ومن أهم التعليمات التي أصدرت في هذا المجال:

- النظام 09-91 المؤرخ في 14 أوت 1991 والمحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية.

- التعلية 94-74 المؤرخة في نوفمبر 1994 الخاصة بتحديد القواعد الاحترازية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية.

- النظام 95-04 المؤرخ في 20 أبريل 1995 المعدل والمتمم للنظام رقم 91-09 المؤرخ في 14 أوت 1991 والمحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية.

المطلب الأول: الأموال الذاتية.

أولاً- مكونات الأموال الذاتية:

تتكون الأموال الذاتية من مجموعتين أساسيتين:

المجموعة الأولى: الأموال الذاتية الأساسية وتتكون من: الرأس المال المدفوع، الأرباح، الاحتياطات.

مجموعة الثانية: الأموال الذاتية المكملة وتتكون من: الاحتياطات الغير معلنة و احتياطات إعادة التقييم، المخصصات المكونة لمواجهة لأي مخاطر غير محددة، القروض المساندة، أدوات الرأسمالية أخرى.

وفي ما يلي إيضاح بشيء من التفصيل لهاتين المجموعتين:

1- المجموعة الأولى: الرأس المال الأساسي:

تشمل الأموال الذاتية القاعدية العناصر التالية:¹

¹ التعلية 94-74 المؤرخة في نوفمبر 1994 الخاصة بتحديد القواعد الاحترازية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية.

- الرأس المال الاجتماعي

- الاحتياطات غير احتياطات إعادة التقييم

- الرصيد المدور عندما يكون في الجانب الكائن

- النتيجة الموجبة لأخر النشاط التي تكون في انتظار التخصيص منقوص منها توزيع الأرباح المنتظرة.

- مؤونات المخاطر البنكية العامة.

- الأرباح المحددة عند تواريخ وسيطية بشرط:

✓ أن يكون محدد بعد حساب كل الأعباء المتعلقة بالفترة وكل المخصصات لحساب الاهتلاك والمؤونات.

✓ أن يكون قد تحقق منه من طرف محافظي الحسابات عليه من طرف اللجنة المصرفية. ويستثنى من هذه العناصر ما يلي:

- الرصيد المدور عندما يكون في الجانب المدين.

- الحصة الغير محررة من الرأس مال الاجتماعي.

- الأصول الغير مادية بما فيها نفقات التأسيس.

- النتيجة السلبية المحددة في تواريخ وسيطية.

- نقص المؤونات المكونة لمواجهة خطر القرص حسب ما يحدده بنك الجزائر.

- الأسهم الخاصة المكتسبة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

2- المجموعة الثانية: رأس المال المكمل.

يتضمن رأس المال المكمل العناصر التالية:¹

- احتياطات إعادة التقييم.

¹ المادة 06 من التعليم 94-74 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994.

- العناصر التي تتوفر فيها الشروط التالية:

- الأموال الصادرة عند إصدار السندات، لاسيما لفترة غير محددة، وتلك ناتجة عن سلفيات تتوفر فيها الشروط التالية:

✓ لا يمكن استرداد هذه الديون إلا بمبادرة من المقترض وموافقة اللجنة المصرفية.

✓ عقد القرض يمنح للمقترض حق التأخير في دفع الفوائد.

✓ ينص اتفاق الإصدار أو القرض على أن الدين والفوائد غير المدفوعة تسمح بامتصاص الخسائر حتى يتمكن البنك أو المؤسسة المالية من مواصلة نشاطه.

- السندات والديون ذات الفترة أكثر من خمس سنوات لا يتم إدخال ديون السندات أعلاه ضمن الأموال الذاتية الخاصة إلا في حدود 50% من الأموال الخاصة.

كما يتم طرح من رأس المال التكميلي العناصر التالية:

- مساهمات البنوك والمؤسسات المالية، التي تظهر في الميزانية.

- القروض والأوراق المالية وقروض المساهمة على البنوك التي لا تستجيب لشروط المادة 06 من التعليمات رقم 94-74.

ومن أجل تحديد طرق الحساب وخصوصا ما يتعلق بالمعلومات المحاسبية أرسل بنك الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية عن طريق التعليمات رقم 99-04 المؤرخة في 12 أوت 1999، نماذج التصريح المتضمنة إجراءات حساب رأس المال الأساسي والمكمل.

ثانيا: الحد الأدنى لرأس المال

لقد ألزمت السلطة النقدية البنوك والمؤسسات المالية حد أدنى لرأس المال أو هذا وفقا للنظام رقم 90-01 المؤرخ في 07 أبريل 1990 المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال في البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر كما يلي:¹

- 500 مليون دينار جزائري بالنسبة للبنوك، دون أن يقل المبلغ عن 33% من الأموال الخاصة.

¹ المادة 01 من النظام رقم 90-01 المؤرخ في 07 أبريل 1990، المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك.

– 100 مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية، دون أن يقل هذا المبلغ عن 50% من حجم الأموال الذاتية وينبغي دفع الحد الأدنى من رأس المال الاجتماعي المحدد بالشكل السابق بالنسبة 75% على الأقل عند إنشاء الشركة وكلها في أجل أقصاه نهاية السنة الثانية بعد الحصول على اعتماد.

يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي يوجد مقرها الرئيسي بالخارج، أن تمنح تخصيصا لفروعها القائمة بالجزائر يعادل على الأقل الحد الأدنى لرأس المال المطلوب من البنوك والمؤسسات المالية للقانون الجزائري. ولقد تم تعديل الحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية سنة 2004 ليصبح محددًا بـ 2.5 مليار دينار جزائري للبنوك، و 500 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية وقد تم منح مهلة للالتزام بالحد الأدنى لرأس المال الجديد قدرها سنتان بداية من تاريخ إصدار هذا النظام.¹

ثالثا- معاملة الأموال الذاتية والموارد الدائمة:

بموجب النظام 04-04 الصادر بتاريخ 19 جويلية 2004، المحدد لمعامل الأموال الذاتية والموارد الدائمة. حددت السلطة النقدية هذا المعامل و أصبح حسابه إلزاميا ابتداء من سنة 2006 والهدف منه هو تحقيق أوزان بين الاستخدامات الطويلة الأجل والموارد الطويلة الأجل.²

| |
|---|
| <p>الأموال الخاصة وما شابهها + المصادر الطويلة الأجل</p> <hr/> <p>صافي العقارات + سندات المساهمة في الفروع + قروض المساهمة + الحقوق المشكوك فيها + القيم المنقولة</p> |
|---|

وترسل هذه النسبة إلى اللجنة المصرفية في 31 مارس من كل سنة وفقا للنماذج.

نموذج 4001 المتضمن الموارد الدائمة .

نموذج 4002 المتضمن الاستخدامات الطويلة الأجل محددة من طرف بنك الجزائر.³

¹ المادة 04-02 من القانون 01-04 المؤرخ في 04 مارس 2004 المتعلقة بتحديد الحد الأدنى لرأس المال بالبنوك.

² النظام رقم 04-04 الصادر بتاريخ 19 جويلية 2004 المحدد لـ (معامل الأموال الذاتية والموارد الدائمة).

³ المادة الرابعة من التعليم رقم 04-07 المتضمنة تصريح البنوك والمؤسسات المالية للعلاقة معاملة الأموال الخاصة والموارد الدائمة.

المطلب الثاني: تصنيف الحقوق والالتزامات حسب درجة الخطر.

ألزم النظام رقم 91-09 المؤرخ في 14 أوت 1991، المعدل والمتمم بالتعليمية رقم 94-74 البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية بضرورة متابعة وتصنيف حقوقها على الزبائن لتؤكد إجراءات الحذر فيما يتعلق بالالتزامات، وأوجب هذا التشريع المصرفي على البنوك والمؤسسات المالية أن:¹

- تحضر وتبني تصريح عن إستراتيجيتها فيما يخص قروضها وتوظيفاتها.
- السهر على تطبيق طرق داخلية لتوضيح أسلوب سياسات القرض (سقف الائتمان، نظام داخلي لتقييم القروض).
- التأكد من مباشرة العمل لطرق التدقيق الداخلي من أجل مراقبة و باستمرار تنوع المحافظ بانتظام و إذا لزم الأمر تسيير الأصول والخصوم.
- يجب أن تبلغ هذه الإجراءات الاحترازية للجنة المصرفية.

أولاً: تصنيف عناصر الميزانية

حسب المادة 17 من التعليمية 94-74 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بقواعد الحذر في البنوك والمؤسسات المالية تصنف الحقوق إلى حقوق جارية وحقوق مصنفة.

1- الحقوق الجارية:

- وهي تمثل تلك الديون التي تكون مضمونة التغطية في آجالها المحددة وهذا الصنف يستحق على المؤسسات التي تتميز بالخصائص التالية:
- وضعية مالية متوازنة ومراجعة بوثائق محاسبية مسجلة بأقل من 18 شهر بالإضافة إلى الوضعيات المستقبلية لثلاثة أشهر.
- نمط التسيير الجيد.
- مطابقة حجم وطبيعة القروض المستفاد منها مع حاجات نشاطها الرئيسي.

¹ بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

- الديون بضمانة من الدولة أو البنك أو المؤسسة المالية، أو شركة التأمين.

- الديون المضمونة بودائع لدى بنك أو مؤسسة مالية أو أي أصل مالي يمكن تسويله دون أن تتأثر قيمته.

2- الحقوق المصنفة: تنقسم إلى ثلاث فئات:

2-1- ديون ذات الشكل الكبير:

وهي الديون التي تشهد تأخر في استردادها مع بقاء تغطيتها مضمون، وترتبط هذه الديون بالمؤسسات ذات الخصائص التالية:

- قطاع النشاط يعاني من صعوبات.

- تراجع في الوضعية المالية.

- تأخر في دفع القروض في هذه المؤسسات أو الفوائد من 03 إلى 06 أشهر

2-2- الحقوق الخطرة جدا:

وتتضمن ما يلي:

- أمر تغطيتها غير أكيد تماما وتكون مأخوذة على مؤسسات وتحقق خسائر.

- تأخير في دفع أصل القرض أو فوائده بين 06 أشهر والسنة.

2-3- الحقوق المعدومة:

تعتبر هذه الديون خسارة بعد أن تستنفذ البنوك والمؤسسات المالية جميع الطرق من أجل تحصيلها وهذه الحقوق الصافية والمقيمة بصفة صحيحة يجب أن تكون لها مؤونة بنسبة 100%.

ثانيا: تصنيف العناصر خارج الميزانية

تعرف الالتزامات خارج الميزانية بأنها " ائتمان غير مباشر لا يترتب عليه انتقال أموال من البنك إلى الغير. أي أنه اقل من مخاطرة من الائتمان المباشر، وقد يتم تسوية الالتزامات أو تتحول إلى ائتمان مباشر في المستقبل".¹ ويتم تصنيف الالتزامات خارج الميزانية وفقا للتعليمية 94-74 إلى:

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 135.

1- الصنف الأول: خطر مرتفع.

ويضم هذا الصنف العمليات التالية:

- القبول.

- فتح القروض غير القابلة لإلغاء وكفالات بدائل القرض.

- ضمانات القروض الموزعة.

2- الصنف الثاني: خطر متوسط

ويضم العمليات التالية:

- التزامات الدفع في الاعتماد المستندي بدون أن تكون البضاعة المعنية مضمونة.

- كفالات السوق العام، ضمانات حسن النهاية، والالتزامات الجمركية والضريبية.

- التسهيلات غير المستعملة مثل السحب على المكشوف والالتزام بالإقراض أين المدة تتجاوز السنة.

3- الصنف الثالث: الخطر المتواضع:

ويرتبط هذا الصنف بالاعتماد المستند الممنوح أو المؤكد أي تكون السلع مضمونة.

4- الصنف الرابع: خطر ضعيف:

ويتضمن هذا الصنف التسهيلات غير المستعملة مثل السحب على المكشوف والالتزام بالإقراض أين

المدة لا تتجاوز السنة، ويمكن إلغاؤها دون أية شروط أو إعلام مسبق.

المطلب الثالث: ترجيح المخاطر:

أولاً: تحديد المخاطر:

بموجب المادة 04 من النظام رقم 95-04 المؤرخ في 20 أبريل 1995 المعدل والمتمم للنظام رقم

91-09 المؤرخ في 14 أوت 1991 والمحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية، تحدد قائمة

المخاطر الواجب أخذها بعين الاعتبار في الترجيح كما يلي:¹

¹ المادة 04 من النظام رقم 95-04، المؤرخ في 20 أبريل 1995، والمحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية.

- القروض للزبائن.

- القروض للمستخدمين.

- المساهمات للبنوك والمؤسسات المالية.

- سندات التوظيف.

- الالتزامات بالتوقيع.

- سندات الدولة.

- المستحقات الأخرى على الدولة.

- الأموال الثابتة الصافية من الامتلاك.

- حسابات التسوية والربط الخاصة بالزبائن البنوك والمؤسسات المالية.

يطرح من هذه العناصر ما يلي:¹

- مبلغ الضمانات المحصل عليه من الدولة من هيئات التأمين ومن البنوك والمؤسسات المالية.

- المبالغ المحصل عليها كضمان من الزبائن على شكل ودائع أو أصول مالية يمكن تصفيتها دون أن تتأثر قيمتها.

- مبلغ المؤونات المكونة قصد تغطية الديون أو انخفاض قيمة السندات.

ثانيا: ترجيح المخاطر

حسب المادة 11 من التعلية 94-74 المتعلقة بقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية،

فإن المخاطر التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية ترجح كما يلي:²

¹ مرجع سبق ذكره.

² المادة 11 من التعلية رقم 94-74، المؤرخة في 29 نوفمبر 1994، المتعلقة بقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية.

1- الالتزامات داخل الميزانية:

1-1- معامل الترجيح 100%:

- القروض للزبائن.

- قروض وتسبيقات المستخدمين.

- الحسابات المدينة.

- الديون على الزبائن والمستخدمين.

- الاعتماد الايجاري.

- سندات المساهمة والتوظيف غير التابعة للبنوك والمؤسسات المالية.

- الأصول الثابتة.

1-2- معامل الترجيح 20%: متعلق بالبنوك والمؤسسات المالية المقيمة بالخارج.

- حسابات العادية.

- توظيفات.

- سندات المساهمة والتوظيف التابعة لمؤسسات القرض المقيمة بالجزائر.

1-3- معامل الترجيح 5%: متعلق بالبنوك والمؤسسات المالية المقيمة بالجزائر.

- حسابات عادية.

- توظيفات.

- سندات المساهمة والتوظيف التابعة للبنوك والمؤسسات المالية المقيمة بالجزائر.

1-4- معامل الترجيح 0%: المتعلق بمستحقات الدولة.

- سندات الدولة.

- مستحقات تجاه الدولة.

- سندات أخرى شبيهة بسندات الدولة.

- ودائع لدى البنك الجزائر.

2- ترجيح مخاطر خارج الميزانية:

يتم ترجيح مخاطر الالتزامات خارج الميزانية كما يلي:

- يتم تحويل المخاطر خارج الميزانية باستخدام معامل التحويل.

- يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية للترجيح والتي تتوقف على طبيعة المدين.

ولقد حدد التعليمة 94-74 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 الصادرة عن بنك الجزائر معامل التحويل وفق

الجدول التالي:

الجدول رقم (19): معامل تحويل عناصر خارج الميزانية

| صنف الخطر | معامل التحويل | طبيعة المدين | معامل الخطر المقابل |
|-----------|---------------|---------------------------------------|---------------------|
| خطر ضعيف | 0% | الدولة، بنك الجزائر، الخزينة العمومية | 0% |
| خطر معتدل | 20% | بنوك ومؤسسات مالية مقيمة بالجزائر | 20% |
| خطر متوسط | 50% | بنوك ومؤسسات مالية مقيمة بالخارج | 50% |
| خطر مرتفع | 100% | زبائن آخريين | 100% |

المصدر: من ملاحق التعليمة رقم 94-74، المحددة لقواعد الحذر في تسيير البنوك و المؤسسات المالية.

المطلب الرابع: قواعد الحذر في البنوك الجزائرية

أولاً- نسبة تقسيم المخاطر:

تمثل هذه النسبة العلاقة بين الرأس المال الخاص والمخاطر المرجحة بالنسبة لنفي المستفيد وحسب

المادة 02 من النظام رقم 91-09 المؤرخ في 14 أوت 1991 والمحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف

والمؤسسات المالية، يجب على كل بنك ومؤسسات مالية احترام:¹

¹ المادة 02 من النظام رقم 91-09، المؤرخ في 14 أوت 1991، والمحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية.

- نسبة قصوى بين مجموعة المخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته مع نفس المستفيد ومبلغ صافي الأموال الخاصة.

- نسبة قصوى بين مجموعة المخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته مع المستفيدين الذين تحصل كل واحد منهم على قروض تتجاوز نسبة معينة من صافي الأموال الخاصة من جهة، وهذه الأموال الخاصة من جهة أخرى.

- نسبة دنيا بين مبلغ صافي هذه الأموال الخاصة ومبلغ مجموعة المخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته.

وحسب المادة 02 من التعلية 74-94 فإن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة بتحديد ما يلي:

- النسبة القصوى بين مجموع المخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته مع نفس المستفيد ومبلغ صافي الأموال الخاصة يتم احترامها وفق الرزنامة التالية:

40% ابتداء من 01 جانفي 1991.

30% ابتداء من 01 جانفي 1993.

25% ابتداء من 01 جانفي 1995.

| المخاطر المتعلقة بنفي المستفيد | |
|--------------------------------|-------------|
| أي: | $\geq 25\%$ |
| الأموال الخاصة الصافية | |

المبلغ الإجمالي للمخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته مع المستفيدين أين يتجاوز المخاطر 15% من الأموال الذاتية، يجب أن لا يتجاوز 10 مرات الموال الذاتية:

[مجموعة الالتزامات على نفس المستفيد $\leq 15\%$ مرة الموال الذاتية] يجب أن تكون ≥ 10 مرات الأموال الذاتية

ثانيا: نسبة تغطية المخاطر

ويمثل العلاقة بين الأموال الخاصة والمخاطر المرجحة بأوزانها، وحسب المادة 01 من التعليمات 94-09 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد قواعد الحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية، حددت رزمة لتطبيق و الوصول إلى احترام نسبة كفاية رأس المال، أو كما تسمى نسبة كوك حسب اتفاقية بازل الأولى، حيث حددت المراحل التالية:

4% مع نهاية جوان 1995.

5% مع نهاية شهر ديسمبر 1996.

6% مع نهاية شهر ديسمبر 1997.

7% مع نهاية شهر ديسمبر 1998.

8% مع نهاية شهر ديسمبر 1999.

$$\text{رأس المال الأساس} + \text{رأس المال التكميلي} = \text{نسب كفاية رأس المال} \geq 8\% \text{ المخاطر المرجحة}$$

ثالثا: إدارة مخاطر سعر الصرف

ينبغي على البنوك و المؤسسات المالية احترام النسبتين المحددتين في المادة 03 من التعليمات 78-95 الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 1995 المتضمنة للقواعد المتعلقة بوضعيات الصرف وهي:¹

نسبة قصوى هي 10% المحددة لمبلغ وضعية الصرف (قصيرة أو طويلة) مع مبلغ صافي الموال الذاتية.

¹ المادة 03 من التعليمات رقم 78-95، الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 1999، المحددة للقواعد المتعلقة بوضعيات الصرف.

| |
|--|
| <p>وضعية الصرف القصيرة والطويلة لكل عملة</p> <p>$\geq 10\%$ _____</p> <p>الأموال الخاصة الصافية</p> |
|--|

- أما نسبة الثانية وهي نسبة قصوى لا تتعدى 30% بين مجموع وضعيات الصرف (قصيرة أو طويلة) لجميع العملات ومبلغ صافي الأموال الذاتية:

| |
|--|
| <p>مجموع وضعيات الصرف القصيرة والطويلة لجميع العملات</p> <p>$\geq 30\%$ _____</p> <p>الأموال الخاصة الصافية</p> |
|--|

كما تلتزم المادة 02 من التعلية 95-78 المؤرخة في 26 ديسمبر 1995 المتضمنة للقواعد المتعلقة بوضعيات الصرف، البنوك والمؤسسات المالية المتدخلة في سوق الصرف على توفرها:

- نظام دائم للقياس يسمح بتسجيل فوري للعمليات على العملات الصعبة وبحساب النتائج، بالإضافة على وضعيات الصرف لجميع العملات ولكل عملة على حدى.

- نظام لرقابة وتسيير المخاطر مع احترام الحدود الموضوعه وفقا لنصوص التعلية.

- نظام مراقبة ودائع يسمح باحترام الإجراءات الداخلية الضرورية لضمان احترام النظامين السابقين.

وتقوم البنوك بالتصريح بوضعيات الصرف الخاصة به في كل عملة للمديرية العامة للعلاقات المالية الخارجية في بنك الجزائر وفقا للنموذج.

رابعاً: القروض الممنوحة للمسيرين والمساهمين

بالإضافة على ترتيبات القانون التجاري والذي يقنن علاقات الأعمال بين المؤسسة من جهة ومسيرها من جهة ثانية، فإن قانون النقد والقرض في مادته 168 قد قرر تحديداً لنسبة مجموع القروض الممنوحة لهؤلاء بـ 20% من الأموال الخاصة للمؤسسة، بالإضافة إلى وجوب استصدار إذن حسب المادة 627 من القانون التجاري.

غير أن الفضائح المالية التي هزت الوسط المصرفي في الجزائر والتي أدت إلى إفلاس مصرفين خاصين كانت وراء تعديلات هامة في قانون النقد والقرض، من بينها المنع التام لأي بنك أو مؤسسة مالية أن تقدم قروضا لمسيرها أو المساهمين بها، أو المؤسسات التابعة لمجموع البنك، و يتسع مفهوم المسيرين للأعضاء المؤسسين، المديرين، الممثلين، والأشخاص الذين لهم أهلية الإمضاء، كما يضم الأزواج و أفراد العائلة من الدرجة الأولى للمسيرين والمساهمين.

خامساً: المساهمة في رأس مال الشركات

يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تدخل بمساهمات في رأس مال المؤسسات موجودة أو قيد الانجاز على أن لا يتعدى مجموع مساهماتها 50% من رأسمالها، ويحدد مجلس النقد والقرض الحد الأقصى لمساهمات البنوك والمؤسسات المالية في كل نوع من التوظيفات وقد أزال الأمر الرئاسي رقم 03-11 الصادر في 2003/08/26، هذا الحد (أي 50%) وكلف مجلس النقد والقرض بتحديد الحدود قصوى بالنسبة للبنوك فقط.¹

سادساً: متابعة الالتزامات الخارجية

يجب أن لا تتجاوز الالتزامات الخارجية بالتوقيع أربعة مرات حجم الأموال الخاصة للبنك، وحسب الملحق رقم 4 من التعليمات رقم 08-2002 الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 2002 المحددة لمستوى الالتزامات الخارجية، فإن الالتزامات الخارجية تحتوي على العناصر التالية:

- الاعتماد المستندي: يجب أن تحتوي على ما يلي:

✓ الاعتماد المستندي القابل للإلغاء.

¹ بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

✓ الاعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء.

✓ الاعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء والمؤكد.

- الضمانات: التي يقدمها البنك لضمان تنفيذ الالتزامات المنعقدة من طرف زبائنه.

- الكفالات: المقدمة لمختلف الزبائن في عمليات الاستيراد

- التزامات الأخرى الخارجية عن طريق التوقيع المتعلقة بعمليات الاستيراد.

ويتم حساب الالتزامات الخارجية بالاعتماد على العلاقة التالية:¹

الالتزامات الخارجية الصافية = مجموع الالتزامات بالتوقيع في عمليات الاستيراد - ودائع الضمانات والمؤونات المعدة ب د ج

سابعاً: نسبة الاحتياطي الإجباري

يعرف الاحتياطي القانوني بأنه احتياطي السيولة حيث أن البنوك التجارية يمكن أن تتضمن احتياطياتها القانونية المحددة لدى البنك المركزي نقود سائلة، إضافة على أصول السائلة الأخرى بالأسهم والسندات والكمبيالات والذهب والعمولات الصعبة.

وعادة فإن البنك يفرض على البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي، و يطلق على هذا الاسم الاحتياطي القانوني. وفي الجزائر لم يكن ذلك ممكناً إلا بعد ظهور قانون النقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990، وذلك حسب المادة 93 "يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطياً يحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع الودائع أو على مجموع توظيفاتها أو على بعض هذه التوظيفات، وذلك بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية، يدعى هذا الاحتياطي بالاحتياطي الإلزامي"، وتسمح هذه النسبة لبنك الجزائر وبمراقبة السيولة والتحكم في قدرته على الإقراض، وفي مخاطر الائتمان ذات العلاقة.

ويبلغ معدل الاحتياطي الإجباري حسب رقم المادة 02 من التعليمات رقم 05-01 المؤرخة في 03 جانفي 2005، نسبة 01% ويتم الحساب شهرياً، ابتداء من اليوم 15 إلى اليوم 14 من الشهر الموالي، وتتعرض البنوك

¹ المادة 03 من تعليمات 2002-08، الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 2002، المحددة لمستوى الالتزامات الخارجية.

المخالفة لهذه النسبة إلى غرامة مالية تساوي 5% حسب المادة 03 من التعليم رقم 05-01 ويستوفي بنك الجزائر هذه الغرامة.

ثامنا: نظام التأمين على الودائع

تهدف معظم أنظمة التأمين على الودائع إلى تحقيق هدفين، أولها حماية أموال المودعين وتجنب حدوث زعر مالي بينهم، وثانيهما الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك وتفادي تعرضها للفشل أو إعسار مالي، وبالتالي الحفاظ على سلامة و استقرار الجهاز المصرفي. وينصرف مفهوم نظام التأمين على الودائع إلى حماية ودائع العملاء عن طريق تعويضهم كليا أو جزئيا من خلال المساهمات البنوك المشتركة في صندوق التأمين على الودائع.¹ إن إنشاء نظام التأمين على الودائع في الجزائر لا يخرج عن السياق العام الذي أنشئت على إثره الكثير من أنظمة التأمين على الودائع في العالم، ويمكن إيجازا العوامل الذي أدت على إنشاء نظام التأمين على الودائع في الجزائر هي:

- ظهور ما يسمى بأزمة بنك الخليفة مطلع عام 2003.

- أزمة الثقة في القطاع المصرفي الخاص.

- رغبة السلطة العمومية وعلى رأسها السلطة النقدية في فرض قواعد انضباط أكثر صرامة على البنوك.

- الاستجابة إلى توصيات المؤسسات النقدية الدولية، بضرورة تطوير آليات الإشراف والرقابة على البنوك من أجل فرض الانضباط السوقي.

ولقد تم تأسيس نظام التأمين على الودائع بمقتضى الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 و جاء

في المادة 18 مايلي:²

" يجب على البنوك أن تشارك في تمويل صندوق ضمان الودائع بالعملة الوطنية ينشئه البنك المركزي ويتعين على بنك أن يدفع إلى صندوق الضمان علاوة ضمان سنوية نسبتها 01% على الأكثر من مبلغ الوديعة".

¹ بريس عبد القادر، أهمية ودور نظام التأمين على الودائع مع الإشارة على حالة الجزائر،

² الأمر 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية رقم 52.

ويحدد مجلس النقد والقرض كل سنة مبلغ علاوة الوديعة المذكورة في الفقرة السابقة، كما يحدد مبلغ الضمان التي تمنح لكل مودع، و لا يمكن استعمال هذا الضمان إلا في حالة توقف البنك عن الدفع، كما لا يغطي هذا الضمان المبالغ التي هي عبارة عن تسبيقات البنوك فيما بينها. كما يبلغ الحد الأقصى لمبلغ التعويض كل مودع 600.000 دج، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرق بين حجم الوديعة وحجم القرض والمبالغ المستحقة على المودع.

المبحث الثالث: تحديات عصرنة استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية.

المطلب الأول: التحديات والمشاكل العامة التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري:

على الرغم من التحسن المسجل على مستوى البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس الأموال، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة بالبنوك الغربية والأجنبية، ومن مستوى التطور المالي بشكل عام الذي مازال بعيدا على المستوى المطلوب، حيث يعاني الجهاز المصرفي الجزائري من التركيز الشديد حيث تسيطر البنوك التجارية العامة على أكثر من 95% من إجمالي الأصول البنكية الأمر الذي يحد من المنافسة ويعيق تطور الصناعة المصرفية، ويعود هذا إلى الإهمال الذي تعرض له القطاع الخاص بشكل عام أثناء النظام الاقتصادي الاشتراكي المخطط سابقا، كما تعاني أنظمة تسوية المدفوعات من ضعف كبير للأسلوب التقليدي المعمول به في إتمام عمليات المقاصة، ويزداد الأمر حدة إذ تعلق بإجراء مقاصة بين غرفتي بنك متباعدتين مكانيا مما يؤدي ذلك إلى عرقلتها لفترة طويلة وينعكس ذلك على المتعاملين مع البنوك بسبب بقاء الشيكات بدون مقاصة لفترة طويلة من الزمن¹.

كما يهتم الجهاز المصرفي الحالي بوجود قيود مالية ومحاسبية وتنظيمية تحد من قدرة الجهاز المصرفي الجزائري على مواكبة التطورات العالمية الحديثة في مجال العمل المصرفي، حيث لا نجد مثلا في المصارف الجزائرية أنظمة محاسبية المعالجات البنكية الحديثة، بالإضافة إلى غياب تحليل مالي بنكي دقيق مكيف مع واقع البنوك العصرية وبرامج الحاسوب والانترنت، بالإضافة إلى ضعف منظومة الاتصال التنظيمي بين مختلف المصالح داخل البنك مما يصعب من إحداث التنسيق والتعاون الضروريين، كما أن صعوبة تدفق المعلومات بالكمية المناسبة وفي الوقت المناسب ينعكس سلبا على عملية اتخاذ القرار².

أولا: التحديات والمشاكل الداخلية التي تواجه الجهاز المصرفي الجزائري

1- عدم فعالية الجهاز المصرفي:

والتي تتضح على مستويين:

¹ أعراف فايزة. مدة تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل. مذكرة ماجستير. تخصص علوم تجارية. جامعة مسيلة. 2010. ص: 145.

² رقرير عادل. تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة. دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. تخصص نقود وتمويل. جامعة محمد خيضر بسكرة. 2009. ص: 137.

1-1- المستوى المالي:

- حيث تقاس فعالية المنظومة المصرفية بتكلفة الخدمات التي تقدمها والمعلومات التي تضعها في متناول العملاء، وتفنقر البنوك الجزائرية إلى هذا النوع من الفعالية، ويعزى ذلك إلى:
- غياب المنافسة الحقيقية في السوق المصرفية في ظل الاعتماد على الوضعية الاحتكار التي مازال النظام الاقتصادي يكلفها لهذه المنظومة.
 - التأخر التكنولوجي وضعف استخدام الإعلام الآلي من قبل البنوك الجزائرية.
 - عدم اعتماد البنوك الجزائرية على مراكز البحث والتطوير وهذا ما يخفض من قدرتها التنافسية في ظل ضعف تشكيلة الخدمات المقدمة.
 - العجز الكبير في مراقبة وتدقيق الحسابات.

1-2- على المستوى الاقتصادي:

حيث تعتبر المنظومة المصرفية فعالة إذا قامت بتسيير جيد لنظام الدفع والتخصص الأمثل لدى البنوك على بنود الاستخدام المختلفة بطريقة ملائمة المسألتان اللتان لازالت البنوك الجزائرية تعاني قصورا فيهما نتيجة أسباب تتعلق بجمع الودائع ومنح القروض. التركيز في نصيب البنوك: تمثل البنوك التجارية العامة في النظام المصرفي الجزائري أكثر من 95% إجمالي الأصول، كما تركز الودائع في الجهاز المصرفي الجزائري في البنوك العامة مقارنة بالبنوك الخاصة.

يعود سبب انخفاض نصيب البنوك الخاصة من حجم الودائع لعدة أسباب منها أن هذه البنوك حديثة المنشأة مقارنة بما تتوفر عليه البنوك العامة من تجربة وممارسة هذا المجال، بالإضافة إلى اهتمام هذه البنوك بقطاعات ذات عائد سريع كتمويل الواردات على حساب تمويل المشاريع الاستثمارية وكذلك تفضل البنوك الأجنبية دخول السوق الجزائرية على شكل مكاتب تمثيل في غالبيتها.

وقد يرجع السبب في انخفاض نصيب البنوك الخاصة من حجم الودائع إلى ما أحدثته سلسلة الإفلاسات التي أصابت بعض البنوك الخاصة الجزائرية مثل: بنك الخليفة وبنك التجاري الصناعي الجزائري، حيث أدى إلى فقدان الثقة في البنوك الخاصة بشكل خاص وفي القطاع المصرفي الجزائري بشكل عام.

2- صغر حجم رأس المال البنوك الجزائرية:

حيث رغم تحديد الحد الأدنى لرأس المال ب 2,5 مليار بالنسبة للبنوك العمومية¹، إلا أن البنوك العمومية لا تزال صغيرة، الحجم مقارنة بنظيرتها الأجنبية والعربية، وهذا ما يثير مشاكل مالية خطيرة متعلقة بعمليات التمويل كما يحد من قدراتها التنافسية، والجدير بالذكر أن مجلس النقد والقرض قد قام برفع رأس المال البنك إلى 10 ملايين بالنسبة للبنوك و3,5 بالنسبة للمؤسسة المالية وذلك سنة 2008.

3- مشكلة القروض المتعثرة:

حيث أمام السياسات الاقراضية التوسعية التي انتهجتها الجزائر بغض النظر على القواعد الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية التي تحكم النشاط المصرفي وبصفة خاصة منح الائتمان وبفعل التسيير الإداري للقضايا المالية والمصرفية تفاقمت وضعية البنوك وتولدت عنها ظاهرة القروض المتعثرة، والذي قدر حجمها ب 50% من إجمالي القروض القائمة مما أدى إلى عرقلة النشاط المصرفي بسبب عدم قدرة على استرجاع تلك القروض.

- اعتبار أن البنك هو الطرف المسؤول عن متابعة القرض ومنحه وبالتالي فإن أي تقصير في هذه الإجراءات سيؤدي إلى تعثر القروض إلى تعثر القروض لأحد الأسباب التالية:

- عدم قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للمقترض.

- أخطاء في التحليل الائتماني.

- أخطاء في تقدر الضمانات.

- عدم وجود سياسة ائتمانية لدى البنك.

- اتخاذ القرار الائتماني بناء على الضمانات بغض النظر عن الجدارة الائتمانية.

- عدم قدرة البنك على متابعة المشروع الممول.

- عدم كفاءة موظفي النشاط الائتماني.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية. النظام رقم 04-01 المؤرخ في 04 مارس 2004. المتعلق بالحد الأدنى لرأس

المال البنك و المؤسسات بالجزائر. العدد 27. الصادر في 28/04/2004.

- منح القروض لمؤسسات وأشخاص غير مؤهلين وذوي قدرات ضعيفة في التسيير وذلك تحت غطاء دعم التشغيل والتنمية الاقتصادية.
 - وجود خلط في الدراسات الائتمانية وذلك لاعتمادها على المعلومات المقدمة من المقترضين دون التأكد منها بشكل كافي من مصادر خارجية.
 - عدم وجود سياسة واضحة لدى البنوك لمتابعة المشاريع الممولة للمؤسسات.
 - فقدان الاحترافية في ممارسة العمل المصرفي.
 - سواء تعلق الأمر بواقع سياسة جمع الودائع أو سياسة منح القروض فبالنسبة لسياسة جمع الودائع لازالت البنوك العمومية الجزائرية تعاني من ضعف كبير في هذا المجال ويعزي ذلك لعدة أسباب منها:
 - فقدان المنظومة المصرفية لموارد مستقرة في آجال محددة
 - تذبذب عامل الثقة لدى الجمهور بالنسبة للبنوك فيما يتعلق بضمان الودائع في حالة الإفلاس أو السحب الاعتماد من البنوك.
 - عدم وجود سعر الفائدة قابل للتفاوض على المبلغ المدفوع.
 - عدم الانتشار المكاني الجيد للوكالات البنكية
- 4- السياسة الائتمانية:**

يعاني النظام المالي الجزائري من سيطرة البنوك العمومية على النشاط الإقراضي، وهو ما يضعف حدود المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية، حيث بلغت حصة البنوك 88,5% من إجمالي القروض الممنوحة سنة 2012، بالإضافة إلى الشروط غير المشجعة على الاستثمار والتي تقرض من قبل البنوك الجزائرية عند دراسة ملفات طلب القروض والتميز في منح القروض، بالإضافة إلى إسناد القرارات لمعايير مرتبطة بالضمانات قبل أي اعتبار آخر، وكذلك صعوبة الوصول إلى القروض المصرفية بسبب البيروقراطية والتسيير المركزي وإفراط في حجم القروض الممنوحة على شكل سحوبات على المكشوف للمؤسسات العمومية، التي لا تتمتع بوضعية مالية تسمح لها بالحصول على القروض على الرغم من إجراءات التطهير التي اتخذتها السلطات العمومية.

5- انحرافات المنظومة المصرفية:

لا تمارس المصارف صلاحياتها الأساسية في اتخاذ القرار فيما يتعلق بمنح القروض ويبقى القطاع العمومي لا يبالي لمستوى القروض وتكلفتها بحيث ان الاحكام التي تضمنها القوانين الصادرة خلال الثمانينات ونوجز بعض الانحرافات فيما يلي:¹

- ضعف الرقابة وفقدان الاحترافية ونقص الصراحة في إجراءات التي تنظم عملية الإقراض وهذه تعتبر السلوكات الجانحة والتصريحات المنحرفة والتعسفات في استعمال الوظيفة، مما أدى إلى ضعف الرقابة على نشاط المصارف.

- عجز التّأطير المؤسّساتي وضعف كبير في هيكل الوكالات المصرفية خارج المدن الكبرى.

6- ضعف الكثافة المصرفية:

حيث تحدث الكثير من المصرفيين على مبدأ الانتشار بطريقة او باخرى، وهناك نماذج عديدة وضعت في هذا المجال ومنها نموذج Cameron والذي وضع منذ 1967 حيث ينص على ان لكل 10000 ساكن فرع، ومبدأ هذا النموذج مبني على عرف دولي يقيس الكثافة المصرفية من خلال المعادلة التالية²:

$$\text{الكثافة المصرفية} = (\text{عدد الفروع} / \text{عدد السكان}) \cdot 100$$

فإذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهو عدد مثالي، وإذا كانت اكبر من الواحد فهناك انحراف موجب أي هناك انتشار كبير للبنوك وقد يكون هذا الانتشار اكبر من الحاجة إليه مما قد يشكل عبء كبير، أما إذا كانت النسبة اقل من الواحد فهناك انحراف سلبي أي أن هناك شريحة من السكان لا تصل إليهم الخدمات المصرفية. وفي الجزائر بلغ عدد الشبايك بالنسبة للسكان شباك واحد كل 27500 ساكن سنة 2008 أي ان الكثافة المصرفية تساوي 0,39 وهي اقل من الواحد مما يعني ان هناك شريحة كبيرة من المجتمع لا تصل إليهم الخدمات المصرفية³.

¹ نحو تأهيل النظام المصرفي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي. ابن ساحة علي. بوعبدلي أحلام. مجلة. جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

العدد 15 سنة 2010.ص14

² جميل سالم الزيد أنيس. أساسيات في الجهاز المالي (المنظور العلمي). دار وائل للطباعة والنشر. الأردن. 1999. ص124.

³ تقرير بنك الجزائر السنوي للسنة 2010.

ثانيا: التحديات الخارجية

لا تتوقف التحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري على التحديات الداخلية السالفة الذكر، بل تمتد لتشمل التحديات على المستوى الخارجي، والتي تتمثل في المستجدات والتطورات العالمية المعاصرة التي تشهدها البيئة المصرفية الحديثة والتي تعتبر الجهاز المصرفي الجزائري جزءا من مكوناتها كما يتأثر بمتغيراتها، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على قدرة البنوك الجزائرية على أداء وظائفها، في مقدمتها الإسهام في عملية التنمية الاقتصادية في الوطن¹. ويمكن أن نذكر أهم التحديات في ما يلي:

1- انتشار عمليات غسيل الأموال:

لقد تفاقمت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة تبعا للعلومة المالية و الثورة التكنولوجية و التحرير المالي الذي تشهده الدول، و لقد استرعت هذه الظاهرة اهتمام و انتباه الرأي العام و الحكومات و المجتمع الدولي.

1-1 تعريف غسيل الأموال:

غسيل الأموال عبارة عن مجموعة من العمليات المستمرة و المتلاحقة و بطريقة متعمدة في سبيل إدخال الأموال القذرة الناتجة عن أنشطة موازية و خفية من خلال الاقتصاد الموازي (الغير شرعي) إلى قنوات الاقتصاد الرسمي بغية إكسابها صفة الشرعية².

ويستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسيل الأموال، حيث تمر هذه العملية بثلاث مراحل أساسية: مرحلة الإيداع، مرحلة التعنيم و مرحلة التكامل، و الجدير بالذكر أن عملية غسيل الأموال تؤثر سلبا على الاقتصاد القومي³ وذلك من خلال التالي:

- تنامي الاقتصاد الموازي و زعزعة الاقتصاد الرسمي.
- إحداث تذبذبات في الأسواق المالية و خاصة الناشئة.
- الفساد الأخلاقي و الاجتماعي و الاقتصادي.

²- الأخضر عزي، دراسة ظاهرة غسيل الأموال عبر البنوك، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات

الاقتصادية - واقع و آفاق و تحديات، جامعة الشلف، أيام 14-15 ديسمبر 2004، ص: 168.

³- حيث يقدر حجم الأموال التي يتم تبييضها سنويا عبر مختلف البنوك العالمية بنحو 3 تريليون دولار أي ما يقدر بنحو 5 % من إجمالي الناتج العالمي.

1-2 الجهود الدولية المبذولة لمواجهة هذه الظاهرة:

وهناك جهود كبيرة و لا زالت تبذل على الصعيد الدولي لمواجهة هذه الظاهرة من خلال الحكومات والمنظمات المختلفة و يمكن أن نذكر باختصار تلك الجهود على النحو التالي:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار الغير مشروع في المخدرات و المؤثرات العقلية في فيينا (النمسا) في ديسمبر 1988.

- لجنة بازل للرقابة المصرفية التي توصلت إلى وضع القواعد الرقابية الفعالة.

- لجنة العمل للإجراءات المالية المتعلقة بغسيل الأموال، وقد شكلت هذه اللجنة بقرار من مؤتمر الدول الصناعية الذي عقد في باريس 1989.

2- التوسع في الإقراض قصير الأجل:

من أهم الظواهر التي شهدتها الاقتصاد العالمي منذ السبعينيات التوسع في الإقراض الخارجي، وبصفة خاصة الإقراض قصير الأجل الذي لا يتجاوز سنة ولقد عرف ذلك في الثمانينيات بأزمة المديونية العالمية والتي توقفت فيها عدة دول عن سداد الديون التي حصلت عليها مثل المكسيك والبرازيل والأرجنتين مما سبب بعض الصعاب للبنوك الدولية الدائنة حينئذ ثم سعت الدول والمنظمات الدولية إلى تسوية هذه المعاملات.¹

وبدأت الدول في التوسع مرة أخرى في الإقراض وخاصة قصير الأجل (القروض التجارية) وذلك نتيجة سهولته والتوسع في أعمال البورصات والأسواق المالية العالمية وعرف باسم ظاهرة ال (Hot Money) وهي الأموال سريعة الدخول والخروج وهي لا تتناسب مع التنمية المطلوبة. والتي ساعدت على حدوث الأزمات التي حلت بدول جنوب شرق آسيا في عام 1997.

¹ - رشدي صالح، "العولمة والبنوك" - مجلة البنوك - اتحاد بنوك مصر - العدد الثالث والثلاثون، افريل - مايو 2002، ص: 49.

3- التوسع في عمليات الاستحواذ والاندماج المصرفي:

يعد الاندماج المصرفي أحد أوجه التكيف في العمل المصرفي مع المستجدات العالمية، و يعرف بأنه العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى، حيث قد يتخلى البنك المدمج عن اسمه و ينضوي تحت اسم المؤسسة المصرفية التي قامت بعملية الدمج.¹

و تهدف البنوك من وراء هذه العملية إلى تعزيز القدرة التنافسية سواء داخليا أو خارجيا، تحقيق وفورات الحجم الكبير، القدرة على النفاذ إلى الأسواق، تقديم خدمات سريعة ذات جودة عالية ، توفير رؤوس أموال ضخمة، هذا ولم يقتصر الاندماج المصرفي على البنوك في الدولة الواحدة بل امتد ليشمل بنوكا في دول مختلفة.

4- احتدام المنافسة في السوق المصرفية:

مع تزايد العولمة المالية اتخذت المنافسة المصرفية في إطار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية المظاهر و اتجاهات رئيسية التالية:

- **الاتجاه الأول:** المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء في السوق المصرفية المحلية أو العالمية.

- **الاتجاه الثاني:** المنافسة بين المؤسسات المالية المصرفية و المؤسسات المالية غير المصرفية، ويشمل هذا النوع من المؤسسات كلاً من شركات التأمين، شركات و صناديق الاستثمار، صناديق الادخار، صناديق المعاشات و بورصات الأوراق المالية والشركات العاملة فيها... الخ، ونتيجة للتطورات الجديدة في عملية التمويل أصبحت الفروق بين المؤسسات المالية ضيقة ولم تعد البنوك المتخصصة هي مصدر التمويل الوحيد للاستثمار والنفقات الجارية في القطاعات التي تخصها.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في تبني المعايير الدولية

تتمثل التحديات المتوقعة التي تواجه البنوك الجزائرية في إطار تبني المعايير الدولية المتعلقة بإدارة

المخاطر في ما يلي:

- تحدي تطوير النظم المحاسبية.

¹ - أ. زيدان محمد و دريسي رشيد، متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية - واقع و تحديات، جامعة الشلف، ص 413.

- تحدي توافر الكفاءات البشرية.
- تحدي مكافحة الفساد في البنك وخارجه لمواجهة خطر التشغيل:
- تحدي تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية
- تحدي توافر وكالات التصنيف الائتماني.

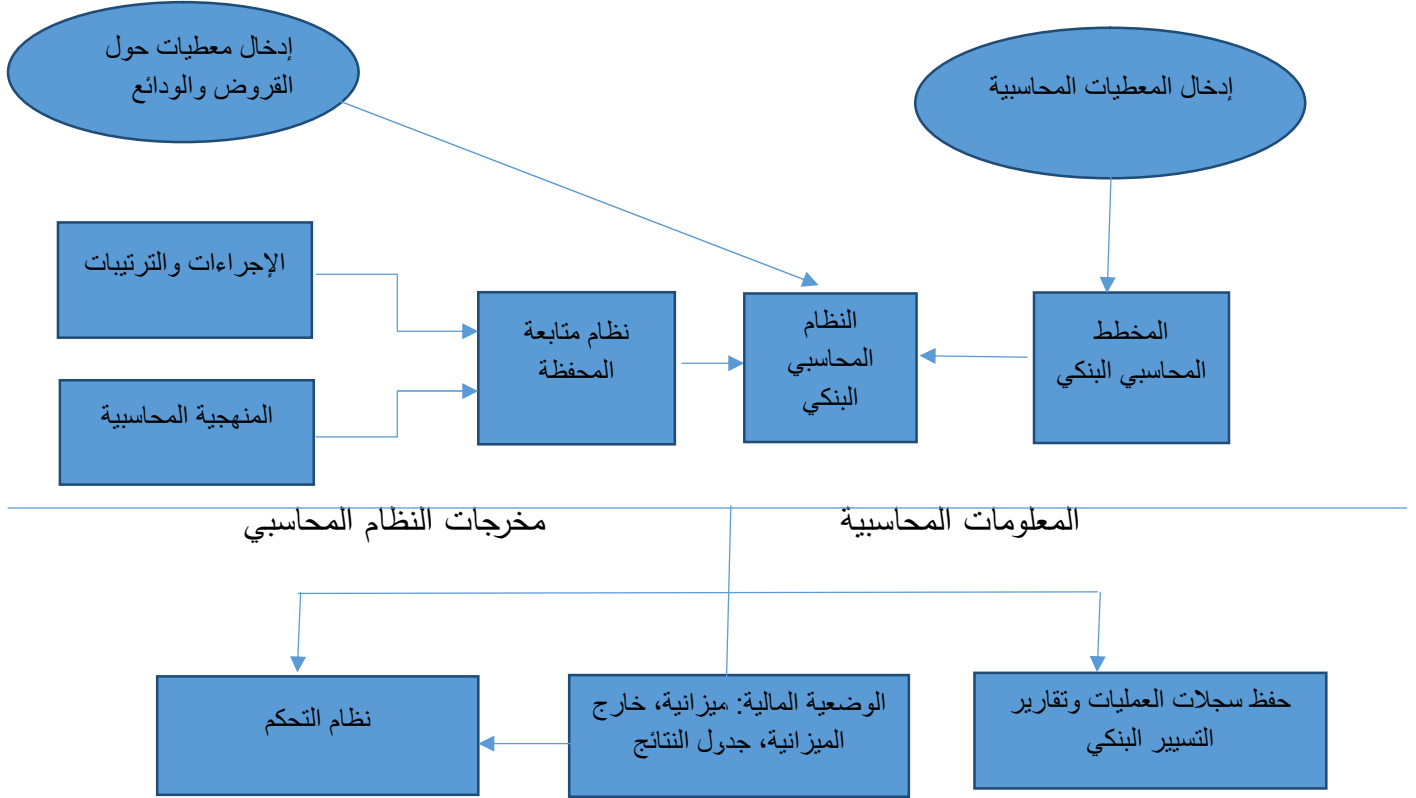
أولاً: البنوك وتطوير النظم المحاسبية

يحتاج النظام المحاسبي إلى معلومات دقيقة وصحيحة كمدخلات وإلى أدوات ووسائل حديثة ومنتطورة كأجهزة الحاسوب، لذلك تهدف إلى تقديم نتائج سليمة تتمثل في تقارير الختامية والجداول الملحقة لها لأغراض الرقابة والاستعمالات الداخلية كذلك إعداد الكشوف الحركة الخاصة بمعاملات البنك المتكررة. فالقوائم المالية كما ذكرنا سابقا تعكس الوضعية الاقتصادية والمركز المالي للبنك وهي بمثابة مدخلات مستعملي التقارير المالية وتتمثل هذه القوائم في الميزانية، جدول حسابات النتائج والجداول الملحقة، كما انه يتم تجسيد المعلومات المحاسبية في شكل نظام للتحكم بغرض إظهار أهم المداورات المختارة وكخطوة أخيرة تحفظ سجلات العمليات وتقارير التسيير البنكي في الأرشيف ويمكن تبسيط العمليات السابقة في الشكل الآتي:¹

¹د.محمد السيد سرايا، النظام المحاسبي في المنشآت المالية، الدار الجامعية القاهرة، 2000، ص: 39.

الشكل رقم (17): آلية النظام المحاسبي البنكي:

المعطيات من المحيط



المصدر: بن فرج زويونة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014، ص: 56.

إن التطور الذي شهدته البيئة المصرفية سواء على المستوى المحلي والعالمى يقودنا إلى التساؤل عن مدى مناسبة وكيفية الإفصاح المحاسبي في البنوك الجزائرية للمتغيرات المحلية الدولية، ومدى تماشيه مع المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية وينص المعيار الدولي الأول على ما يلي:

- يجب أن توضح الميزانية العمومية القائمة التغيرات في رأس المال البنك وكذلك عمليات البيع والشراء والتنازل وتحويل الأسهم والسندات والأوراق المالية الخاصة بحقوق المساهمين.
- تتضمن الميزانية العمومية ملاحظات الحسابات في التقرير المالي ويتم وضع الميزانية العمومية بشكل واضح.
- يجب توضيح سياسات والأساليب المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية في البنك بشكل مستمر.

- يجب أن تتضمن الميزانية العمومية حساب الأرباح والخسائر مع إظهار تكلفة العمليات مرصداً بمجمل ربح الفترة.
- يتم توضيح المنهج الذي يتم إعداد القوائم المالية به بشكل مستمر.
- يجب أن يتم الإفصاح عن التغيير الذي حدث في أحد خطط أو سياسات المحاسبية المتبعة في البنك.
- يجب أن تتضمن ميزانية البنك مصاريف التمويل بشكل مفصل ودقيق كما يجب أن تتضمن الميزانية العمومية قائمة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- أما فيما يتعلق بدرجة تطبيق المعيار المحاسبي رقم 30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالبنوك، فيجب على البنوك تطبيق الآتي:
- ✓ إعداد التقارير والإحصائيات والبيانات المحاسبية يتم حسب احتياجات المستعملين، سواء كانت جهات داخلية مثل إدارة المصرف أم جهات خارجية مثل: البنك المركزي ووزارة المالية والمتعاملين أو المساهمين.
- ✓ تعد الميزانية بتجميع الموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها وتبويبها حسب درجة السيولة.
- ✓ يجب أن تشمل البيانات المالية على إيضاحات حول حسابات قائمة الدخل: القواعد المقبوضة والفوائد المدفوعة، وأرباح الأسهم... الخ.
- ✓ يتم إعداد القوائم المالية بحيث تظهر كافة البيانات المالية التي تتناول السيولة والمخاطر المصرفية الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف.
- ✓ يفصح البنك عن السياسات المحاسبية المتبعة والتي تزود مستخدمي القوائم بفهم أكبر للأساس الذي أعدت على ضوءه القوائم المالية.
- ✓ يتم إعداد القوائم المالية بحيث تظهر كافة البيانات المالية التي تتناول الأمور الإدارية.
- ✓ يتم ضبط العمليات المنفذة لمختلف جوانب فعاليات المصرف بشكل يسمح للإدارة بمتابعتها بشكل مستمر.
- ✓ يتم إعداد القوائم المالية بحيث تظهر كافة البيانات المالية التي تتناول أمور الرقابية والضبط الداخلي فيما يتعلق بالربحية.
- ✓ تتضمن الميزانية العامة للبنك محفظة الأوراق التجارية المحسومة مقارنة بين العام الحالي والعام السابق.
- ✓ تتضمن الميزانية العامة للبنك القروض والتسبيقات والحسابات الجارية المدينة مقارنة بين العام الحالي والعام السابق.

- ✓ تتضمن الميزانية العامة للبنك القروض والتسيقات والحسابات الجارية المدينة مع الضمانات الأخرى مقارنة بين العام السابق والعام الحالي.
- ✓ تتضمن الميزانية العامة للبنك الاستثمارات المالية والمساهمات مقارنة بين العام السابق والعام الحالي.
- ✓ تتضمن الميزانية العامة للبنك الأموال العامة والأصول الأخرى الثابتة (خارج الاهتلاكات) مقارنة بين العام السابق والعام الحالي.
- ✓ تتضمن الميزانية العامة للبنك وتوضيح الاحتياطات مقارنة بين العام الحال والعام السابق.
- ✓ تتضمن الميزانية العامة للبنك الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة مقارنة بين العام الحالي والعام السابق.
- ✓ يتم إعداد القوائم المالية بحيث تظهر كافة البيانات المالية التي تتناول السيولة والمخاطر المصرفية الناجمة عن تذبذب أسعار الفائدة والتغير في أسعار السوق.
- ✓ ميزانية البنك تتضمن توضيح السيولة أموال الصندوق والبنك المركزي مع المقارنة بين العام الحالي والعام السابق.
- ✓ لا ينبغي إجراء المقاصة بين بنود الإيرادات وبنود المصروفات باستثناء تلك الخاصة بتغطية الأصول والمخاطر والالتزامات التي يمكن إجراء مقاصة بينها طبقا للمعيارين 39/22.
- ✓ تتضمن الميزانية العامة للبنك توضيح المطالب من حيث القروض والسلف من البنك المركزي، مقارنة بين العام الحالي والعام السابق.
- ✓ تتضمن الميزانية العامة للبنك توضيح الحسابات البنكية المنتظمة (القانونية) من حيث الاعتمادات المستندية للاستيراد مقارنة بين العام الحالي والعام السابق.

ثانيا: تحدي توافر الكفاءات البشرية في البنوك الجزائرية.

يعتبر تطبيق أحكام اتفاقية بازل من الأنشطة ذات الكثافة العالمية للعمل ويتطلب أيضا نوعية عالية من الكفاءات البشرية، سواء في التحليل المالي أو في النظم المحاسبية ومراجعتها، أو من حيث الكفاءات الفنية والتكنولوجية في ميدان تقنية المعلومات، وهذا الأمر يعني زيادة احتياجات كل من المصارف والسلطات الرقابية والإشرافية في الدول العربية لهذه التخصصات الفنية، وبالتالي الطلب على زيادة هذه العمالة الجديدة، هذا أدى إلى جانب زيادة الحاجة إلى عمليات التدريب وتطوير نظم التعليم لتوفير الكفاءات المطلوبة.

وبالنسبة للبنوك الجزائرية نلاحظ ما يلي:

- نقص الإطار البشري الكفاء والمؤهل وصاحب الخبرة اللازمة للتحكم في كيفية تطبيق متطلبات اتفاقية بازل وخاصة المتعلقة بكيفية تطبيق النماذج الداخلية.
 - عدم وجود عملية تدريب على إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية وغياب ثقافة في المخاطر والتدريب على إدارتها وخاصة فيما يتعلق بالجانب العملي منها.
 - التكاليف المكلفة لعملية التدريب على تطبيق معايير لجنة بازل خاصة اذا تم الاعتماد على الكفاءات الخارجية والشركات المتخصصة.
 - التعقيد الكبير لاتفاقية بازل I ويازل II ويازل III تزيد من صعوبة فهم واستيعاب هذه المعايير من قبل مجموعة كبيرة من الكادر البشري المسير للبنوك الجزائرية.
- ثالثا: تحدي مكافحة الفساد في البنك وخارجه لمواجهة خطر التشغيل.**

بالرغم من إنشاء الجزائر لمرصد وطني لمكافحة الفساد بشتى أشكاله إلا أن هذا يبقى دون المستوى المطلوب في ظل غياب إطار قانوني فعال. إن المنتبغ لمشكلة الفساد في القطاع المالي والمصرفي يلاحظ أن أشكاله ودوافعه وطرق الوقاية منه تكاد لا تختلف عن ظاهرة الفساد بوجه عام، فرغم ما قيل وما انتشر عن الفساد المصرفي والجهود المعلنة التي تبذلها الجهات الرسمية واللاحكومية، فان التقارير الوطنية والدولية تؤكد إن هذه المحاولات باءت بالفشل ويمكن إرجاع ذلك الى عدة عوامل أهمها ما يلي:

- غياب التزام على مستوى القيادة السياسية.
- عادة ما تكون الإصلاحات جزئية وغير منسقة وغير مستمرة.
- لا يصاحب الإصلاحات إنشاء آليات مؤسسية لضمان تنفيذها.
- عادة ما تستهدف محاولات الفساد في القاعدة وتقادي المواجهة في القمة.
- تعتمد الإصلاحات بشكل أساسي على المدخل القانوني دون التركيز على الوازع الديني الأخلاقي.

1- أشكال الفساد المنتشرة في الجهاز المالي والمصرفي الجزائري:

- ✓ الرشوة.
- ✓ السرقة والاختلاس.
- ✓ تقاضي العمولات: وتنتشر هذه الظاهرة في البنوك الجزائرية خاصة في ما يتعلق بالحصول على القروض البنكية.
- ✓ قبول الهدايا والإكراميات.

✓ بيع الوظائف والترقيات.

✓ استثمار موارد الدولة لتحقيق مكاسب خاصة.

✓ استغلال أجهزة المكتب لأغراض شخصية.

✓ ظاهرة غسيل الأموال.

2- العقبات التي تواجه مكافحة ظاهرة الفساد في النظام المال والمصرفي الجزائري:

نظرا للمخاطر الناجمة عن ظاهرة الفساد من زعزعة للاقتصاد القومي والاستقرار السياسي للدولة تضافرت الجهود الوطنية والدولية بسن القوانين واتخاذ الإجراءات اللازمة من اجل تضيق الخناق على هؤلاء المنحرفين الذين يساهمون فيها إلا أن هناك عقبات حالت دون ذلك نذكر منها:

- **عقبة السرية المصرفية:** تعتبر من أهم العقبات التي تحول دون التعاون الدولي والمحلي وفشل حل المحاولات في مكافحة ظاهرة الفساد فهو احد المبادئ المتعارف عليها في العرف المصرفي فمذ نشأت البنوك ذاتها ومازال يمثل الركيزة الأساسية التي يقوم عليها العمل المصرفي بوجه عام.

- **عدم التزام بالمراقبة والتحقيق:** إن المصارف الجزائرية لا تتعاون مع العدالة بما فيه الكفاية للكشف عن عمليات الفساد، وذلك من خلال الامتناع عن الإبلاغ عن المحاولات المشبوهة بحجة مبدأ السرية المصرفية.

- **ضعف أجهزة الوقاية:** أنشأت الدول المهتمة بمكافحة الفساد أجهزة مختصة في هذا المجال ومن هذه الأجهزة إدارة خدمة الدخول الداخلية في الولايات المتحدة وهو جهاز لمكافحة غسيل الأموال، وهيئة تراكبيين في فرنسا، والوكالة المركزية الاسترالية، أما في الجزائر لازالت أجهزة الرقابة تعاني بعض النقائص التي تحد من فعاليتها، وتتعلق هذه النقائص خصوصا، بتنوع القانون المطبق والغموض في المهمات الملقاة، بالإضافة إلى انه ماتزال أنظمة المراقبة والوقاية محدودة.

- **عدم وجود نظام معلوماتي متطور:** يسمح بالتحقق من مصادر الأموال بشكل سري وسريع.

رابعا: تحدي تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية.

إن طبيعة نشاط البنك تفرض عليه التواجد في جو ملئ بالمخاطر، مما يستوجب عليه إقامة إدارة فعالة لهذه المخاطر، وهذه الأخيرة لن تكون فعالة إلا إذا توفر مجلس الإدارة والإدارة العليا تكون كفؤة ونزيهة أي التعامل بمبادئ الحكم الراشد، والتي تنص على مجموعة المبادئ والتي من أهمها الشفافية والإفصاح وحق أصحاب المصلحة في المساءلة حيث انه من المفيد أن تفصح البنوك عن استراتيجياتها العامة التي تهدف الى

تصحيح مواطن الخلل في إدارة المخاطر والتي تكون ربما قد أسهمت في وقوع الخسائر وظهور المشكلات السبيلة.

إن قضية الحوكمة بشكل عام لم تكن مطروحة للنقاش في الجزائر ولكن بعد الحاح الهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بضرورة تبني مبادئ الحوكمة سواء على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد، أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات، والأمر الذي دفع الدولة إلى تكوين لجنة سميت بلجنة الحكم الراشد، حتى وإن كان تأسيس هذه اللجنة موجه لإرضاء أطراف خارجية إلا أنه لا يمكن اعتبار ذلك بداية إحساس بأهمية هذه المبادئ التي أصبحت معايير دولية.

يعتبر قانون النقد والقرض تحولا عميق في مسار الحوكمة المصرفية في الجزائر من خلال مجموعة من الإجراءات والتعديلات الهيكلية التي مست هذا القطاع، إذ يعتبر قانون النقد والقرض المجسد الفعلي والتشريعي للدعائم القانونية للحوكمة حيث وضع هذا القانون شروط المهنة المصرفية وكذا ضبط مسألة الترخيص والاعتماد للبنوك الخاصة منها والأجنبية. إلا أنه من الملاحظ أن البنوك الجزائرية لم ترقى إلى المستوى المطلوب في تطبيق دعائم الحوكمة.

إن نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي لا يرتبط فقط بوضع القواعد الرقابية وإنما بضرورة تطبيقها بشكل سليم من خلال الموازنة بين دور المصرف المركزي ورقابته من جهة، وبين دور المصرف المعني وإدارته من جهة أخرى، ولكي تكون للحوكمة البنكية أثر محسوس في اقتصاد أي دولة لا بد من قيام بمجموعة من الإصلاحات والإجراءات تتعدى مجرد استيراد النماذج الجديدة من الدول المتقدمة.

وفي الأخير يمكننا القول بان تنظيم الحوكمة في المنظومة المصرفية الجزائرية لا يزال في مرحلته الأولية إلا أنه يجب أن تدعم التجربة، خاصة في ظل انفتاح السوق المصرفية وزيادة المنافسة، أين تصبح للحوكمة دورا فعالا في ضبط الأطر العملية والأنشطة حتى تتفادى الانحرافات وتتجنب الوقوع في الأزمات المالية، إذ تساهم تطبيق الحوكمة في تحقيق التوازن بين المنافسة وضغوط السوق التي تستوجب تطوير الأداء و زيادة قدرتها التنافسية.

خامسا: تحدي توافر وكالات التصنيف الائتماني

إن تصنيف البنوك أمر هام جدا لأجل إظهار مدى سلامة وقوة المركز المالي، الذي تتمتع به البنوك لبعث الاطمئنان في نفوس المتعاملين معها، وبشكل خاص تعامل البنوك مع بعضها البعض وكذلك تعاملها مع مودعين، فالتصنيف مؤشر على احتمال استرجاع المودعين لأموالهم أو الاستمرار بالحصول على الخدمات المصرفية من البنك الذي تتعاملون معه، لذا كلما ارتفعت درجة التصنيف كلما ارتفع الاطمئنان.

ولا يقتصر النجاح في تطبيق بازل II على تطوير أساليب إدارة المصارف وهيئات الرقابة، بل يتطلب الأمر كذلك تطوير عدد من المؤسسات المالية الأخرى المساعدة، وبالنسبة للبنوك الصغيرة والمتوسطة فإنه قد يصعب عليها الاستناد إلى نظم ونماذج تقدير المخاطر الداخلية، مما يفرض عليها الاعتماد في الكثير من الأحيان تقديرات مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية أو هيئات ضمان الصادرات، حيث هناك العديد من الدول التي تتمتع بوجود مؤسسات محلية لتقييم الجدارة الائتمانية، مع ذلك يؤخذ عليها أن تقديراتها تكون عادة أكثر تساهل من المؤسسات الدولية، ومن المطلوب أن تطور هذه المؤسسات أساليب أعمالها وأن تتقارب مستويات أدائها المهني مع مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية العالمية مثل: Moodys. Standrds and poors.

إن هناك تحدي كبير أمام البنوك الجزائرية عموما يتمثل في عدم انتشار مؤسسات التقييم الائتماني وذلك من أجل مساندة هذه البنوك في تصنيف عملائها ائتمانيا، هذه البنوك التي لا تملك بحد ذاتها الإمكانيات الملائمة على صعيد تصنيف الجدارة الائتمانية لعملائها بطرق متطورة وحديثة المتعارف عليها في عالم التصنيف الائتماني، وكما هو معلوم فإن تكاليف التقييم الائتماني الخارجي مرتفعة لا تستطيع البنوك الجزائرية تحملها، مما يستدعي البقاء خارج مجال التقييم الائتماني، وبالتالي ازدياد درجة المخاطرة في التعامل معها وهذا ما يضعف قدرتها في استقطاب مصادر التمويل الدولية.

خلاصة الفصل:

لقد أصبح النظام المصرفي الحالي ملزم على مسايرة التطور الحاصل على المستوى العالمي بالقيام بالإصلاحات اللازمة للارتقاء بمستوى الأداء إلى مصاف الأنظمة المصرفية العالمية، لأن المنافسة القوية التي تفرض من طرف البنوك الأجنبية ستؤدي إن آجلا أو عاجلا إلى إقصائه من دائرة النشاط المصرفي و يعتبر موضوع إصلاح النظام المصرفي و الإصلاح المالي فالجهاز المصرفي الجزائري يعاني العديد من عدة نقائص تحد من أدائه وتضعف من دوره و مكانته التنافسية على المستوى المحلي و الخارجي، فهل المشكلة متعلقة بحجم الإصلاح و وتيرته التي لم تواكب مرحلة تغيير النمط الاقتصادي، أم أن عملية الإصلاح نفسها لم تحقق جميع الأهداف المسطرة، وعليه فإن المحور الذي يجب أن تعمل عليه السلطات العمومية في المرحلة المقبلة هو محور تحديث وعصرنة النظام المصرفي الجزائري

تبين من خلال هذا الفصل بأن النظام المصرفي الجزائري تنتقي ما يناسبه من معايير لجنة بازل وبشكل متأخر عن المواعيد التي تحددها اللجنة لتنفيذ معاييرها، فمعايير بازل الأولى لسنة 1988م هي الساري العمل بها لغاية اليوم في البنوك الجزائرية، بالإضافة لمعيار المراجعة الرقابية الذي أقرته اتفاقية بازل الثانية، حيث تقوم البنوك بتأسيس أنظمة رقابة داخلية قائمة على إدارة المخاطر والحوكمة، وبالتالي فإن البنوك الجزائرية ليست جاهزة تماما لتطبيق معايير بازل الثالثة وما زال أمامها تحديات كبيرة لتتجاوزها تتعلق بمجموعة من المتطلبات الهيكلية، الائتمانية، المالية، السيولة والفنية، إضافة الى تحدي مهم متمثل في عملية الإفصاح حول تطور نشاطها وأرقامها المالية، والأساليب المتبعة لإدارة المخاطر المالية. إلا أنه رغم هذه التحديات هناك إمكانيات كبيرة بحوزة البنوك الجزائرية لتخطي هذه التحديات والإمتثال للمعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر حيث تمتلك البنوك الجزائرية القدرة على رفع رؤوس أموالها بسهولة، وامتلاك البنوك الجزائرية لقاعدة الهيكلية المناسبة مقارنة مع بعض البنوك الأجنبية المطبقة للمعايير الدولية.

الفصل الثاني عشر
في بيان

تمهيد:

تهدف الدراسة الميدانية إلى تحديد قدرة البنوك الجزائرية على تبني المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر المالية، حيث يمثل هذا الجانب خطوة مهمة للرفع من كفاءة عملية إدارة المخاطر على مستوى هذه البنوك، لذلك يهدف هذا الفصل إلى تحديد قدرة البنوك الجزائرية على مسايرة هذه التطورات العالمية في مجال إدارة المخاطر، ويعتقد الباحث استنادا إلى ما تم التطرق إليه ضمن الإطار النظري للدراسة انه يمكن تصنيف المتطلبات الأساسية الواجب توفرها في البنوك الجزائرية من أجل الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر ولقد تم تحديد هذه المتطلبات في خمسة عناصر أساسية:

- **المتطلبات الهيكلية:** وتتضمن كفاءة إدارة المخاطر وأنظمة التقييم، موثوقية الأنظمة والأدوات الرقابية، مدى تطبيق حوكمة البنوك، توافر المعلومات وأنظمة البيانات، جودة البيانات ومصداقيتها، مدى اكتمال الإطار التشريعي والقانوني، رقابة مجلس الإدارة والإدارة العليا، توافر الكفاءات البشرية، استقلالية وحيادية التدقيق الخارجي، توافر وكالات التصنيف الائتماني، توافر قاعدة بيانات على العملاء، دور البنك المركزي، توافر إستراتيجيات إدارة المخاطر.

- **المتطلبات الائتمانية:** وتتضمن مدى استخدام المشتقات المالية والأدوات المالية المستحدثة، توافر نماذج حديثة للتنبؤ بالتعثر، وجود أنظمة تصنيف ائتماني داخلي، إدارة وقياس وضبط العمليات الائتمانية بطريقة مناسبة، إستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر الائتمان، الانكشافات المرجحة بمخاطر الائتمان، أنظمة المعلومات وتقنيات تحليل وتدعيم عمليات إدارة المخاطر، الانكشافات المرجحة لمخاطر الائتمان "التوريق"، المخاطر النظامية للطرف المقابل، انكشافات خارج الميزانية العمومية المرجحة بمخاطر الائتمان

- **متطلبات مالية:** وتتضمن الرقابة على كفاية رأس المال، تركيبة الأصول والخصوم، تطور السوق المالي، درجة تطور النظم المحاسبية والمالية، تعليمات البنك المركزي المتعلقة بمتطلبات التقييم محفظة البنك، متطلبات عامة لإدارة المخاطر السوقية، اختبارات الضغط، أسلوب النماذج الداخلية لقياس مخاطر السوقية.

- **متطلبات السيولة:** وتتضمن البيئة الاقتصادية، سيولة السوق، خطط الطوارئ، الإجراءات اللازمة لإدارة مخاطر السيولة، حوكمة خاصة بإدارة مخاطر السيولة والانضباط المؤسسي، نظم لقياس مخاطر السيولة ونظم الإنذار المبكر، كفاءة إدارة مخاطر السيولة في البنك.

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

- متطلبات فنية: وتتضمن تطور أجهزة الحاسوب والبرمجيات، التشغيل الالكتروني للبيانات، درجة مواكبة التطورات التكنولوجية، كفاءة إدارة المخاطر التشغيلية، تنوع أنظمة المعلومات الخارجية، جودة أنظمة المعلومات الإدارية.

لقد تم التطرق من خلال الدراسة النظرية إلى التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية للامتثال إلى

وعليه تم التطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: منهجية الدراسة.

- المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.

- المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

تستند الدراسة إلى المسح الميداني لجمع البيانات بواسطة الاستبانة التي تمثل أداة الدراسة ومصدر معلوماتها الأولى وتمت تحليل فقرات الاستبانة بالأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة

المطلب الأول: نموذج الدراسة.

تتضمن الدراسة خمسة متغيرات مستقلة تمثل عناصر البيئة الداخلية للبنك التي يفترض أنها تؤثر في قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر والذي يمثل المتغير التابع للدراسة وفي ما يلي إطارا عام للنموذج الذي تتبناه الدراسة:

أولاً: المتغيرات المستقلة

- المتطلبات الهيكلية.
- المتطلبات الائتمانية
- المتطلبات المالية .
- متطلبات السيولة.
- متطلبات فنية.

ثانياً: المتغير التابع

- قدرة البنوك الجزائرية على الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر.

ثالثاً: مجتمع الدراسة

تشكل البنوك الجزائرية سواء العامة أو الخاصة والتي يبلغ عددها 16 بنك وفي ما يلي البنوك المتضمنة في مجتمع الدراسة (البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الخارجي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك البركة ، بنك سوسيتي جنرال، بنك BNP PARIBAS، بنك الجزائر).

المطلب الثاني: عينة الدراسة.

تتكون عينة الدراسة من المستويات الإدارية العليا والمتوسطة في البنوك الجزائرية العامة والخاصة، حيث تم توزيع 62 استبانة على فئة العاملين في هذه المستويات، تم استرجاع (40) استبانة من قبل العاملين في البنوك العامة والخاصة أي ما نسبته 64.16%، استبعد منها 04 استبانات لعدم صلاحيتها في التحليل نتيجة لنقص الإجابات كما تم استرجاع 10 استبانة من البنوك الخاصة أي ما نسبته 23.80%. ويبين الجدول التالي التوزيع النسبي للإستبانات التي تم استرجاعها.

الجدول رقم (20): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البنوك.

| النسبة % | العدد | البنك | |
|----------|-------|-----------------------------------|---------------|
| 19.44 | 07 | البنك الوطني الجزائري | البنوك العامة |
| 08.33 | 03 | الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط | |
| 13.88 | 05 | البنك الخارجي الجزائري | |
| 05.55 | 02 | بنك التنمية المحلية | |
| 19.44 | 07 | بنك الفلاحة والتنمية الريفية | |
| 05.55 | 02 | القرض الشعبي الجزائري | |
| 02.77 | 01 | بنك البركة | البنوك الخاصة |
| 11.11 | 04 | بنك سوسيتي جنرال الجزائر | |
| 08.33 | 03 | بنك الخليج الجزائر | |
| 2.77 | 01 | البنك العربي الجزائر | |
| 2.77 | 01 | بنك bnp paribas الجزائر | |
| 100 | 36 | | المجموع |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

أولاً: خصائص عينة الدراسة

تم التركيز في اختيار عينة الدراسة أن يكونوا عاملين في إدارات الائتمان والمخاطر والمالية، وقد شملت المتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة: المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، الخبرة المهنية. والجدول التالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة و المستوى التعليمي والمركز الوظيفي.

الجدول رقم (21): يبين توزيع أفراد العينة حسب الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.

| النسبة % | العدد | حسب الخبرة المهنية |
|----------|-------|------------------------|
| 47.22 | 17 | أقل من 10 سنوات |
| 33.33 | 12 | من 10 سنوات الى 25 سنة |
| 19.44 | 07 | أكثر من 25 سنة |
| 100 | 36 | المجموع |
| النسبة | العدد | حسب المستوى التعليمي |
| 63.88 | 23 | ليسانس |
| 25 | 08 | ماستر |
| 08.33 | 03 | ماجستير |
| 05.55 | 02 | دكتوراه |
| 100 | 36 | المجموع |
| | | حسب المركز الوظيفي |
| 11.11 | 04 | مدير تنفيذي |
| 19.44 | 07 | مدير دائرة |
| 13.88 | 05 | مدير وكالة |
| 55.55 | 20 | رئيس مصلحة |
| 100 | 36 | المجموع |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

المطلب الثالث: أداة الدراسة

أولاً: الإستبانة

تشكل الاستبانة المعدة لهذه الغاية والتي تم تصميمها بناء على الإطار النظري للدراسة وفي ضوء أهداف الدراسة أداة للدراسة وتتكون هذه الاستبانة من جزئين: يشتمل الجزء الأول على الخصائص الديموغرافية للعينة المتمثلة في الخبرة المهنية، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، ويتضمن الجزء الثاني المحاور المعبرة على المتغيرات المستقلة لنموذج الدراسة المتمثلة في المتطلبات الهيكلية، المتطلبات

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

الاثتمانية، المتطلبات المالية، متطلبات السيولة، متطلبات فنية والمتغير التابع المتمثل في قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر.

تم استخدام مقياس ليكيرت المتدرج الخماسي لقياس درجة استجابة الأفراد لفقرات الإستبانة ويتكون المقياس من خمسة درجات: موافق بشدة أعطيت خمسة درجات، موافق أعطيت أربعة درجات، محايد أعطيت ثلاث درجات، غير موافق درجتين، غير موافق بشدة أعطيت درجة واحدة،

| درجة الاستجابة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|----------------|------------|-------|-------|-----------|----------------|
| المقياس | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

ولتحديد درجة المتوسطات المحاسبية فقد تم اعتماد التالي:

| | | | |
|---------------------|----------|-------------|----------|
| المتوسطات المحاسبية | 2.33 - 1 | 3.66 - 2.34 | 5 - 3.67 |
| درجة الاعتماد | منخفض | متوسط | مرتفع |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة

تمت الاستعانة بالبرمجة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وسوف يتم الاستعانة بالإحصاء الوصفي لتحديد درجات استجابة أفراد عينة الدراسة على العبارات المختلفة وسيتم استخدام الانحدار المتعدد والمتدرج لاختبار فرضيات الدراسة، وسيتم اختبار طبيعية بيانات العينة باستخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov) واختبار قوة نموذج الدراسة للتحقق من مدى توفر الشروط اللازمة في البيانات لإجراء الاختبارات. كما سيتم استخدام التباين الأحادي لفحص الفروق بين درجات تقدير العينات الممثلة للبنوك الجزائرية العامة والبنوك الخاصة، كما تم استخدام ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات فقرات الاستبانة

ثالثا: فرضيات الدراسة

تتناول الدراسة اختبار خمسة فرضيات تمثل متطلبات لتقدير قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال إلى المعايير الدولية المتمثلة في مقررات لجنة بازل الثلاثة، وذلك عند مستوى معنوية $\alpha=0.05\%$ وتتمثل هذه المتطلبات في: متطلبات هيكلية، متطلبات ائتمانية، متطلبات مالية، متطلبات السيولة، متطلبات فنية. كما سبق الإشارة لها ضمن الإطار النظري للدراسة.

1- الفرضية الأولى: متعلقة بالمتطلبات الهيكلية.

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات الهيكلية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات الهيكلية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

2- الفرضية الثانية: متعلقة بالمتطلبات الائتمانية.

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات الائتمانية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات الائتمانية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

3- الفرضية الثالثة: متعلقة بالمتطلبات المالية.

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات المالية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات المالية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

4- الفرضية الرابعة: متعلقة بمتطلبات السيولة.

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود متطلبات السيولة عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود متطلبات السيولة عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

5- الفرضية الخامسة: متعلقة بالمتطلبات الفنية.

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات الفنية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات الفنية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

المطلب الأول: صدق وثبات الاستبانة

أولاً: صدق فقرات الاستبانة

1- صدق المحكمين:

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين أعضاء الهيئة التدريسية في بعض الجامعات الجزائرية، والمتخصصين في النقود والبنوك والأسواق المالية وإدارة المخاطر والاحصاء، وتمت الاستجابة لآراء السادة المحكمين، بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم، وبذلك خرج الاستبيان في صورته الشبه نهائية ليتم تطبيقه على عينة الاستطلاعية.

2- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان:

تم حساب الاتساق الداخلي على عينة مكونة من 36 مستجوب، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط الخطي لبيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال التابعة له:

المحور الأول: المتطلبات الهيكلية

يبين الجدول رقم (22) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (المتطلبات الهيكلية) و الدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة، دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وذلك لأن قيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 35 وبالتالي فإن فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لأجله.

الجدول رقم (22) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (المتطلبات الهيكلية) و الدرجة الكلية لفقراته.

| الرقم | الفقرة | r | sig |
|-------|--|-------|-------|
| 01 | يهتم كل من مجلس الإدارة و الإدارة العليا بتطوير مختلف العمليات و الإجراءات المتعلقة بادرة المخاطر المالية. | 0.712 | 0.000 |
| 02 | يفهم مجلس الإدارة والإدارة العليا بشكل دقيق متطلبات تطبيق المعايير | 0.813 | 0.000 |

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

| | | | |
|----|-------|---|-------|
| | | الدولية لإدارة المخاطر المقدمة ضمن اتفاقيات بازل الثلاثة. | |
| 03 | 0.928 | البيانات والعمليات المتعلقة بنظام إدارة المخاطر تتمتع بالشفافية العالية ويمكن التحقق منها. | 0.000 |
| 04 | 0.930 | لدى البنك أنظمة وأدوات رقابية مناسبة لإعطاء الإدارة والسلطات الرقابية الثقة بأن تقيّماته جديدة وموثوقة. | 0.000 |
| 05 | 0.877 | لدى مصلحة إدارة المخاطر بالبنك إطلاع بنقاط ضعف النماذج المستخدمة وأفضل الطرق التي يمكن من خلالها عكس هذه الأمور في نتائج التقييم. | 0.000 |
| 06 | 0.851 | يستطيع البنك تقييم قدرة رأس ماله على استيعاب أي خسائر هامة. | 0.000 |
| 07 | 0.876 | يملك البنك آلية تحدد الخطوات التي يتخذها لتخفيض المخاطر والحفاظ على رأس المال. | 0.000 |
| 08 | 0.842 | لدى البنك إستراتيجية متاجرة موثوقة بوضوح للمركز أو المحافظ المالية المعتمدة من قبل الإدارة العليا. | 0.000 |
| 09 | 0.926 | لدى البنك المقومات اللازمة لاستخدام النماذج الداخلية المعدة بمعرفة البنك بشأن احتساب رأس المال اللازم لتغطية المخاطر. | 0.000 |
| 10 | 0.919 | لدى السلطات الرقابية القناعة بوجود كفاية وتكامل لنظام إدارة مخاطر البنك وبأن نظام إدارة المخاطر بالبنك سليم ومطبق بشكل ملائم. | 0.000 |
| 11 | 0.895 | لدى البنك عدد من العاملين ذوي المهارة في استخدام هذه النماذج الداخلية. | 0.000 |
| 12 | 0.868 | يتوفر لدى البنك نظام للتأكد من الالتزام بالسياسات الداخلية المكتوبة وإجراءات الرقابة المتعلقة بنظام إدارة المخاطر. | 0.000 |
| 13 | 0.927 | لدى البنك نظام لقياس المخاطر يتضمن عوامل المخاطر الكافية لضبط جميع المخاطر الكامنة في محفظة البنك. | 0.000 |
| 14 | 0.773 | ينتفع البنك من الضمانات لتخفيض مخاطر الائتمان. | 0.000 |
| 15 | 0.715 | يعتبر مجلس الإدارة الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف الكلية والإجراءات والسياسات الخاصة بإدارة المخاطر. | 0.000 |
| 16 | 0.825 | تبذل إدارة البنك جهوداً حثيثة لمعالجة الديون المتعثرة، وتفويض أثرها السلبي على نتائج الأعمال. | 0.000 |

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

| | | | |
|-------|-------|---|----|
| | | | |
| 0.000 | 0.821 | يلتزم مجلس إدارة البنك بمراجعة النتائج المالية للبنك بصورة دورية ومراجعة التقنيات التي تستخدم لقياس المخاطر . | 17 |
| 0.000 | 0.866 | يستخدم البنك تصنيفات محددة من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجي معتمدة ومعترف بها من قبل البنك المركزي. | 18 |
| 0.000 | 0.876 | تمكن معلومات نظم إدارة المعلومات مجلس الإدارة وجميع المستويات الإدارية من إنجاز عملية الإدارة وتحديد متطلبات رأس المال. | 19 |
| 0.000 | 0.787 | تراجع الإدارة التنفيذية مدى كفاية نطاق المعلومات وجودتها بصورة دورية للتأكد من كفاءتها لإدارة مخاطر . | 20 |
| 0.000 | 0.910 | المستندات المستخدمة لأغراض تخفيف مخاطر الائتمان ملزمة لجميع الأطراف وقابلة للتطبيق قانونا في الأماكن ذات الاختصاص. | 21 |
| 0.000 | 0.881 | الآلية القانونية التي يتم بموجبها رهن الضمانات وتحويلها تضمن أن يكون لدى البنك الحق في تسجيل أو حيازة الضمانات قانونا في الوقت المناسب في حالة التعثر أو الإفلاس. | 22 |
| 0.000 | 0.897 | لدى البنك إجراءات واضحة لتسييل الضمانات في الوقت المناسب وذلك للتأكد من أية شروط قانونية مطلوبة للإفصاح عن إخفاق الطرف المقابل. | 23 |
| 0.000 | 0.897 | لدى البنك خطة رسمية للتمويل في حالة الطوارئ بشكل واضح الاستراتيجيات التي ستتبعها البنك في حال وجود نقص طارئ في السيولة. | 24 |
| 0.000 | 0.855 | يزود البنك المركزي بنسخة من خطة الطوارئ عند الطلب. | 25 |
| 0.000 | 0.856 | يعتمد البنك في الجانب المحاسبي على المعايير المحاسبية الدولية. | 26 |
| 0.000 | 0.788 | يتوفر البنك على الإجراءات المناسبة لتوفير الامتثال على أكمل وجه لتوجيهات مجلس الإدارة. | 27 |
| 0.000 | 0.618 | يشكل التدقيق الداخلي في البنك أداة من الأدوات الرقابية التي يتابع بها الامتثال. | 28 |
| 0.000 | 0.859 | يقوم البنك بالإفصاح بشكل دوري لذوي المصالح في السوق ليمكنهم من الحكم على فعالية إدارة المخاطر ووضع السيولة في البنك. | 29 |

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

| | | | |
|-------|-------|--|----|
| 0.000 | 0.871 | يقوم البنك بالتأكد من مدى توافر الأهداف التي وضعها لإدارة الأقسام المختلفة مع أهداف البنك و الخطط الإستراتيجية. | 30 |
| 0.000 | 0.736 | يقوم البنك بالتأكد من مدى توافر الأهداف التي وضعها لإدارة الأقسام المختلفة مع أهداف البنك و الخطط الإستراتيجية. | 31 |
| 0.000 | 0.882 | تستجيب الإدارة للتوصيات الداخلية و الخارجية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام لرقابة و الضبط الداخلي. | 32 |
| 0.000 | 0.879 | تساهم التقارير التي يعدها المدقق الداخلي و الخارجي في تصويب الانحرافات إن وجدت. | 33 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (ملحق 01)

المحور الثاني: المتطلبات الائتمانية

يبين الجدول رقم (23) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور hgehkd (المتطلبات الائتمانية) و الدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة، دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وذلك لأن قيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 35 وبالتالي فإن فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لأجله.

الجدول رقم (23) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (المتطلبات الائتمانية) و الدرجة الكلية لفقراته.

| الرقم | الفقرة | r | sig |
|-------|--|--------|-------|
| 01 | يأخذ البنك بعين الاعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة للأوضاع الاقتصادية عند تقييم المحفظة الائتمانية. | 00.913 | 0.000 |
| 02 | يحرص البنك على المراجعة الدورية لتصنيف محفظة الائتمان. | 0.923 | 0.000 |
| 03 | يحرص البنك على كفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة. | 0.899 | 0.000 |
| 04 | تبذل إدارة البنك جهوداً حثيثة لمعالجة الديون المتعثرة وتفويض أثرها السلبي على نتائج الأعمال. | 0.782 | 0.000 |

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

| | | | |
|-------|--------|---|----|
| 0.000 | 0.819 | لدى البنك قواعد تنظيمية للحد من التركيز "تتبع كافي للمحفظة الائتمانية". | 05 |
| 0.000 | 0.873 | يتمتع الأشخاص الذين يقومون بإدارة مخاطر الائتمان بالمهارات الإدارية والفنية المطلوبة لإدارة المخاطر الائتمانية . | 06 |
| 0.000 | 0.931 | تتضمن إدارة مخاطر الائتمان تعريف وتحديد المخاطر الائتمانية وأساليب قياس ورقابة هذه المخاطر. | 07 |
| 0.000 | 0.825 | يهتم مجلس الإدارة بالتزام الإدارة التنفيذية بإدارة أنشطة الائتمان في البنك ضمن إستراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر. | 08 |
| 0.000 | 0.846 | تلتزم الإدارة العليا بتطبيق إستراتيجية إدارة المخاطر الائتمانية الموافق عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة. | 09 |
| 0.000 | 0.836 | تعين الإدارة العليا بوضوح الأشخاص المختصين بإدارة مخاطر الائتمان الموافق عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة. | 10 |
| 0.000 | 0.820 | تعين الإدارة العليا بوضوح الأشخاص المختصين بإدارة مخاطر الائتمان وحدود صلاحياتهم ومسؤولياتهم. | 11 |
| 0.000 | 0.911 | تفصل الإدارة العليا بين واجبات قياس مخاطر الائتمان ومراقبتها من جانب، ومهام متابعتها والسيطرة عليها من جانب آخر . | 12 |
| 0.000 | 0.921 | توفر إدارة البنك الكادر البشري المؤهل ذو الخبرة الكافية والذي يكون قادر على إتمام أنشطة الائتمان. | 13 |
| 0.028 | -0.363 | يستخدم البنك نظام الأوزان لتصنيف مخاطر الائتمان لإغراض احتساب متطلبات رأس المال التي تم تطويره من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية. | 14 |
| 0.000 | 0.908 | يستخدم البنك لقياس الإنكشافات داخل الميزانية تصنيفات محددة من قبل مؤسسات التقييم الائتماني. | 15 |
| 0.000 | 0.908 | يتم تصنيف الإنكشافات الائتمانية إلى محافظ قياسية (مطلوبات على الدول، مطالبات على المنظمات الدولية، مطلوبات على القطاع العام، بنوك التنمية، بنوك، شركات، بنود نقدية، إنكشافات التجزئة، قروض عقارية...الخ). | 16 |
| 0.000 | 0.868 | تتمتع كل محفظة بمقاسها الخاص لتقييم المخاطر. | 17 |

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

| | | | |
|-------|--------|--|----|
| 0.000 | 0.877 | يستخدم البنك تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان وذلك لتخفيض انكشافه لمخاطر الائتمان (ضمانات، كفالات... الخ). | 18 |
| 0.000 | 0.905 | يتم تقييم المخاطر المتعلقة بالمحافظ القياسية المشار إليها أعلاه بناء على درجات جودة الائتمان والاعتبارات الأخرى ذات الصلة. | 19 |
| 0.000 | 0.901 | تعطى المطلوبات الخاصة بالدول الأخرى أوزان مخاطر استنادا إلى جودة الائتمان. | 20 |
| 0.000 | 0.9830 | تعطى المطالبات الخاصة بالمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، بنك التسويات الدولية وزن مخاطر بنسبة 0%. | 21 |
| 0.000 | 0.847 | تعامل المطلوبات على الشركات التجارية المملوكة للقطاع العام كمطلوبات على الشركات ويتم تحديد وزن مخاطرها بناء على جودة الائتمان. | 22 |
| 0.000 | 0.865 | تعطى المطلوبات على بنوك التنمية التي تقي بمعايير التأهيل وزن مخاطرة 0%. | 23 |
| 0.000 | 0.823 | في ما يخص مطلوبات البنوك يتم تخصيص وزن مخاطرة بناء على التصنيف الائتماني الخارجي | 24 |
| 0.000 | 0.915 | في ما يخص المطلوبات على المؤسسات المالية الغير بنكية يتم وزن مخاطرها كمطالبات على الشركات. | 25 |
| 0.000 | 0.874 | تستند عملية تقدير مخاطر الائتمان على معلومات عالية الجودة. | 26 |
| 0.000 | 0.940 | تسمح معلومات هيكل ونوعية محفظة الائتمان لإدارة البنك بسرعة تقييم وتحديد تركيزات مخاطر المحفظة. | 27 |
| 0.000 | 0.909 | قنوات الاتصال بين الدوائر المختلفة المتخصصة في إدارة مخاطر الائتمان تعمل بفعالية. | 28 |
| 0.000 | 0.876 | يتمثل التوريق في استحداث أوراق مالية من مجموعة من الأصول تكون عادة ذمم مدينة تخضع للسيطرة القانونية للمستثمرين. | 29 |
| 0.000 | 0.887 | تحدد المعالجة الرأسمالية لمخاطر التوريق على أساس المضمون الاقتصادي وليس الشكل. | 30 |

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

| | | | |
|-------|-------|---|----|
| 0.000 | 0.890 | يحتفظ البنك برأس المال المقابل لكافة إنكشافات التوريق. | 31 |
| 0.000 | 0.865 | يتعين على البنوك عدم الدخول في أي عمليات مشتقات لأغراض المضاربة بل يمكن استخدام المشتقات لأغراض التحوط فقط. | 32 |
| 0.000 | 0.829 | يتم احتساب المبلغ المرجح لكل انكشاف خارج الميزانية العمومية ماعدا المشتقات بناء على مبلغ الائتمان المعادل للانكشاف. | 33 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (ملحق 01)

المحور الثالث: المتطلبات المالية

يبين الجدول رقم (24) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (المتطلبات المالية) و الدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة، دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وذلك لأن قيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 35 وبالتالي فإن فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لأجله.

الجدول رقم (24) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (المتطلبات المالية) و الدرجة الكلية لفقراته.

| الرقم | الفقرة | r | sig |
|-------|---|-------|-------|
| 01 | تتكون محفظة المتاجرة لدى البنك من مراكز الأدوات المالية والسلع التي يتم اقتناؤها لأغراض المتاجرة أو التحوط من عناصر أخرى في محفظة المتاجرة. | 0.874 | 0.000 |
| 02 | يستخدم البنك تقنية التقييم بسعر السوق والتي يتم الحصول عليها بشكل مستقل مع استخدام الجانب الأكثر تحوطا في الشراء والبيع وفقا لأسعار الإقفال المتوفرة. | 0.869 | 0.000 |
| 03 | لدى البنك سياسات وإجراءات واضحة لتحديد أي من الانكشافات التي يجب تضمينها وتلك التي يجب إنشاؤها من محفظة المتاجرة. | 0.849 | 0.000 |
| 04 | يراعي البنك في هذه السياسات والإجراءات مدى إمكانية تسعير | 0.853 | 0.000 |

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

| | | | |
|-------|-------|---|----|
| | | الانكشاف حسب أسعار السوق بشكل يومي ومدى القدرة على تحديد المخاطر المادية. | |
| 0.000 | 0.936 | تتضمن المخاطر التي تخضع لمتطلبات رأس المال مقابل مخاطر السوق: مخاطر سعر الفائدة المتعلقة بالأدوات المالية، مخاطر مراكز أدوات حقوق الملكية، مخاطر سعر الصرف، مخاطر مراكز السلع ومخاطر عقود الخيار. | 05 |
| 0.000 | 0.940 | يتم تحديد رأس المال لمواجهة مخاطر أسعار الفائدة المتعلقة بالأدوات المالية ومخاطر أدوات حقوق الملكية، وذلك على أساس القيمة السوقية للبنوك المدرجة وعلى أساس إجمالي مراكز العملات. | 06 |
| 0.000 | 0.849 | المراكز والانكشافات للبنوك الغير مدرجة بمحفظة المتاجرة تعتبر مراكز موجودة بالمحفظة المصرفية (لأغراض غير المتاجرة) ولدى البنك سياسة واضحة لتصنيف المعاملات بين محفظة المتاجرة والغير متاجر بها. | 07 |
| 0.000 | 0.889 | يحدد البنك الرأس المال اللازم لتغطية كل من المخاطر المحددة والمخاطر العامة. | 08 |
| 0.000 | 0.877 | يحدد البنك الرأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق وفق منهجية الأسلوب القياسي الصادر عن اتفاقية بازل 01. | 09 |
| 0.000 | 0.885 | يحدد البنك الرأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق وفق منهجية الأسلوب القياسي الصادر عن اتفاقية بازل 02. | 10 |
| 0.000 | 0.909 | لدى البنك منهجية في قياس القيمة المعرضة للخطر للمحفظة المتاجر بها بشكل يومي. | 11 |
| 0.000 | 0.900 | تقوم مصلحة إدارة مخاطر بالاختبارات اللاحقة back testing بشكل منتظم أي مقارنة مخرجات النموذج مع التغيرات الفعلية في قيمة المحفظة. | 12 |
| 0.000 | 0.781 | يوجه البنك تقارير واضحة ومستقلة عن عملية التقييم إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة. | 13 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

المحور الرابع: متطلبات السيولة

يبين الجدول رقم (25) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (المتطلبات المالية) و الدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة، دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وذلك لأن قيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 35 وبالتالي فإن فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لأجله.

الجدول رقم (25) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (متطلبات السيولة) و الدرجة الكلية لفقراته.

| الرقم | الفقرة | r | Sig |
|-------|---|-------|-------|
| 01 | لدى البنك حدود تمويل إلزامية (يدفع عليها البنك عمولات) والتي تكون متاحة في الظروف غير العادية. | 0.850 | 0.000 |
| 02 | يحتفظ البنك بمجموعة كم الأصول السائلة العالية الجودة و غير المرهونة. | 0.851 | 0.000 |
| 03 | يحتفظ البنك بحجم من السيولة الإضافية. | 0.864 | 0.000 |
| 04 | لدى البنك إطار لتسعير انتقال السيولة بين مختلف وحدات البنك يعكس التكلفة الحقيقية للتمويل. | 0.843 | 0.000 |
| 05 | لدى البنك إطار لتعرف مخاطر السيولة، مصادرها تأثيراتها قصيرة وطويلة الأجل ودرجة تداخلها مع المخاطر الأخرى. | 0.854 | 0.000 |
| 06 | لدى البنك إطار لتحديد السيولة المطلوبة في الظروف العادية وغير العادية. | 0.841 | 0.000 |
| 07 | لدى البنك لجان لإدارة الخصوم والأصول والاستثمار. | 0.850 | 0.000 |
| 08 | لدى البنك إستراتيجية تمويل ذات نظرة مستقبلية قادرة على توفير تنوع فعلي في مصادر التمويل ومدته. | 0.863 | 0.000 |
| 09 | لدى البنك نظام معلوماتي خاص بإدارة مخاطر السيولة | 0.899 | 0.000 |
| 10 | آلية تقييم مخاطر السيولة الناشئة عن البنود خارج الميزانية والالتزامات الأخرى. | 0.866 | 0.000 |

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

| | | | |
|-------|-------|---|----|
| 0.000 | 0.883 | يراجع البنك إستراتيجية إدارة السيولة بشكل مستمر . | 11 |
| 0.000 | 0.911 | يأخذ البنك بعين الاعتبار تكاليف وفوائد مخاطر السيولة عند تسعير المنتجات وعند الموافقة على كافة الأنشطة والأعمال الهامة. | 12 |
| 0.000 | 0.864 | الهيكل التنظيمي لإدارة مخاطر السيولة يتضمن المسؤوليات والمهام والواجبات. | 13 |
| 0.000 | 0.880 | لدى البنك حدود للرقابة على مختلف النشاطات مثل سقوف الائتمان أو صرف العملات الأجنبية وغيرها. | 14 |
| 0.000 | 0.877 | تدير الإدارة العليا مخاطر السيولة بفعالية وبما يتماشى مع مستوى المخاطر المقبول من قبل البنك وتحويل الإستراتيجية إلى ضوابط واضحة. | 15 |
| 0.000 | 0.887 | يقوم البنك بمشاركة مجلس الإدارة بسيناريوهات وتوقعات مخاطر السيولة. | 16 |
| 0.000 | 0.863 | لدى البنك لجنة إدارة مخاطر مسؤولة عن التأكد من أن نظم القياس المطبقة تقوم بتحديد وقياس حجم مخاطر السيولة لدى البنك بدقة. | 17 |
| 0.000 | 0.870 | لدى البنك أنظمة لتحديد، قياس ومراقبة وضبط مخاطر السيولة ضمن فترة زمنية مقبلة وبشكل دقيق. | 18 |
| 0.000 | 0.873 | يعدل البنك إجراءات وأساليب قياس مخاطر السيولة وفقا لتغيرات وهيكله منتجات البنك. | 19 |
| 0.000 | 0.863 | مراقبة مخاطر السيولة بشكل يومي وعلى فترات طويلة الأجل. | 20 |
| 0.000 | 0.834 | يأخذ البنك بعين الاعتبار سيولة الشركات التابعة للمجموعة. | 21 |
| 0.000 | 0.865 | قياس الأرصدة بالعملات الأجنبية المختلفة لتقلبات تركيز التوظيفات بالعملات الأجنبية وتأثيرها المستمر على مخاطر السيولة وفقا لحجم السيولة المقبول. | 22 |
| 0.000 | 0.917 | لدى البنك حدود فجوات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لفترات زمنية مختلفة وحدود تركيز مصادر التمويل. | 23 |

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

| | | | |
|----|-------|-------|--|
| 24 | 0.877 | 0.000 | لدى البنك نظم للإنذار المبكر عند زيادة حجم مخاطر السيولة أو زيادة الاحتياجات التمويلية. |
| 25 | 0.671 | 0.000 | لدى البنك القدرة على في الحصول على مصادر تمويل لتمويل المطلوبات. |
| 26 | 0.836 | 0.000 | يتحمل البنك في بعض الأحيان تكاليف إلى للحصول على تمويل من الأسعار التي يحصل عليها في الظروف العادية. |
| 27 | 0.494 | 0.002 | لدى البنك القدرة على زيادة حجم نشاطه نتيجة قيود متعلقة بحجم السيولة. |
| 28 | 0.745 | 0.000 | لدى البنك أدوات دفع متطورة. |
| 29 | 0.693 | 0.000 | يحتفظ البنك بأموال فائضة أو بحجم كبير من الأموال الحاضرة على شكل نقديات لمواجهة مخاطر السيولة. |
| 30 | 0.445 | 0.007 | هناك رضا الزبائن حول أداء البنك في تلبية مطلوباتهم. |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

المحور الخامس: المتطلبات الفنية

يبين الجدول رقم (26) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس (المتطلبات الفنية) و الدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة، دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وذلك لأن قيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 35 وبالتالي فإن فقرات المحور الخامس صادقة لما وضعت لأجله.

الجدول رقم (26) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس (المتطلبات الفنية) و الدرجة الكلية لفقراته.

| الرقم | الفقرة | r | sig |
|-------|---|-------|-------|
| 01 | تحدد كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا هيكل فعال لإدارة المخاطر التشغيلية. | 0.804 | 0.000 |
| 02 | يهتم كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بتطوير مختلف العمليات | 0.821 | 0.000 |

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

| | | | |
|----|-------|--|-------|
| | | والإجراءات المتعلقة بادرة المخاطر التشغيلية. | |
| 03 | 0.783 | يحدد مجلس الإدارة إطاراً للتدقيق الفعال يكون مسؤولاً بشكل مباشر في إدارة المخاطر التشغيلية. | 0.000 |
| 04 | 0.810 | تقوم مجلس الإدارة باعتماد إستراتيجية دورية كافية لمراقبة ومراجعة والتعامل مع المخاطر التشغيلية. | 0.000 |
| 05 | 0.852 | يقوم البنك بتحديد المخاطر التشغيلية في كل مرة يتم طرح منتجات وأنشطة جديدة. | 0.000 |
| 06 | 0.888 | يعتمد البنك على إجراءات واضحة لقياس مخاطر التشغيل. | 0.000 |
| 07 | 0.911 | يمكن للبنك مواجهة المخاطر التي تفرزها عملية تطبيق الأنشطة المصرفية الإلكترونية. | 0.000 |
| 08 | 0.820 | يراعي للبنك السرية المعلومات المصرفية الإلكترونية التي تنفذ من خلال الانترنت وقواعد البيانات الداخلية. | 0.000 |
| 09 | 0.873 | يهتم البنك باستخدام أفضل البرامج المتوفرة في نظم المعلومات الإدارية والمالية. | 0.000 |
| 10 | 0.891 | يعتمد البنك على الإفصاح عن البيانات ذات الصلة بمختلف النشاطات من أجل السيطرة على المخاطر التشغيلية. | 0.000 |
| 11 | 0.889 | يتضمن البنك خطط طوارئ لضبط أو تخفيف من حدة المخاطر التشغيلية. | 0.000 |
| 12 | 0.812 | يعتمد البنك على أحد مناهج القياس الصادرة عن مقررات بازل الثانية والثالثة. | 0.000 |
| 13 | 0.905 | يتناسب مستوى الإفصاح عن حجم العمليات مع التطور الذي يعرفه النشاط البنكي. | 0.000 |

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

| | | | |
|-------|-------|--|----|
| 0.000 | 0.832 | يتضمن البنك مخصصات لمواجهة المخاطر التشغيلية عند حدوثها. | 14 |
| 0.000 | 0.911 | تفرض سلطة الرقابة (بنك الجزائر) اعتماد إطار فعال لتحديد تقييم، رصد وضبط المخاطر التشغيلية. | 15 |
| 0.000 | 0.780 | تفرض السلطة الرقابية منهج شامل وواضح في إدارة المخاطر التشغيلية. | 16 |
| 0.000 | 0.863 | يقوم المراقبون بشكل مباشر أو غير مباشر بتنظيم و تقييم مستقل بصفة دورية لإدارة المخاطر التشغيلية. | 17 |
| 0.000 | 0.795 | يتضمن البنك آلية مناسبة ذات كفاءة عالية في إصدار التقارير المتعلقة بالتطورات التي تحدث في البنك. | 18 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ثانيا: ثبات الاستبانة

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة لإختبار درجة توافق ردود المستجيبين على فقرات الاستبانة ويبين الجدول التالي معاملات ثبات الاتساق الداخلي لكل المتغيرات المستقلة الخمسة قد زادت عن (0.70)، وأن القدرة على الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر قد وصلت إلى (0.996) ويلاحظ أن معاملات الثبات مرتفعة لمحاو الاستبانة.

الجدول رقم (27): معاملات ألفا كرونباخ للمتغيرات المستقلة للدراسة.

| المتغيرات | معاملات ألفا كرونباخ |
|------------------|----------------------|
| متطلبات هيكلية | 0.988 |
| متطلبات ائتمانية | 0.983 |
| متطلبات مالية | 0.974 |
| متطلبات السيولة | 0.982 |
| متطلبات فنية | 0.977 |

| | |
|-------|--------------------------------------|
| 0.996 | القدرة على الامتثال للمعايير الدولية |
|-------|--------------------------------------|

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (ملحق 03)

المطلب الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي (إختبار كولمجروف - سمرنوف (Sample K-S))

يستخدم اختبار كولمجروف سيمرنوف لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ويعتمد اختبار كولمجروف سيمرنوف على الفرض الصفري والفرض البديل التالي:

- الفرض الصفري: H_0 المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي.
- الفرض البديل: H_1 المجتمع لا يتبع التوزيع الطبيعي.

ويعتمد الباحث في اتخاذ القرار برفض أو قبول فرضية العدم H_0 على قيمة مستوى الدلالة PValue فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة PValue أكبر مستوى الدلالة K فذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، يبين الجدول التالي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لكولموجروف سمرنوف (KS) والذي تم استخراجها عن طريق برنامج SPSS من خلال بيانات عينة الدراسة ويلاحظ أن جميع مستويات الدلالة PValue لاختبار لكولموجروف سمرنوف (KS) لمتغيرات الدراسة (متطلبات الهيكلية، المتطلبات الائتمانية، المتطلبات المالية، متطلبات السيولة، المتطلبات الفنية.) أكبر من 5% أي أن بيانات هذه المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (28) يبين إختبار التوزيع الطبيعي

| القيمة الاختبار الجدولية | قيمة الاختبار المحسوبة | المتغير |
|--------------------------|------------------------|----------------------|
| 0.247 | 0.208 | المتطلبات الهيكلية |
| 0.247 | 0.170 | المتطلبات الائتمانية |
| 0.247 | 0.217 | المتطلبات المالية |
| 0.247 | 0.144 | متطلبات السيولة |
| 0.247 | 0.187 | المتطلبات الفنية |
| 0.247 | 0.220 | المجموع |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (ملحق 04)

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن جميع قيم الاختبار المحسوبة أقل من القيم المجدولة عند مستوى مستوى الدلالة 0.05% أي أن جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثالث: اختبار قوة نموذج الدراسة:

يتم اختبار قوة نموذج الدراسة من خلال استخراج مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، حيث بلغت أعلى قيمة ارتباط (0.981) وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (29): يبين مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

| V.I.F | متط فنية | متط السيولة | المتط المالية | متط إئتمانية | متط هيكلية | |
|-------|----------------------|-------------|---------------|--------------|------------|----------------------|
| 1.33 | 0.976 | 0.931 | 0.933 | 0.935 | 01 | المتطلبات الهيكلية |
| 1.26 | 0.909 | 0.831 | 0.981 | 01 | | المتطلبات الإئتمانية |
| 1.55 | 0.897 | 0.939 | 01 | | | المتطلبات المالية |
| 1.69 | 0.959 | 01 | | | | متطلبات السيولة |
| 1.45 | 01 | | | | | متطلبات فنية |
| 6.11 | قيمة V.I.F الإجمالية | | | | | |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (ملحق 05)

و باستخدام معادلة VIF (variance Inflationary factor)

$$VIF = \frac{1}{1 - R^2}$$

فإن قيمة VIF الإجمالية تساوي (6.11) وهي أقل من (10). وعليه فإن ذلك يشير لعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة مما يعكس قوة النموذج وعدم تشويه النتائج .

المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية

المطلب الأول: مناقشة فقرات وفرضيات الدراسة

لمناقشة فرضيات الدراسة تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات المكونة لمحاور الدراسة كما تم حساب قيمة اختبار T لعينة واحدة وذلك للحكم على مدى جوهريّة هذه النتائج.

أولاً: النتائج الإحصائية للفرضية الأولى: المتعلقة بالمتطلبات الهيكلية

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. ووجود المتطلبات الهيكلية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. ووجود المتطلبات الهيكلية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

ويبين الجدول التالي نتائج إختبار إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الأول المتعلق بالمتطلبات الهيكلية.

الجدول رقم (30): يبين نتائج اختبار إجابات أفراد العينة الدراسة على فقرات المحور الأول.

| الرقم | الفقرة | الحسابي المتوسط | الانحراف المعياري | قيمة t | مستوى المعنوية |
|-------|--|-----------------|-------------------|--------|----------------|
| 01 | يهتم كل من مجلس الإدارة و الإدارة العليا بتطوير مختلف العمليات و الإجراءات المتعلقة بادره المخاطر المالية. | 4.055 | 1.119 | 1.251 | 0.219 |
| 02 | يفهم مجلس الإدارة والإدارة العليا بشكل دقيق متطلبات تطبيق المعايير الدولية لإدارة المخاطر المقدمة ضمن اتفاقيات بازل الثلاثة. | 3.940 | 1.217 | 0.603 | 0.550 |
| 03 | البيانات والعمليات المتعلقة بنظام إدارة المخاطر تتمتع بالشفافية العالية ويمكن التحقق منها. | 4.027 | 1.055 | 1.170 | 0.250 |
| 04 | لدى البنك أنظمة وأدوات رقابية مناسبة لإعطاء الإدارة | 3.972 | 1.081 | 0.833 | 0.410 |

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

| | | | | | |
|-------|--------|-------|-------|---|----|
| | | | | والسلطات الرقابية الثقة بأن تقييماته جديدة وموثوقة. | |
| 0.832 | 0.213 | 1.099 | 3.861 | لدى مصلحة إدارة المخاطر بالبنك إطلاع بنقاط ضعف النماذج المستخدمة وأفضل الطرق التي يمكن من خلالها عكس هذه الأمور في نتائج التقييم. | 05 |
| 0.727 | 0.352 | 1.140 | 3.888 | يستطيع البنك تقييم قدرة رأس ماله على استيعاب أي خسائر هامة. | 06 |
| 0.331 | 0.985 | 1.253 | 4.027 | يملك البنك آلية تحدد الخطوات التي يتخذها لتخفيض المخاطر والحفاظ على رأس المال. | 07 |
| 0.432 | 0.795 | 1.133 | 3.972 | لدى البنك إستراتيجية متاجرة موثوقة بوضوح للمركز أو المحافظ المالية المعتمدة من قبل الإدارة العليا. | 08 |
| 0.531 | 0.628 | 1.169 | 3.944 | لدى البنك المقومات اللازمة لاستخدام النماذج الداخلية المعدة بمعرفة البنك بشأن احتساب رأس المال اللازم لتغطية المخاطر. | 09 |
| 0.824 | 0.224 | 1.046 | 3.861 | لدى السلطات الرقابية القناعة بوجود كفاية وتكامل لنظام إدارة مخاطر البنك وبأن نظام إدارة المخاطر بالبنك سليم ومطبق بشكل ملائم. | 10 |
| 0.640 | 0.472 | 1.204 | 3.916 | لدى البنك عدد من العاملين ذوي المهارة في استخدام هذه النماذج الداخلية. | 11 |
| 0.029 | 2.272 | 0.910 | 4.166 | يتوفر لدى البنك نظام للتأكد من الالتزام بالسياسات الداخلية المكتوبة وإجراءات الرقابة المتعلقة بنظام إدارة المخاطر. | 12 |
| 0.819 | 0.230 | 1.018 | 3.861 | لدى البنك نظام لقياس المخاطر يتضمن عوامل المخاطر الكافية لضبط جميع المخاطر الكامنة في محفظة البنك. | 13 |
| 0.056 | 1.979 | 0.961 | 4.138 | ينتفع البنك من الضمانات لتخفيض مخاطر الائتمان. | 14 |
| 0.004 | 3.113 | 0.985 | 4.333 | يعتبر مجلس الإدارة الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف الكلية والإجراءات والسياسات الخاصة بإدارة المخاطر. | 15 |
| 0.928 | -0.090 | 1.090 | 3.805 | تبذل إدارة البنك جهود حثيثة لمعالجة الديون المتعثرة، وتقويض أثرها السلبي على نتائج الأعمال. | 16 |

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

| | | | | | |
|-------|--------|-------|-------|---|----|
| 0.040 | 2.130 | 0.971 | 4.166 | يلتزم مجلس إدارة البنك بمراجعة النتائج المالية للبنك بصورة دورية ومراجعة التقنيات التي تستخدم لقياس المخاطر. | 17 |
| 0.152 | -1.463 | 1.206 | 3.527 | يستخدم البنك تصنيفات محددة من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجي معتمدة ومعترف بها من قبل البنك المركزي. | 18 |
| 0.951 | 0.061 | 1.108 | 3.833 | تمكن معلومات نظم إدارة المعلومات مجلس الإدارة وجميع المستويات الإدارية من إنجاز عملية الإدارة وتحديد متطلبات رأس المال. | 19 |
| 0.665 | 0.437 | 0.918 | 3.888 | تراجع الإدارة التنفيذية مدى كفاية نطاق المعلومات وجودتها بصورة دورية للتأكد من كفاءتها لإدارة مخاطر. | 20 |
| 0.684 | -0.411 | 1.052 | 3.750 | المستندات المستخدمة لأغراض تخفيف مخاطر الائتمان ملزمة لجميع الأطراف وقابلة للتطبيق قانونا في الأماكن ذات الاختصاص. | 21 |
| 0.932 | -0.086 | 1.141 | 3.805 | الآلية القانونية التي يتم بموجبها رهن الضمانات وتحويلها تضمن أن يكون لدى البنك الحق في تسهيل أو حيازة الضمانات قانونا في الوقت المناسب في حالة التعثر أو الإفلاس. | 22 |
| 0.840 | 0.204 | 1.150 | 3.861 | لدى البنك إجراءات واضحة لتسهيل الضمانات في الوقت المناسب وذلك للتأكد من أية شروط قانونية مطلوبة للإفصاح عن إخفاق الطرف المقابل. | 23 |
| 0.465 | -0.738 | 1.037 | 3.694 | لدى البنك خطة رسمية للتمويل في حالة الطوارئ بشكل واضح الاستراتيجيات التي ستتبعها البنك في حال وجود نقص طارئ في السيولة. | 24 |
| 0.204 | -1.296 | 1.105 | 3.538 | يزود البنك البنك المركزي بنسخة من خطة الطوارئ عند الطلب. | 25 |
| 0.811 | -0.242 | 1.098 | 3.777 | يعتمد البنك في الجانب المحاسبي على المعايير المحاسبية الدولية. | 26 |
| 0.212 | 1.272 | 0.970 | 4.027 | يتوفر البنك على الإجراءات المناسبة لتوفير الامتثال على أكمل وجه لتوجيهات مجلس الإدارة. | 27 |

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

| | | | | | |
|-------|--------|-------|-------|---|----|
| 0.711 | -0.374 | 1.155 | 3.750 | يشكل التدقيق الداخلي في البنك أداة من الأدوات الرقابية التي يتابع بها الامتثال. | 28 |
| 0.826 | -0.222 | 1.197 | 3.777 | يقوم البنك بالإفصاح بشكل دوري لذوي المصالح في السوق ليتمكنهم من الحكم على فعالية إدارة المخاطر ووضع السيولة في البنك. | 29 |
| 0.561 | -0.098 | 1.009 | 3.805 | يقوم البنك بالتأكد من مدى توافر الأهداف التي وضعها لإدارة الأقسام المختلفة مع أهداف البنك و الخطط الإستراتيجية. | 30 |
| 0.561 | 0.587 | 0.967 | 3.916 | يقوم البنك بالتأكد من مدى توافر الأهداف التي وضعها لإدارة الأقسام المختلفة مع أهداف البنك و الخطط الإستراتيجية. | 31 |
| 0.693 | 0.398 | 1.007 | 3.888 | تستجيب الإدارة للتوصيات الداخلية و الخارجية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام لرقابة و الضبط الداخلي. | 32 |
| 0.312 | 1.025 | 1.041 | 4.000 | تساهم التقارير التي يعدها المدقق الداخلي و الخارجي في تصويب الانحرافات إن وجدت. | 33 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (ملحق 06)

يبين لجدول السابق المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول المتعلق بالمتطلبات الهيكلية، والتي بلغ عدد فقراتها 33 فقرة، حيث تراوحت المتوسطات المحاسبية بين 3.52 للفقرة رقم 18 و 4.33 للفقرة رقم 15، وسجلت 31 فقرة متوسطات مرتفعة بينما سجلت 02 فقرات عبارات متوسطة، وبلغ متوسط الانحراف المعياري للمحور الأول المتعلق بمتطلبات الهيكلية 1.07. كما نلاحظ من خلال الجدول أن مستويات الدلالة P-VALUE لاختبار T للعينة الواحدة لفقرات المحور الأول أكبر من مستوى الدلالة 05% وعليه ليست هناك فروق جوهرية بين متوسطات عبارات المحور الأول ومتوسط قدرة البنوك على تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر.

ثانيا: النتائج الإحصائية للفرضية الثانية: المتعلقة بالمتطلبات الائتمانية

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات الائتمانية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات الائتمانية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

ويبين الجدول التالي نتائج اختبار إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الأول المتعلق بالمتطلبات الائتمانية.

الجدول رقم (31): يبين نتائج اختبار إجابات أفراد العينة الدراسة على فقرات المحور الثاني

| الرقم | الفقرة | الحسابي المتوسط | المعياري الانحراف | قيمة t | مستوى المعنوية |
|-------|--|-----------------|-------------------|--------|----------------|
| 01 | يأخذ البنك بعين الاعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة للأوضاع الاقتصادية عند تقييم المحفظة الائتمانية. | 3.777 | 1.098 | -0.242 | 0.811 |
| 02 | يحرص البنك على المراجعة الدورية لتصنيف محفظة الائتمان. | 3.833 | 1.028 | 0.066 | 0.948 |
| 03 | يحرص البنك على كفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة. | 3.805 | 1.116 | -0.088 | 0.930 |
| 04 | تبذل إدارة البنك جهود حثيثة لمعالجة الديون المتعثرة وتفويض أثرها السلبي على نتائج الأعمال. | 3.716 | 1.105 | 0.514 | 0.611 |
| 05 | لدى البنك قواعد تنظيمية للحد من التركيز "تنوع كافي للمحفظة الائتمانية". | 3.777 | 1.124 | -0.236 | 0.815 |
| 06 | يتمتع الأشخاص الذين يقومون بإدارة مخاطر الائتمان بالمهارات الإدارية والفنية المطلوبة لإدارة المخاطر الائتمانية . | 3.805 | 1.166 | -0.085 | 0.933 |
| 07 | تتضمن إدارة مخاطر الائتمان تعريف وتحديد المخاطر الائتمانية وأساليب قياس ورقابة هذه المخاطر . | 3.861 | 1.018 | 0.230 | 0.819 |
| 08 | يهتم مجلس الإدارة بالتزام الإدارة التنفيذية بإدارة أنشطة الائتمان في البنك ضمن إستراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر . | 4.000 | 0.956 | 1.117 | 0.272 |

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

| | | | | | |
|-------|--------|-------|-------|--|----|
| 0.035 | 2.197 | 0.941 | 4.166 | تلتزم الإدارة العليا بتطبيق إستراتيجية إدارة المخاطر الائتمانية الموافق عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة. | 09 |
| 0.496 | 0.688 | 1.067 | 3.944 | تعين الإدارة العليا بوضوح الأشخاص المختصين بإدارة مخاطر الائتمان الموافق عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة. | 10 |
| 0.085 | 1.772 | 0.976 | 4.111 | تعين الإدارة العليا بوضوح الأشخاص المختصين بإدارة مخاطر الائتمان وحدود صلاحياتهم ومسؤولياتهم. | 11 |
| 0.843 | 0.200 | 1.174 | 3.861 | تفصل الإدارة العليا بين واجبات قياس مخاطر الائتمان ومراقبتها من جانب، ومهام متابعتها والسيطرة عليها من جانب آخر. | 12 |
| 0.496 | 0.688 | 1.067 | 3.944 | توفر إدارة البنك الكادر البشري المؤهل ذو الخبرة الكافية والذي يكون قادر على إتمام أنشطة الائتمان. | 13 |
| 0.047 | 2.061 | 1.811 | 4.444 | يستخدم البنك نظام الأوزان لتصنيف مخاطر الائتمان لإغراض احتساب متطلبات رأس المال التي تم تطويره من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية. | 14 |
| 0.183 | 1.360- | 1.298 | 3.527 | يستخدم البنك لقياس الإنكشافات داخل الميزانية تصنيفات محددة من قبل مؤسسات التقييم الائتماني. | 15 |
| 0.401 | 0.851- | 1.095 | 3.666 | يتم تصنيف الإنكشافات الائتمانية إلى محافظ قياسية (مطلوبات على الدول، مطالبات على المنظمات الدولية، مطلوبات على القطاع العام، بنوك التنمية، بنوك، شركات، بنود نقدية، إنكشافات التجزئة، قروض عقارية... الخ). | 16 |
| 0.943 | 0.072 | 0.941 | 3.833 | تتمتع كل محفظة بمقاسها الخاص لتقييم المخاطر. | 17 |
| 0.925 | 0.095- | 1.037 | 3.805 | يستخدم البنك تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان وذلك لتخفيض انكشافه لمخاطر الائتمان (ضمانات، كفالات... الخ). | 18 |
| 0.224 | 1.238- | 1.021 | 3.611 | يتم تقييم المخاطر المتعلقة بالمحافظ القياسية المشار إليها أعلاه بناء على درجات جودة الائتمان والاعتبارات الأخرى ذات الصلة. | 19 |

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

| | | | | | |
|-------|--------|-----------|-------|----|--|
| 0.488 | 0.702- | 1.090 | 3.694 | 20 | تعطى المطلوبات الخاصة بالدول الأخرى أوزان مخاطر استنادا إلى جودة الائتمان. |
| 0.565 | 0.581- | 1.031 | 3.722 | 21 | تعطى المطالبات الخاصة بالمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، بنك التسويات الدولية وزن مخاطر بنسبة 0%. |
| 0.301 | 1.050- | 1.046 | 3.638 | 22 | تعامل المطلوبات على الشركات التجارية المملوكة للقطاع العام كمطلوبات على الشركات ويتم تحديد وزن مخاطرها بناء على جودة الائتمان. |
| 0.705 | 0.382- | 1.130 | 3.750 | 23 | تعطى المطلوبات على بنوك التنمية التي تقي بمعايير التأهيل وزن مخاطرة 0%. |
| 0.488 | 0.702- | 1.090 | 3.694 | 24 | في ما يخص مطلوبات البنوك يتم تخصيص وزن مخاطرة بناء على التصنيف الائتماني الخارجي |
| 0.270 | 1.121- | 1.128 | 3.611 | 25 | في ما يخص المطلوبات على المؤسسات المالية الغير بنكية يتم وزن مخاطرها كمطالبات على الشركات. |
| 0.602 | 0.526 | 1.079 | 3.916 | 26 | تستند عملية تقدير مخاطر الائتمان على معلومات عالية الجودة. |
| 0.843 | 0.200 | 1.174 | 3.861 | 27 | تسمح معلومات هيكل ونوعية محفظة الائتمان لإدارة البنك بسرعة تقييم وتحديد تركيزات مخاطر المحفظة. |
| 0.934 | 0.093- | 1.190 | 3.805 | 28 | قنوات الاتصال بين الدوائر المختلفة المتخصصة في إدارة مخاطر الائتمان تعمل بفعالية. |
| 0.824 | 0.224 | .1 046 | 3.861 | 29 | يتمثل التوريق في استحداث أوراق مالية من مجموعة من الأصول تكون عادة ذمم مدينة تخضع للسيطرة القانونية للمستثمرين. |
| 0.431 | 0.796- | 1.171 | 3.666 | 30 | تحدد المعالجة الرأسمالية لمخاطر التوريق على أساس المضمون الاقتصادي وليس الشكل. |
| 0.422 | 0.812- | 1.146 | 3.666 | 31 | يحتفظ البنك برأس المال المقابل لكافة إنكشافات التوريق. |
| 0.819 | 0.230 | 1.018 | 3.861 | 32 | يتعين على البنوك عدم الدخول في أي عمليات مشتقات لأغراض المضاربة بل يمكن استخدام المشتقات لأغراض |

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

| التحوط فقط. | | | | |
|-------------|-------|-------|-------|---|
| 0.814 | 0.237 | 0.990 | 3.861 | 33 يتم احتساب المبلغ المرجح لكل انكشاف خارج الميزانية العمومية ماعدا المشتقات بناء على مبلغ الائتمان المعادل للانكشاف. |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (ملحق 06)

يبين لجدول السابق المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني المتعلق بالمتطلبات الائتمانية، والتي بلغ عدد فقراتها 33 فقرة، حيث تراوحت المتوسطات المحاسبية بين 3.52 للفقرة رقم 15 و 4.44 للفقرة رقم 14، وسجلت 24 فقرة متوسطات مرتفعة بينما سجلت 08 فقرات عبارات متوسطة، وبلغ متوسط الانحراف المعياري للمحور الثاني المتعلق بمتطلبات الائتمانية 1.14. كما نلاحظ من خلال الجدول أن مستويات الدلالة P-VALUE لاختبار T للعينة الواحدة لفقرات المحور الرابع أكبر من مستوى الدلالة 05% وعليه ليست هناك فروق جوهرية بين متوسطات عبارات المحور الثاني ومتوسط قدرة البنوك على تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر.

ثالثا: النتائج الإحصائية للفرضية الثالثة: المتعلقة بالمتطلبات المالية.

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات المالية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات المالية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

وبين الجدول التالي نتائج اختبار إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الثالث المتعلق بالمتطلبات المالية.

الجدول رقم (32): يبين نتائج اختبار إجابات أفراد العينة الدراسة على فقرات المحور الثالث.

| الرقم | الفقرة | الحسابي المتوسط | المعياري الانحراف | قيمة t | المعنوية مستوى |
|-------|---|-----------------|-------------------|--------|----------------|
| 01 | تتكون محفظة المتاجرة لدى البنك من مراكز الأدوات المالية والسلع التي يتم اقتناؤها لأغراض المتاجرة أو التحوط من عناصر أخرى في محفظة المتاجرة. | 3.944 | 0.924 | 0.795 | 0.432 |
| 02 | يستخدم البنك تقنية التقييم بسعر السوق والتي يتم الحصول عليها بشكل مستقل مع استخدام الجانب الأكثر تحوطا في الشراء والبيع وفقا لأسعار الإقفال المتوفرة. | 3.611 | 1.336 | 0.946- | 0.350 |
| 03 | لدى البنك سياسات وإجراءات واضحة لتحديد أي من الانكشافات التي يجب تضمينها وتلك التي يجب إنشاؤها من محفظة المتاجرة. | 3.972 | 0.940 | 0.958 | 0.345 |
| 04 | يراعي البنك في هذه السياسات والإجراءات مدى إمكانية تسعير الانكشاف حسب أسعار السوق بشكل يومي ومدى القدرة على تحديد المخاطر المادية. | 3.583 | 1.273 | 1.125- | 0.268 |
| 05 | تتضمن المخاطر التي تخضع لمتطلبات رأس المال مقابل مخاطر السوق: مخاطر سعر الفائدة المتعلقة بالأدوات المالية، مخاطر مراكز أدوات حقوق الملكية، مخاطر سعر الصرف، مخاطر مراكز السلع ومخاطر عقود الخيار. | 3.722 | 1.111 | 0.539- | 0.593 |
| 06 | يتم تحديد رأس المال لمواجهة مخاطر أسعار الفائدة المتعلقة بالأدوات المالية ومخاطر أدوات حقوق الملكية، وذلك على أساس القيمة السوقية للبنوك المدرجة وعلى أساس إجمالي مراكز العملات. | 3.638 | 1.125 | 0.976- | 0.336 |
| 07 | المراكز والانكشافات للبنوك الغير مدرجة بمحفظة المتاجرة تعتبر مراكز موجودة بالمحفظة المصرفية (لأغراض غير المتاجرة) ولدى البنك سياسة واضحة لتصنيف المعاملات بين محفظة المتاجرة والغير متاجر بها. | 3.861 | 0.960 | 0.244 | 0.808 |

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

| | | | | | |
|-------|--------|-------|-------|--|----|
| 0.801 | 0.254- | 1.045 | 3.777 | يحدد البنك الرأس المال اللازم لتغطية كل من المخاطر المحددة والمخاطر العامة. | 08 |
| 0.416 | 0.823 | 0.892 | 3.944 | يحدد البنك الرأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق وفق منهجية الأسلوب القياسي الصادر عن اتفاقية بازل. 01. | 09 |
| 0.474 | 0.724- | 1.287 | 3.666 | يحدد البنك الرأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق وفق منهجية الأسلوب القياسي الصادر عن اتفاقية بازل. 02. | 10 |
| 0.277 | 1.105- | 1.295 | 3.583 | لدى البنك منهجية في قياس القيمة المعرضة للخطر للمحفظة المتاجر بها بشكل يومي. | 11 |
| 0.356 | 0.935- | 1.174 | 3.638 | تقوم مصلحة إدارة مخاطر بالاختبارات اللاحقة back testing بشكل منتظم أي مقارنة مخرجات النموذج مع التغيرات الفعلية في قيمة المحفظة. | 12 |
| 0.345 | 0.958 | 0.940 | 3.972 | يوجه البنك تقارير واضحة ومستقلة عن عملية التقييم إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة. | 13 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (ملحق 06)

يبين لجدول السابق المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث المتعلق بالمتطلبات المالية، والتي بلغ عدد فقراتها 13 فقرة، حيث تراوحت المتوسطات المحاسبية بين 3.58 للفقرة رقم 04 و 3.94 للفقرة رقم 09، وسجلت 07 فقرة متوسطات مرتفعة بينما سجلت 06 فقرات عبارات متوسطة، وبلغ متوسط الانحراف المعياري للمحور الثالث المتعلق بمتطلبات المالية 1.11. كما نلاحظ من خلال الجدول أن مستويات الدلالة P-VALUE لاختبار T للعينة الواحدة لفقرات المحور الرابع أكبر من مستوى الدلالة 05% وعليه ليست هناك فروق جوهرية بين متوسطات عبارات المحور الثالث و متوسط قدرة البنوك على تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر.

رابعا: النتائج الإحصائية للفرضية الرابعة: المتعلقة بمتطلبات السيولة

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود متطلبات السيولة عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود متطلبات السيولة عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

ويبين الجدول التالي نتائج إختبار إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الرابع المتعلق بالمتطلبات السيولة.

الجدول رقم (33): يبين نتائج اختبار إجابات أفراد العينة الدراسة على فقرات المحور الرابع.

| الرقم | الفقرة | الحسابي المتوسط | المعياري الانحراف | قيمة t | المعنوية مستوى |
|-------|---|-----------------|-------------------|--------|----------------|
| 01 | لدى البنك حدود تمويل إلزامية (يدفع عليها البنك عمولات) والتي تكون متاحة في الظروف غير العادية. | 4.027 | 0.940 | 1.312 | 0198 |
| 02 | يحتفظ البنك بمجموعة كم الأصول السائلة العالية الجودة و غير المرهونة. | 3.833 | 0.971 | 0.070 | 0.944 |
| 03 | يحتفظ البنك بحجم من السيولة الإضافية. | 4.000 | 0.925 | 1.154 | 0.256 |
| 04 | لدى البنك إطار لتسعير انتقال السيولة بين مختلف وحدات البنك يعكس التكلفة الحقيقية للتمويل. | 3.722 | 1.185 | 0.505- | 0.617 |
| 05 | لدى البنك إطار لتعرف مخاطر السيولة، مصادرها تأثيراتها قصيرة وطويلة الأجل ودرجة تداخلها مع المخاطر الأخرى. | 3.583 | 1.130 | 1.266- | 0.214 |
| 06 | لدى البنك إطار لتحديد السيولة المطلوبة في الظروف العادية وغير العادية. | 3.722 | 1.136 | 0.527- | 0.602 |
| 07 | لدى البنك لجان لإدارة الخصوم والأصول والاستثمار . | 4.055 | 1.094 | 1.281 | 0.209 |
| 08 | لدى البنك إستراتيجية تمويل ذات نظرة مستقبلية قادرة على توفير تنوع فعلي في مصادر التمويل ومدته. | 3.888 | 1.165 | 0.344 | 0.733 |
| 09 | لدى البنك نظام معلوماتي خاص بإدارة مخاطر السيولة | 3.722 | 1.031 | 0.581- | 0.565 |
| 10 | آلية تقييم مخاطر السيولة الناشئة عن البنود خارج الميزانية والالتزامات الأخرى. | 3.833 | 1.055 | 0.064 | 0.949 |
| 11 | يراجع البنك إستراتيجية إدارة السيولة بشكل مستمر. | 3.972 | 0.999 | 0.902 | 0.373 |

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

| | | | | | |
|-------|--------|-------|-------|---|----|
| 0.684 | 0.411- | 1.052 | 3.750 | يأخذ البنك بعين الاعتبار تكاليف وفوائد مخاطر السيولة عند تسعير المنتجات وعند الموافقة على كافة الأنشطة والأعمال الهامة. | 12 |
| 0.602 | 0.526 | 1.079 | 3.916 | الهيكل التنظيمي لإدارة مخاطر السيولة يتضمن المسؤوليات والمهام والواجبات. | 13 |
| 0.796 | 0.261 | 0.899 | 3.861 | لدى البنك حدود للرقابة على مختلف النشاطات مثل سقوف الائتمان أو صرف العملات الأجنبية وغيرها. | 14 |
| 0.611 | 0.514 | 1.105 | 3.916 | تدير الإدارة العليا مخاطر السيولة بفعالية وبما يتماشى مع مستوى المخاطر المقبول من قبل البنك وتحويل الإستراتيجية إلى ضوابط واضحة. | 15 |
| 0.951 | 0.061 | 1.108 | 3.833 | يقوم البنك بمشاركة مجلس الإدارة بسيناريوهات وتوقعات مخاطر السيولة. | 16 |
| 0.585 | 0.552- | 1.085 | 3.722 | لدى البنك لجنة إدارة مخاطر مسؤولة عن التأكد من أن نظم القياس المطبقة تقوم بتحديد وقياس حجم مخاطر السيولة لدى البنك بدقة. | 17 |
| 0.055 | 1.981- | 1.227 | 3.416 | لدى البنك أنظمة لتحديد، قياس ومراقبة وضبط مخاطر السيولة ضمن فترة زمنية مقبلة وبشكل دقيق. | 18 |
| 0.401 | 0.851- | 1.095 | 3.666 | يعدل البنك إجراءات وأساليب قياس مخاطر السيولة وفقا لتغيرات وهيكله منتجات البنك. | 19 |
| 0.667 | 0.434- | 0.996 | 3.750 | مراقبة مخاطر السيولة بشكل يومي وعلى فترات طويلة الأجل. | 20 |
| 0.801 | 0.254- | 1.045 | 3.777 | يأخذ البنك بعين الاعتبار سيولة الشركات التابعة للمجموعة. | 21 |
| 0.658 | 0.447- | 0.967 | 3.750 | قياس الأرصدة بالعملات الأجنبية المختلفة لتقلبات تركيز التوظيفات بالعملات الأجنبية وتأثيرها المستمر على مخاطر السيولة وفقا لحجم السيولة المقبول. | 22 |
| 0.769 | 0.295- | 0.897 | 3.777 | لدى البنك حدود فجوات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لفترات زمنية مختلفة وحدود تركيز مصادر التمويل. | 23 |
| 0.411 | 0.831- | 1.121 | 3.666 | لدى البنك نظم للإنذار المبكر عند زيادة حجم مخاطر السيولة أو زيادة الاحتياجات التمويلية. | 24 |

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

| | | | | | |
|-------|--------|-------|-------|----|--|
| 0.801 | 0.254- | 1.045 | 3.777 | 25 | لدى البنك صعوبة في الحصول على مصادر تمويل لتمويل المطلوبات. |
| 0.915 | 0.107- | 0.920 | 3.805 | 26 | يتحمل البنك في بعض الأحيان تكاليف إلى للحصول على تمويل من الأسعار التي يحصل عليها في الظروف العادية. |
| 0.042 | 2.107- | 1.312 | 3.360 | 27 | يعاني البنك من عدم القدرة على زيادة حجم نشاطه نتيجة قيود متعلقة بحجم السيولة. |
| 0.691 | 4.00- | 1.079 | 3.750 | 28 | لدى البنك أدوات دفع متطورة. |
| 0.715 | 0.368 | 1.089 | 3.888 | 29 | يحتفظ البنك بأموال فائضة أو بحجم كبير من الأموال الحاضرة على شكل نقديات لمواجهة مخاطر السيولة. |
| 0.049 | 2.040- | 1.355 | 3.361 | 30 | عدم رضا الزبون حول أداء البنك في تلبية مطلوباتهم. |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS (ملحق 06)

يبين لجدول السابق المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الرابع المتعلق بمتطلبات السيولة، والتي بلغ عدد فقراتها 30 فقرة، حيث تراوحت المتوسطات المحاسبية بين 3.36 للفقرة رقم 27 و 4.05 للفقرة رقم 07، وسجلت 27 فقرة متوسطات مرتفعة بينما سجلت ثلاث فقرات عبارات متوسطة، وبلغ متوسط الانحراف المعياري للمحور الرابع المتعلق بمتطلبات السيولة 1.07. كما نلاحظ من خلال الجدول أن مستويات الدلالة P-VALUE لاختبار T للعينة الواحدة لفقرات المحور الرابع أكبر من مستوى الدلالة 05% وعليه ليست هناك فروق جوهرية بين متوسطات عبارات المحور الرابع و متوسط قدرة البنوك على تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر.

خامسا: النتائج الإحصائية للفرضية الخامسة: المتعلقة بالمتطلبات الفنية

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات الفنية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. ووجود المتطلبات الفنية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

ويبين الجدول التالي نتائج اختبار إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الخامس المتعلق بالمتطلبات الفنية.

الجدول رقم (34): يبين نتائج اختبار إجابات أفراد العينة الدراسة على فقرات المحور الخامس.

| الرقم | الفقرة | الحسابي المتوسط | المعياري الانحراف | قيمة t | المغفوية مستوى |
|-------|--|-----------------|-------------------|--------|----------------|
| 01 | تحدد كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا هيكل فعال لإدارة المخاطر التشغيلية. | 3.833 | 0.910 | 0.075 | 0.941 |
| 02 | يهتم كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بتطوير مختلف العمليات والإجراءات المتعلقة بادرة المخاطر التشغيلية. | 3.777 | 1.017 | 0.261- | 0.796 |
| 03 | يحدد مجلس الإدارة إطاراً للتدقيق الفعال يكون مسؤولاً بشكل مباشر في إدارة المخاطر لتشغيلية | 3.833 | 1.000 | 0.068 | 0.946 |
| 04 | تقوم مجلس الإدارة باعتماد إستراتيجية دورية كافية لمراقبة ومراجعة والتعامل مع المخاطر التشغيلية. | 3.888 | 0.949 | 0.423 | 0.675 |
| 05 | يقوم البنك بتحديد المخاطر التشغيلية في كل مرة يتم طرح منتجات وأنشطة جديدة. | 3.861 | 0.990 | 0.237 | 0.814 |
| 06 | يعتمد البنك على إجراءات واضحة لقياس مخاطر التشغيل. | 3.722 | 1.085 | 0.552- | 0.585 |
| 07 | يمكن للبنك مواجهة المخاطر التي تفرزها عملية تطبيق الأنشطة المصرفية الالكترونية. | 3.722 | 1.111 | 0.593- | 0.593 |
| 08 | يراعي للبنك السرية المعلومات المصرفية الالكترونية التي تنفذ من خلال الانترنت وقواعد البيانات الداخلية. | 4.111 | 0.979 | 1.772 | 0.085 |
| 09 | يهتم البنك باستخدام أفضل البرامج المتوفرة في نظم المعلومات الإدارية والمالية. | 3.777 | 1.124 | 0.236- | 0.815 |
| 10 | يعتمد البنك على الإفصاح عن البيانات ذات الصلة بمختلف | 3.805 | 1.090 | 0.090- | 0.928 |

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

| | | | | | |
|-------|--------|-------|-------|--|----|
| | | | | النشاطات من أجل السيطرة على المخاطر التشغيلية. | |
| 0.815 | 0.236- | 1.124 | 3.777 | يتضمن البنك خطط طوارئ لضبط أو تخفيف من حدة المخاطر التشغيلية. | 11 |
| 0.280 | -1.097 | 1.153 | 3.611 | يعتمد البنك على أحد مناهج القياس الصادرة عن مقررات بازل الثانية والثالثة | 12 |
| 0.422 | 0.813- | 1.146 | 3.666 | يتناسب مستوى الإفصاح عن حجم العمليات مع التطور الذي يعرفه النشاط البنكي. | 13 |
| 0.676 | 0.422- | 1.024 | 3.750 | يتضمن البنك مخصصات لمواجهة المخاطر التشغيلية عند حدوثها. | 14 |
| 0.138 | 1.516 | 0.924 | 4.055 | تفرض سلطة الرقابة (بنك الجزائر) اعتماد إطار فعال لتحديد تقييم، رصد وضبط المخاطر التشغيلية. | 15 |
| 0.684 | 0.410 | 0.979 | 3.888 | تفرض السلطة الرقابية منهج شامل وواضح في إدارة المخاطر التشغيلية. | 16 |
| 0.187 | 1.347 | 1.040 | 4.055 | يقوم المراقبون بشكل مباشر أو غير مباشر بتنظيم و تقييم مستقل بصفة دورية لإدارة المخاطر التشغيلية. | 17 |
| 0.238 | 1.201 | 1.027 | 4.027 | يتضمن البنك آلية مناسبة ذات كفاءة عالية في إصدار التقارير المتعلقة بالتطورات التي تحدث في البنك. | 18 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (ملحق 06)

يبين لجدول السابق المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الخامس المتعلق بمتطلبات السيولة، والتي بلغ عدد فقراتها 18 فقرة، حيث تراوحت المتوسطات المحاسبية بين 3.61 للفقرة رقم 12 و 4.11 للفقرة رقم 08، وسجلت 18 فقرة متوسطات مرتفعة بينما لم تسجل أي فقرة متوسطات منخفضة أو متوسطة، وبلغ متوسط الانحراف المعياري للمحور الخامس المتعلق بمتطلبات السيولة 1.03. كما نلاحظ من خلال الجدول أن مستويات الدلالة P-VALUE لاختبار T للعينة

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

الواحدة لفقرات المحور الخامس أكبر من مستوى الدلالة 05% وعليه ليست هناك فروق جوهرية بين متوسطات عبارات المحور الرابع و متوسط قدرة البنوك على تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر.

سادسا: مناقشة نتائج فرضيات مجموعة المتغيرات الخمسة مجتمعة

في ما يلي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيار و إختبارات T للعينة الواحدة لمتغيرات الدراسة الخمسة:

الجدول رقم (35): المتوسطات المحاسبية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة الخمسة.

| المتغيرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t | المعيارية مستوى |
|--------------------------------------|-----------------|-------------------|--------|-----------------|
| المتطلبات الهيكلية | 3.889 | 1.03 | 2.845 | 0.08 |
| المتطلبات الائتمانية | 3.820 | 1.11 | 0.176 | 0.862 |
| المتطلبات المالية | 3.762 | 1.07 | 1.367- | 0.197 |
| متطلبات السيولة | 3.797 | 1.11 | 1.641- | 0.112 |
| المتطلبات الفنية | 3.842 | 1.02 | 0.620 | 0.544 |
| القدرة على الامتثال للمعايير الدولية | 3.822 | - | - | - |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (ملحق 06)

حيث يتبين من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي لقدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية قد سجل درجة مرتفعة وصلت إلى (3.822)، ويتبين من المتوسطات المحاسبية للمتطلبات الممثلة في المتغيرات الخمسة أن أعلى متوسط كان للمتطلبات الهيكلية (3.889) تلاه متوسط المتطلبات الفنية (3.822)، ثم متوسط المتطلبات الائتمانية (3.820) ثم متوسط متطلبات السيولة (3.797) ثم متوسط المتطلبات المالية (3.762)، وتعتبر هذه المتوسطات ذات درجة عالية مما يعني حسب نتائج الدراسة الميدانية انه لدى البنوك الجزائرية قدرة عالية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر بمتوسط (3.822)، كما نلاحظ من خلال الجدول أن مستويات الدلالة P-VALUE لاختبار T للعينة الواحدة لفقرات

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

المحاور الخمسة أكبر من مستوى الدلالة 05% وعليه ليست هناك فروق جوهرية بين متوسطات متغيرات الدراسة ومتوسط قدرة البنوك على تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر.

لقد تم استخدام الارتباط المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة حيث يتم بناء على نتائج هذا التحليل وضع قاعدة القرار على النحو التالي حيث يتم قبول الفرضية العدمية عندما تكون مستوى الدلالة sig أكبر من مستوى الخطأ $\alpha = 05\%$ ورفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة sig أقل من $\alpha = 05\%$ والجدول التالي يبين معاملات الارتباط المتعدد، ومربع معامل الارتباط، والتغير في مربع معاملات الارتباط، وقيم F (قيم تباين الانحدار) ومستويات دلالتها.

الجدول رقم (36): يبين معاملات الارتباط المتعدد، ومربع معامل الارتباط، والتغير في مربع معاملات الارتباط، وقيم F (قيم تباين الانحدار) ومستويات دلالتها.

| المتغيرات | معامل الارتباط المتعدد للنموذج | مربع معامل الارتباط المتعدد | التغير في مربع معامل الارتباط | قيمة F | sig |
|----------------------|--------------------------------|-----------------------------|-------------------------------|--------|-------|
| المتطلبات الهيكلية | 0.976 | 0,952 | 0.952 | 426 | 0.000 |
| المتطلبات الائتمانية | 0.977 | 0,954 | 0.02 | 178 | 0.000 |
| المتطلبات المالية | 0.974 | 0,948 | 0.06- | 251 | 0.000 |
| متطلبات السيولة | 0.977 | 0,954 | 0.06 | 399 | 0.000 |
| المتطلبات الفنية | 0.9620. | 0,925 | 0.029- | 251 | 0.000 |
| الاعتبارات مجتمعة | 0.982 | 0.96 | - | 892 | 0.000 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS (ملحق 06)

يتبين من خلال الجدول السابق أن معامل الارتباط لمجموعة المتطلبات التي تمثل المتغيرات المستقلة الخمسة بلغ (0.982) وبنسبة تباين مفسرة (0.964)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (05%)، حيث بلغت قيمة F (892) ويظهر ذلك جليا من خلال معاملات الارتباط البسيطة والجزئية المرتفعة بين المتغيرات المستقلة للدراسة.

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

المطلب الثاني: الفرق بين الإجابات على فقرات محاور الدراسة الخمسة للعينتين المستقلتين

الجدول رقم (37): يبين الفرق بين الإجابات على فقرات محاور الدراسة الخمسة للعينتين المستقلتين

| النتيجة | sig | قيمة T | الوسط الحسابي | البنك | المحور |
|-----------|-------|--------|---------------|-----------|--------------------|
| غير جوهري | 0.258 | 1.150- | 3.70 | بنك عمومي | متطلبات الهيكلية |
| | | | 4.30 | بنك خاص | |
| غير جوهري | 0.167 | 1.142- | 3.59 | بنك عمومي | متطلبات الائتمانية |
| | | | 4.43 | بنك خاص | |
| غير جوهري | 0.830 | 1.720- | 3.53 | بنك عمومي | المتطلبات المالية |
| | | | 4.43 | بنك خاص | |
| غير جوهري | 0.770 | 1.497- | 3.51 | بنك عمومي | متطلبات السيولة |
| | | | 4.43 | بنك خاص | |
| غير جوهري | 0.067 | 1.890- | 3.61 | بنك عمومي | المتطلبات الفنية |
| | | | 4.42 | بنك خاص | |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (ملحق 06)

نلاحظ من خلال الجدول أن مستويات الدلالة P-VALUE لاختبار T للعينتين المستقلتين لمحاور فقرات متغيرات الدراسة الخمسة (المتطلبات الهيكلية، المتطلبات الائتمانية، المتطلبات المالية، متطلبات السيولة، المتطلبات الفنية) أكبر من مستوى الدلالة 05% وعليه، ليست هناك فروق جوهريّة بين متوسطات إجابات البنوك الخاصة ومتوسطات إجابات البنوك العامة على عبارات محاور الممثلة لمتغيرات الدراسة.

المطلب الثالث: نتائج اختبار الفرضيات

يمكن تلخيص نتائج اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

أولاً: نتائج اختبار الفرضية الأولى

نلاحظ من خلال الجدول أن مستويات الدلالة P-VALUE لاختبار T للعينة الواحدة لفقرات المحور الأول أكبر من مستوى الدلالة 05% وعليه ليست هناك فروق جوهرية بين متوسطات عبارات المحور الأول ومتوسط قدرة البنوك على تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر. عليه نرفض الفرضية العدمية:

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات الهيكلية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$. ونقبل الفرضية البديلة:

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات الهيكلية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

ثانياً: نتائج اختبار الفرضية الثانية

نلاحظ من خلال الجدول أن مستويات الدلالة P-VALUE لاختبار T للعينة الواحدة لفقرات المحور الثاني أكبر من مستوى الدلالة 05% وعليه ليست هناك فروق جوهرية بين متوسطات عبارات المحور الثاني ومتوسط قدرة البنوك على تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر. عليه نرفض الفرضية العدمية:

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات الانتمانية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$. ونقبل الفرضية البديلة:

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات الانتمانية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

ثالثا: نتائج اختبار الفرضية الثالثة

نلاحظ من خلال الجدول أن مستويات الدلالة P-VALUE لاختبار T للعينة الواحدة لفقرات المحور الثالث أكبر من مستوى الدلالة 05% وعليه ليست هناك فروق جوهرية بين متوسطات عبارات المحور الثالث ومتوسط قدرة البنوك على تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر. عليه نرفض الفرضية العدمية:

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. ووجود المتطلبات المالية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$. ونقبل الفرضية البديلة:

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. ووجود المتطلبات المالية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

رابعا: نتائج اختبار الفرضية الرابعة

نلاحظ من خلال الجدول أن مستويات الدلالة P-VALUE لاختبار T للعينة الواحدة لفقرات المحور الرابع أكبر من مستوى الدلالة 05% وعليه ليست هناك فروق جوهرية بين متوسطات عبارات المحور الرابع ومتوسط قدرة البنوك على تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر. عليه نرفض الفرضية العدمية:

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. ووجود متطلبات السيولة عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$. ونقبل الفرضية البديلة:

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. ووجود متطلبات السيولة عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

خامسا: نتائج اختبار الفرضية الخامسة

نلاحظ من خلال الجدول أن مستويات الدلالة P-VALUE لاختبار T للعينة الواحدة لفقرات المحور الخامس أكبر من مستوى الدلالة 05% وعليه ليست هناك فروق جوهرية بين متوسطات عبارات المحور الخامس ومتوسط قدرة البنوك على تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر.

عليه نرفض الفرضية العدمية:

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات الفنية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

ونقبل الفرضية البديلة:

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. ووجود المتطلبات الائتمانية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

خلاصة الفصل:

سعت الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على عينة من البنوك الجزائرية إلى محاولة لإسقاط الجانب النظري للدراسة على واقع البنوك الجزائرية، ذلك من خلال تناول خمسة متطلبات أساسية تتمثل في المتطلبات الهيكلية، المتطلبات الائتمانية، المتطلبات المالية، متطلبات السيولة، المتطلبات الفنية، حيث سعت الدراسة إلى قياس قدرة البنوك الجزائرية للامتثال لإدارة المخاطر. من خلال التحليل الإحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة وذلك باستعمال مجموعة من الأدوات الإحصائية الوصفية ومعاملات الارتباط واختبار الفرضيات، وفي ما يلي أهم النتائج الإحصائية المتوصل إليها:

- تم التركيز في اختيار عينة الدراسة أن يكونوا عاملين في إدارات الائتمان والمخاطر والمالية، وقد شملت المتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة: المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، الخبرة المهنية
- تم استخدام مقياس ليكيرت المتدرج الخماسي لقياس درجة استجابة الأفراد لفقرات الإستبانة ويتكون المقياس من خمسة درجات
- تناولت الدراسة اختبار خمسة فرضيات تمثل متطلبات لتقدير قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال إلى المعايير الدولية المتمثلة في مقررات لجنة بازل الثلاثة، وذلك عند مستوى معنوية $\alpha=0.05\%$ وتتمثل هذه المتطلبات في: متطلبات هيكلية، متطلبات ائتمانية، متطلبات مالية، متطلبات السيولة، متطلبات فنية.
- تم حساب الاتساق الداخلي على عينة مكونة من 36 مستجوب، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط الخطي لبيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال التابعة له:
- أن معاملات الارتباط المبينة، دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وذلك لأن قيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 35 وبالتالي فإن فقرات المحاور الخمسة صادقة لما وضعت لأجله.
- استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة لاختبار درجة توافق ردود المستجيبين على فقرات الاستبانة ويلاحظ أن معاملات الثبات مرتفعة لمحاور الاستبانة.

الفصل السادس دراسة ميدانية لتحديد قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر

- تم استخدام اختبار كولمجراف سيمرنوف لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ويلاحظ أن بيانات المتغيرات المستقلة تتبع التوزيع الطبيعي.
- يتم اختبار قوة نموذج الدراسة من خلال استخراج مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، حيث بلغت أعلى قيمة ارتباط (0.981) و باستخدام معادلة VIF تم استنتاج عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة مما يعكس قوة النموذج وعدم تشويه النتائج .
- نلاحظ من خلال الجدول أن مستويات الدلالة P-VALUE لاختبار T للعينة الواحدة لفقرات المحاور الخمسة أكبر من مستوى الدلالة 05% وعليه ليست هناك فروق جوهرية بين متوسطات عبارات المحاور الخمسة ومتوسط قدرة البنوك على تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر . وعليه نرفض الفرضيات العدمية للدراسة وقبول الفرضيات البديلة الدالة على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. ووجود المتطلبات الائتمانية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.



إِلَهِنَا
مَعَهُ

بعد إجراء هذه الدراسة بجانبها النظري والميداني، وذلك بالتطرق في فصول الجانب النظري للتأصيل النظري لإدارة المخاطر المالية في الفصل الأول والذي من خلاله تم التركيز على المفاهيم النوعية والكمية للمخاطر المالية كما تم عرض أهم المعالم التاريخية المتعلقة بإدارة المخاطر المالية وكذا تطور القواعد الاحترازية التي كانت حجر الأساس في تطوير المعايير الدولية الخاصة بإدارة المخاطر، هذه الأخيرة تمر التركيز عليها من خلال تفصيل جوانبها في الفصل الثاني حيث تم التعرض إلى لجنة بازل للرقابة المصرفية وأهم التطورات التي شهدتها المقررات الصادرة عنها من بازل I إلى بازل II ثم تلتها بازل III بالإضافة إلى مجموعة من التوجيهات التي صدرت عن هذه اللجنة والتي تصب ضمن إطار عصرنه وتطوير نظم المخاطر المالية من خلال التركيز على مجموعة من الأبعاد المتكاملة وهي متطلبات رأس المال الدنيا، الرقابة الداخلية، انضباط السوق وسيولة السوق، كما تم التركيز في الفصل الثالث على دوافع الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر المالية، حيث أن الامتثال يعمل على تعزيز الاستقرار المالي وتعزيز صلابة النظام المالي تجله الأزمات المالية، كما يعد الامتثال لهذه المعايير الجوهر الأساسي لاستيفاء متطلبات الحوكمة المصرفية، كذلك يسمح تطبيق المعايير الحديثة لإدارة المخاطر المقترحة ضمن المعايير الدولية من تعزيز فرص البنوك الجزائرية في تحقيق أداء أفضل وزيادة القدرة على خلق القيمة، أما في الفصل الثالث فقد قام الباحث بالتحليل الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر المالية الأساسية وذلك في إطار ما جاءت به المتطلبات الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر، وتتمثل هذه المخاطر في المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، ومخاطر السيولة. ولإسقاط هذه المعايير على البنوك الجزائرية فقد قام الباحث من خلال الفصل الخامس للتعرض إلى تطور الصناعة المصرفية في الجزائر وتحديات عصرنه استراتيجيات إدارة المخاطر. حيث تم التطرق إلى التطورات الهيكلية، المالية، والتشريعية التي شهدتها الجهاز المصرفي الجزائري، وكذا قواعد إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية، وأهم التحديات التي تواجهها البنوك الجزائرية في إطار عصرنه وتطوير استراتيجيات إدارة المخاطر والامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر المالية. للتعلم أكثر في هذا الجانب الذي يمثل الإشكالية الأساسية للدراسة قام الباحث من خلال الفصل السادس بإجراء دراسة ميدانية. وتم لهذه الغاية تصميم استبانة تم توزيعها على عينة من البنوك الجزائرية العامة والخاصة، كما تم الاستعانة بالرمزة الإحصائية للعلوم الاجتماعية وبمجموعة من الأدوات الإحصائية ومعاملات الارتباط واختبار الفرضيات.

أولاً: عرض النتائج:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة لمجموعة كبيرة من النتائج سواء من خلال الجانب النظري أو من خلال الجانب الميداني، وقصد تسهيل الاستفادة من هذه النتائج في اختبار الفرضيات وتقديم الاقتراحات سنقوم بتقسيمها إلى مجموعتين إحداهما متعلقة بالجانب النظري والأخرى متعلقة بالجانب الميداني.

1- عرض النتائج المتعلقة بالجانب النظري:

من خلال الفصول النظرية الخمسة والتي حاولنا من خلالها وباستخدام المنهج الوصفي في البحث عن متغيرات الدراسة المتمثلة في كل من المخاطر المالية ومعايير قياسها، المعايير الدولية لإدارة المخاطر المالية وأهم التحديات التي تواجهها البنوك الجزائرية في إطار عصرنة وتطوير استراتيجيات إدارة المخاطر والامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر المالية، حيث توصلنا في ذلك للنتائج التالية:

- أن الخطر جزء لا يتجزأ من النشاط المالي وهو مصدر ربح متوقع أو خسارة متوقعة، وتعتمد فلسفة المخاطر التي يتبناها البنك أو المؤسسة على فهمه وإدراكه للمخاطر لا في تجنبها، حيث يقبل البنك بالمخاطرة عند قدرته على تحملها، وتجنبها عند عدم قدرته على تحملها وإذا كان تجنبها أقل تكلفة من إدارتها.

- تتخذ المخاطر عدة أشكال وتتنوع بحسب تنوع علاقات البنك الداخلية والخارجية ويمكن تقسيم هذه المخاطر إلى ثلاثة أنواع رئيسية: مخاطر مالية، مخاطر تشغيلية، مخاطر أخرى.

- تعد مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر السيولة، من أهم أنواع المخاطر التي تؤثر على مؤشرات أداء البنوك وعلى النظام المالي، ويعود ذلك إلى المستجدات التي تشهدها الساحة المصرفية وتطور العمل المصرفي.

- نتيجة التطور المتنامي والسريع للنشاطات الاقتصادية والمالية وتعمق مفهوم المخاطر، أصبح لزاماً على أي منشأة اقتصادية عموماً والمؤسسات المالية خصوصاً الأخذ بعين الاعتبار عنصر الخطر والتعامل معه في إطار النظريات المالية الحديثة لذا أصبحت عملية إدارة المخاطر تدخل ضمن الاستراتيجيات العامة للمنشأة وظهرت العديد من المداخل في هذا المجال.

- إن الاستعمال الواسع للمشتقات المالية الذي كان ابتداءً من سنة 1970 وتطور بطريقة مكثفة في سنة 1980، جعل المؤسسات تركز على عملية إدارة المخاطر المالية أو ما يعرف بإدارة مخاطر المحفظة، حيث أصبحت عملية إدارة المخاطر المالية مكتمل لإدارة المخاطر البحتة في العديد من المؤسسات المالية وأصبحت

تمثل أحد أكبر الوظائف المركزية المستقلة بالمؤسسة، ويتبع رئيس إدارة المخاطر إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة التي تتولى مسؤولية تعيين واستبعاد وتحديد المكافآت، وتقييم الأداء وتتولى وظيفة إدارة المخاطر في المقام الأول تحديد وقياس ومراقبة والإشراف على منظومة المخاطر التي تتعرض لها الوحدة وإعداد التقارير بشأنها، كما تقوم بدور المستشار الداخلي المستقل للإدارة التنفيذية لتقييم، مراقبة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.

- ولقد تطورت هذه القواعد والتنظيمات البنكية أو ما يسمى بالقواعد الاحترازية عبر مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى سنة 1800 إلى سنة 1945 والمرحلة الثانية ابتداء من سنة 1945.

- أن غياب الرقابة الحذرة لرؤوس الأموال والسيولة في المؤسسات المالية، بالإضافة إلى المخاطر المالية الشيء الذي أدى إلى تفجير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وذلك أن سببها يرجع لعدم فهم المخاطر الأساسية التي تواجه المؤسسات المالية وعدم كفاية رأس المال اللازم لدعمها، أدى ذلك إلى ضعف في الرقابة و كفيئتها وتنظيمها.

- إن تبني الجزائر سياسة التحرير المالي والمصرفي جاء في سياق الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات المصرفية التي تم مباشرتها مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، بهدف التحول من نظام الاقتصاد الموجه إلى تبني آليات اقتصاد السوق.

- توفر الجهاز المصرفي الجزائري على قاعدة من الأنظمة التشريعية و التنظيمية المصرفية خاصة المتعلقة بالرقابة المصرفية، وهي أصلا مستوحاة من مقررات لجنة بازل حيث يتبين ذلك من خلال التشابه في العديد من القواعد الاحترازية المحلية و تلك الخاصة باللجنة.

- هناك جملة من التحديات الداخلية والتي تمثل أهم أوجه القصور والضعف التي تميز البنوك الجزائرية والتي يجب مواجهتها والقضاء عليها، وتتمثل هذه التحديات في:

- ✓ صغر حجم البنوك وضعف قاعدة رأسمالها.
- ✓ محدودية الخدمات المصرفية المقدمة، فالخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك الجزائرية جد تقليدية وتتمحور أساسا حول الوظيفة التقليدية وهي وظيفة الوساطة المالية
- ✓ ضعف الكثافة المصرفية، وسوء توزيع شبكة فروع البنوك على التراب الوطني.
- ✓ الطبيعة العمومية لملكية البنوك جعلها تتمتع باحتكار النشاط المصرفي، وما ترتب عنه من نقص روح الابتكار والتطوير والمنافسة.

- إدارة مخاطر القروض تكاد تنحصر في الرقابة والإشراف المصرفي سواء كانت رقابة داخلية او خارجية، مع استحداث نظام للتقييد تراعي فيه الخصائص الاقتصادية، المالية والقانونية لعملاء المقترضين تقييما لجدارتهم الائتمانية.

- عدم فعالية الأنظمة الرقابية الداخلية في البنوك العمومية، بالرغم أنها تعتبر شرطا ضروريا لتطبيق بازل 2، والدليل على ذلك فشلها في تطبيق النظام 03/02 المتعلق بالرقابة الداخلية وتعويضه بالنظام 11/08، في حين تعتبر الرقابة التي يمارسها بنك الجزائر على البنوك التجارية من أكثر أنواع الرقابة أهمية وشمولا.

- ضعف الإفصاح في البنوك التجارية، حيث أن التأخر في إرسال التقارير المالية لمركزية المخاطر بينك الجزائر مازال السمة التي تميز بعض البنوك العمومية، فضلا عن عدم تطابق المعلومات المصرح بها من طرف هذه الأخيرة، مع التحاليل المنجزة من طرف المديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر.

2- عرض النتائج المتعلقة بالجانب الميداني:

من خلال الفصل السادس قام الباحث بإجراء الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على عينة من البنوك الجزائرية إلى محاولة لإسقاط الجانب النظري للدراسة على واقع البنوك الجزائرية، ذلك من خلال تناول خمسة متطلبات أساسية تتمثل في المتطلبات الهيكلية، المتطلبات الائتمانية، المتطلبات المالية، متطلبات السيولة، المتطلبات الفنية، حيث سعت الدراسة إلى قياس قدرة البنوك الجزائرية للامتثال لإدارة المخاطر. من خلال التحليل الإحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة وذلك باستعمال مجموعة من الأدوات الإحصائية الوصفية ومعاملات الارتباط واختبار الفرضيات، وفي ما يلي أهم النتائج الإحصائية المتوصل إليها:

- تم التركيز في اختيار عينة الدراسة أن يكونوا عاملين في إدارات الائتمان والمخاطر والمالية، وقد شملت المتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة: المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، الخبرة المهنية

- تم استخدام مقياس ليكيرت المتدرج الخماسي لقياس درجة استجابة الأفراد ل فقرات الإستبانة ويتكون المقياس من خمسة درجات

- تناولت الدراسة اختبار خمسة فرضيات تمثل متطلبات لتقدير قدرة البنوك الجزائرية على الامتثال إلى المعايير الدولية المتمثلة في مقررات لجنة بازل الثلاثة، وذلك عند مستوى معنوية $\alpha=0.05\%$ وتتمثل هذه المتطلبات في: متطلبات هيكلية، متطلبات ائتمانية، متطلبات مالية، متطلبات السيولة، متطلبات فنية.
- تم حساب الاتساق الداخلي على عينة مكونة من 36 مستجوب، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط الخطي لبيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال التابعة له:
- أن معاملات الارتباط المبينة، دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وذلك لأن قيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 35 وبالتالي فإن فقرات المحاور الخمسة صادقة لما وضعت لأجله.
- استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة لاختبار درجة توافق ردود المستجيبين على فقرات الاستبانة ويلاحظ أن معاملات الثبات مرتفعة لمحاور الاستبانة.
- تم استخدام اختبار كولمجروف سيمرنوف لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ويلاحظ أن بيانات المتغيرات المستقلة تتبع التوزيع الطبيعي.
- يتم اختبار قوة نموذج الدراسة من خلال استخراج مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، حيث بلغت أعلى قيمة ارتباط (0.981) و باستخدام معادلة VIF تم استنتاج عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة مما يعكس قوة النموذج وعدم تشويه النتائج .
- نلاحظ من خلال الجدول أن مستويات الدلالة P-VALUE لاختبار T للعينة الواحدة لفقرات المحاور الخمسة أكبر من مستوى الدلالة 05% وعليه ليست هناك فروق جوهرية بين متوسطات عبارات المحاور الخمسة ومتوسط قدرة البنوك على تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر. وعليه نرفض الفرضيات العدمية للدراسة وقبول الفرضيات البديلة الدالة على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. ووجود المتطلبات الائتمانية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

ثانيا: اختبار الفرضيات على ضوء النتائج

يمكن تلخيص نتائج اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

1- نتائج اختبار الفرضية الأولى:

نلاحظ من خلال الجدول أن مستويات الدلالة P-VALUE لاختبار T للعينة الواحدة لفقرات المحور الأول أكبر من مستوى الدلالة 05% وعليه ليست هناك فروق جوهرية بين متوسطات عبارات المحور الأول ومتوسط قدرة البنوك على تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر. عليه نرفض الفرضية العدمية:

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات الهيكلية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$. ونقبل الفرضية البديلة:

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات الهيكلية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

2- نتائج اختبار الفرضية الثانية:

نلاحظ من خلال الجدول أن مستويات الدلالة P-VALUE لاختبار T للعينة الواحدة لفقرات المحور الثاني أكبر من مستوى الدلالة 05% وعليه ليست هناك فروق جوهرية بين متوسطات عبارات المحور الثاني ومتوسط قدرة البنوك على تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر. عليه نرفض الفرضية العدمية:

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات الائتمانية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$. ونقبل الفرضية البديلة:

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. ووجود المتطلبات الائتمانية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

3- نتائج اختبار الفرضية الثالثة:

نلاحظ من خلال الجدول أن مستويات الدلالة P-VALUE لاختبار T للعينة الواحدة لفقرات المحور الثالث أكبر من مستوى الدلالة 05% وعليه ليست هناك فروق جوهرية بين متوسطات عبارات المحور الثالث ومتوسط قدرة البنوك على تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر. عليه نرفض الفرضية العدمية:

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. ووجود المتطلبات المالية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$. ونقبل الفرضية البديلة:

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. ووجود المتطلبات المالية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

4- نتائج اختبار الفرضية الرابعة:

نلاحظ من خلال الجدول أن مستويات الدلالة P-VALUE لاختبار T للعينة الواحدة لفقرات المحور الرابع أكبر من مستوى الدلالة 05% وعليه ليست هناك فروق جوهرية بين متوسطات عبارات المحور الرابع ومتوسط قدرة البنوك على تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر. عليه نرفض الفرضية العدمية:

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. ووجود متطلبات السيولة عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$. ونقبل الفرضية البديلة:

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. ووجود متطلبات السيولة عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

5- نتائج اختبار الفرضية الخامسة:

نلاحظ من خلال الجدول أن مستويات الدلالة P-VALUE لاختبار T للعينة الواحدة لفقرات المحور الخامس أكبر من مستوى الدلالة 05% وعليه ليست هناك فروق جوهرية بين متوسطات عبارات المحور الخامس ومتوسط قدرة البنوك على تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر. عليه نرفض الفرضية العدمية:

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. و وجود المتطلبات الفنية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$. ونقبل الفرضية البديلة:

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة على تطبيق إطار متكامل يستند إلى المتطلبات والمعايير الدولية. ووجود المتطلبات الائتمانية عند مستوى معنوية $\alpha=05\%$.

ثالثا: الاقتراحات

من خلال ما سبق ذكره يتبين أن للمنظومة المصرفية الجزائرية مجموعة من العوامل الإيجابية المساعدة على نجاح عملية تكيف النشاط المصرفي المحلي مع المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر، وحتى تتمكن هذه المنظومة من الاستعداد لبدأ العمل الفعلي للامتثال للمعايير والمتطلبات الدولية، نورد بعض الاقتراحات التي نراها ضرورية لتحقيق هذه الأهداف:

- أن تعمل البنوك على تحسين إدارة المخاطر المصرفية بتنوعها و التي تتطلب من البنوك ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية في مجالات كفاية رأس المال، والمراجعة الرقابية، والمحاسبة، والشفافية.
- تعزيز تطبيق الحوكمة الرشيدة في البنوك لأن الإدارة السليمة تعتبر أمرا هاما لبقاء و نجاح المؤسسات على المدى الطويل.
- أن تتوافق السياسات الائتمانية بالبنوك مع التغيرات في الأوضاع الاقتصادية، سواء في الاقتصاد ككل أو في قطاعات معينة.

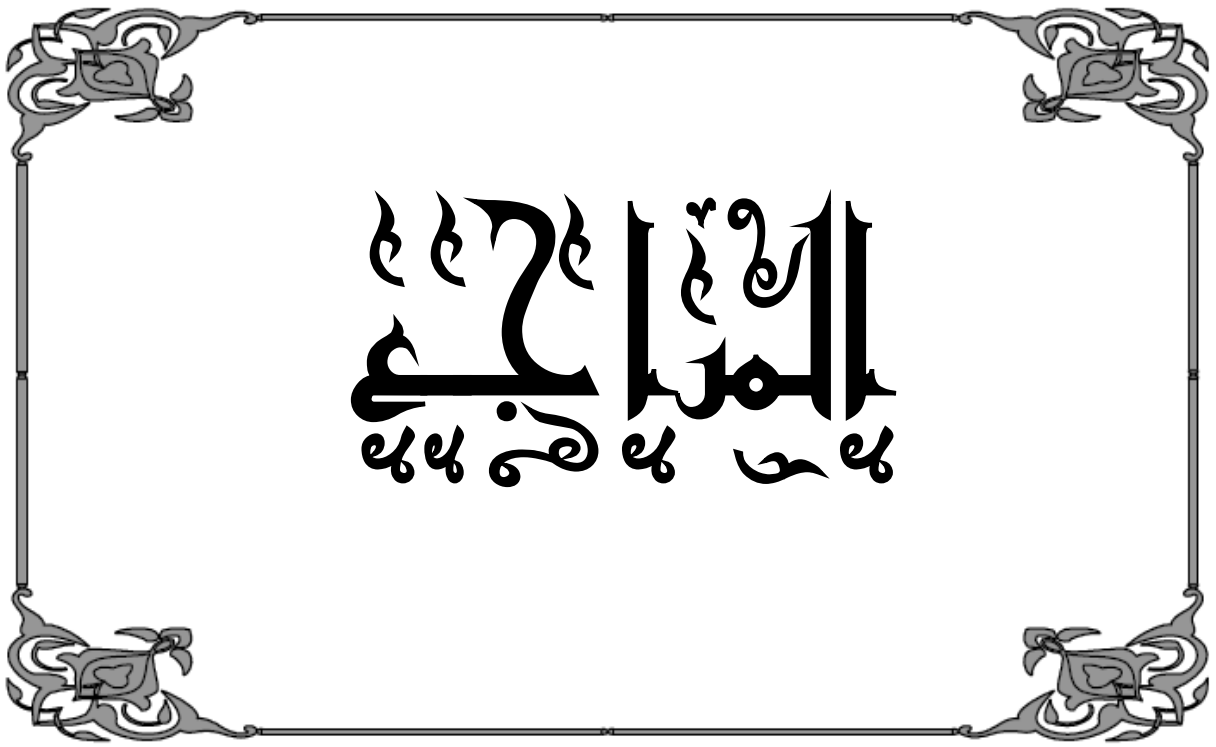
- يجب أن تحرص البنوك على وجود إدارة متخصصة بإدارة المخاطر و خاصة الائتمانية منها، تعمل على تحديد و قياس ومراقبة المخاطر، ومدى كفاءة أدوات المعالجة و مواجهة هذه المخاطر.
- زيادة الإفصاح و الشفافية بالمعلومة المالية و الغير مالية، و خاصة عن المخاطر الحالية و المحتملة التي يواجهها البنك، مما يحفز البنوك على ممارسة تحسين أعمالها، بما يكفل تقوية أمان وسلامة القطاع المصرفي الجزائري
- تنمية الموارد البشرية في البنوك، في مجالات التحليل المالي وإدارة المخاطر المصرفية، وذلك بالتدريب والتعليم المستمر.
- تطوير تقنيات المعلومات في البنوك، بحيث تساهم في تحديد مستوى المخاطر في البنك، ووجود مخزون للمعلومات عن عملاء محفظة الائتمان، يساعد على حساب معدلات التعثر المحتملة مما يوفر إمكانية التقييم الداخلي للعملاء.
- ضرورة توفر مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية لأن معظم البنوك الجزائرية يصعب عليها الاستناد إلى نظم ونماذج داخلية لتقدير المخاطر .
- ضرورة الاهتمام بالتسويق المصرفي وتطبيق مبادئه في البنوك الجزائرية.
- إدخال مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تسيير البنوك الجزائرية، وذلك وفق المعايير القياسية العالمية للجودة في قطاع الخدمات المصرفية.
- تشجيع إنشاء البنوك التي لا تتعامل بالربا، نظرا لرغبة الجمهور الواسع في ذلك ولتتمكن من الوصول إلى الأوعية الادخارية غير المعبأة.
- تدعيم السوق المالي وخاصة سوق الأوراق المالية بما يسمح بتعدد وتنوع المنتجات المالية وجلب الادخار، وتنوع مصادر التمويل بالنسبة للأعوان الاقتصاديين.

رابعا: آفاق الدراسة:

لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم القدرة لتناول كل شيء بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث رابطا بين دراسات

تم تناولها سابقا ودراسات أخرى مستقبلية، أو حتى لإثراء بحوث أخرى من جديد، بحيث من أن إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- دراسة مقارنة بين نظم الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية و مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- التنظيم المحاسبي ودوره في معالجة المعلومات
- دور النماذج الكمية في قياس التعثر المالي في البنوك والمؤسسات المالية.
- إمكانية تطبيق أسلوب نماذج الداخلية لقياس المخاطر المالية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية.
- مؤسسات التصنيف الائتماني ودورها في إدارة مخاطر التعثر.



المصاحف
التي
تحتوي
على
الآيات
التي
تحتوي
على
الآيات

قائمة المراجع

أولاً: الكتب باللغة العربية

1. أحمد هني: العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
2. أحمد فريد، محمد عبد المنعم: الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شهاب، الإسكندرية، 2000.
3. بوعتروس عبد الحق: الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.
4. بخراز يعدل فريدة: تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
5. حماد، طارق عبد العال: إدارة المخاطر (لأفراد، إدارات، شركات، مصارف)، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007.
6. حمزة محمود الزبيدي: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
7. حشاد نبيل: دليلك البازل II (مضمون، أهمية، أبعاد)، إتحاد المصارف العربية، بيروت، سنة 2004.
8. خان طارق: إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، جده، الطبعة الأولى، 2003.
9. سليمان محمد: حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، مصر، 2008.
10. سمير الخطيب: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف الإسكندرية، 2005.
11. طارق عبد العال حماد: حوكمة الشركات، الدار الجامعية، عين الشمس، 2005.
12. عبد الحميد عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001.
13. محمد حنا: إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، 2012.

ثانياً: المقالات العلمية باللغة العربية

1. أحلام بوعبدلي، حمة عمي السعيد: دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 07، العدد 104 .
2. الجوهر كريمة، العفدة صالح: إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها على إدارة المخاطر، المجلة العربية للإدارة، مجلد 30، العدد 2.
3. القشي ظاهر، الخطيب حازم: الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، مجلة اريد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2005.
4. حداد أمين: أثر لجنة بازل II على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البنوك، فلسطين، العدد 23 .

5. حسن بشير محمد نور: قياس الأداء المالي للمصارف، مقالة محملة من الموقع الالكتروني، www.sudanile.com تاريخ المعاينة 2014/05/20.
6. د ريش عبد القادر: إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل الو III ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد29، 2013.
7. زبير عياش: اتفاقية بازل 03 كإستجابة لمتطلبات النام البنكي العالمي، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 30، ماي 2013.
8. سرمد كوكب الجميل، حسن صبحي حسن: "تقدير القيمة المعرضة للمخاطر، للأسواق الأوراق المالية العربية"، مجلة تنمية الرافدين.العدد 19(30)، سنة 2008.
9. د عبد الرزاق جليل، حمزة الطيبي: "إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية"، مجلة رابطة إدارة المخاطر، العدد الثالث، المجلد السابع.2007.
- 10.مطر محمد، نور عبد الناصر: مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردني بمبادئ الحوكمة المؤسسية، دراسة تحليلية بين القطاعين المصرفي والصناعي، مجلة الإدارة العامة الجامعة الأردنية، 2007
- 11.بنك قطر المركزي (2011): "إصدار لجنة بازل للإصلاحات والمبادئ والمعايير التي تتكون منها اتفاقية بازل 03، الباب الثالث عشر، الجداول والتعليمات ، الطبعة الثالثة عشر، نوفمبر.
- 12.إضاءات مالية ومصرفية: نشرة نوعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، ديسمبر 2012، السلسلة الخامسة، العدد 05.
- 13.البنك الأهلي المصري: "معيار كفاية رأس المال في إطار اجتماع لجنة بازل المنعقد في 2002/07/10"، النشرة الاقتصادية، العدد03، المجلد 35، 2002، القاهرة.

ثالثا: المداخلات باللغة العربية

1. خليل عبد الرزاق، بو عدي جلال: الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقية بازل II. ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة المالية، حالة الاقتصاد الجزائري، جامعة باجي مختار عنابة، أيام 23و24 نوفمبر 2004.
2. فوزي محمد: التطورات العالمية لإدارة السيولة ومخاطرها في الجهاز المصرفي، <http://www.al-sharq.com>، أطلع عليه في 2015/11/17.
3. للجنة العربية للرقابة المصرفية: الإدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأس مالية لها، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.
4. د.مفتاح صالح & معارفي فريدة: المخاطر الائتمانية تحليلها. قياسها. إدارتها والحد منها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن، يومي 16/17 افريل 2007.

قائمة المراجع

5. د. نصر عبد الكريم: المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، أيام 4-5 جويلية 2007.
6. د. نوال بن عمارة: إدارة المخاطر في المصارف، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر 2009.
7. صندوق النقد العربي: الملامح الأساسية للاتفاق بازل II و الدول النامية، سنة 2004.
8. البنك المركزي المصري: متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر الائتمان (ورقة مناقشة)، ورقة عمل، وحدة تطبيق مقررات بازل 2، 2010
9. البنك المركزي الكويتي: ورقة عمل بشأن تطبيق معيار كفاية رأس المال بازل 03. 2014.
10. ورقة مناقشة للبنك المركزي المصري: وحدة تطبيق مقررات بازل 2، مخاطر أسعار العائد بالمحفظة لغير أغراض المتاجرة.
11. البنك المركزي المصري: ورقة عمل بشأن متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق.
12. ورقة مناقشة للبنك المركزي المصري: وحدة تطبيق مقررات بازل 2، مخاطر مخاطر السيولة.
13. ورقة مناقشة للبنك المركزي الإماراتي: نظام السيولة لدى البنوك.
14. ورقة مناقشة للبنك المركزي القطري: إرشادات حول المبادئ السليمة لإدارة مخاطر السيولة.

رابعاً: الأطروحات والرسائل الجامعية

1. امانى عادل: أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على إستراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الزرقاء الأردن، 2013.
2. تومي إبراهيم: النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2007.
3. حياة نجار: إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة 2014.
4. عبد الحميد عبد الحي: "إستخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2014.
5. علي سليمان الشيطي: تقييم مخاطر الائتمان في البنوك الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، سنة 1996.
6. عمر عبد مسلم: مستوى الحاكمية المؤسسية وأثره في أداء الشركات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2007.

قائمة المراجع

7. د عوري زينب: تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006.
8. محمد زكي يوسف اشكيرو: "تقييم المخاطر المالية وآثارها على أداء البنوك التجارية الأردنية" رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2010.
9. محمد علي: إدارة المخاطر المالية في شركات المساهمة المصرية (مدخل تعظيم القيمة)، رسالة دكتوراه، تخصص فلسفة في ادارة الأعمال، كلية تجارة الأعمال، جامعة القاهرة 2005.
10. ميرفت على أبو كمال: الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل II، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، سنة 2007.
11. ميساء محيي الدين كلاب: دوافع تطبيق بازل 02 وتحدياتها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة الجامعة، الاسلامية غزة، 2007.
12. هشام محمد أحمد الشريف: أثر تطبيق حوكمة الشركات على إدارة المخاطر في المصارف التجارية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2011.

خامسا: المراجع باللغة الإنجليزية:

1. John Dowes and Jodan Elliott, **Dictionry of Finance and Investemnt**, Barran's INC, USA, 1995.
2. Emmett Vaughan, **Risk Management**, Inc, USA 1997.
3. Gastineau GL, etKiritzman MP, **the dictionry of financial risk management**, N.Y, Frank Fablozzi Associates 1996.
4. Watshman, **Futures and Options in risk management**, Londen International Thomson Business, press 1998.
5. Darrell Duffie, Stephen Schaefer, **Quantitative Risk Management Concepts, Techniques and Tool**, Princeton Series in Finance, 2005.
6. Darrell Duffie, Stephen Schaefer, **Quantitative Risk Management Concepts, Techniques and Tool**, 2005.
7. Ernst Eberlein, M Kalkbrener, LudgerOverbeck. **Mathematics in Financial Risk Management**, Journal of Risk, 2007.
8. J. Bessis, **Gestion des risque et gestion actif-passif des banques**, Dalloz, Paris, 1996.
9. Mark., R.M. Innovative **strategies and techniques for pricing contingent credit risk**,

10. Harrington, S., Niehaus, G.R. **Risk Management and Insurance**. Irwin/McGraw-Hill, USA,2003.
11. Mehr, R.I., Hedges B.A. **Risk Management in the Business Enterprise**. Irwin, Homewood, Illinois, 1963.
12. Crockford, G.N. **The bibliography and history of risk management: Some preliminary observations**. The Geneva Papers on Risk and Insurance, 1982.
13. Jorion P. **Risk management lessons from the long-term capital management**. European Financial Management, 2000.
14. Georges dionne, **Risk management : History, definition critique**. www.ssrn.org, 02/02/2014.
15. Philippe Bernard, **mesure et control des risques de marché**, economica, 1996.
16. Marie Claude Esposito & Martine Azuelos, **Mondialisation et économie**, Economica, paris, 1997.
17. Michel Bouah. **Control des activités bancaires et financiers**. Edition banque. Paris 1998 .
18. Basel II. **Revised framework**. June 2004. **Nouvel accord de bale sur les fonds propres** « Avril 2014.a partir du site d'Internet : [www.bis.org/bcbs/cp3_full FR.pdf](http://www.bis.org/bcbs/cp3_full_FR.pdf) consulté le 10/06/2014.
19. Eric Lamarque, **gestion bancaire**, PEARSON EDUCATION, France, PARIS, 2002 .
20. OECD, , **Principles of Corporate Governance**, Organization for Economic co-operation and development publication service, (online) <http://www.oecd.org>, 2014.
21. David A. Grigorian and Val Manole: **Determinants of commercial bank performance in Transition, an application of data envelopment analysis**, World Bank policy research working paper 2850, June 2002.
22. Gerhard Schroeck, **risk management and value creation in financial institutions**, John Wiley & Sons, Inc, 2002.
23. Jensen, Michael C, **Agency Costs of Free Cash Flow, Corporate Finance, and Takeovers**, The American Economic Review, Volume 76, Number 2, 1986.
24. Harker, Patrick T., and A. Zenios Stavros, **“What Drives the Performance of Financial Institutions?”** working paper 98-21, Financial Institutions Center, The Wharton School, University of Pennsylvania, 1998.
25. Mark, Robert M, **Integrated Credit Risk Measurement**, in: **Derivative Credit Risk – Advances in Measurement and Management**, London: Risk Publications, 1995.

26. Drzik, John, Peter Nakada, and TilSchuermann, **Risk, Capital, and Value Measurement in Financial Institutions—Part I: The Debtholder's Perspective**, The Journal of Lending & Credit Risk *Management*, September 1998.
27. Jensen, Michael, **Agency Costs of Free Cash Flow, Corporate Finance, and Takeovers**, The American Economic Review, Volume 76, Number 2, 1986.
28. Alexandros Benosa,¹ **George Papanastasopoulos^b**, **Extending the Merton Model: A hybrid approach to assessing credit quality**, Journal of Mathematical and Computer Modelling 2007.
29. P. Crosbie, J. Bohn, **Modelling default risk**, *Journal of Derivatives* 11, 2003.
30. F. Black, M. Scholes, **Pricing of options and corporate liabilities**, Journal of Political Economy 81, 1973.
31. Tomasz Zielinski, **MERTON'S AND KMV MODELS IN CREDIT RISK MANAGEMENT**, University of Economics in Katowice, 2008.
32. Sreedhar T Bharath and Tyler Shumway, **Forecasting Default with the KMV–Merton Model**, University of Michigan, working paper, December 17, 2004.
33. Du, Yu, and Wulin Suo, 2004, **Assessing credit quality from equity markets: Is a structural approach a better approach?**, working paper, Queen's University
34. Hull, J., M. Predescu, and A. White, **The relationship between credit default swap spreads, bond yields and credit rating announcements**, *Journal of Banking and Finance*, forthcoming, 2004.
35. Christian Bluhm, Ludger Overbeck, Christoph Wagner, **An introduction to credit risk modeling**, Chapman and HALL/CRC, Germany, 2002.
36. Fotios C. Harmantzis, Linyan Miao, Yifan Chien, **Empirical Study of Value-at-Risk and Expected**. 2005.
37. Michel Crouhy, Dan Galai and Robert Mark, **Risk Management**, MC Grow Hill, 2001.
38. Michel Crouhy, Dan Galai and Robert Mark, **The Essentials of Risk Management**, Second Edition MC Grow Hill, 2014.
39. Basak, S. and A. Shapiro, **Value-at-Risk Based Management: Optimal Policies and Asset Prices**, Review of Financial Studies, vol 14 , 2001.
40. Basel Committee on Banking Supervision, Consultative Document: **Fundamental Review of the Trading Book**. May, 2014, <http://www.bis.org/publ/bcbs219.pdf>.
41. Antonio Castagna and Francesco Fede, **Measuring and managing liquidity risk**, Wiley Finance, 2013.



الملك
المعاليق